

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم التجارية

الرقم التسلسلي :

رقم التسجيل : DC/01/11

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية

تخصص : علوم تجارية

العنوان :

دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير
المالية وتحسين الأداء المالي
- دراسة حالة مجمع صيدال -

إعداد الطالب

زبيدي البشير

تاريخ المناقشة: 2016/10/06

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

رئيسا	جامعة المسيلة	أستاذ التعليم العالي	أد. برحومة عبد الحميد
مشرفا ومقررا	جامعة المسيلة	أستاذ التعليم العالي	أد. سعيدي يحي
ممتحنا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أد. احمد قايد نور الدين
ممتحنا	جامعة سكيكدة	أستاذ محاضر أ	د. شلابي عمار
ممتحنا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر أ	د. ولهي بوعلام
ممتحنا	جامعة تبسة	أستاذ محاضر أ	د. صاطوري الجودي

السنة الجامعية: 2017/2016

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على أهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بشكل سليم والذي سيؤدي إلى تحقيق الغرض المطلوب منها، وهو جودة المعلومات المحتواة في التقارير المالية وتحسين في الأداء المالي، وأن جودة المعلومات المالية تساهم في القدرة على توفير الجهد والوقت وسرعة الأداء في الوقت المناسب، كما تساعد في القضاء على سلبية هذه المعلومات والقيام بدورها تجاه تنشيط حركة سوق الأوراق المالية، حيث يؤدي ذلك إلى إقبال الكثير من المستثمرين إلى الاستثمار في تلك المؤسسات مما يضاعف رأس مالها ونشاطها وأرباحها وبالتالي إلى تحسن أدائها المالي. وفي ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، معتمدين في ذلك على أسلوب الاستبانة الذي تم إعدادها خصيصاً لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة المتمثل في المدير والمديرين الفرعيين والمحاسبين ومراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين، وأعضاء مجلس الإدارة، الموظفين في جميع فروع مجمع صيدال وكذلك المساهمين والمستثمرين، وبعد تحليل البيانات واختبار الفرضيات، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات قدساهم بشكل مقبول في تحقيق جودة التقارير المالية وكذلك قد حققت نتيجة تطبيقها تحسن في أغلبية مؤشرات الاداء المالي وبنسب متفاوتة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الجودة، التقارير المالية، تحسن مؤشرات الأداء المالي.

Résumé

Cette étude visait à déterminer l'importance de l'application des principes de gouvernance d'entreprise correctement et qui mènera à la réalisation de l'objectif demandé, une information Mahtwat de la qualité dans les rapports financiers et l'amélioration de la performance financière et financière de qualité de l'information contribue à la capacité de fournir l'effort, le temps et la vitesse d'exécution en temps opportun, cette information permet également d'éliminer le négatif et faire leur part pour revitaliser le mouvement du marché boursier, où elle mène Alaoakabbalalktar des investisseurs à investir dans ces institutions qui double son capital et de son activité et de profits et donc d'améliorer sa performance financière.

Compte tenu de la nature de l'étude et les objectifs que cherchent à atteindre, il a été utilisé approche descriptive et analytique, en se fondant sur la méthode du questionnaire, qui a été développé spécifiquement à cette fin, a été distribué à la population de l'étude du directeur et les gestionnaires sous, les comptables et les vérificateurs internes et les vérificateurs externes, les membres du conseil d'administration, le personnel dans toutes les branches du complexe Saidal ainsi que les actionnaires et les investisseurs, après l'analyse des données et la vérification d'hypothèses, il a été atteint sur un ensemble de résultats de la plus importante: que l'application des principes de gouvernance d'entreprise dans un Qdsahm acceptable dans la réalisation de la qualité de l'information financière ainsi avoir atteint à la suite de la demande d'amélioration dans la plupart des indicateurs de performance financière et à des degrés divers .

Mots clés: Gouvernance d'entreprise, Qualité, Rapports financiers, Amélioration des indicateurs de la performance financière.

Abstract:

This study aimed to determine the importance of applying the corporate governance principles correctly that will lead to achieve its objectives. The latter is based on the quality of information contained in financial reports as well as improving financial performance. The qualities of financial information participate on saving effort, time, and rapid performance on the right time. Also it eliminates the negativity of this information and acting its role toward activates the stock market movement. Thus, investors will be more motivated to Invest on that companies the fact that will lead to the growth of their assets, activities and profit. Accordingly this will improve their financial performance.

Depending to our study and the objectives that we seek its realization, it was used the descriptive and analytical approach, based on the questionnaire method that has been prepared specially for this purpose. Also it was distributed to those affected by the study: the director, deputy directors, accountants, internal auditors, external auditors, the Board of Directors, staff in all subsidiaries of the SAIDAL group and the shareholders and investors. After analyzing the data and consideration of assumptions, a set of results was obtained. The most important are: the application of corporate governance principles assist in an acceptable manner to achieve the quality of financial reports and also the consequence of their application improved most financial performance indicators and in a varying degrees.

Key words: corporate governance, quality, financial reporting, improve the financial performance indicators.

كلمة شكر

أولاً أحمد الله سبحانه وتعالى الذي وفقني إلى إنجاز هذا العمل المتواضع.
ثم أتوجه بالشكر الجزيل والخالص العرفان إلى الأستاذ الدكتور الفاضل " سعيدي يحيى " على تتبعه لهذا العمل بإرشاداته ونصائحه القيمة، واشكر الدكتور فرحات عباس على ما قدمه لي من مساعدة لإنجاز وإتمام هذا العمل، كما أتوجه بالشكر إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تقبلهم لمناقشة هذه المذكرة، كما أتقدم بالشكر الجزيل لجميع عمال مجمع صيدال وعلى رأسهم السيد المدير المالي.
دون أن أنسى كل من زودني ولو بكلمة لإثراء هذا البحث.

زبيدي البشير

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى

الوالدين الكريمين.

و إلى زوجتي وأبنائي وأهلي.

و إلى كل الأصدقاء

و إلى زملاء الدراسة من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي.

زبيدي البشير

	ملخص
	كلمة شكر
	الإهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الأشكال والجداول
	قائمة المصطلحات
(أ-ح)	مقدمة
10	الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات
11	المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات
11	المطلب الأول: مفهوم حوكمة الشركات وتطورها التاريخي
15	المطلب الثاني: حوكمة الشركات من منظور إسلامي
18	المطلب الثالث: أهمية وأهداف حوكمة الشركات
21	المطلب الرابع: مبادئ حوكمة الشركات
25	المبحث الثاني: حوكمة الشركات (مزايا، خصائص، محددات، أليات)
25	المطلب الأول: مزايا وخصائص حوكمة الشركات
28	المطلب الثاني: محددات حوكمة الشركات
32	المطلب الثالث : أليات حوكمة الشركات
35	المبحث الثالث: اسباب بروز حوكمة الشركات وهيئاتها والتطبيق الجيد لها من طرف مجلس الإدارة...
36	المطلب الأول: اسباب بروز حوكمة الشركات
41	المطلب الثاني: هيئات حوكمة الشركات
44	المطلب الثالث: التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من طرف مجلس الإدارة
47	المبحث الرابع: تجارب حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية
47	المطلب الأول: تجارب بعض الدول السابقة في تطبيق حوكمة الشركات
51	المطلب الثاني: تجارب بعض الدول العربية في حوكمة الشركات
56	المطلب الثالث: تجربة الجزائر في حوكمة الشركات
61	خلاصة الفصل
63	الفصل الثاني: جودة التقارير المالية في ظل حوكمة الشركات

64	المبحث الأول: ماهية التقارير المالية.....
64	المطلب الأول: مفهوم وأهداف التقارير المالية.....
68	المطلب الثاني: محددات التقارير المالية والعوامل المؤثرة فيها.....
72	المطلب الثالث: فعالية التقارير المالية كموصل جيد للمعلومات لمستخدميها.....
75	المطلب الرابع: المشاكل التي تواجه التقارير المالية وأسباب انخفاض مصداقيتها.....
79	المبحث الثاني: إطار إعداد وعرض التقارير المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.....
79	المطلب الأول: عرض قائمة المركز المالي وقائمة الدخل.....
83	المطلب الثاني: عرض قائمة التدفقات النقدية.....
87	المطلب الثالث: عرض قائمة تغيرات الأموال الخاصة والإيضاحات الملحق.....
90	المطلب الرابع: عرض التقارير المالية الأخرى.....
94	المبحث الثالث: الإفصاح والشفافية في التقارير المالية مبدأ من مبادئ حوكمة الشركات.....
95	المطلب الأول: مفهوم وأهمية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية؛.....
99	المطلب الثاني: أثر قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح والشفافية؛.....
102	المطلب الثالث: دور الشفافية والإفصاح الأمثل في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية.....
106	المطلب الرابع: علاقة مبدأ الإفصاح والشفافية في التقارير المالية بفعالية سوق الأوراق المالية.....
110	المبحث الرابع: إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية
110	المطلب الأول: مفهوم جودة التقارير المالية والخصائص النوعية للمعلومات المحتويات فيها.....
114	المطلب الثاني: معايير وقياس جودة المعلومات المالية والمحاسبية وحمايتها.....
118	المطلب الثالث: حوكمة الشركات كأداة لضمان مصداقية و نفعية التقارير المالية.....
121	المطلب الرابع: حوكمة الشركات كآلية للحد من الغش والتلاعب بالتقارير المالية.....
126	خلاصة الفصل.....
128	الفصل الثالث: انعكاسات حوكمة الشركات على تحسين الأداء المالي.....
129	المبحث الأول: ماهية الأداء المالي
129	المطلب الأول: مفهوم وقياس وتقييم الأداء؛.....
133	المطلب الثاني: تاريخ ومفهوم الاداء المالي؛.....
136	المطلب الثالث: أسباب تباين مفاهيم الأداء المالي وأراء الأطراف المتفاعلة في تنظيمه.....
139	المطلب الرابع: أهمية الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه.

143	المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي.....
143	المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي.....
146	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية.....
151	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة.....
156	المطلب الرابع: تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن.....
162	المبحث الثالث: تطبيق مبادئ حوكمة الشركات كوقاية من الفشل المالي.....
162	المطلب الأول: حوكمة الشركات أداة فاعلة في مكافحة الفساد المالي والإداري.....
167	المطلب الثاني: دور حوكمة الشركات في إدارة المخاطر المالية.....
171	المطلب الثالث: أهمية حوكمة الشركات في تخطي الأزمات المالية.....
175	المبحث الرابع: حوكمة الشركات كأداة لكفاءة السوق المالي وانعكاساته على تحسين الأداء المالي....
176	المطلب الأول: مفهوم ومستويات ومتطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية.....
180	المطلب الثاني: دور حوكمة الشركات في الرفع من أداء وكفاءة سوق الأوراق المالية.....
184	المطلب الثالث: دور حوكمة الشركات في تعزيز مصادر التمويل الخارجي لتحسين الأداء المالي.....
187	المطلب الرابع: أهمية الإفصاح في سوق الأوراق المالية و تأثيره على تحسين الأداء المالي للشركات
193	خلاصة الفصل.....
195	الفصل الرابع: دراسة حالة مجمع صيدال.....
196	المبحث الأول: تقديم عام لمجمع صيدال.....
196	المطلب الأول: نظرة عامة حول مجمع صيدال؛.....
200	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال؛.....
205	المطلب الثالث: دخول مجمع صيدال بورصة الجزائر
207	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال.....
207	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب الربحية.....
210	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب السيولة.....
213	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب النشاط
218	المطلب الرابع: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب توزيع الأرباح.....
222	المبحث الثالث: طريقة وإجراءات تحليل عينة الدراسة.....
222	المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية.....

224	المطلب الثاني: أداة الدراسة وإجراءاتها.....
227	المطلب الثالث: خصائص وتحليل عينة الدراسة.....
229	المبحث الرابع: اختبار الفرضيات واستخلاص النتائج.....
229	المطلب الأول: تفسير وتحليل اتجاهات آراء أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة.....
247	المطلب الثاني: دراسة العلاقات الارتباطية.....
251	المطلب الثالث: تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة بالانحدار المتعدد.....
257	خلاصة الفصل.....
259	خاتمة.....
268	قائمة المراجع.....
280	الملاحق.....

فهرس الأشكال والجداول

1. فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	خصائص حوكمة الشركات	27
02	محددات حوكمة الشركات	31
03	مشاكل نظرية الوكالة	38
04	الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات	44
05	طرق إخفاء الحقائق	100
06	أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على كفاءة سوق الأوراق المالية	109
07	ميادين الاداء	413
08	العوامل المؤثرة على الأداء المالي	141
09	الخطوات التفصيلية لتنفيذ بطاقة الاداء المتوازن	159
10	منظور أو أبعاد بطاقة الاداء المتوازن	161
11	اسباب ظهور الفساد المالي والإداري	164
12	أهم الأخطار الناتجة عن العوامل الداخلية والخارجية	170
13	أثر عدم تماثل المعلومات على أسواق المال	182
14	مستويات حوكمة الشركات وأهم الفوائد المحتملة منها	187
15	الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال	201
16	معدل العائد على حقوق الملكية	208
17	معدل العائد على الاستثمار	209
18	نسبة هامش الربح الصافي	210
19	نسبة السيولة العامة	211
20	نسبة السيولة السريعة	212
21	نسبة السيولة الجاهزة	213
22	معدل دوران مجموع الأصول	214
23	معدل دوران الأصول الثابتة	215
24	معدل دوران الأصول المتداولة	216
25	معدل دوران الزبائن	217
26	معدل دوران الموردين	218

219	نسبة عائد السهم العادي	27
220	نسبة السعر السوقي للسهم إلى الربح لكل سهم	28
221	نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية	29
221	عائد التوزيعات للسهم	30
224	نموذج متغيرات الدراسة	31

2. فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تواريخ إصدار قوانين حوكمة الشركات في بعض دول العالم	48
02	صحيفة البيانات لمجمع صيدال	198
03	الفئات المساهمة في مجمع صيدال	206
04	نسب الربحية قبل وبعد تطبيق حوكمة الشركات (2008 إلى 2013)	207
05	نسب السيولة قبل وبعد تطبيق حوكمة الشركات (2008 إلى 2013)	210
06	نسب النشاط قبل وبعد تطبيق حوكمة الشركات (2008 إلى 2013)	213
07	نسب توزيع الأرباح قبل وبعد تطبيق حوكمة الشركات (2008 إلى 2013)	218
08	يبين درجات مقياس ليكارت الخماسي	225
09	إجابات الأسئلة ودلالاتها	225
10	معامل الثبات ألفا كرونباخ	227
11	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	227
12	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	228
13	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المنصب الوظيفي	228
14	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	229
15	نتائج عينة الدراسة حول مبدأ توفر إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات	230
16	نتائج عينة الدراسة حول مبدأ حقوق المساهمين	232
17	نتائج عينة الدراسة حول مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين	234
18	نتائج عينة الدراسة حول مبدأ احترام حقوق أصحاب المصالح	236
19	نتائج عينة الدراسة حول مبدأ الإفصاح والشفافية	238
20	نتائج عينة الدراسة حول مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة	240
21	نتائج عينة الدراسة حول تطبيق مبادئ حوكمة الشركات	242

243	نتائج إجابات أفراد العينة الخاصة بمحور جودة التقارير المالية	22
245	نتائج إجابات أفراد العينة الخاصة بمحور تحسين مؤشرات الأداء المالي	23
247	العلاقة الارتباطية بين مبادئ حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية	24
249	العلاقة الارتباطية بين مبادئ حوكمة الشركات وتحسين الأداء المالي	25
252	تحليل التباين للمتغير التابع Y_1	26
252	إختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع Y_1	27
253	تحليل التباين للمتغير التابع Y_1	28
253	إختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع Y_1	29
254	تحليل التباين للمتغير التابع Y_2	30
255	إختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع Y_2	31
255	تحليل التباين للمتغير التابع Y_2	32
256	إختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع Y_2	33

قائمة المختصرات

OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
IIA	Institute of Internal Auditors	معهد المدققين الداخليين
IFC	International Finance Corporation	مؤسسة التمويل الدولية
BIS	Bank for International Settlements	بنك التسويات الدولية
IACE	Institut Arabe des Chefs d'Entreprises	المعهد العربي لرؤساء المؤسسات
CIPE	Center for International Private Enterprise	مركز المشروعات الدولية الخاصة
CARE	Cercle d'Action et de reflexion autour de l'Entreprise	المنتدى العالمي لحوكمة الشركات
FASB	Financial Accounting Standard Board	مجلس المعايير المحاسبية الأمريكية
IASC	International Accounting Standard Committee	لجنة المعايير المحاسبية الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير الإبلاغ المالي الدولية
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
EVA	Economic Value Added	القيمة الاقتصادية المضافة
MVA	MarKet Value Added	القيمة السوقية المضافة
IRM	Imagerie par Résonance Magnétique	معهد إدارة المخاطر
ISO	International Organization for Standardization	شهادة الجودة 9001
AFAQ	Association française d'audit et qualité	المنظمة الفرنسية للمراجعة و الجودة
COSOB	Commission d'organisation et de surveillance des opérations des bourses	لجنة التنظيم والمراقبة لعلميات البورصة

مقدمة عامة

أدت المشاكل المالية التي تعرضت لها العديد من كبرى الشركات في العالم، والتي بينت التقارير المالية لديهما أنهما لا تعبران عن الموقف الحقيقي لتلك الشركات إلى المطالبة بضرورة وجود مجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية والمهنية لتحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة في التقارير المالية والتي يحتاج إليها العديد من مستخدمي هذه التقارير، ويرجع ذلك لتواطأ بين الإدارة ومراجعي الحسابات مما أدى إلى ضياع مصالح العديد من الأطراف الأخرى وما تلى ذلك من سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية، أظهر بوضوح أهمية حوكمة الشركات.

وبشكل عام يشير مفهوم حوكمة الشركات إلى القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية أخرى، أما فعاليتها فتحدد بمدى تحقيق أهداف أصحاب المصالح والحد من الفساد المالي والإداري، كما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدي إلى منع الإشراف والرقابة وتعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة، ومع تقدم تحرير الأسواق المالية زاد الاهتمام بجودة التقارير المالية لضمان الاستقرار المالي وتحسين جدوى وفائدة المعلومات عن القطاع المالي من خلال صياغة متطلبات ملائمة للإفصاح، فقد أعطت المنظمات المهنية أولوية قصوى لتحسين جودة التقارير المالية باعتبارها وسائل فعالة لتحسين الأداء المالي للمؤسسات نظرا لما تقدمه للمسیر من مساعدة لاتخاذ القرارات بموضوعية ورشد، و يعتبر الأداء المالي للمؤسسة من أهم العوامل التي تهتم كافة الأطراف المرتبطة بالمؤسسة فالأداء الناجح يعود بالفائدة على جميع الأطراف ذات المصلحة، وتحسين الأداء المالي و تطوير و تجديد المؤسسات لم يعد أمراً اختياريًا، و لكنه أصبح شرطاً جوهرياً للبقاء والاستمرارية، وفي هذا الإطار ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي؟

ويشتق من صميم هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية تدور وتتمحور الدراسة للإجابة عليها وهي:

- 1- ما هي دوافع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات؟
- 2- هل لكل بيئة أعمال نموذج حوكمة معين يتلائم معها؟
- 3- ما مدى التزام مجمع صيدال بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات؟
- 4- هل حوكمة الشركات لها تأثير على جودة التقارير المالية؟
- 5- هل لحوكمة الشركات أثر على حسن استغلال الموارد والأصول؟ وهل لها انعكاسات على تحسين الأداء المالي؟

الفرضيات

1. يتطلب التطبيق المحكم والفعال لمبادئ حوكمة الشركات تهيئة بيئة أعمال ملائمة لتحقيق الغرض منها، كالرفع من الكفاءة وتجنب الوقوع في الأزمات.
2. يلتزم مجمع صيدال بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات رغم تجذر أخلاقيات الأعمال الرافضة لذلك.
3. لحوكمة الشركات تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية التي تصدر من طرف مجمع صيدال.
4. من خلال تطبيق قرارات مبنية على أسس سليمة لحوكمة الشركات تهدف للاستخدام الأمثل لموارد وأصول مجمع صيدال تؤدي إلى تحسين الأداء المالي.

أسباب اختيار الموضوع

- الرغبة في الاطلاع على كل ما هو جديد في التخصص؛
- الانتشار الواسع الذي عرفه الموضوع مؤخرا بحيث يضم الشركات الخاصة والعمومية والبنوك والأسواق المالية ليمتد أثره حتى على العمال و الزبائن و غيرهم؛
- أهمية الموضوع، وهذا نظرا للتطورات التي شهدتها العالم والذي أفرز ما يعرف بحوكمة الشركات، وكذا الدور الذي تلعبه جودة التقارير المالية؛
- تطوير البحث في موضوع الأداء المالي للمؤسسة لما يكتسبه من أهمية بالغة في الجانب المالي والاقتصادي؛
- نقص البحوث المتعلقة بهذا الموضوع -على الأقل في المكتبة الجزائرية- والرغبة في إثراء المكتبة الجامعية ومساعدة الطلبة لفتح المجال لبحوث أخرى في هذا الموضوع.

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز دور حوكمة الشركات من خلال تحديد مختلف المبادئ والقواعد الجيدة لإدارة الشركات وزيادة كفاءتها ومصادقيتها؛
- صياغة الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات والاستفادة منها في تطوير مفهوم جودة التقارير المالية ومحاولة وضع مجموعة من المعايير لتحقيق هذه الجودة؛
- التعرف على إيجابيات ومزايا حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تحسين جودة التقارير المالية بغرض إعادة الثقة فيها؛

- الحصول على معلومات صادقة وفورية عند الحاجة إليها من التقارير المالية وهذا ما يؤدي إلى اتخاذ القرارات الرشيدة التي تنعكس على تحسين مستوى الأداء المالي؛
- محاولة التعرف على انعكاسات جودة التقارير المالية والتي تم تحقيقها في ظل حوكمة الشركات على تحسين مستوى الأداء المالي من خلال زيادة ثقة المستثمرين الحاليين والمرقبين في هذه التقارير.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث في التأكيد على أهمية التوسع في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات والاستفادة منها في تطوير الممارسة المحاسبية وبالتالي تحقيق جودة التقارير المالية والتي ستعكس على قرارات المستثمرين وحركة سوق الأوراق المالية وبالتالي تؤدي إلى تحسين الأداء المالي للشركات.

الدراسات السابقة:

لقد كان موضوع الحوكمة محل اهتمام الكثير من الدراسات والبحوث، والتي تناولت الموضوع من عدة زوايا، ومن بينها:

1. **Alidardour, L'INFLUENCE DE LA GOUVERNANCE ET DE LA PERFORMANCE SUR LA RÉMUNÉRATION DES DIRIGEANTS : *lerôle des réseaux sociaux dans les entreprises françaises cotées*, En vue de l'obtention du Doctorat en Sciences de Gestion, UNIVERSITE TOULOUSE, France, 2009.**

لقد حاول الباحث من خلال هذا البحث معرفة نوع تأثير آلية حوكمة الشركات وكذا الأداء على تعويضات وأجور ومكافئات المديرين التنفيذيين من خلال مجموعة من الشركات الفرنسية (181 شركة مدرجة في البورصة)، وقد استخلص في نهاية هذا البحث:

- العلاقة بين مستوى الأداء ومستوى مكافئات المديرين التنفيذيين متغيرة من شركة إلى أخرى وفي بعض الأحيان متناقضة.
- علاقة حوكمة الشركات بمكافئات المديرين التنفيذيين علاقة طردية في أغلب الأحيان.
- يمكن لمتغيرات حوكمة الشركات التقريب بين مستوى الأداء من جهة وتعويضات المديرين التنفيذيين من جهة أخرى.

ولقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي قصد وصف حوكمة الشركات وكذا الأداء وتعويضات المديرين التنفيذيين، كما اعتمد في ذلك على أسلوب الاستبيان والمقابلة من أجل الوقوف على آراء أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.

2. فارس جميل السوفي، تحليل العلاقة بين مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، اطروحة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في المحاسبة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2006 .

هدفت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومؤشرات الأداء المالي للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة من ناحية درجة التطبيق. ولقد قام الباحث بتصميم استبيان وتم التوصل إلى النتائج التالية:

■ وجود علاقة بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية وكفاءة الأداء المالي للشركة مقاسة بالقيمة السوقية للسهم.

■ وجود علاقة بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية وكفاءة الأداء المالي للشركة مقاسة بعائد السهم الواحد.

■ وجود علاقة بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية وكفاءة الأداء المالي للشركة مقاسة بالعائد إلى حقوق المساهمين.

وقد اتبع الباحث في هذه الدراسة أسلوب المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائج الدراسة من خلال تحليل البيانات المالية الإحصائية.

3. محمد سفير: بعنوان، أهمية اعتماد معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS في إرساء مبادئ حوكمة الشركات - دراسة ميدانية لحالة الجزائر - اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3 ، 2015/2014.

تهتم هذه الدراسة بحوكمة الشركات وعلاقتها بمعايير المحاسبة الدولية، باعتبار هذه الأخيرة أحد الآليات اللازمة لتحقيق الممارسات المحاسبية الجيدة، من حماية المساهمين والأطراف الأخرى كأصحاب المصالح في الشركات، وهو الاتجاه الذي تدعمه مبادئ حوكمة الشركات، حيث تقود الممارسات الجيدة والملائمة لمعايير IAS/IFRS إلى إفصاح فعال، ومن ثم ممارسات جيدة لحوكمة الشركات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها:

- إن مبادئ حوكمة الشركات توفر إدارة فعالة وأسلوب إدارة حقيقي داخل الشركة.
- إن الإفصاح الكامل وفي الوقت المناسب يمثل عنصر للأطراف أصحاب المصلحة، لتمكينهم من إجراء المقارنة بين مختلف البدائل المتاحة، وهذا انطلاقاً من ثقافتهم في المعلومات المقدمة لهم.

■ إن العدالة في المعاملة والشفافية في الإفصاح وتقديم المعلومات تتميز بالخصائص النوعية التي تعكس الوضعية المالية للشركة.

■ إن التشريعات الجزائية بشكلها الحالي غير ملائمة لحوكمة الشركات، فعلى الرغم من أهمية الإطار القانوني والتشريعي لتطبيق حوكمة الشركات.

وقد اتبع الباحث في هذه الدراسة أسلوب المنهج الاستنباطي وذلك بإتباع أسلوب الوصفي التحليلي، بهدف وصف وتحليل مختلف جوانب الموضوع والوصول إلى النتائج المرادة من البحث.

4. عماد احمد الشرع: بعنوان، دور الحوكمة في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد قسم المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا، 2008.

لقد ركز الباحث في بحثه على دور الحوكمة في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية، وتمثلت نتائج الدراسة في وجود تأثير إيجابي لتطبيق مبادئ الحوكمة على الثقة والمصداقية في التقارير المالية في الشركات كما تزيد الحوكمة من فعالية وكفاءة الرقابة على الأنظمة المالية والمحاسبية وتعزز من الثقة في مخرجات هذه الأنظمة المتمثلة بالتقارير المالية، وقد أكدت الدراسة على أهمية إعادة هيكلة مجالس الإدارة في الشركات المساهمة الكويتية بشكل يكفل استقلاليتها ويزيد من قدرتها في الرقابة والإشراف عن أعمال الشركة بالإضافة إلى ذلك فقد أظهرت الدراسة أن تشكيل لجنة المراجعة إنما يزيد من ثقة مستخدمي التقارير المالية بعدالة ومصداقية تلك التقارير، كما أظهرت الدراسة بعض أوجه القصور في التشريعات الكويتية والتي لا تتلائم مع متطلبات حوكمة الشركات خاصة فيما يتعلق بعدم إلزام الشركات المساهمة بتشكيل لجنة المراجعة والتي تعد من أهم أليات الحوكمة.

ولقد اتبع الباحث المنهج الاستنباطي، وذلك من خلال دراسة المراجع والدوريات والنشرات والتقارير المنشورة ونتائج الدراسات والأبحاث السابقة. بالإضافة إلى المدخل الاستقرائي والذي يتم من خلاله إجراء دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الكويتية بتقديم استبانة إلى المدراء الماليين والمراجعين الداخليين والخارجيين والمستثمرين لدراسة آثار الحوكمة وقد تمت الاستفادة من تجربة الكويت في هذا المجال.

ومن خلال ما سبق، نجد أن موضوع بحثنا قد يتوافق في جزء كبير مع هذه الدراسات، لكن سوف نركز فيه على توضيح دور حوكمة الشركات التي تؤدي بدورها إلى إعطاء معلومات مالية صادقة وذات جودة عالية وصالحة لاتخاذ القرارات الرشيدة وبهذا تتحقق جودة التقارير المالية، وكذلك تؤدي إلى

تحسين الأداء المالي والذي لم يتم التطرق إليه في الدراسات السابقة والذي سوف يتم التطرق في هذا البحث إلى انعكاسات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحسين الأداء المالي من خلال زيادة

المبيعات والأرباح وزيادة عائد السهم وبالتالي زيادة الطلب على أسهم الشركة وزيادة سعر السهم في السوق المالي وتوفير السيولة وتحقيق التوازن المالي.

المنهج المتبع

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى دراسة الظاهرة، وجمع الحقائق والمعلومات عنها ثم تحليلها للوصول إلى النتائج والتوصيات، وبهدف تحليل البيانات التي تتوفر عن مشكلة البحث تم استخدام أسلوب الاستبانة وتوزيعها على مختلف الأطراف المعنية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وتم استخدام برنامج SPSS لتحليل نتائج إجابات أفراد العينة المدروسة. ومن بين أدوات البحث كذلك استخدمنا المسح المكتبي بهدف التعرف على مختلف المراجع والبحوث المتناولة لموضوع الدراسة، من أجل بناء نظرة متكاملة عن الموضوع، إضافة إلى المسح الإلكتروني بالاعتماد على الأنترنت كأداة بحث هي الأخرى.

هيكل الدراسة

انطلاقاً من طبيعة الموضوع وأهدافه تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول نظرية وفصل تطبيقي تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار العام لحوكمة الشركات، حيث قسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، يتضمن المبحث الأول لماهية حوكمة الشركات من خلال التطرق إلى مفهومها وتطورها التاريخي ومن منظورها الإسلامي وأهميتها وأهدافها ثم إلى مبادئها، أما المبحث الثاني فقد خصص لمزايا وخصائص ومحددات وآليات حوكمة الشركات، وتطرقنا في المبحث الثالث إلى أسباب بروز حوكمة الشركات وهيئاتها والتطبيق الجيد لها من طرف مجلس الإدارة، أما المبحث الرابع تم التطرق لتجارب حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية، لبعض الدول السابقة في تطبيق حوكمة الشركات وتجارب بعض الدول العربية وتجربة الجزائر.

أما الفصل الثاني من الدراسة والذي جاء تحت عنوان جودة التقارير المالية في ظل حوكمة الشركات تطرقنا في مبحثه الأول إلى ماهية التقارير المالية من خلال مفهوم وأهداف التقارير المالية و محدداًها والعوامل المؤثرة فيها وفعالية التقارير المالية كموصل جيد للمعلومات لمستخدميها والمشاكل والمعوقات التي تواجهها، أما المبحث الثاني من هذا الفصل فقد خصص إلى إطار إعداد وعرض التقارير المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية من خلال عرض قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة تغيرات حقوق الملكية والإيضاحات الملحق وعرض التقارير الأخرى، أما فيما يخص المبحث الثالث فكان يتمحور حول الشفافية والإفصاح في التقارير المالية كمبدأ من مبادئ حوكمة

الشركات وتم من خلاله إبراز مفهوم وأهمية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وأثر قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح والشفافية ودور الشفافية والإفصاح الأمتلفي تعزيز الثقة والمصادقية في التقارير المالية وعلاقة مبدأ الإفصاح والشفافية في التقارير المالية بكفاءة سوق الأوراق المالية، أما المبحث الرابع يتمحور حول إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية من خلال مفهومها وخصائصها ونوعية المعلومات المحتواة فيها ومعايير قياس جودة المعلومات المالية وحمايتها وحوكمة الشركات كأداة لضمان مصادقية ونفعية التقارير المالية والحد من الغش والتلاعب فيها.

أما الفصل الثالث من الدراسة والذي جاء تحت عنوان انعكاسات حوكمة الشركات على تحسين الأداء المالي، فتطرقنا في مبحثه الأول إلى ماهية الأداء المالي من خلال مفهوم وقياس وتقييم الأداء و تاريخ ومفهوم الأداء المالي و أسباب تباين مفاهيم الأداء المالي وأراء الأطراف المتفاعلة في تنظيمه و أهمية الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه، أما المبحث الثاني من هذا الفصل فقد خصص إلى مؤشرات تقييم الأداء المالي من خلال ماهية تقييم الأداء المالي ثم التقييم باستخدام النسب المالية وباستخدام القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة وباستخدام بطاقة الأداء المتوازن، أما فيما يخص المبحث الثالث فكان يتمحور حولتطبيق مبادئ حوكمة الشركات كوقاية من الفشل المالي من خلال حوكمة الشركات أداة فاعلة في مكافحة الفساد المالي والإداري ودورها في إدارة المخاطر المالية وأهميتها في تخطي الأزمات المالية، أما المبحث الرابع يتمحور حول حوكمة الشركات كأداة لكفاءة السوق المالي وانعكاساته على تحسين الأداء المالي من خلال مفهوم ومستويات ومتطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية ودور حوكمة الشركات في الرفع من أداء وكفاءة سوق الأوراق المالية وكذلك دورها في تعزيز مصادر التمويل الخارجي لتحسين الأداء المالي وأهمية الإفصاح في سوق الأوراق المالية وتأثيره على تحسين الأداء المالي للشركات.

أما الفصل الرابع والمتمثل في دراسة ميدانية بمجمع صيدال حول دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي، حيث كان المبحث الأول عبارة عن تقديم عام للمجمع من خلال الهيكل التنظيمي ودخول مجمع صيدال بورصة الجزائر، أما المبحث الثاني فكان تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال باستخدام نسب، أما المبحث الثالث يتمثل في طريقة وإجراءات تحليل عينة الدراسة من خلال الإطار المنهجي للدراسة الميدانية وأداة الدراسة وإجراءاتها وخصائص وتحليل عينة الدراسة، أما المبحث الرابع يتمحور في اختبار الفرضيات واستخلاص النتائج من خلال تفسير وتحليل اتجاهات آراء

أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة ودراسة العلاقات الارتباطية ثم تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة بالانحدار المتعدد.

وقد تم اختتام الدراسة بخاتمة عامة تم التطرق من خلالها إلى نتائج اختبار الفرضيات والإجابة عن الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية، والخروج ببعض النتائج والتوصيات المقترحة وبعض المواضيع التي يمكن أن تكون محاور للدراسة والبحث مستقبلاً.

الفصل الأول:

الإطار العام لحوكمة الشركات

تمهيد

شهد العالم وما يزال يشهد العديد من المشاكل المالية والإدارية الناتجة عن سوء التصرف وافتقار الإدارة إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة وعدم القدرة على توليد تدفقات نقدية داخلية، بالإضافة إلي نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية، كل هذا أدى إلى حدوث سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من الشركات وخاصة في الدول المتقدمة، ومن الطبيعي في ظل تلك الظروف الحرجة التي واجهت الشركات أن يبرز مفهوم حوكمة الشركات "Corporate Governance" إلى صدارة الاهتمامات وأضحى قضية رئيسية بالنسبة إلى مجتمعات الأعمال في كافة الاقتصادات الآخذة في العولمة بصورة متزايدة.

وحوكمة الشركات تعنى دراسة العلاقات بين جميع الأطراف ذات المصلحة في إدارة الشركة، وذلك بالتعاون والتنسيق بين جميع الأطراف خاصة العلاقة بين إدارة الشركة والمساهمين، وتعتمد حوكمة الشركات على البيئة القانونية والتنظيمية بالإضافة إلى عوامل أخرى كأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، وحوكمة الشركات ليست هدفاً في حد ذاتها، لكنها أداة ووسيلة لتحقيق نتائج وأهداف يسعى إليها الجميع كمحاربة الفساد وسوء الإدارة والوقاية من الأزمات وحماية و تنظيم مصالح كل الأطراف ذوى العلاقة مع الشركة، ومن ثم الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح والشفافية.

ولتوضيح الإطار العام لحوكمة الشركات قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ماهية حوكمة الشركات؛
- حوكمة الشركات (مزايا، خصائص، محددات، آليات)؛
- اسباب بروز حوكمة الشركات وهيئاتها والتطبيق الجيد لها من طرف مجلس الإدارة؛
- تجارب حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية.

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

نتيجة الانهيارات المالية الكثيرة التي شهدتها عالم المال والأعمال في الآونة الأخيرة، بسبب قيام العديد من الشركات بممارسات إدارية ومالية خاطئة، والتي تمثل نوعاً من التصرفات المهنية غير الأخلاقية من قبل الإدارة بصفتها وكيلة عن المساهمين، وذلك سعياً وراء تحقيق مصالح شخصية على حسابهم، ولهذا أثارت أزمة الثقة بين الإدارات العليا للشركات وملاكها الناتجة عن الفضائح المالية للشركات العالمية، أهمية إيجاد معايير مثلى لأفضل الممارسات والإجراءات في إدارة وتنظيم ومراقبة الشركات والإشراف الفعال عليها، فبرزت حوكمة الشركات كأحد المواضيع الملحة على جدول أعمال الشركات والمنظمات الدولية، إذ أن هناك الكثير من الأحداث السلبية التي استحوذت على اهتمامات مجتمع الأعمال الدولي وكذا المؤسسات المالية الدولية، فحظي مفهوم حوكمة الشركات " Corporate Governance" بالاهتمام خاصة في الآونة الأخيرة في كثير من دول العالم حتى عدّ أحد متطلبات الإدارة الناجحة والدواء الشافي لفقدان ثقة المستثمرين، بعد الأحداث التي مر بها الاقتصاد العالمي.

ومن هنا برزت أهمية هذا الموضوع الذي سوف يقتصر هذا المبحث على المطالب التالية:

- مفهوم حوكمة الشركات وتطورها التاريخي؛
- حوكمة الشركات من منظور إسلامي؛
- أهمية وأهداف حوكمة الشركات؛
- مبادئ حوكمة الشركات.

المطلب الأول: مفهوم حوكمة الشركات وتطورها التاريخي

إن النجاح المعاصر أصبح يحتاج إلى إتقان للوصول إليه، وصناعة النجاح يحتاج إلى إدارة رشيدة ومسارات محكمة وواضحة، وهو ما يتناوله موضوع حوكمة الشركات.

1. مفهوم حوكمة الشركات

تجدر الإشارة في البدء إلى أن مصطلح الحوكمة هو مصطلح فرض نفسه وأوجد ذاته قسراً وطواعية، حيث اعتبره البعض هو امتداد للفظي العولمة والخصخصة اللذين دار حولهما جدل كبير في بداية ظهورهما، ويشير لفظ حوكمة الشركات إلى الترجمة العربية للأصل الإنجليزي للكلمة (Corporate Governance) الذي توصل إليه مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب الكلمة، تم سابقاً إطلاق مصطلحات أخرى مثل الإدارة الرشيدة، الإدارة الجيدة، الضبط المؤسسي، التحكم المؤسسي، الحاكمية

المؤسسية، ومصطلحات أخرى، إلا أن الأكثر شيوعاً وتداولاً من قبل الكتاب والباحثين هو مصطلح حوكمة الشركات¹.

ومصطلح حوكمة الشركات يهدف إلى إيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة للحفاظ على حقوق حملة الأسهم والسندات بالشركة وأصحاب المصالح، وتنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم، وباستخدام الأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقاً لمعايير الإفصاح والشفافية الواجبة، وهذا يعني نقلة نوعية في مفهوم التحكم والسيطرة على الشركات بعيداً عن الفردية والعشوائية واللامبالاة، ولكي تحقق الشركة أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها، ولا يختلف مفهوم الحوكمة في الشركات باختلاف نشاط الشركات، فمفهوم حوكمة الشركات في المؤسسات المالية والبنوك هو نفس المفهوم في باقي الأشكال الأخرى من الشركات التجارية باعتبار أن البنوك هي شكل من أشكال الشركات، كما أن تعريف حوكمة الشركات لا يتناول شكلاً محدداً من أنواع وأشكال الشركات، فيمتد عند البعض ليشمل جميع أنواع الشركات والمنظمات الحكومية غير الهادفة للربح².

والواقع أنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه بين القانونيين والاقتصاديين لمصطلح حوكمة الشركات والسبب هو تداخل حوكمة الشركات في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات وتأثيرها على المجتمع والاقتصاد ككل، "تعرّف حوكمة الشركات وفقاً لغرضها بأنها الإجراءات التي تقوم بالحفاظ على التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وأهداف الأفراد والمجتمع. فالهدف هو التقريب بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع ككل"³.

ونظراً لتزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات حرصت العديد من المؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة، وعلى رأسها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فقد أوردت مفهوم لحوكمة الشركات على أنها مجموعة من القواعد والعلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والملاك وجميع الأطراف التي لها علاقة مع الشركة، وهو الإطار المنظم الذي يتم من خلاله تحديد الأهداف وتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف الدقيق والأسلوب الناجح لممارسة السلطة لتحقيق الأهداف المسطرة

¹ علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 23.

²⁴.

² أحمد على خضر، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص ص 10، 11.

³ نفس المرجع السابق، ص 11.

لخدمة مصالح الشركة ومساهميها وتسهيل المراقبة الجيدة والفعالة للاستخدام الأمثل لموارد وأصول الشركات والمؤسسات¹.

وقد عرف معهد المدققين الداخليين (IIA) حوكمة الشركات في مجلة (Tone At The Top) والصادرة عنه بأنها: "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر المؤسسات والتأكيد على كفاية الضوابط لا نجاز الأهداف والمحافظة على قيمة المؤسسة من خلال أداء الحوكمة فيها"².

كما عرفت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها"³.

في حين عرف (wolfensohn) حوكمة الشركات بأنها ذلك "النظام الذي يدور حول تحقيق العدالة والشفافية ومحاسبة المسؤولية"⁴.

من خلال ما سبق يمكننا تعريف حوكمة الشركات على أنها: عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات التي تؤدي إلى تنظيم الممارسات السليمة للمراقبة والتوجيه وتحسين أداء الشركة لتعزيز ربحية المؤسسة وقيمتها على المدى البعيد لإرضاء المساهمين و حماية مصالحهم.

2. التطور التاريخي لحوكمة الشركات

في القرن التاسع عشر ساهمت القوانين الحكومية في تعزيز حقوق مجالس إدارات الشركات في أن تحكم دون أن يشترط موافقة جميع المساهمين، وفي مقابل ذلك الحصول على مزايا قانونية مثل حقوق التقييم بهدف جعل حوكمة الشركات أكثر كفاءة، ومنذ ذلك الوقت أدت مخاوف المساهمين إلى مزيد من الدعوات المتكررة لإجراء إصلاحات، وفي القرن العشرين في الفترة التي أعقبت مباشرة وول ستريت عام 1929م فكر علماء القانون بدراسة الشركة الحديثة والملكية الخاصة حيث رسخ يوجين فأما ومايكل جنسن قانون فكرة الفصل بين الملكية والسيطرة ونظرية الوكالة (Agency Theory) كوسيلة لفهم حوكمة الشركات⁵.

¹ ماجد إسماعيل أبو حمام، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2009، ص 16.

² The Institute Of Internal Auditors, «The Lessons that Lie Beneath», Tone at the Top, USA: February 2002, p:02.

³ Alamgir, M, «Corporate Governance: A Risk Perspective», paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a Conference organized by the Egyptian Banking Institute, May 7 – 8, 2007, Cairo, p:03.

⁴ علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشداني، مرجع سابق، ص 24.

⁵ عبد الصبور عبد القوي علي المصري، التنظيم القانوني لحوكمة الشركات، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2012، ص 21.

ركزت نظرية الوكالة (Agency Theory) عند ظهورها على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجالس إدارة الشركات وبين المساهمين، إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح بهدف حماية حقوق ومصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري من طرف مجالس الإدارة لتعظيم مصالحهم الخاصة، ولاحق ذلك مجموعة من الدراسات العلمية والعملية والتي أكدت على أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وأثرها على زيادة ثقة المستثمرين في أعضاء مجالس إدارة الشركات، حيث قامت العديد من دول العالم بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات عن طريق قيام كل من الهيئات العلمية بها والمشرعين بإصدار مجموعة من اللوائح والقوانين والتقارير التي تؤكد على أهمية التزام الشركات بتطبيق تلك المبادئ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً أدى تطور سوق المال ووجود هيئات رقابية فعالة تعمل على مراقبته وتشرف على شفافية البيانات والمعلومات التي تصدرها الشركات التي تعمل به، بالإضافة إلى التطور الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة على زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات، وفي عام 1987 م قامت اللجنة الوطنية والخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية بإصدار تقريرها المسمى (Treadway Commission) والمتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يتعلق بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم والتقارير المالية¹.

وقد أثار موضوع الحوكمة جدلاً كبيراً في المملكة المتحدة في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات بعد انهيار كبرى الشركات وقطاع المصارف وإلى قلق المستثمرين على استثماراتهم، الأمر الذي أدى ببورصة لندن للأوراق المالية أن تقوم بتشكيل لجنة عام 1991م وتحددت مهمتها بوضع مشروع للممارسات المالية لمساعدة الشركات في تحديد وتطبيق الرقابة الداخلية لتجنب الخسائر، وفي عام 1992م تم إصدار أول تقرير عن هذه اللجنة ركز عن دراسة العلاقة بين الإدارة والمساهمين، ثم توالى العديد من الدول بإصدار تقاريرها لإصلاح ممارسة الشركات لأعمالها، وكذلك قامت الدول العربية بتوجه حقيقي نحو الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات ولو متأخراً، وعلى سبيل المثال جمهورية مصر العربية التي كان لها دور الريادة في عام 2000 م بذلك الموضوع، وفعلاً تمت دراسة وتقييم مدى التزام مصر بالقواعد والمعايير الدولية لحوكمة الشركات، وهناك جهوداً مماثلة لبعض الدول العربية التي تسعى للالتزام بقواعد الحوكمة حيث تم الاتفاق بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والبنك الدولي على زيادة

¹ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، 2006، ص 12، 14.

التعاون والحوار في مجال حوكمة الشركات وذلك استجابة للحاجة المتزايدة للدول التي ترغب في تقوية هذا النظام¹.

المطلب الثاني: حوكمة الشركات من منظور إسلامي

ما من إنسان على وجه الأرض إلا وأنه يمارس نوعا من القيادة في حياته اليومية، ومن المؤكد أن هناك أنواعا عديدة للقيادة منها الإسلامية، والمقصود بها القيادة على مستوى الشركات والمؤسسات التي أثبتت نجاحها في الآونة الأخيرة، خصوصا على مستوى المؤسسات المالية والاستثمارية التي استطاعت أن تتميز بين مثيلتها من الشركات والمؤسسات الأخرى غير الإسلامية، لكن من المؤكد أن هناك فرقا بين القيادة الإسلامية والقيادة الأخلاقية كما تسميها أو تطرحها نظريات غربية كبيرة، فالإدارة الإسلامية منطلق من مبدأ الإيمان بوجود خالق وربيح يحاسب، ووجود آخرة وحساب بعد الموت، وإن المدير أو القائد الإسلامي يتميز بالنية الصالحة والربط بين العمل الدنيوي والالتزام بقيم الإسلام العظيمة، ولو قامت مؤسسة من شيوخ الدين وكان فيها ظلم، فإنها لن تنجح في المقابل لو قامت مؤسسة لا تؤمن بالله لكن فيها عدل فإنها ستنتج، فالعدل مقدم على التدين لأن التدين من دون عدل لا قيمة له، أضف إلى ذلك كله النصوص الآمرة بإتقان العمل والإحسان فيه، وأمرة بالمعروف ناهية عن المنكر أو تلك الآمرة بالأمانة بالإضافة إلى النصوص الخاصة في الرقابة المالية، كلها تعتبر من أهم مبادئ حوكمة الشركات. وفيما يلي تعريف ومبادئ حوكمة الشركات من منظور إسلامي:

1. تعريف حوكمة الشركات من منظور إسلامي

يقول الدكتور محسن الخضير: أن العمل الإداري في الإسلام له مقوماته القائمة على العقيدة الإسلامية التي تضع لها قيودا ومحددات، وترسم لها طريقا يحكم سلوك القائد الإداري، والمنظمة الإدارية، والأفراد العاملين فيها، سواء في علاقتهم ببعضهم البعض، أو علاقتهم مع المجتمع المحيط بهم، وبالتالي تصبح الإدارة الإسلامية ذات رسالة شاملة لكل العبادات والمعاملات والأخلاق في إطار متكامل يستحيل فصل جزء منها على الأجزاء الأخرى².

¹ علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشداني، مرجع سابق، ص 28 . 30 .

² شوقي بورقية، الحوكمة في المصارف الإسلامية، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الجزائر ، 11/04/2009 ، ص 11.

والعلاقة بين المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة هي بمثابة الوكيل والموكل، فعلى أعضاء مجلس الإدارة أن يبذلوا كل ما في وسعهم في سبيل سلامة وإنجاح الشركة، ومقابل ذلك يتلقون مكافآت طبقاً للنظام الأساسي للشركة وكذلك في نطاق أحكام الشريعة الإسلامية¹.

ومما سبق نلاحظ للعمل الإداري في الإسلام أنه يشير نوعاً ما إلى مفهوم حوكمة الشركات، حيث يركز فيه على نقطتين هما:

■ العلاقة بين مختلف الأطراف المهتمة بالشركة، بشكل يعالج مشكلة تعارض المصالح.

■ دور مبادئ الشريعة الإسلامية في تفعيل هذا العلاج.

2. مبادئ حوكمة الشركات من منظور إسلامي

تتمثل مبادئ حوكمة الشركات حسب الشريعة الإسلامية في العدالة والمسؤولية والمساءلة والشفافية حيث تضمن هذه المبادئ نزاهة المعاملات، وتعزز سيادة القانون ضد الفساد؛ وتضع الحدود بين الحقوق الخاصة والمصالح العامة وتمنع إساءة استخدام السلطة.

1.2. العدالة: هي المعاملة المتساوية لكافة المساهمين حيث يضمن إطار حوكمة الشركات تحقيق

المساواة في معاملة كافة المساهمين بمن فيهم الأقلية والمساهمين الأجانب، حيث تعتبر العدالة من المنظور الإسلامي من أهم الأسس التي تقوم عليها العقود الشرعية، وذلك ما نجده في آيات عديدة من القرآن الكريم، منها قول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾² وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾³ ، كما أوجب الإسلام العدل حتى مع العدو بقوله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾⁴.

2.2. المسؤولية: والتي تعني تحديد المسؤولية المقررة على كل طرف بدقة، والعمل على أدائها بكل

صدق وأمانة، وفقاً لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾⁵، وقوله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾⁶. وأن المسؤولين المساهمين في الشركات عليهم القيام بدورهم في متابعة أداء

¹ العلاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بين الاقتصاد الإسلامي، العدد 320، المجلد 31، ربيع الأول 1432 ، 2011م.

² سورة النساء، الآية: 135.

³ سورة الأنعام، الآية: 152.

⁴ سورة المائدة، الآية: 08.

⁵ سورة المعارج، الآية: 32.

⁶ سورة النساء، الآية: 58.

إدارات شركاتهم، وعلى المساهمين مسؤولية كبيرة وعليهم لعب دور أكبر في متابعة أداء مجالس الإدارة من خلال القراءة الدقيقة للبيانات المالية للمؤسسات، وأن مسؤولية كل طرف في الشركة حددتها الشريعة الإسلامية بشكل دقيق، لأن أي مسؤولية يتحملها المسلم بناء على تعاقد مع غيره، فهو غير مسؤول فقط أمام من تعاقد معه، إنما هو مسئول أولاً أمام الله عز وجل، وفقاً لقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمَانَهُ طَائِرُهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا¹﴾، وجاء في قول النبي صلى الله عليه وسلم ﴿كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ²﴾، كما أن المسؤولية في الشريعة الإسلامية مسؤولية لا تنتهي بقرار اتخذ في ضوء البيانات والمعلومات الصادقة، بل هي ممتدة إلى نتائج هذا القرار.

3.2. المساءلة: والمقصود بها هو ضرورة محاسبة كل مسئول عن التزاماته، وربط مدى الوفاء بها بنظام للجزاء في صورة إثابة المجد ومعاقبة المقصر، وهذا يتحقق بتطبيق نظام داخلي في الشركة للحوافز وللعقوبات وتطبيقه على الجميع، مع وجود نظام قضائي عادل وحاسم في الدولة، وقد وضعت الشريعة الإسلامية في تنظيمها لعقود المعاملات أسساً لمحاسبة كل طرف على مدى التزامه بأداء ما عليه من واجبات في العقد، ومن ذلك حديث ابن اللثبية ، وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمله على صدقات قومه من الأزد، فلما جاء حاسبه فقال: "هَذَا الَّذِي لَكُمْ، وَهَذِهِ هَدِيَّةٌ أُهْدِيَتْ لِي". فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَهَلَّا جَلَسْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَبَيْتِ أُمِّكَ حَتَّى تَأْتِيَكَ هَدِيَّتُكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا». ثُمَّ قَامَ فَخَطَبَ النَّاسَ وَحَمَدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي أَسْتَعْمِلُ رِجَالًا مِنْكُمْ عَلَى أُمُورٍ مِمَّا وَلَانِي اللَّهُ، فَيَأْتِي أَحَدُكُمْ فَيَقُولُ هَذَا لَكُمْ وَهَذِهِ هَدِيَّةٌ أُهْدِيَتْ لِي، فَهَلَّا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَبَيْتِ أُمِّهِ حَتَّى تَأْتِيَهُ هَدِيَّتُهُ إِنْ كَانَ صَادِقًا³». فهذا هو النبي، قد حاسب ابن اللثبية، مع أنه مؤتمن على الصدقات وأوضح في الحديث أن قبول الهدايا في حق العمال لا يجوز، وأنه لو لم يكن عاملاً لما أهدى إليه شيء⁴. أما أفعال الصحابة ومن ذلك ما روي أنه لما قدم معاذ بن جبل ، علي أبي بكر رضي الله عنه من اليمن، قال له أبو بكر رضي الله عنه: ارفع حسابك ، فقال: أحسابان حساب من الله وحساب منكم، والله لا ألي لكم عملاً أبداً⁵. فهذا هو أبو بكر رضي الله عنه - يطلب من معاذ رضي الله تعالى عنه -

¹ سورة الإسراء، الآيتان: 13-14.

² حديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم

³ رواه البخاري في صحيحه، حديث رقم: 6772، ج 6، ص 2632.

⁴ ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي فتح الباري في شرح صحيح البخاري ، ج 13، ص 140-142.

⁵ الخزاعي ، تخريج الدلالات السمعية ، ص 262.

عنه- أن يقدم حسابه وهذا شكل من أشكال الرقابة المالية والإدارية والتي تعد بدورها شكلاً من أشكال الحوكمة. والأمر لا يقتصر على الجزاء الإداري أو القضائي، وإنما يتعداه إلى الجزاء الإلهي.

4.2. الشفافية: بمعنى الصدق والدقة في المعلومات التي تقدم للأطراف الذين لا يمكنهم من الإشراف المباشر عن أعمال الشركة، التي لهم فيها مصالح، بهدف التعرف عن مدى أمانة وكفاءة الإدارة، في تسيير أموالهم والمحافظة عليها، وتمكنهم المعلومات الصادقة من اتخاذ القرارات السليمة، وعند غياب الإفصاح الحقيقي يعد خطورة شرعية تؤثر في صحة المعلومات، والأصل في المعاملات هو الإباحة، والنصوص الناهية عن التوصل إلى أكل أموال الناس بالطرق غير الشرعية كالغش والتدليس والرشوة، هي كثيرة مثل قوله-صلى الله عليه وسلم-: «مَنْ عَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي»¹ وقوله تعالى: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ»²، فهذه النصوص وغيرها تفرض الشفافية والنزاهة، وتحرم كل أشكال الكسب الحرام وتوجب أن يكون الكسب مباحاً وأن لا يتوصل إليه بطريق محرم، ولا شك أن الحوكمة تحقق مقصد هذه النصوص وتعتبر إحدى الآليات المطلوبة لتحقيق تلك المقاصد.

ومما سبق نستنتج أن الشريعة الإسلامية تتضمن كل مبادئ حوكمة الشركات التي جاءت بها المنظمات الدولية والمفكرين الغربيين.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف حوكمة الشركات

1. أهمية حوكمة الشركات

وجدت حوكمة الشركات اهتمام كبير في الآونة الأخيرة نتيجة، حالات الفشل الإداري والمالي المتتالية التي أصابت العديد من الشركات الكبرى حيث أخذ العالم نتيجة هذا الفشل ينظر إلى حوكمة الشركات بنظرة جديدة. وقد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة أثناء الفشل تتمثل في الثقة في الشركات والتشريعات، ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء بين الشركات والحكومة، وحصول هذه الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل دون علم المساهمين بذلك وإخفائها بطرق ونظم محاسبية مبتكرة، وما تلا ذلك من سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات بقوائمها المالية وقد اكتسبت حوكمة الشركات أهمية أكبر بنسبة للديمقراطيات الناشئة نظراً لضعف النظام القانوني، كما أن ضعف نوعية

¹ رواه مسلم في صحيحه، حديث رقم: 102، ج 1، ص 99.

² سورة البقرة، الآية: 188.

المعلومات تؤدي إلى انتشار الفساد وانعدام الثقة، أما إتباع المبادئ السليمة لحوكمة الشركات يؤدي إلى خلق الاحتياجات اللازمة ضد الفساد الإداري والمالي وتشجيع الإفصاح والشفافية¹.

وتتضمن حوكمة الشركات مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، كما توفر الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة، والوسائل لتحقيق هذه الأهداف ومراقبة الأداء، فحوكمة الشركات الجيدة توفر حوافز مناسبة وعادلة لمجلس الإدارة ولإدارة الشركة، كما تسهل عملية الرقابة الفعالة وتوفر درجة من الثقة اللازمة لسلامة عمل اقتصاد السوق وتخفيض تكلفة رأس المال واستخدام الموارد بطريقة أكثر كفاءة².

كما تتبع أهمية حوكمة الشركات في جوانب متعددة لعل من أهمها مما يلي:

1.1. الاقتصاد: تساهم حوكمة الشركات في نمو وتعدد الشركات، التي تعمل في مجالات حيوية وتحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، ولها أهمية في المساعدة على استقرار الأسواق المالية ورفع مستوى الشفافية و جذب الاستثمارات من الخارج و الداخل، وزيادة تقليص حجم المخاطر التي تواجه النظام الاقتصادي³.

2.1. الشركات: إن تطبيق مبادئ الحوكمة يساعد الشركات على محاربة الفساد المالي والإداري وعدم السماح بوجوده أو باستمراره، بل القضاء عليه من خلال ترسيخ دعائم الإدارة الجيدة، وبالتالي خلق بيئة عمل سليمة تعين الشركة على تحقيق أداء أفضل، وتقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن، وتجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية بل استخدام النظام الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء، بالإضافة إلى أن الحوكمة الرشيدة تساعد الشركات للوصول إلى أسواق المال و الحصول على التمويل اللازم بتكلفة أقل للتوسع في نشاطها و تقليل المخاطر و بناء الثقة مع أصحاب المصالح⁴.

3.1. المستثمرون وحملة الأسهم: تساعد حوكمة الشركات في حماية الاستثمارات من التعرض للخسارة بسبب استخدام السلطة في غير مصلحة المستثمرين، وتساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت وحق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغييرات جوهرية قد تؤثر في أداء الشركة في المستقبل، وترمي أيضا حوكمة الشركات إلى تعظيم عوائد الاستثمار وحقوق المساهمين والقيمة الاستثمارية وتؤدي إلى تحسين أداء السهم وتعظيم الربحية ويحافظ على مصالح المستثمرين وحملة

¹ عبد الصبور عبد القوى علي المصري، مرجع سابق، ص 36-37.

² محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص 28.

³ هيئة السوق المالية، حوكمة الشركات، المملكة العربية السعودية، ص 05-06، على الموقع:

http://bakheetgroup.com/pdf/Ebooks/Book_13.pdf

⁴ نفس المرجع السابق، ونفس الصفحة.

الأسماء ويولد الثقة لديهم، والحد من حالات تضارب المصالح، والإفصاح التام عن أداء الشركة والوضع المالي لها يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه الشركات¹.

4.1. أصحاب المصالح الآخرين: تسعى حوكمة الشركات إلى بناء علاقة وثيقة وقوية بين إدارة الشركة

والعاملين ومورديها ودائنيها وغيرهم، وتضمن السلامة والصحة والنزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركة وتعظم ثروة الملاك وتدعم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية، فالحوكمة الرشيدة تعزز مستوى ثقة مجتمع المتعاملين للإسهام في رفع مستوى أداء الشركة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية².

وباختصار أصبحت قواعد حوكمة الشركات في كافة أنحاء العالم أداة لجذب الاستثمارات ودفع عجلة التنمية على مستوى الدول، والالتزام بقواعد حوكمة الشركات يؤدي إلى وجود سوق تمتاز بالشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، حيث اهتمت العديد من الهيئات المعنية بوضع هذه القواعد لتفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين داخل مجالس الإدارة.

2. أهداف حوكمة الشركات

تساهم حوكمة الشركات في تحقيق مجموعة من الأهداف التي أشار إليها عدد من الباحثين ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء؛
- تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات؛
- إيجاد الهيكل التنظيمي الملائم لتحقيق أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف؛
- عدم الخلط بين مسؤوليات المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه؛
- المراجعة وتعديل القوانين الحاكمة في الشركة لكي تتحول مسئولية الرقابة إلى كلا الطرفين مجلس الإدارة والمساهمين³؛
- حماية حقوق المساهمين ومصالحهم من خلال وضع الاستراتيجية الاستثمارية السليمة؛
- تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركة وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية وبالشكل الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.
- تقييم أداء الإدارة وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة؛

¹ نصر علي عبد الوهاب، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 25.

² دادن عبد الغني، سعيدة تلي، فعالية الحوكمة و دورها في الحد من الفساد المالي و الإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 06-07، ماي 2012، ص 03.

³ عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، 2007، ص 32.

- الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة¹؛
- تحسين قدرة الشركات لتحقيق أهدافها من خلال تحسين الصورة الذهنية والانطباع الإيجابي عنها؛
- تحسين خاصية مصداقية المعلومات وسهولة فهمها؛
- زيادة قدرة الشركات على تحسين موقفها التنافسي وجذب الاستثمارات ورؤوس أموال أخرى²؛
- تحسين و تطوير الشركة و مساعدة المديرين و مجلس الإدارة على بناء استراتيجية سليمة؛
- تجنب حدوث الأزمات حتى في الدول، التي لا يوجد للشركات تعامل نشط في الأسواق المالية؛
- تقوية ثقة الجمهور في نجاح الخصوصية و ضمان تحقيق الدولة لأفضل عائد على استثمارات؛
- ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين و العمال و الدائنين و الأطراف الأخرى ذوي المصلحة في حالة تعرض الشركة للإفلاس³.

مما سبق يتضح أن هذه الأهداف تتطلب مجلس إدارة قوي لتحقيقها ومراقبة الأداء واستخدام الأسلوب الناجح لممارسة السلطة بهدف محاربة الفساد الإداري بكل صوره، وخلق أنظمة للرقابة فعالة، وحسن استخدام موارد الشركة للحرص على قدرتها التنافسية، وتعميق دور السوق المالي وجب الاستثمارات لتنمية المجتمع والدولة.

المطلب الرابع: مبادئ حوكمة الشركات

نظرا لاهتمام المتزايد لمفهوم الحوكمة قد أدى إلى زيادة حرص العديد من المؤسسات الدولية وبورصات الأوراق المالية لدراسته وتحليله وإصدار مجموعة من المبادئ التي تحكم التطبيق السليم له، ومنها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وبنك التسويات الدولية (BIS) ممثلا في لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي:

1. مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

طلب مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من المنظمة أن تقوم بالاشتراك مع الحكومات الوطنية وغيرها من المنظمات الدولية والقطاع الخاص، في الاجتماع الذي عقد على المستوى الوزاري في الفترة من 27 إلى 28 أبريل عام 1998، بوضع مجموعة من المعايير والإرشادات عن حوكمة الشركات، حيث قامت المنظمة بإنشاء فريق عمل مخصص بهدف وضع مبادئ تمثل وجهات نظر الدول الأعضاء، كما استفادت من مساهمات عدد من الدول غير الأعضاء في المنظمة، كذلك

¹ زرار العياشي وشرقرق سمير، حوكمة الشركات - المفهوم، الخصائص، الركائز، والأهمية الاقتصادية- الملتنقي الوطني الثالث حول: سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 10/9 ديسمبر 2007، ص 16.

² محسن أحمد الخضري، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، مصر، 2005، ص 22 - 23.

³ إبراهيم السيد المليحي، دراسة و اختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في مصر، الكويت، 2008، ص 14.

مساهمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وقد وافق الوزراء على مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات في الاجتماع الوزاري بتاريخ 26 و 27 مايو 1999¹، وهي خمسة مبادئ اختيارية، والتي تعتبر لحد الآن الأساس في تطبيق حوكمة الشركات، وتضمنت تلك المبادئ العديد من التعديلات الهامة التي صدرت بعد العديد من المشاورات المكثفة، وقد وافقت الدول الأعضاء في المنظمة على إضافة مبدأ سادس وضع في الأولوية في 22 أبريل 2004، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي²:

1.1. ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: لكي يتم ضمان إطار فعال لحوكمة الشركات فإنه من الضروري وضع أساس مؤسسي وتنظيمي وقانوني فعال يعتمد عليه كل المشاركين في السوق لإنشاء علاقاتهم التعاقدية الخاصة، وأن يشجع على شفافية وفعالية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقاً مع أحكام القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات حسب كل اختصاص بين مختلف الجهات مع مراعات الخدمة العامة، وبالتالي له تأثير على الأداء الاقتصادي الكلي ونزاهة السوق وعلى الحوافز التي يخلقها المنافسين فيه³.

2.1. حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية: توصي المنظمة في هذا المبدأ على حقوق المساهم العديدة والمتمثلة في التداول والشراء والبيع والتحويل وغيرها، حيث تضع عدة إرشادات لضمان تطبيق هذا المبدأ عن طريق تأمين أساليب تسجيل ملكية الأسهم، وسهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بها في الوقت المناسب، والمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة وانتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة، وحق توجيه الأسئلة لأعضاء المجلس⁴.

3.1. المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين: يجب أن يضمن إطار الحوكمة توفير المساواة بين كافة المساهمين بما فيهم صغار المساهمين والأجانب وغيرهم وتعويضهم في حالة انتهاك حقوقهم، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية وحمايتهم من أي عملية استحواذ، وتجنب التحيز ضد أو مع فئة من المساهمين للحصول على حقوقهم القانونية، والمساواة بين جميع الفئات للاطلاع على كافة المعلومات⁵.

¹ محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص 42.

² سالم بن سالم بن حميد الفليتي، حوكمة الشركات المساهمة العامة في سلطنة عمان، دار أسامة، الأردن، 2010، ص ص 29 30.

³ محمد جميل حبوش، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات، رسالة ماجستير، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، غزة، 2007، ص 40.

⁴ سالم بن سالم بن حميد الفليتي، مرجع سابق، ص 31.

⁵ هاني محمد خليل، مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، غزة، 2009، ص 33.

4.1. دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يؤكد هذا المبدأ على ضرورة الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما ينص عليها القانون، وأن يعمل على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح لخلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستمرار في المشاريع القائمة، وعندما تنتهك حقوق أصحاب المصالح فينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات، ويجب توفير آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تتاح لهم فرصة الحصول على كل المعلومات وأن تؤدي تلك الآليات بدورها إلى تحسين مستوى الأداء¹.

5.1. الإفصاح والشفافية: يعد هذا المبدأ من أهم مبادئ حوكمة الشركات نظراً لما يقدمه من شفافية وحماية لجميع الأطراف والمتعاملين مع الشركات والأسواق المالية، حيث اهتم بضمان توافر الإفصاح المتساوي وفي الوقت المناسب عن جميع المعلومات، ومسؤولية المراجع الداخلي والخارجي عن المعلومات المفصح عنها، وينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية ولا يقتصر على المعلومات التالية²:

- النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة؛
- أهداف الشركة؛
- الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت؛
- سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئيسيين والمعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة ومؤهلاتهم؛
- العمليات المتصلة بأطراف من الشركة؛
- عوامل المخاطرة المتوقعة؛
- الموضوعات الخاصة بالعاملين وأصحاب المصالح الآخرين؛
- هياكل الحوكمة وسياساتها.

6.1. مسؤولية مجلس الإدارة: الهدف من وضع هذا المبدأ هو ضمان مجلس الإدارة بالاعتناء بمهامه ومسؤولياته، حيث وضعت كذلك الجزاءات التي يتعرض لها عند مخالفتهم لهذه المسؤوليات أمام الشركة والمساهمين، ويجب أن تكون المبادئ عامة لتطبيقها على أي هيكل لمجلس الإدارة الذي يكلف

¹ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف المفاهيم . المبادئ . التجارب . المتطلبات، الدار الجامعية، القاهرة، 2007، ص 45.

² أحمد على خضر، مرجع سابق، ص ص 22 - 24.

بالإشراف على إدارة الشركة، وهو مسؤول بصفة رئيسية عن الأداء الإداري وتحقيق عائد مناسب للمساهمين مع منع تعارض المصالح وتحقيق التوازن بين الطلبات المتنافسة على الشركة، واحترام القوانين المطبقة بما فيها قوانين الضرائب والمنافسة والعمل والبيئة وتساوي الفرص والصحة، وفي بعض الدول وجدت الشركات أن من المفيد توضيح وتحديد بدقة المسؤوليات التي يتولاها مجلس الإدارة وتلك التي تتولاها إدارة الشركة¹.

2. مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية (Basel committee)

وضعت لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية في عام 1999 إرشادات خاصة بالحكومة في المؤسسات المصرفية والمالية وهي تركز على النقاط التالية²:

- وضع ميثاق شرف بين المؤسسات لتحقيق وتطبيق التصرفات الجيدة والسليمة بين هذه المؤسسات؛
- وضع استراتيجية للشركة معدة جيدا والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها وبمساهمة الأفراد في ذلك؛
- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس؛
- وضع صيغة وآلية للتعاون بين مجلس الإدارة ومدقي الحسابات والإدارة العليا؛
- إيجاد نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة مع تناسب السلطات مع المسؤوليات؛
- إيجاد نوع من المراقبة لمراكز المخاطر خاصة في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح؛
- تطبيق العدالة والمساواة عند توزيع الحوافز المادية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وكذلك المديرين أو الموظفين سواء كانت الحوافز في كل تعويضات أو ترقيات أو عناصر أخرى؛
- ضمان توفير وتدفق المعلومات داخليا وخارجيا بشكل مناسب.

3. مبادئ مؤسسة التمويل الدولية

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في سنة 2003 م قواعد وأسس ومعايير مالية وإدارية هدفها دعم الحوكمة داخل المؤسسات وأهم هذه الأسس هي³:

¹ محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص 55.

² داندن عبد الغني، سعيدة ثلي، فعالية الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بكرة، يومي 06 - 07 ماي 2012، ص 04.

³ بروش زين الدين، دهمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بكرة، يومي 06 - 07 ماي 2012، ص ص 06 . 07.

- يجب أن تكون الممارسات جيدة ومقبولة؛
- إيجاد خطوات إضافية تضمن الحكم الجيد الجديد؛
- إسهامات أساسية لتطوير وتحسين الحكم الجيد محليا؛
- القيادة الجيدة.

المبحث الثاني: حوكمة الشركات (مزايا، خصائص، محددات، أليات)

من الأسباب الهامة لحدوث انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية هو عدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية المعبرة عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية، وينعكس هذا إلى مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقد الثقة في المعلومات المحاسبية، وبالتالي تفقد هذه المعلومات أهم عناصر تميزها وهو جودتها، وكنتيجة لذلك زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات حيث أصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية، وقد قامت الكثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا، خصائص ومحددات وأليات هذا المفهوم والتي سيتم التطرق لها في هذا المبحث كما يلي:

- مزايا وخصائص حوكمة الشركات؛
- محددات حوكمة الشركات؛
- أليات حوكمة الشركات.

المطلب الأول: مزايا وخصائص حوكمة الشركات

1. مزايا حوكمة الشركات

تحقق حوكمة الشركات الجيدة مجموعة من المزايا من أهمها:

- توفر هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة؛
- تنمية الاستثمارات وتدفقها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في أسواق المال؛
- العمل على تحفيز الأيدي العاملة في الشركة وتحسين معدلات إنتاجهم، وتعميق ثقتهم بالشركة؛
- التأكيد على الالتزام بأحكام القانون واللوائح، والعمل على ضمان وتحسين الأداء المالي؛
- مساعدة أصحاب القرار مثل المديرين ومجالس الإدارة على بناء استراتيجية متطورة تخدم الكفاءة الإدارية والمالية للشركة؛
- العمل على الأداء المالي الجيد من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين¹؛

¹ عبد الصبور عبد القوى علي المصري، مرجع سابق، ص 35-36.

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات؛
- رفع مستويات الأداء للشركات وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك الشركات؛
- زيادة قدرة الشركات الوطنية على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة لها؛
- ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال الشركة، ومدى الالتزام بالقانون والإشراف على المسؤولية الاجتماعية للشركة في ضوء قواعد حوكمة الشركات¹.

2. خصائص حوكمة الشركات

تتصف حوكمة الشركات بمجموعة من الخصائص التي تعد الركائز الأساسية، وإذا غاب أحدها فقد المفهوم معناه، والمتمثلة في ما يلي:

1.2. الانضباط: أي اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح في أداء كل عمل من كل فرد مرتبط بأعمال الشركة، وكذلك انضباط الإدارة بكونها وسيط نزيه يحقق مصالح الأطراف المختلفة، والانضباط في مراقبة ومتابعة أعمال الشركة من جانب الجهات الداخلية والخارجية، والانضباط نحو العميل لكسب رضاه وجعله بوق دعاية للشركة²؛

2.2. الشفافية: أي الإفصاح عن الأهداف المالية ونسب العائد على حقوق الملكية، ونشر التقارير المالية في موعدها بدون أي تسريب قبل الإعلان، ووفق مبادئ المحاسبة المقبولة، أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث في الشركة³؛

3.2. الاستقلالية: أي وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن الإدارة، ومراجعين خارجيين مستقلين عن الشركة، ووضع موقع على شبكة الإنترنت يتم تحديثه بسرعة، و لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل⁴؛

4.2. المساءلة: أي قيام مجلس الإدارة بدور إشرافي أكثر من قيامه بدور تنفيذي، وكذلك وجود لجنة مراجعة تشرف على المراجعة الداخلية والإجراءات المحاسبية، وقدرة أعضاء مجلس الإدارة على القيام بتدقيق فعال، وبالإمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛

¹ عبد الرزاق بن الزاوي، إيمان نعمون، إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012، ص 06.

² طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات "شركات قطاع عام وخاص ومصارف المفاهيم . المبادئ . التجارب . المتطلبات"، مرجع سابق، ص 03.

³ محمد جميل حبوش، مرجع سابق، ص 54.

⁴ نفس المرجع، نفس الصفحة.

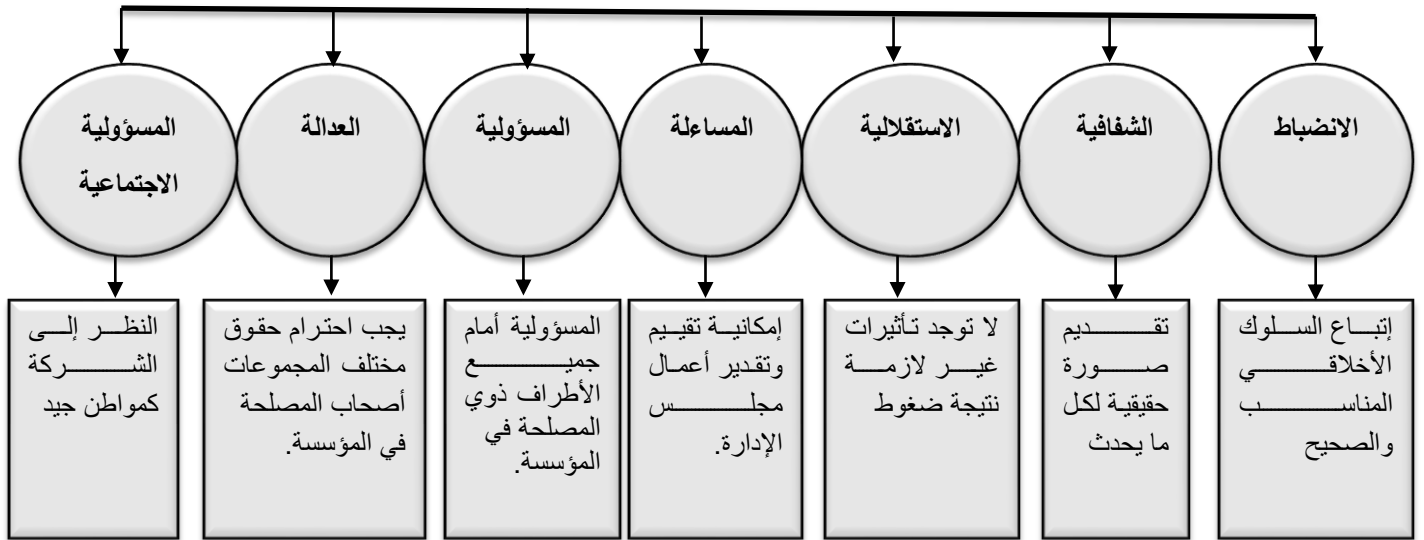
5.2. المسؤولية: أي وضع آليات تسمح بعقاب الموظفين التنفيذيين وأعضاء لجنة الإدارة، والتصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدودهم، و وجود مسؤولية أمام الأطراف ذوي المصلحة في الشركة؛

6.2. العدالة: أي حق كافة حملة الأسهم في الدعوة إلى اجتماعات عامة وسهولة طرق الإدلاء بالأصوات، والعدالة في نوعية المعلومات التي يتم تقديمها، وعدم ارتفاع إجمالي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بنفس نسبة ارتفاع صافي الأرباح، ويجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في الشركة؛

7.2. المسؤولية الاجتماعية: أي وجود سياسة توظيف واضحة وعادلة وتؤكد التمسك بالسلوك الأخلاقي، والمحافظة على البيئة، والامتناع من التعامل مع الدول التي يفتقد قادتها الشرعية، والنظر إلى الشركة كمواطن جيد.

والشكل الموالي يوضح خصائص حوكمة الشركات:

الشكل رقم (01): خصائص حوكمة الشركات



المصدر: طارق عبد العال، حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف المفاهيم . المبادئ . التجارب .

المتطلبات، الدار الجامعية، القاهرة، 2007، ص 25.

وذكر جون كولي في كتابه حول حوكمة الشركات إن نموذج الحوكمة للشركات الناجحة يجب أن

يشمل الخصائص التالية¹:

■ مجلس إدارة قوي وفعال ينفذ مسؤولياته بأمان؛

¹ ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سابق، ص 37 . 38.

- يتم اختيار الرئيس التنفيذي المؤهل من قبل مجلس الإدارة ويتم إعطاؤه السلطات والصلاحيات لإدارة أعمال الشركة؛
- الأعمال التي يتم اختيارها من قبل الرئيس التنفيذي يجب تنفيذها بعد موافقة مجلس الإدارة؛
- نموذج عمل جيد يتم اختياره من قبل الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة، وكذلك ضمن نصائح وموافقة مجلس الإدارة؛
- إفصاح كافي وملائم عن أداء الشركة للمساهمين والمجتمع المالي.

ويرى جونثان شاركهام من الصعب التعرف عن نظام الحوكمة من داخل الشركة، على أنه يعمل بشكل حقيقي وجيد، غير أن هناك أدلة تشير إلى مدى توفر متطلبات هذه الحوكمة، وذلك من خلال الوقوف على العديد من الأحكام والتقديرات التي من الممكن أن يكون لها تأثير على أوضاع الشركة وديناميكية العمل فيها.

المطلب الثاني : محددات حوكمة الشركات

رغم الجهود المبذولة من قبل العديد من المنظمات الدولية والتقدم الملحوظ في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، يبقى هناك عدد من المحددات التي تؤثر في إنجاح عملية الحوكمة، حيث هناك شبه اتفاق بين الباحثين بأنه لكي تتمكن الشركات بل والدول من الاستفادة من مزايا تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يتوقف على مدى توافر مستوى جودة مجموعتين من المحددات التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات، وتتمثل المجموعتين فيما يلي:

1. المحددات الخارجية

وهذه المحددات تمثل البيئة أو المناخ الذي تعمل من خلاله الشركات والتي قد تختلف من دولة إلى أخرى، وترجع أهميتها إلى أن وجودها يضمن حسن إدارة الشركة، وهي عبارة عن:

1.1. البيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والمناخ العام للاستثمار: وهي التي تتعلق بطبيعة

النظام الاقتصادي والاجتماعي والقانوني السائد والقوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل قوانين الشركات، وقوانين العمل وقوانين سوق المال، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس، وكفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية مثل هيئة سوق المال والبورصة ورقابته الفعالة على الشركات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشرها

ووضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام الشركات، وترجع أهميتها إلى أن وجودها يضمن تمثيل القوانين والقواعد التي تضمن حسن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات¹.

2.1. الالتزام بالمعايير الدولية المحاسبية والتدقيقية والجودة: وتتعلق في التقيد بمعايير موحدة تكون ملزمة التطبيق، حيث جميع الدول في العالم مازالت مستمرة في جهودها في تطوير الاقتصادات الديمقراطية القائمة على أساس السوق، وقد زاد الاهتمام بمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق، لسلامة نضامها المالي نظرا لما توفره من ثقة لدى أصحاب الأسهم ومما لا شك فيه أن معايير المحاسبة والتدقيق السليمة تدعم كفاءة الإدارة المالية، كما أن النظام السليم للتقارير هو الذي يوفر معلومات حيوية للدائنين والمستثمرين في الأسهم بما يهيئ لهم القيام باستثمارات قائمة آمنة ومربحة، و زيادة خاصة المقارنة بين البيانات والمعلومات المالية على المستوى العالمي، وتوحيد المعالجات التي ستستخدم لقياس الأحداث المالية وتوصيل النتائج لمستخدمي المعلومات، من أجل ملاءمة وتعزيز عملية التحكم في الشركات².

3.1. مصادر التمويل: لإنجاح حوكمة الشركات يجب الاهتمام ليس فقط بكيفية تدبير والحصول على الأموال الضرورية لاستمرار نشاط الشركات، بل الاهتمام إلى أبعد من ذلك بالطرق والكيفيات التي تمكن من الحصول على هذه الموارد المالية بأقل التكاليف الممكنة، ولتحقيق ذلك يجب وجود نظام مالي جيد بحيث يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع الشركات على التوسع والمنافسة الدولية³.

4.1. طبيعة السوق: للسوق تأثيرات داخلية وخارجية على الشركة من حيث قدرتها على أداء مهامها ونجاحها في إدارة المخاطر التي تواجهها نتيجة دخولها للسوق، ومراقبة النتائج، حيث تعد عاملا حاسما في وضع سياسات واستراتيجيات العمل والمتابعة بما يحقق أهداف عملية حوكمة الشركات.

5.1. دور المؤسسات غير الحكومية: للمؤسسات غير الحكومية دورا كبيرا في التنظيم وضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية، والتي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، وتتمثل هذه المؤسسات غير الحكومية في جمعيات المحاسبين، والمراجعين والشركات العاملة في الأسواق المالية إضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة ونقابات المحامين⁴.

¹ مها محمود رمزي ربحاوي، الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات (حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24 العدد الأول، 2008، ص 101.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

³ ماجد إسماعيل أبو حماد، مرجع سابق، ص 29.

⁴ زهاء ديوب، الحوكمة (الإدارة الرشيدة) وفرص تطبيقها في المنظمات السورية، رسالة ماجستير، إدارة أعمال، جامعة دمشق، 2010، ص 28.

2. المحددات الداخلية

وتشير إلى القواعد واللوائح والأسس التي تنظم وتحدد كيفية وضع هياكل إدارية سليمة واتخاذ القرارات وتوزيع السلطات والمسؤوليات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والذي يؤدي توافرها وتطبيقها إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف، بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل، وبالتالي نجاح فعالية الحوكمة، ومن أهم المحددات الداخلية للحوكمة نذكر ما يلي:

1.2. مجلس الإدارة: يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة وأن يتحمل كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية المسؤولية المباشرة وغير المباشرة عن مدى تحقيق أهداف الشركة، وعدم الحصول على منفعة على حساب الشركة، والإفصاح بكل ما يجري في الشركة وما تحققه من أرباح وخسائر، وتحقيق مصلحة المساهمين وأصحاب المصالح ومعاملتهم معاملة عادلة، وضرورة الإفصاح عن وجود التعارض في المصالح عند وقوعه، والإشراف على حسن ممارسة الحوكمة في الشركة¹.

2.2. الهيكل التنظيمي: هو نظام مؤلف من شبكات المهام أو الوظائف، تقوم بتنظيم العلاقات والاتصالات التي تربط أعمال الأفراد والمجموعات معاً، ويبين العلاقات الرئيسية والوظيفية بين مختلف الوظائف، بهدف تحسين الاتصال وتبادل المعلومات بين المسؤولين عن هذه الوظائف وعدم التضارب في المسؤوليات والصلاحيات، والهيكل التنظيمي الجيد يجب أن يتضمن عنصرين هامين يكونان مصدر قوة للمؤسسة، وهي تقسيم العمل بحسب الاختصاص، والتنسيق من أجل إنجاز المهام بفاعلية لتحقيق أهداف الشركة بشكل أفضل.

3.2. النظام المحاسبي والمالي: وهو الأداة التي تقوم بتزويد الأطراف ذات المصلحة بالمعلومات عن أصول الشركة والالتزامات المترتبة عليها، كما تظهر نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة، وتقدير مدى إمكانية حصول الشركة على إيرادات في المستقبل، كما تزود القائمين على الشركة على اتخاذ القرارات الرشيدة، وهذه النظم تؤثر في عملية التحكم المؤسسي إذ كلما كانت فعالة وكفاءة أسهمت بصورة إيجابية في أنجاح تطبيق مبادئ حوكمة الشركات².

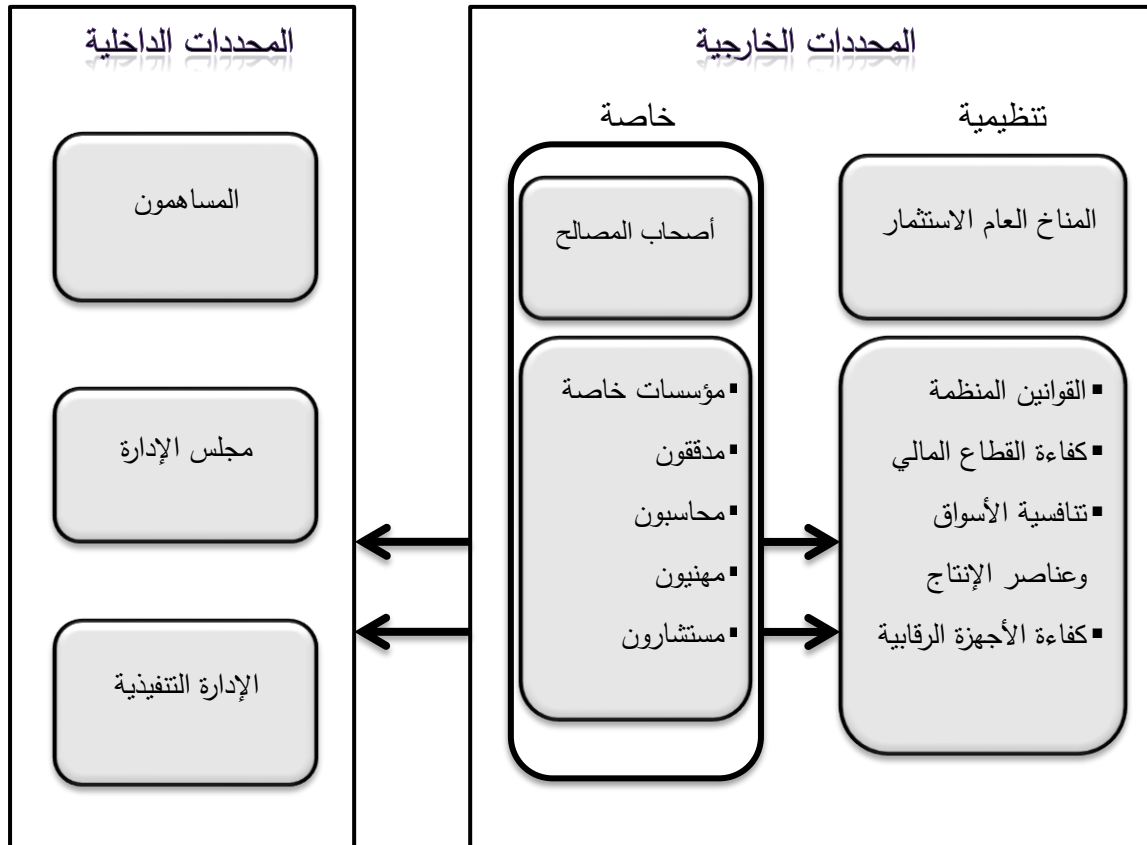
¹ المعتمد بالله الغرياني، حوكمة الشركات المساهمة دراسة في الأسس الاقتصادية والقانونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص 176.

² خليفاتي جمال، مدى موافقة البيئة الاقتصادية الجزائرية للنظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، 2011، ص 25-26.

4.2. قيمة الشركة: وهي تعتمد على السلوك الأخلاقي للشركة وعلى مستويات عالية من الأخلاق المهنية من نزاهة وموضوعية وأمانة في تنفيذ عمليات الشركة، بهدف كسب العملاء وبالتالي زيادات مبيعاتها أو خدماتها، وهناك من يضيف أبعاد أخرى كنظم الاتصال وغيرها¹.

وفي ضوء ما سبق نجد أن المحددات سواء كانت داخلية أو خارجية فأنها تتأثر بالوعي عند أفراد المجتمع، كما أنها تتأثر أيضاً بالبيئة التنافسية والقانونية والتنظيمية داخل الشركة، كما أن الحوكمة تشجع على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح وخلق فرص عمل. والشكل التالي يوضح هذه المحددات:

الشكل رقم (02): محددات حوكمة الشركات



المصدر: علاء فرحات طالب، إيمان شبحان المشهاني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي

الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 47.

المطلب الثالث: آليات حوكمة الشركات

الآلية هي منظومة تشمل مجموعة من الأجزاء التي تعمل بتناسق وتعاون وكل خلل في جزء منها يؤدي إلى توقف المنظومة بأكملها أو خلل في طريقة عملها، وبالتالي تعرف آليات حوكمة الشركات بأنها

¹ مها محمود رمزي ربحاوي، مرجع سابق، ص 100.

مجموعة المهمات والممارسات التي تضمن للشركة السيطرة على بيئتها الداخلية والتكيف مع بيئتها الخارجية بهدف حماية وضمان حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذوى المصلحة المرتبطين بأعمال الشركة من خلال أحكام الرقابة والسيطرة على أداء إدارة الشركة ومراقب الحسابات، ويمكن تصنيف مجموعة الآليات المستخدمة إلى نوعين داخلية وخارجية على النحو التالي:

1. الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة ويمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات الداخلية إلى ما يأتي:

1.1. مجلس الإدارة: في ظل مفهوم حوكمة الشركات فإن مجلس الإدارة سوف يقوم بالنيابة عن المستثمرين بمسائلة المديرين ومحاسبتهم عن أدائهم لتحقيق أهداف الشركة وتحقيق مصالح المستثمرين، وبالتالي فإن الحوكمة الجيدة للشركة تؤدي عن طريق المحاسبة أمام مجلس الإدارة إلى أداء اقتصادي أفضل وتحسين قدرة الشركة على إنتاج الثروة، ومن خلال إشراف ورقابة مجلس الإدارة تزيد من احتمالات سرعة استجابة الشركة للتغيرات في بيئة الأعمال والأزمات بما يؤكد للمستثمرين أن استثماراتهم ستظل في أمان، كما أن إشراف مجلس الإدارة ينبغي أن يعمل على منع التهاون الإداري، وضمان استبدال المديرين الذين يخفون في أداء أعمالهم، ولكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة الشركة، وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الاجتماعية للشركة بعين الاعتبار، والإشراف الجيد من طرف مجلس الإدارة يؤدي إلى تطبيق الحوكمة للشركات التي تنعكس على تخفيض تكلفة رأس المال وزيادة الثقة في دخول الأسواق والبقاء فيها لكي يستفيدون المساهمون من ارتفاع قيمة السهم¹.

ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في الإشراف والتوجيه والمراقبة، يلجأ إلى تأسيس مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين، أبرزها ما يلي:

■ **لجنة التدقيق:** بعد الإخفاقات والاضطرابات المالية التي حصلت في الشركات العالمية، وجدت لجنة التدقيق اهتمام بالغ من قبل الهيئات العلمية الدولية، ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة التدقيق كأداة من أدوات حوكمة الشركات في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق

¹ محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص ص 95 96.

الداخلي في الشركات، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها، فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات¹.

■ **لجنة المكافآت:** ركزت اغلب الدراسات الخاصة بحوكمة الشركات والتوصيات الصادرة عن الجهات المهتمة، على ضرورة أن تشكل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، و قد تضمنت إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تأكيدا على ضرورة أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة العليا معقولة في مجال الشركات المملوكة للدولة، بهدف ضمان تعزيز مصالح الشركة في الأمد البعيد من خلال جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية².

■ **لجنة التعيينات:** عندما يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين يجب أن يكون أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من الشركة، وبهدف ضمان الشفافية في تعيين أعضاء مجلس الإدارة وبقية الموظفين فقد وضعت لهذه اللجنة مجموعة من الواجبات، منها تعيين أفضل المرشحين المؤهلين وتقييم مهاراتهم باستمرار، ويجب أن تقوم اللجنة بالإعلان عن الوظيفة المطلوب إشغالها، ودعوة المؤهلين لتقديم طلباتهم للتعيين وأن تتوخى الموضوعية، وذلك بمقارنة مؤهلات ومهارات المتقدم مع المواصفات الموضوعية من الشركة³...

2.1. المراجعة الداخلية: هي وظيفة إدارية تابعة لإدارة المؤسسة تعمل على مراجعة النواحي المحاسبية والمالية والأعمال الأخرى، لتقييم مدى مسابقة التطبيق العملي للخطط والسياسات المرسومة لتحقيق الأهداف المرجوة والعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى، والهدف الأساسي من المراجعة الداخلية هو مساعدة أعضاء الإدارة في تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم وقيام المراجع الداخلي لعمليات الفحص والتقييم وإعطاء نصائح للإدارة والتعليق حول العمليات التي تم مراجعتها، وعليه فيمكن القول أن المراجعة الداخلية هي عبارة عن نشاط مستقل داخل المنشأة يهدف إلى التأكد من دقة وفاعلية الأنظمة والتعليمات والإجراءات المطبقة داخلها، وتزويد الإدارة بتقارير عن أي انحرافات أو نقاط ضعف حتى يتمكن الاعتماد عليها كأساس سليم لرسم السياسات والمحافظة على أموال المؤسسة وموجوداتها من أي ضياع أو اختلاس أو تلاعب أو سوء استعمال⁴.

¹ بروش زين الدين، دهمي جابر، مرجع سابق، ص 12.

² عزيزة بن سميثة، طهني مريم، حوكمة الشركات ودورها في تفعيل نظام الرقابة على شركات التأمين التعاوني، الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير - تجارب الدول -، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي 03.04 ديسمبر، 2012، ص 08.

³ نفس المرجع، ص 09.

⁴ شعباني لطفي، المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سوناطراك، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004 ص ص 70.72.

2. الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

آليات حوكمة الشركات الخارجية هي عبارة عن ضغوط تمارسها المنظمات الدولية المهمة بهذا الموضوع، ووسيلة رقابة لأصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، بهدف تطبيق قواعد حوكمة الشركات، ومن هذه الآليات نذكر ما يلي:

1.2. منافسة سوق المنتجات أو الخدمات وسوق العمل الإداري: تعد منافسة سوق المنتجات أو الخدمات أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، وإذا لم تقم الإدارة بواجبها بالشكل الصحيح أو غير مؤهلة، سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، وبالتالي تتعرض للإفلاس. إذن منافسة سوق المنتجات أو الخدمات تهذب سلوك الإدارة، وخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري، سوف يكون له تأثير سيئ على مستقبل المدير وأعضاء مجلس الإدارة، إذ غالبا ما تحدد اختبارات الملائمة للتعيين ولا يتم إشغال مسؤولين من أعضاء مجلس إدارة أو مديرين تنفيذيين سبق أن قادوا شركاتهم إلى الإفلاس أو التصفية¹.

2.2. الاندماجات والاستحواذات: لا شك فيه أن الاندماجات والاستحواذات من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم، ويمكن أن تحدث الاندماجات والاستحواذات لأسباب مختلفة، فيمكن أن تكون لأسباب استراتيجية لتحسين العمليات التشغيلية أو المالية، ويمكن أن تندمج الشركات لتتنوع نشاطها، أو من أجل النمو وزيادة القوة السوقية، وكل الاندماجات هي في جوهرها استحواذات، بهدف جعلها مربحة عن طريق خفض التكاليف، أو التخلص من النفقات غير الضرورية أو من خلال الدعم المالي من طرف الشركة المستحوذة، أو عن طريق التخلص من مديرها والاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض².

3.2. التدقيق الخارجي: يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية للحوكمة الجيدة للشركات، لأن المتتبع لتاريخ تطور مهنة مراجعة الحسابات في العديد من دول العالم يجد أنها نمت و تطورت في ظل فكرة انفصال الملكية عن الإدارة، و ذلك لحاجة ملاك الشركة إلى رأي مهني مستقل عن مدى كفاءة إدارة الشركة في استخدام مواردها المتاحة. ويعرف التدقيق الخارجي على أنه عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات فيما يتعلق بحقائق حول وقائع و أحداث اقتصادية، ثم إيصال النتائج إلى مستخدم المعلومات المهتمين بذلك للتحقق، وكان هدفها في مراحل تطوره الأولية وقائي ينحصر في اكتشاف الأخطاء و الغش و التلاعب، ثم تحول بعد ذلك إلى البحث ما إذا كانت القوائم المالية تعبر

¹ عزيزة بن سميحة، طيني مريم، مرجع سابق، ص 10.

² طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص ص 431 433.

بصورة صادقة و عادلة عن نتائج العمليات، وعن المركز المالي في نهاية الفترة أم لا، إذ يساعد المدققون الخارجيون هذه الشركات على تحقيق المساءلة ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح¹.

4.2. التشريع والقوانين: لقد أثرت بعض التشريعات والقوانين على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظائفهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم، فعلى سبيل المثال عند إصدار قانون ساربنز أو كسلي في سنة 2002 المعروف باسم قانون الإصلاح المحاسبي للشركات العامة وحماية المستثمرين، و زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وتقوية إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد التقارير المالية، والطلب من المدير التنفيذي الشهادة على صحة التقارير المالية وعلى نظام الرقابة الداخلية، وتحديد قدرة المسؤولين في الشركة على المصادقة على المعاملات التي تخصهم في الشركة والتي قد تكون مضرّة بمصالح المالكين وأصحاب المصالح الآخرين².

المبحث الثالث: اسباب بروز حوكمة الشركات وهيئاتها والتطبيق الجيد لها من طرف مجلس الإدارة

تضمن الحوكمة الجيدة للشركات بتظافر جهود مختلف الهيئات المشاركة، بيئة أعمال عادلة وشفافة، وإمكانية مساءلة الشركات عن ممارساتها، وتؤدي الحوكمة الضعيفة للشركات إلى الخسارة وسوء الإدارة والفساد، فالحوكمة الرشيدة فقط هي التي تستطيع أن تكفل أداء جيدا للشركات. ونتيجة للاهتمام المتزايد بمفهوم حوكمة الشركات أدى إلى قيام العديد من الدول العالم بإصدار مبادئ وقواعد خاصة بحوكمة الشركات للاهتمام والتأكيد على كفاءة العمليات التشغيلية، وتطبيق القوانين والتعليمات والقواعد وإصدار المعايير والمبادئ الواجب إتباعها لغرض زيادة الثقة بالتقارير والقوائم المالية، فضلاً عن تخفيض مخاطر الشركات وكلفة رأس المال وإصدار تشريعات وقوانين لحوكمة الشركات، لأن الاهتمام المتزايد لمفهوم الحوكمة قد أدى إلى زيادة حرص العديد من المؤسسات لدراسته وتحليله ومنها صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وعموماً فإن الحوكمة ينعكس أثرها في زيادة الثقة بالاقتصاد القومي وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته وكفاءته والحفاظ على حقوق الأقلية ودعم نمو القطاع الخاص وخلق فرص عمل، وترجع أهمية حوكمة الشركات إلى أن التطبيق الجيد لمبادئها سيساعد في تحقيق أهدافها، وتتضح أهمية المبادئ في مجال حوكمة الشركات باعتبارها تمثل الخطوط العامة التي تهدف إلى تعزيز ودعم الإدارة وكفاءة الأسواق المالية فضلاً عن استقرار الاقتصاد، وسوف نتطرق في هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

¹ بن خلف آمال، المراجعة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002 ص 12.

² طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، مرجع سابق، ص 456 457.

- اسباب بروز حوكمة الشركات؛
- هيئات حوكمة الشركات؛
- التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من طرف مجلس الإدارة؛

المطلب الأول: اسباب بروز حوكمة الشركات

نتيجة اكتشاف في العقود القليلة الماضية العديد من الممارسات الخاطئة من قبل مدراء الشركات والتي أدت بحدوث كوارث لحقت بالشركات والمساهمين وجميع المتعاملين مع الشركات، وزيادة تدني ثقة المستثمرين، وقد تنبعت بعد ذلك الجهات الرقابية لهذه المشاكل التي حدثت، وحاولت جاهدة لوضع قوانين وأنظمة للحفاظ على الثقة وتمييزها بين المستثمرين عن طريق تنظيم العلاقات وتحسينها بين المستثمرين وإدارة الشركات، حيث أن من أسباب ظهور الحوكمة هو محاولة القضاء على المشاكل التي تتعرض لها الشركات أو التقليل منها، ووضع قوانين لتقوية روابط الثقة والمسؤولية بين مختلف الأطراف ذات العلاقة مع الشركات من أجل توفير حماية أفضل للمستثمرين وتعيد الثقة على مستوى الأسواق المالية، ولعل من أهم هذه الأسباب نذكر ما يلي:

1. نظرية الوكالة

تعتبر نظرية الوكالة امتداد واستمرارية مباشرة لنظرية حقوق الملكية، إذ تعتبر علاقة الوكالة ضرورية لفهم عمل التنظيمات والتي تربط المساهمين بالمديرين، فالفصل في الوظائف يؤدي إلى نشوء تكاليف وكالة ناتجة عن نزاع المصالح بين مالكي ومتخذي القرارات وتحت عدم تناظر المعلومات سيقود هؤلاء الإداريين وفق مصالحهم الخاصة.

1.1 تعريف نظرية الوكالة: يعتبر جنسن وماكلين (Jensen et Mekling) من الأوائل الذين تطرقوا لنظرية الوكالة فعرفوها على أنها: تعاقد بين عدة أطراف، فالمالك يوكل أطراف موكلين من أجل تنفيذ المهام، وبالتفويض تصبح لهم سلطة القرار، فهي إذا عقد يلزم بموجبه شخص أو عدة أشخاص يسمى الموكل أو المساهم شخصا آخر يسمى الوكيل أو المدير من أجل القيام بأعمال باسمه، بما يؤدي إلى تفويض جزء من سلطة اتخاذ القرار للوكيل.

وعلى ذلك فانه يمكن النظر إلى الشركة على إنها ائتلاف لعدد من علاقات الوكالة مثل علاقة الإدارة بالمالكين، وعلاقة الإدارة بالعاملين، وعلاقة المساهمين بالمدقق الخارجي، وتهتم نظرية الوكالة بما يسمى بتعارضات الوكالة أو تضارب المصالح بين الأصيل والوكيل وان هذه التعارضات يمكن معالجتها عبر آليات حوكمة الشركات، إذ أن الوكيل لا يعمل دائما على تحقيق مصالح الأصيل وتحصل هذه المشكلة

في ظل ظروف عدم تناسق المعلومات وعدم تكاملها بين الوكيل والأصيل، فالهدف الرئيس لنظرية الوكالة هو توضيح كيف تصمم الأطراف المتعاقدة العقود لتقليل التكاليف المرتبطة بها وتخفيض حدة التضارب في المصالح بين طرفي علاقة الوكالة ومحاولة ربط مصالحها، بما يجعل الوكيل يعمل لمصلحة الأصيل¹.

وتعتمد هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات الأساسية من أهمها²:

- يتميز كل من الموكل والوكيل بالرشد الاقتصادي، والتي تعتبر المحرك لتصرفاته وقراراته؛
- سيسعى الوكيل إلى تعظيم منفعته على حساب الموكل، وهو ما ينشأ نوع من تضارب المصالح بينهما؛
- عدم تماثل المعلومات بين الموكل والوكيل.

يتضح مما تقدم بان نظرية الوكالة تبحث في فهم أسباب تضارب المصالح ونتائجها، إذ تصف نظرية الوكالة الشركة كسلسلة عقود بين الأصيل والوكيل، يحرصون على مصالحهم دون اعتبار مصالح الآخرين.

2.1. إسهامات نظرية الوكالة: تستند هذه النظرية على المساهمة في توسيع الرؤية التعاقدية للشركة، والعمل على سد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مسيري ومالكي الشركة من جراء الممارسات السلبية التي من الممكن أن تضر بالشركة، لأنه من الطبيعي ستختلف التصرفات التي يقوم بها الوكيل عن التصرفات التي سيقوم بها الطرف الأصلي شخصياً، فالمالكون سوف يعملون من أجل تعظيم ثروتهم وتحقيق مصالحهم الذاتية بشكل منفرد بالعائد المالي المتوقع الذي سيتولد من استثماراتهم في المؤسسة بواسطة المسيرين، أما المسيرين فسوف يعملون على تحقيق مصالحهم الذاتية بتعظيم عائدهم بأقل جهد ممكن ولو كان على حساب مصلحة المالكين، كما أنه عدم التأكد من أن المسير سيلتزم بالعقد الذي وقعه، مع المالك لأنه لا يوجد أي ضمان بأن الوكيل سيعمل على تحقيق مصالح الموكل، كل هذه المشاكل المترتبة عن انفصال الملكية عن التسيير، تعرضت لها النظرية، كما تعرضت إلى دوافع المفاضلة في الاختيار بين الطرق المحاسبية وكيفية الإفصاح عن المعلومات، وتعيين مراجع الحسابات³.

3.1. مشاكل نظرية الوكالة: تعبر نظرية الوكالة عن العلاقة التعاقدية بين المالكين لرأس مال المشروع الاقتصادي والوكلاء أو المكلفين بتسيير المشروع، وتهدف نظرية الوكالة إلى صياغة العلاقة بين هذه

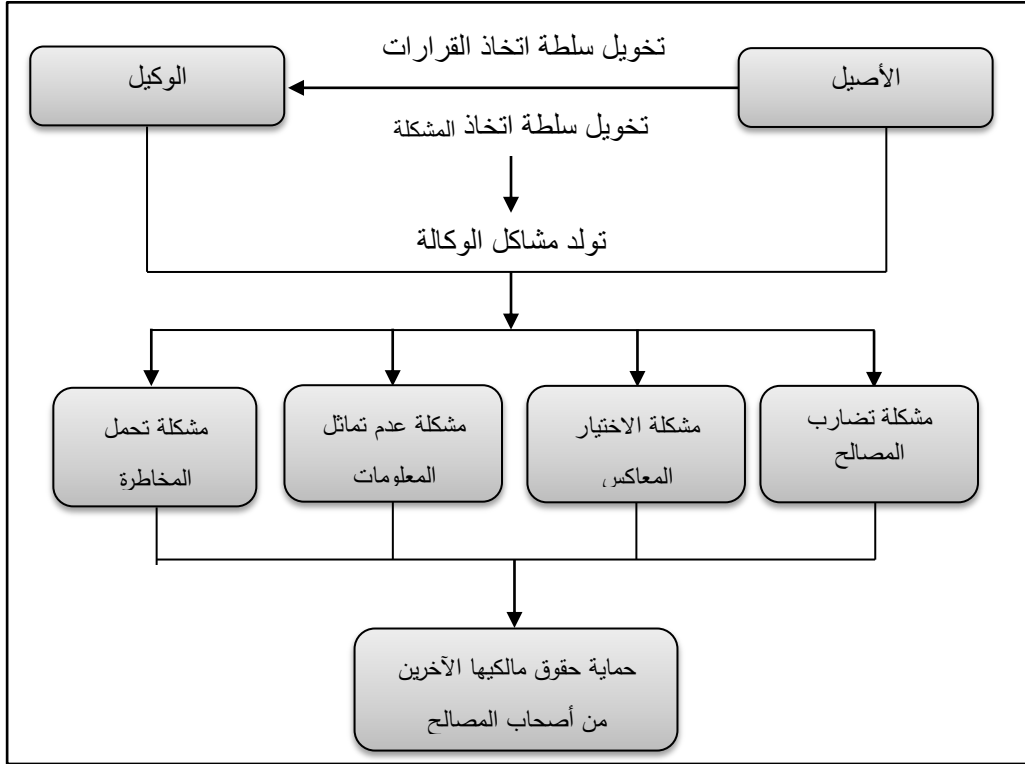
¹ بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، قسم المحاسبة، الجامعة المستنصرية العراق، بدون سنة نشر، ص 13 - 14.

² حسياني عبد الحميد، أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS) كإطار لتفعيل حوكمة الشركات، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2010 ص 22.

³ محمد سفير، أهمية اعتماد معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في إرساء مبادئ حوكمة الشركات، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 04.

الأطراف بهدف جعل تصرفات الوكيل تنصب في تعظيم ثروة المالكين، ومن خلال هذه العلاقة تنشأ العديد من المشاكل، والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (03): مشاكل نظرية الوكالة



المصدر: بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المستنصرية العراق، بدون سنة نشر، ص 18.

من الشكل رقم (03) يتضح أن مشاكل الوكالة تبدو واضحة من خلال علاقة الوكيل مع الأصيل سوف تنشأ عنها علاقة تعاقدية ونتيجة لعدم وجود عقود كاملة لهذه العلاقة، سوف تنتج عنها مشاكل متعددة بسبب، ربط أداء المدراء بالربحية المتحققة أو المبيعات التي تعد بحد ذاتها وسيلة لتحقيق الكثير من أهداف الوكيل دون تحقيق مصالح الأصيل، كما أن عدم معرفة الأسلوب الذي من خلاله يتمكن الأصيل من متابعة تصرفات الوكيل، سيجعل المدراء أكثر سيطرة من المالكين على شؤون الشركة¹.

2. نظرية أصحاب المصالح

تعتبر نظرية أصحاب المصالح من أهم النظريات الحديثة والتي استطاعت منافسة وتكميل النظريات الاقتصادية الإدارية كنظرية الوكالة التي وجهت لها عدة انتقادات، حيث كانت نظرية أصحاب المصالح كنظرية تعميمية لنظرية الوكالة، حيث أن الشركة مصممة بشكل رباط للعقود أي أنه هناك رباط يربط عدة

¹ بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، مرجع سابق، بدون سنة نشر، ص 19.

جهات تخدم الشركة سواء كانوا اقتصاديين أو مسيرين، فعلى المجموعة المسيرة أن تلعب دور المسؤول المركزي في جلب الشركاء وحملة الأسهم وكل طرف قادر على دعم الشركة بالموارد الضرورية من أجل نجاح المشروع الاقتصادي.

إن الأبحاث المتعلقة بنظرية أصحاب المصالح عرفت تضارب العديد من الباحثين المختصين في نظريات حوكمة الشركات، إلا أن أهم عنصر يجمع آراء الباحثين في تعريف وتحديد أصحاب المصالح هو مدى قدرتهم في التأثير والمشاركة في تحقيق أهداف المشروع الاقتصادي¹.

3. العولمة

شهد أواخر القرن العشرين وبشكل أكثر تحديدا عقد التسعينات العديد من التغيرات العالمية السريعة والمتتالية والعميقة في أثارها وتوجهاتها المستقبلية، حيث تحول الاقتصاد العالمي إلى قرية صغيرة متنافسة الاطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وبسبب هذا ظهر مفهوم جديد وهو مفهوم العولمة والذي لا يزال يثير جدلا واسع النطاق من حيث تحديده وآثاره وبعاده، وفي إطار تزايد الاعتماد المتبادل وتكوين الاسواق العالمية وتحركات الأسعار وفي حجم ونوعية الإنتاج وتوجهات التجارة العالمية وتحركات رؤوس الأموال، وبناء على ذلك انتشرت العولمة على كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية، وقد أدت عولمة رأس المال وسهولة حركته بين الدول وتدفقه من البلدان التي توجد بها وفرة مالية إلى البلدان الأكثر افتقارا إليها ضرورة الاتجاه نحو حماية رؤوس الأموال، لكن عملية جذب مصادر رأس المال تتسم بقدر كبير من التحديات، وقد أصبح المستثمرون ومن بينهم الشركات يوضحون انهم ليسوا على استعداد لتحمل نتائج سوء الإدارة والفساد الإداري والمالي، وما يترتب عنها من تفضيل مصالح المسيرين للشركة على مصالح المستثمرين أي أصحاب رأس المال، وأصبحوا المستثمرين قبل الالتزام بأي مستوى من التمويل يطالبون بالأدلة والبراهين على ان الشركات تدار وفق اساليب إدارية سليمة، بهدف التقليل من إمكانية الفساد الإداري والمالي، كما أنهم يريدون ان يتم تحليل الاستثمارات الحالية والمحتملة وفقا لتقارير مالية تم إعدادها على أساس معايير ذات درجة عالية من الإفصاح والشفافية والوضوح والدقة².

4. الفضاءات المالية

يوجد العديد من الفضاءات المالية التي أدت المطالبة بالاهتمام بمبادئ حوكمة الشركات، من أهمها نذكر ما يلي:

¹ بلال قندوز، دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 17.

² نفس المرجع، ص 18.

1.4. مأساة بنك بارنج: قام بنك بارنج سنة 1992 بتعيين شاب عمره 28 عاما، يدعى نيكولاس ليسون، ليتولى مسؤولية تصميم وإدارة عقود المشتقات من مقر البنك في سنغافورة، قام هذا الشاب بنشاطه فاشترى قدرًا هائلًا من العقود المستقبلية على مؤشر نيكى الذي انخفضت قيمته 10% نتيجة الزلزال الذي وقع باليابان، وقد استمر المؤشر بالانخفاض مسببًا المزيد من الخسائر، فتسبب البنك لمخاطر الإفلاس فضلًا عن سمعته التي تأثرت، فلقد تمكن ليسون من إخفاء خسائره على رؤسائه التي أخذت في الزيادة حتى بلغت 59 بليون ين أي ما يعادل 610 مليون دولار أمريكي، ولو توفر مبدأ الإفصاح والشفافية وهو أحد مبادئ حوكمة الشركات، لما وصلت خسائر البنك لهذا الحد.

2.4. فضيحة شركة انرون: تعد فضيحة انهيار شركة انرون من فضائح العصر المهمة لما كان لها من تأثير رهيب، ليس على الولايات المتحدة فقط، بل على العالم بأسره، فمن جهة تعد شركة انرون Enron من أكبر الشركات بالعالم والعامة بمجال الغاز والطاقة ولها فروع كثيرة وعديدة، ومن جهة أخرى، لقد تسبب هذا الانهيار بخسائر قد يصعب حصرها في الوقت الحاضر، ناهيك عن العمال والموظفين الذين فقدوا أعمالهم، ورغم المأساة الكبيرة نتيجة الانهيار، إلا أنه يعد درسًا مهمًا جدًا يحتم على الكثيرين دراسته والوقوف على أسبابه، ولا بد أن تقوم الجهات المتخصصة بإعادة حساباتها.

ومن أهم هذه الجهات:

- جميع الحكومات وبالأخص الولايات المتحدة؛
- لجان وضع المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق؛
- الشركات بشتى أشكالها وأنواعها؛
- المحاسبين والمدققين؛
- أصحاب الشركات والدائنين؛
- القوانين والتشريعات المتعلقة بالشركات وأسواق المال.

المطلب الثاني: هيئات حوكمة الشركات

إن جميع الأطراف المعنية بإدارة الشركات لديها مصلحة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة في الأداء الفعلي للشركة، لكن الأساليب المستخدمة في إدارة شؤون الشركات من الأسباب التي كانت وراء الأزمات المالية وانهيار الشركات فقد كان الشخص غير الموجه إلى المكان المناسب يقع في قلب الأزمات الأخيرة التي تعرضت لها الشركات فالموظفون والمدراء العاملون فيها كانوا قد منحوا ثقتهم إلى أشخاص غير مؤتمنين على واجباتهم داخل الشركات تجاه حملة الأسهم وإطاعة القوانين هذا من جهة

ومن جهة أخرى كشفت بعض الإحصائيات المعدة في هذا المجال عن أن المدراء في الشركات المعنية لا يمتلكون الأهلية الكافية لممارسة واجباتهم وتحمل مسؤولياتهم المهنية، وأنهم متواجدون في مناصبهم تلك بسبب تعيينهم بالطرق المعروفة، فالأزمة في حقيقتها أزمة ثقة في قادة كبرى الشركات العالمية، وتعد الشفافية ونشر المعلومات المالية وغير المالية من بين الأسباب التي أدت إلى حدوث أزمة الثقة، إضافة إلى انعدام النزاهة وكفاءة الإدارة وضعف الرقابة والمشاكل الناشئة عن تقلبات الأسواق المالية.

ولموجهة هذه الأزمات والإحاطة منها تم تحديد أربع أطراف رئيسية تتأثر وتتوثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتعد هي العمود الفقري لها، حيث تنظم القوانين والقرارات بشكل دقيق وتحدد العلاقة بين الأطراف المعنية في الشركة وهي: المساهمين، مجلس الإدارة، الإدارة، أصحاب المصالح.

1. المساهمين

هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد مما يحدد مدى استمراريته مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، لأن عدم تحقيق الأرباح المجدية يقلص رغبة المساهمين في زيادة أنشطته الشركة مما يؤثر على مستقبل الشركة، ويجب أن يكون المساهمون مراقبين فاعلين للشركة التي يملكون أسهم فيها وأكثر يقظة لحماية استثماراتهم فهذه نقودهم ومدخراتهم، وتجدر الإشارة إلى أنه في ظل بيئة حوكمة ضعيفة قد تؤدي إلى حرمان المساهمين على السيطرة للمحافظة على ممتلكاتهم، ولذلك فإن إصلاحات الحوكمة الهامة يجب القيام بها لحماية حقوق مساهمي الأقلية قبل قيام المساهمين المؤسسين بتفويض السيطرة وتوزيع ثروتهم¹.

والمساهمون لهم الحق في التعبير عن آرائهم في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، ولهم حق التصويت التي تمنحهم إياه أسهمهم وحضور الاجتماعات السنوية وبدون شك اعتبارهم فاعلين، لأنه يمكن تحقيق أهداف المساهمين والشركة من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة².

2. مجلس الإدارة

يلعب مجلس الإدارة في كثير من الأحيان دوراً رئيسياً في إدارة الشركات، فتقع على عاتقهم مسؤولية الموافقة على استراتيجية المنظمة، واختيار المديرين التنفيذيين الذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، ودفع أجور كبار المديرين التنفيذيين، ورسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على

¹ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، مرجع سابق، ص 423 424.

² ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سابق، ص 26.

حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، ولكي يتسنى لمجلس الإدارة القيام بمسؤوليته بصورة فعالة يتعين أن تتوفر له درجة من الاستقلالية.

وقد بينت مبادئ الحوكمة بأن أعضاء مجلس الإدارة لهم نوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم وهما¹:

- 1.2. **واجب العناية اللازمة:** حيث يتولى مجلس الإدارة إلى جانب دوره في توجيه استراتيجية الشركة، المسؤولية الإدارية في متابعة أداء المديرين وتحقيق عائد مناسب للمساهمين، ويتطلب أن يكون مجلس الإدارة يعمل بجهد واجتهاد من أجل تحقيق مصلحة المساهمين وأن يكون يقظا وحذرا وأن يبذل الجهد والحرص والعناية اللازمة في اتخاذ القرار، وأن تتوفر في الشركة إجراءات وأنظمة كافية وسليمة.
- 2.2. **واجب الإخلاص في العمل:** ويشمل ذلك المعاملة المتساوية للمساهمين، والمعاملات مع الأطراف ذات المصالح، ووضع سياسات ملائمة للرواتب والمكافآت علاوة على منع تعارض المصالح ومعاملة المساهمين على أساس متساوي والالتزام بالقوانين السارية بما في ذلك قوانين الضرائب والمنافسة والعمل والبيئة وتكافؤ الفرص والصحة والسلامة المهنية.

3. الإدارة

تؤدي الإدارة دورا هاما في توجيه الجهود الجماعية على اختلاف مستويات تجمعها وعلى اختلاف أنواعها، فكلما ضم عدة أفراد جهودهم إلى بعضها البعض للوصول إلى هدف معين تظهر أهمية الإدارة، وهي صانعة التقدم الاجتماعي ويعتمد عليها في تحقيق الرفاهية الإنسانية ووسيلة في توجيه شؤون الحكم من أجل تحقيق الأهداف، وتعتبر الإدارة هي الجهة المسؤولة في الشركة عن تقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة، كما أنها مسؤولة عن تعظيم الأرباح وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها عن الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين².

والإدارة هي حلقة وصل بين مجلس الإدارة والأطراف الأخرى المتعاملة مع الشركة، لذا يجب الحرص على اختيار أفراد الإدارة بعناية لأنهم من يقوم بتنفيذ وتحقيق أهداف ورغبات المساهمين ومجلس الإدارة، ولكي يتم التأكد من قيامهم بواجباتهم، يتحتم على مجلس الإدارة متابعة أدائهم ومقارنة الأداء المحقق مقابل الأهداف الموضوعة وعمل الخطط البديلة اللازمة.

¹ نفس المرجع، ص 27.

² أشرف درويش أبو موسرى، حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، غزة، 2008،

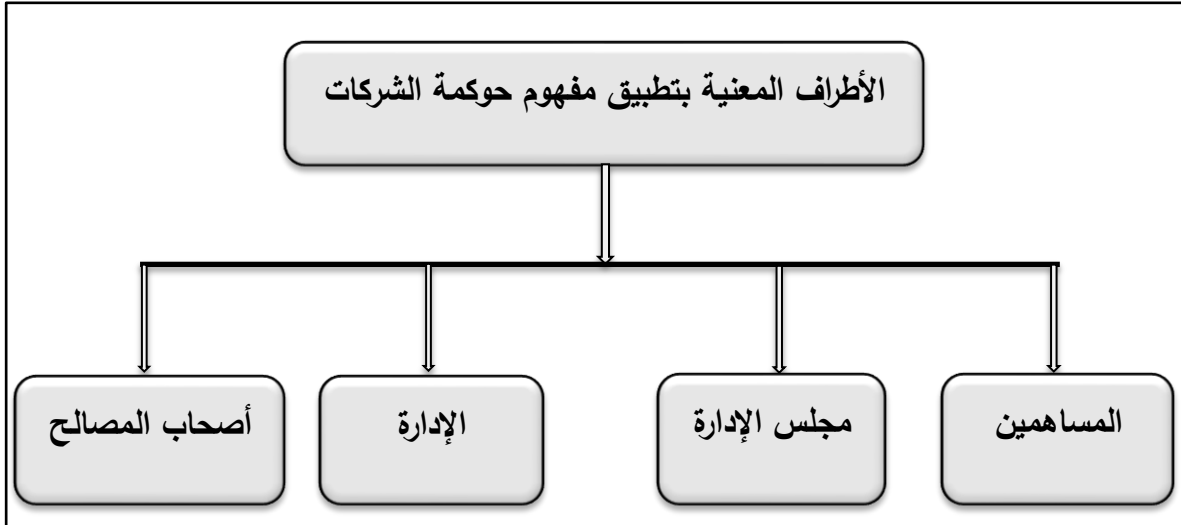
4. أصحاب المصالح

وهم مجموعة الأطراف التي لها مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، وقد تكون هذه المصالح متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان. فالدائنون يهتمون بقدرة الشركة على تسديد ديونها في حين يهتم العمال والموظفين على قدرة الشركة على الاستمرار¹.

وهذه الأطراف مهمة في الشركة، فهم الذين يقومون بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات، وبدنهم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمون تحقيق الاستراتيجيات الموضوعة للشركة، فالعملاء هم الطرف الذي يقوم بشراء المنتج أو الخدمة، والمورد من يبيع للشركة المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى، أما الأطراف الممولة للشركة هي التي تمنح تسهيلات ائتمانية للشركة، فينبغي أن يكون التعامل مع هذه الأطراف بمنتهي الحرص والدقة، فالمعلومات المضللة للممولين قد تقطع خططاً التمويل مما يؤثر سلباً على التخطيط المستقبلي للشركة.

والشكل الموالي يوضح الأطراف المعنية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات:

الشكل رقم (04): الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات



المصدر: محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دار نشر الثقافة، الإسكندرية،

2006، ص 17.

المطلب الثالث: التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من طرف مجلس الإدارة

بعد الأزمات المالية التي شهدتها الشركات، أصبح السؤال المطروح: كيف تستطيع هذه الأخيرة حماية نفسها من حالات فشل مشابهة في المستقبل؟ وقد برزت الحاجة إلى إفصاح وشفافية أفضل كأحد

¹ جودي محمد رمزي، اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012، ص 4.

الحلول المهمة لتقليص فرص تكرار الأزمات و تجنب المخاطر، خاصةً فيما يتعلق بالمكافآت واختيار وعزل المديرين والمسؤولين عن الإدارة العليا، والكيفية التي تتمكن عن طريقها مجالس الإدارة من تحسين ممارسات حوكمة الشركات التي تتبعها وعلى مجالس الإدارة أن يتول اهتمامًا أكبر بالخطوط الإرشادية لحوكمة الشركات التي يطبقها لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين، حيث يرى بعض المختصين بدراسة شؤون مجالس الإدارات أن مجلس الإدارة ليس له علاقة بالفرد وفكره وموهبته وجدارته وأهليته وخبرته، بل بمجموعة من الأفراد أو الأشخاص ممن يتم اختيارهم كمجموعة من المساهمين كوكلاء عنهم ومؤتمنين بتمثيلهم في إدارة شؤون الشركة من منطلق الحفاظ على استثماراتهم المالية وتطويرها أو زيادتها مع مرور الوقت، وأن يتصرف مجلس الإدارة بحسن نية وبإيمان صادق بأن تصرفاتهم وأفعالهم تصب في مصلحة الشركة والمساهمين، وبما أن أعضاء مجلس الإدارة يفترض بهم أن يمثلوا مصالح المساهمين، وبالتالي على هؤلاء الأعضاء واجب انتماني بأداء الأنشطة في سبيل تحسين ربحية الشركة وقيمة أسهمها، وكذلك واجب التعامل بالعدل والإشراف ووضع قواعد إخلقية، ويتأكدوا من الإفصاح والشفافية وأن يقدموا مصالح المساهمين على مصالحهم الفردية¹.

لكنه لا يوجد هناك نظام بعينه وحيد للحوكمة الجيدة للشركات يمكن تطبيقه في الدول وعلى كافة الشركات، إذ أن ممارسة الحوكمة تختلف بين الشركات تبعاً لاختلاف الظروف وقوانين الشركات والأوراق المالية وقواعد قيد الشركات بالبورصة، والمعايير المحاسبية التي تطبق على الشركات المقيدة بالبورصة وغيرها من القوانين التي تمتاز بها كل بلد، لأنه من الضروري ممارسة الشركات للحوكمة بشكل جيد لنجاح واستمرارها على المدى الطويل، ولذلك يجب أن يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بالقيام بالتدريب الكافي للقائمين على إدارة الشركة على مبادئ الحوكمة وتطبيقها ولا يقتصر حدود المعرفة على مجلس الإدارة فقط، ومن أهم الضمانات التي يسعى إليها المستثمرون وغيرهم من أصحاب المصالح وجود قدر كافي من الإفصاح والشفافية وهذا يتوفر بوجود مجالس إدارة بالشركات لها القدرة على إدارتها والإشراف عليها بكفاءة وفعالية، ولقد وصلت الكثير من الإرشادات لمساعدة مجلس الإدارة على تطبيق وممارسة الحوكمة بشكل جيد وأخذت الشركات بوضع إرشادات خاصة بها، وعلى سبيل المثال وضعت شركة جنرال موتورز إرشادات خاصة بمجلس الإدارة تتعلق باستخدام نظام حوكمة الشركات وممارسته بشكل جيد وقد وضعت الشركة ما يقارب من خمسة وعشرون إرشاداً خاصاً بها.

¹ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، مرجع سابق، ص ص 216 . 217.

ولقد وضع الاتحاد الدولي لمديري الشركات عشرة وصايا لمساعدة مجلس الإدارة على ممارسة حوكمة الشركات وهي¹:

1. يجب التفكير باستغلال خبرات أشخاص خارجيين مستقلين*، لملء الفجوات في الخبرة ولتأكيد وضمان إشراف أكثر استقلالا، على اتخاذ القرارات في مجلس الإدارة؛
 2. التفكير الجدي في جميع مراحل تطور الشركة بإنشاء لجنة دائمة للمراجعة، أو لجنة دائمة لتحديد المرتبات والترشيحات، أو كلتا اللجنتين معا؛
 3. الضرورة الملحة للموازنة ما بين التركيز على التخطيط الاستراتيجي والإشراف على النواحي الرئيسية في الشركة على سبيل المثال إدارة المخاطر والموارد البشرية وتداول المناصب الإدارية؛
 4. وضع آليات التي يمكن عن طريقها تحديد الاختصاصات والسلطات التي يحتاج إليها مجلس الإدارة، والتأكيد الفعلي من حصول المجلس عليها؛
 5. عند الرغبة في البحث عن أعضاء جدد لمجلس الإدارة، يجب السعي إلى ضم مرشحين من ذوي النزاهة والخبرة في الصناعة والاتصالات؛
 6. وضع إرشادات للعمل في مجلس الإدارة، مع التأكد من قيام أعضاء مجلس الإدارة المحتملين بتخصيص الوقت اللازم للعمل في المجالس؛
 7. زيادة درجة أداء مجلس الإدارة من خلال زيادة عدد الاجتماعات المجدية؛
 8. التركيز على المعلومات الخاصة بالشركة وعلى آليات عمل مجلس الإدارة؛
 9. يجب تحديد مستوى معين كحد أدنى لملكية أعضاء مجلس الإدارة من اسهم الشركات وذلك بهدف تحقيق أكبر قدر من التوافق بين مصالحهم ومصلحة الشركة وأصحابها؛
 10. عند اتباع الوصايا السابقة يجب اخذ الحيطة من الحساسية التي تتناسب مع مستوى نضج الشركة والبحث عن الحلول الأفضل ملائمة لمرحلة الحياة التي بلغتها الشركة.
- يجب على مجلس إدارة الشركات إتباع هذه الوصايا والعمل بها لتحسين صورة الحوكمة الجيدة في الشركة وحتى يستطيع المجلس إعداد التقارير الدقيقة، وأحكام الرقابة الداخلية، وتخفيف شدة المخاطر، وضمان الالتزام بالقوانين، وتعزيز الثقة في التقارير المالية أو غير المالية على حد سواء، وعلى قادة الشركة تعزيز التمسك بمحاسن الأخلاق والالتزام بها، لأن مجلس الإدارة هو الجهة الأولى المخولة بصنع

¹ صالح بن إبراهيم الشعان، مدى إمكانية تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي، رسالة ماجستير، كلية إدارة الأعمال قسم الإدارة، المملكة العربية السعودية، 2008، ص ص 65. 66.

* غير مساهمين في الشركة

القرار في الشركة بالنيابة عن المساهمين، ويتحمل أعضاء المجلس بصورة فردية ومشاركة مسؤولية الإيفاء بالتزاماتهم وواجباتهم، كما يتحمل المجلس على نحو مشترك مسؤولية نجاح الشركة على المدى البعيد، حيث أصبح لمجالس الإدارة في الشركات دورًا حاسمًا في تعزيز الحوكمة الفاعلة، كونها تتحمل المسؤولية النهائية عن نظم الرقابة الداخلية في شركاتها، ويلعب التدقيق الداخلي دورًا أساسيًا في مساعدة تلك المجالس على القيام بمهام الحوكمة، ولهذا يبذل مجمع المدققين الداخليين الأمريكي جهدًا كبيرًا في توجيه أعضائه ليكونوا متخصصين في أصول حوكمة الشركات وتحسين وتقوية أخلاقيات العمل وسلامة المنظمة.

ونستخلص مما سبق أن دور مجلس الإدارة هو من أهم الأدوار في تطبيق حوكمة الشركات لما يتمتع به من وظائف إشرافية ورقابية ومنها¹:

- قدرة الإدارة على التفكير الاستراتيجي وصياغة الخطط والأهداف وقدرتها على تعديلها بمرونة تامة أكثر من جهة أخرى؛
- معرفة الإدارة وخبرتها في نشاط الشركة خاصة وأن جميع المعلومات عن الشركة تصل إلى الإدارة بشكل تام؛
- قدرتها على فرض القرارات وتقديم النصح للإدارة التنفيذية نحو المواضيع الهامة.

المبحث الرابع: تجارب حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية

أدى الاهتمام المتزايد بمفهوم حوكمة الشركات إلى قيام العديد من الدول بإصدار تقارير وتوصيات خاصة بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات، ولكن لا ينبغي أن تنتظر الشركات حتى تفرض عليها الحكومات معايير معينة لأساليب الإدارة الجيدة لإتباعها في عملها، لأن حوكمة الشركات ليست مجرد شيء أخلاقي جيد نقوم بأدائه فقط، بل الهدف من تطبيقها هو مكافحة الأزمات المالية المتوقعة حدوثها، وليس هناك نموذج وحيد لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات ويؤدي إلى الوصول على نفس النتائج في جميع دول العالم وذلك نظرا للاختلافات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين الدول، ولهذا سوف نعرض تجارب بعض الدول في حوكمة الشركات كالتالي:

- تجارب بعض الدول السابقة في تطبيق حوكمة الشركات؛
- تجارب بعض الدول العربية في حوكمة الشركات؛
- تجربة الجزائر في حوكمة الشركات.

¹ محمد جميل حبوش، مرجع سابق، ص ص 86 . 87.

المطلب الأول: تجارب بعض الدول السابقة في تطبيق حوكمة الشركات

نظرا للاختلافات الاقتصادية والسياسية والثقافية للدول فإن ممارسات الحوكمة قد تتباين من دولة لأخرى، حيث نلاحظ أنه لا يوجد نموذج موحد لحوكمة الشركات يمكن إسقاطه على كل المؤسسات والاقتصاديات عموما، حيث يمكن التمييز بين نموذجين أساسيين لحوكمة الشركات وهما نموذج يمثل السوق المالي وآلياته، موجود في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على وجه الخصوص، والنموذج الثاني الذي يمثل الوساطة المالية ونجده في اليابان وألمانيا، إضافة الى فرنسا ودول أوربية أخرى، والجدول التالي يبين تواريخ اصدار قوانين حوكمة الشركات عقب الانهيارات التي مست الشركات الأمريكية الشهيرة:

الجدول رقم (01): تواريخ اصدار قوانين حوكمة الشركات في بعض دول العالم

البلد	القانون أو التوصية	التاريخ
أستراليا	مبادئ حوكمة الشركات الرشيدة وتوصيات الممارسات الأفضل	مارس 2003
النمسا	القانون النمساوي لحوكمة الشركات	نوفمبر 2002 محدث في أفريل 2005
بلجيكا	القانون البلجيكي لحوكمة الشركات	ديسمبر 2003
البرازيل	قانون الممارسات الأفضل لحوكمة الشركات	مارس 2004
كندا	السياسات القومية 58-201 للقواعد الارشادية لحوكمة الشركات	ديسمبر 2003
الصين	قانون حوكمة الشركات لشركات البورصة في الصين	جانفي 2001
الدنمارك	التوصيات المعدلة لحوكمة الشركات في الدنمارك	أغسطس 2005
فلندا	توصيات بشأن حوكمة الشركات المقيدة في البورصة	ديسمبر 2003
فرنسا	حوكمة الشركات المقيدة في البورصة	أكتوبر 2003
ألمانيا	قانون حوكمة الشركات الألماني	فبراير 2002 معدل في مايو 2003
اليونان	مبادئ حوكمة الشركات	يوليو 2001
هونغ كونج	قانون هونغ كونج في شأن حوكمة الشركات	نوفمبر 2004
إيطاليا	قانون حوكمة الشركات	يوليو 2002
اليابان	مبادئ حوكمة الشركات المقيدة في البورصة	أفريل 2004
هولندا	قانون حوكمة الشركات الهولندي	ديسمبر 2003
النرويج	قانون ممارسة حوكمة الشركات النرويجي	ديسمبر 2004
البرتغال	توصيات حوكمة الشركات	نوفمبر 2003
روسيا	القانون الروسي لسلوك الشركات	أبريل 2001
كوريا الجنوبية	قانون الممارسات الأفضل لحوكمة الشركات	سبتمبر 1999
السويد	قانون حوكمة الشركات السويدي	ديسمبر 2004
سويسرا	القانون السويسري للممارسات الأفضل لحوكمة الشركات	يونيو 2002
تايوان	مبادئ الممارسات الأفضل لحوكمة الشركات التايوانية	يونيو 2002
تايلاند	قانون الممارسات الأفضل لمجالس ادارة الشركات المسجلة في البورصة	أكتوبر 2002
تركيا	مبادئ حوكمة الشركات	يونيو 2003
المملكة المتحدة	القانون الموحد في شأن حوكمة الشركات	يونيو 2003

المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص

ص 489-490.

1. تجربة المملكة المتحدة

إن أول اهتمام بمجتمع الأعمال والقيام بحوار جدى ومفتوح عن موضوع حوكمة الشركات بالمملكة المتحدة، نتيجة تفاقم المشاكل المالية المترتبة عن قيام بعض الشركات بإخفاء معلومات وبيانات مالية، كان في مايو 1991 حيث قامت بورصة الأوراق المالية في لندن ومجلس التقارير المالية وجهات محاسبية أخرى، ابتداء من أعضاء لجنة كادبيري (Cadbury) ولجنة أخرى إلى البدء بدراسة كيفية إعادة الثقة مرة أخرى في التقارير المالية التي تصدرها الشركات، وبدأ تقرير كادبيري (Cadbury) كجسر احتجاج حيث شعر مجتمع الأعمال بأنه قد هوجم من جانب الكم الهائل من اللوائح الجديدة، وقد أسفر هذا عن صدور أهم تقرير الذي تناول مفهوم حوكمة الشركات، حيث يضم هذا التقرير 19 بند وهي عبارة عن توجيهات الممارسات السليمة لمفهوم حوكمة الشركات¹.

وفي أكتوبر 1993 ظهر تقرير روتمان (Rutteman) الذي يوصى الشركات المقيدة في البورصة أن يكون في محتوى تقريرها تقرير عن نظم الرقابة الداخلية التي تقوم الشركة بتطبيقها للمحافظة على أصول الشركة، ولكنه أقتصر على الرقابة المالية الداخلية فقط. وظهر بعد ذلك في 1995 تقرير Greenbury والذي اهتم بموضوع المكافآت والمزايا التي يحصل عليها أعضاء مجلس إدارة الشركات، وأوصى التقرير بضرورة إنشاء لجنة المكافآت وتكون من ضمن مسؤوليتها مراجعة وتقييم اللوائح والأسس التي يتم على أساسها تحديد تلك المكافآت بحيث تتناسب مع الأداء الخاص بهم وفي نفس العام، صدر تحت إشراف بورصة الأوراق المالية بلندن تقرير هامبيل Hampel Report والذي ركز مرة أخرى على دور الرقابة الداخلية في حوكمة الشركات، حيث أوصى التقرير بمسؤولية مجلس الإدارة عن نظام الرقابة الداخلية بالشركات وخاصة المالية².

وفي عام 1998 تم تجميع التوصيات المقدمة من كادبيري (Cadbury) والمراجعات اللاحقة لحوكمة الشركات فيما يعرف بالكود الموحد (Combined Code)، والذي أصبح من ضمن متطلبات القيد في بورصة الأوراق المالية بلندن، و تم تعديل هذا الكود في 2003 ليشتمل على أفضل الممارسات لحوكمة الشركات في ضوء الانهيارات المالية التي حدثت في الولايات المتحدة، وظهر أيضا في 2003 تقريران متعلقان بحوكمة الشركات ودور مجالس إدارة الشركات وأنظمة الرقابة الداخلية بالشركات واللجان التابعة لمجلس الإدارة وتقييم وإدارة المخاطر وهما Higges and Smith Reports³.

¹ طارق عبد العال، حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف المفاهيم . المبادئ . التجارب . المتطلبات، مرجع سابق، ص ص 13 . 14.

² محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص 78.

³ نفس المرجع، ص ص 78 . 79.

2. تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

ظهر مصطلح حوكمة الشركات Corporate Governance في الولايات المتحدة الأمريكية في ظروف تتشابه بظروف ظهوره في المملكة المتحدة، نظرا لارتباط اقتصاد البلدين، وتعد التجربة الأمريكية في مجال حوكمة الشركات من التجارب الهامة، حيث سبقت الكثير من الدول في تطبيق وإصدار قوانين خاصة بحوكمة الشركات، وقد بدأت بشكل بارز في مكاتب مجالس إدارة شركات المساهمة في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم أصبح يتردد كثيرا في اجتماعات الجمعيات العامة للمساهمين في العديد من الشركات، لكن الاهتمام الأمريكي الحقيقي بالحوكمة بدأ بصورة واضحة عند قيام صندوق المعاشات العامة في كاليفورنيا بإلقاء الضوء على تعريف الحوكمة وأهميتها ودورها في حماية حقوق المساهمين، وأصدر الصندوق مجموعة من المبادئ والخطوط الإرشادية الجوهرية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات، وقد وافقت أغلبية الشركات الأمريكية على التوصيات والمبادئ التي وردت في تقرير صندوق المعاشات السابق عام 1987 حيث قامت اللجنة الوطنية الخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية بإصدار تقاريرها المعنون *treadway commission*، والتي تنص على منع الغش والتلاعب والاهتمام بنظام الرقابة الداخلية وتقوية مهنة المراجعة الخارجية أمام مجلس إدارة الشركات¹.

وفي سنة 1999 أصدرت بورصة نيويورك ولندن وجمعية حماية الوسطاء، تقريرها المشهور المعنون *Blue Ribbon Report* الذي ناقش القصور في الأسس والقواعد المنظمة لعمل شركات المساهمة، وأدوار المراجعين ومسؤوليات مجلس الإدارة، وقد تضمن التقرير عشر توصيات يجب توافرها في عضو المراجعة بهدف الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات، أما في سنة 2002 نتيجة اتخاذ قرارات غير سليمة مثل غياب الشفافية وضعف المعلومات والتغاضي عن حقوق حملة الأسهم والتزوير في البيانات والميزانيات والأرباح والحسابات وغياب رقابة ومتابعة أصحاب الشركات والمساهمين، فأدى إلى وقوع الانهيارات المالية الكبرى للشركات الأمريكية خاصة شركة أنرون الأمريكية العملاقة، فدفع بالسلطات الأمريكية إلى إصدار قانون *Sarbanes - Oxley Act* الذي ركز على دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي والإداري الذي يواجه العديد من الشركات².

¹ سالم بن سالم بن حميد الفليتي، مرجع سابق، ص 37.

² نفس المرجع، ص 38 39.

3. تجربة فرنسا

لا تزال تهيمن المصلحة الاجتماعية عند إنشاء المؤسسات في فرنسا أكثر من المصلحة الخاصة، كما بينها تقرير Viénot I 1995، الذي يعتبر المؤسسة كوكيل اقتصادي مستقل يتبع أهداف خاصة، مختلفة عن أهداف مساهميه، هذا المفهوم للمصلحة الاجتماعية مكتشف عن طريق الاجتهاد القضائي، الذي يؤسس المصلحة الاجتماعية بهدف تأمين التشغيل والحماية للمجتمع ومكوناته، وتعتبر المصلحة الاجتماعية كالمصلحة المشتركة للمساهمين أو الشركاء، وعند انتخاب قانون 25 جوان 1999 المتعلق بالادخار والأمن المالي أوشك أن يفرغ من محتواه مع ظهور المصلحة الاجتماعية كمصلحة وحيدة للشركاء، ومنه مصلحة المؤسسة لا تتواجد إلا في المصلحة التي تؤدي إلى نفس الهدف، حيث خصائص نظام الحوكمة في فرنسا نابعة من المقاربة بين الأهداف الاجتماعية وأهداف المؤسسة، وتتم رقابة المؤسسات بشفافية المعلومات المالية، وكذلك قوانين المؤسسة يمكن أن تدفع بعناصر أخرى (بنوك، نقابات، زبائن) بممارسة رقابة على المسيرين لأن هؤلاء هم مثاليين أكثر في إدارة أنواع مختلفة للمصالح، والنقاش حول حوكمة الشركات في فرنسا بدأ في بداية التسعينات تحت ضغط المستثمرين للمؤسسات أنجلو سكسون الذين اختاروا أن يستثمروا بكثرة في الشركات الفرنسية كانوا موضع الأسئلة المتعلقة بنوعية الرقابة الممارسة من طرف مجلس إدارة الشركات هل هو ضد السلطة لرقابة المسيرين أو مكان نقد مفتوح للحوار مع مسيري المؤسسة ماهي طرق التدخل¹؟

المطلب الثاني: تجارب بعض الدول العربية في حوكمة الشركات

إن الدول العربية فقد اهتمت بممارسة حوكمة الشركات خاصة في العقد الأخير، حيث تم تنظيم العديد من المؤتمرات في أكثر من دولة عربية، وتناولت هذه المؤتمرات التطبيقات الحديثة لمفهوم حوكمة الشركات وأوصت بضرورة تطبيق مبادئ وقواعدها التي تتماشى مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لكل دولة من الدول العربية، كما بادرت العديد من هذه الدول في اقتصادها بخطوات جادة، بتعاون مع الشركات الدولية المتخصصة، بهدف تقييم تشريعاتها الخاصة بحوكمة الشركات.

1. تجربة مصر

تعد مصر أول دولة في منطقة الشرق الأوسط تهتم بتطبيق مبادئ الحوكمة، وكان هذا سنة 2001 بمبادرة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية آنذاك (وزارة التجارة حالياً)، حيث وجدت الوزارة أن برنامج الإصلاح لا يكتمل إلا بوضع إطار تنظيمي ورقابي يحكم القطاع الخاص في ظل السوق الحر، وبالفعل

¹ Ali DARDOUR, L'INFLUENCE DE LA GOUVERNANCE ET DE LA PERFORMANCE SUR LA RÉMUNÉRATION DES DIRIGEANTS : le rôle des réseaux sociaux dans les entreprises françaises cotées, En vue de l'obtention du Doctorat en Sciences de Gestion, UNIVERSITE TOULOUSE, France, 2009. PP 88-89.

تم دراسة وتقييم مدى التزام مصر بالقواعد والمعايير الدولية لحوكمة الشركات، حيث أول تقرير لتقييم حوكمة الشركات في مصر أعد من طرف البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية وهيئة سوق المال، بالإضافة إلى عدد من المراكز البحثية، وكان من أهم نتائج التقييم ما يلي:

■ أن القواعد المطبقة في مصر تتماشى مع المبادئ الدولية في سياق 39 مبدأ من إجمالي 48 مبدأ، كما أن تطبيقها تتم بصورة كاملة مع المعايير الدالة على حسن الأداء، ومن أهم القوانين في هذا الصدد: قانون الشركات 159 لسنة 1981، وقانون قطاع الأعمال العام 23 لسنة 1991، وقانون سوق رأس المال 95 لسنة 1992، وقانون الاستثمار 8 لسنة 1997، وقانون التسوية والإيداع والحفظ المركزي 93 لسنة 2000؛

■ يوجد 07 مبادئ غير مطبقة في السوق المصرية بشكل عملي والسبب هو ضعف وعي المساهمين وإدارة الشركات بتلك المعايير، وأما اثنان من المبادئ لا تطبق نهائياً في السوق المصرية، ويشير التقرير كذلك إلى وجود العديد من الممارسات الإيجابية، وهناك عدد من البنود التي تحتاج إلى تطوير للقضاء على بعض الممارسات السلبية¹.

وقد شهدت مصر خلال السنوات 2002 و 2003 تطوراً ملحوظاً في مجال إرساء قواعد الشركات، مما ترتب عليه بشكل عام تحسين في التقييم الإجمالي لمستوى هذه القواعد، حيث انخفض عدد المعايير التي لا تتم مراعاتها إلى 3 معايير فقط، وقد أوضح التقييم أن هذا التحسن شمل المبادئ الخمسة للحوكمة، أما في سنة 2005 قامت إدارة حوكمة الشركات التابع لهيئة سوق المال في مصر بإصدار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، بالتعاون مع مركز المديرين التابع لوزارة الاستثمار المصرية، وفي سنة 2006 أصدرت الهيئة العامة لسوق المال المصرية بياناً تعهدت فيه بالالتزام بمبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن وزارة الاستثمار في أكتوبر 2005، والعمل على إدخالها حيز التنفيذ اعتباراً من أول يناير 2007².

2. تجربة المملكة العربية السعودية

تأسست هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية في 2003/7/31، وهي هيئة حكومية ذات استقلال مالي وإداري وترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء، حيث أصدرت هذه الهيئة مشروع لائحة حوكمة الشركات بتاريخ 2006/7/1، ثم صدر قرار مجلس هيئة السوق المالية بتاريخ 2006/11/12

¹ عبد الصبور عبد القوى علي المصري، مرجع سابق، ص 100. 101،

² ممدوح محمد العزايزة، مدى تطبيق المصارف الوطنية الفلسطينية للقواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2009 ص 54. 55.

بإنفاذ اللائحة بشكلها النهائي، حيث جاء إصدار هذه اللائحة بهدف تطوير السوق المالي في ضوء تعاظم الاهتمام الدولي بمبادئ حوكمة الشركات واعتبارها أهم الآليات التي ترفع كفاءته بهدف جذب الاستثمارات وتعزيز ثقة المستثمرين بالأسواق المحلية، وتعزيز السلامة المالية في السوق المال السعودي، وعند إعداد هذه اللائحة تم الأخذ بعين الاعتبار المبادئ المقررة من المنظمات الدولية والاستفادة من تجارب الدول في حوكمة الشركات، دون إهمال الملاحظات والاقتراحات التي تلقتها الهيئة بعد نشر المشروع اللائحة الأولى على موقعها.

1.2. واقع حوكمة الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية

تسعى هيئة سوق الأوراق المالية السعودية للإستخدام أحدث تقنيات انظمة التداول المعمول بها في الاسواق الإقليمية، إلا أن هذا التوجه يتطلب تطوير في بنية الإدارة السائدة في الشركات المدرجة في السوق وفي البنية التشريعية والهيكلية والقانونية، والوعي لدى الأفراد بأهمية حوكمة الشركات، حيث انعكس عدم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية على حدوث تعثر في مؤسسات اقتصادية كبرى، ونكسة سوق المال السعودي في سنة 2006، لكن هناك بعض الشركات التي تنتهج جزئياً منهج حوكمة الشركات من خلال التعليمات التي تشرف عنها هيئة سوق رأس المال ومؤسسة النقد العربي السعودي، إلا أن هذا التطبيق غير كافٍ، فيجب أن يكون التطبيق يشمل كل مبادئ حوكمة الشركات، إلا أن هيئة سوق المال تؤكد على أن قواعد حوكمة الشركات استرشادية وغير ملزمة، رغم أن الهدف منها هو رفع مستوى الإدارة في الشركات وحماية حقوق المساهمين، بينما الشركات غير المدرجة في السوق المالي لا تقوم بأي قاعدة من قواعد حوكمة الشركات¹.

2.2. مبادرات المملكة العربية السعودية في تطبيق حوكمة الشركات

قامت المملكة العربية السعودية بعدد محاولات متواضعة لإصدار قواعد حوكمة الشركات، وتشكلت لجان وفرق فنية مدعومة مادياً وفنياً من اللجنة الاقتصادية وقد نتج عن أعمال تلك اللجان خروج لائحة حوكمة الشركات، وقد أصدر مجلس الهيئة قرار بالموافقة على لائحة حوكمة الشركات، باعتبارها أهم الآليات التي تقيس مدى انتظام وكفاءة السوق المالي وزيادة جاذبية الأوراق المالية المتداولة، وتحدد هذه اللائحة القواعد والمعايير المنظمة لإدارة الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالي، بهدف ضمان أفضل الممارسات لحوكمة الشركات التي تضمن حقوق المساهمين وأصحاب المصالح².

¹ محمود ناصر الحازمي، مدى تطبيق الحوكمة على الشركة السعودية للكهرباء " المشاكل - العقبات - الحلول الممكنة"، 2011، ص ص 156-157.

² نفس المرجع، ص 159.

3. تجربة الأردن

إن القوانين الأردنية تتضمن العديد من قواعد حوكمة الشركات منها قانون الشركات المتعلق بتنظيم كل ما يتعلق بإدارة الشركة، وذلك من حيث دور مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة، مع انتهاء هيئة الأوراق المالية من إعداد مسودة دليل حوكمة الشركات في البورصة، الذي يستند إلى عدد من التشريعات الأردنية، والتي وضعت من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مع أن بيئة الأعمال الأردنية تتميز بأسس وقواعد مناسبة لاعتماد نظام حوكمة الشركات فعال نظرا لتوفر البيئة التشريعية، والنظام المصرفي السليم، وسوق رأس المال المنظم، ومعايير الإفصاح والشفافية، ومعايير المحاسبة والتدقيق الدولية، ورقابة صادقة على غسيل الأموال، وحسب الدراسة التي قام بها البنك الدولي حول حوكمة الشركات في الأردن بينت ما يلي¹:

- حققت تقدم واسع في مجال البيئة التنظيمية من خلال تعزيز سلطة هيئة الأوراق المالية، والتي بدأت في ممارسة هذه السلطة لأجل الرفع من مستوى الإفصاح؛
- رغم تفوقها على المتوسط العالمي لمعايير البنك الدولي في مجال حوكمة الشركات، إلا أن هناك مجالات بحاجة إلى تطوير فيما يتعلق بقانون الشركات؛
- اقترح البنك الدولي وضع قانون لحوكمة الشركات، مع تدريب المديرين، وأعضاء مجلس الإدارة بشكل يحدد أدوارهم وواجباتهم، ومسؤولياتهم القانونية، بالإضافة إلى تنظيم تدقيق الحسابات.
- ومن أجل إيجاد التشريعات والقوانين والأنظمة اللازمة، وتفعيلها لوضع مبادئ حوكمة الشركات وقواعدها التي نصت عليها منظمة التعاون والتنمية، فتم تضافر الجهود بين وزارة الصناعة والتجارة، والبنك المركزي، وهيئة الأوراق المالية، وبورصة عمان، ومركز إيداع الأوراق المالية، وجمعية حوكمة الشركات الأردنية.

وتتميز بيئة الأعمال الأردنية في مجال حوكمة الشركات بما يلي:

- يوجد بعض الشركات العائلية، وأخرى شركات مساهمة مدرجة في السوق المالي؛
- تستحوذ بعض الشركات على 60% من مجموع القيم السوقية للاسهم، أما الشريحة المتداولة من مجموع رؤوس الأموال ضئيلة؛
- يوجد تعليمات وافية حول الإفصاح والشفافية للبنوك وشركات التأمين والشركات المدرجة في السوق المالي؛

¹ محمد سفير، مرجع سابق، ص 56.

▪ توفر المناخ المساند لحوكمة الشركات في الأردن، من حيث البيئة المساندة له.

ولقد تبنت دائرة مراقبة الشركات التابعة لوزارة التجارة والصناعة عملية إعداد دليل يحتوي على قواعد حوكمة الشركات الاردنية، ويتعرض هذا الدليل إلى كل من مجلس الإدارة، البيئة الرقابية، الإفصاح والشفافية، وحقوق المساهمين، وذلك بهدف وضع إطار واضح ينظم العلاقات والإدارة في الشركات، ويحدد الحقوق والواجبات والمسؤوليات بما يحقق أهداف الشركة وغاياتها، ويحفظ حقوق الأطراف ذوي المصالح المرتبطة بها.

4. تجربة تونس

أفادت تونس بعد 14 يناير 2011، إفاقة من صحا بعد سكرة طويلة، فكتشت عن مختلف ملفات الاختلاس والفساد والانتهاك، حيث رأى بعض المراقبين أن السبب يكمن في غياب القوانين المناسبة، فهم يرون أن القوانين القائمة ليست بالكثرة الكافية، ولا بدقة الصياغة الوافية، والإجراءات معقدة ومبالغ فيها في معظم الحالات، ولكن لم يكن المشرع التونسي متأخرًا في أي وقت من الأوقات، حيث كانت القوانين التونسية مواكبة دائما للمناخ الوطني والدولي، على أن القانون المتعلق بحوكمة الشركات جاء حديثًا نسبيًا، وقد ظهر قانون 2005 المتعلق بسلامة المعاملات المالية في سياق اقتصادي زلزلته بعض قضايا الفساد وسوء الإدارة، والتهرب الضريبي الذي شاع في تونس، وركز بشكل رئيسي هذا القانون على زيادة مسؤولية المديرين، وتعزيز الرقابة الداخلية، وتقليص مصادر تضارب المصالح، وقد اتسم هذا القانون بتجديدات استمدها إلى حد بعيد من قانون "سريانز أوكسلي" الأمريكي، كذلك سعى القانون إلى تعزيز مصداقية المعلومات المالية التي تطرحها الشركات، ولتحقيق المزيد من الشفافية، اشترط القانون على الهيئات الإدارية ومسؤولي الشؤون المحاسبية والمالية في الشركات التجارية، أن يشهدوا أمام مراقب الحسابات على أنهم توخوا اليقظة، وحرصوا على تقديم بيانات مالية وافية ومتسقة مع التشريعات ذات الصلة، وقد أولى القانون عناية خاصة بحقوق المساهمين، حيث نص على وجوب إعلام هيئة سوق المال بالقرارات التي يتخذها مجلس إدارة الشركة، ويجب أن نذكر هنا بأن هذا القانون لم يكن الأول من نوعه، حيث سبقته قوانين ونصوص تشريعية متعددة في السنوات السابقة، تهدف إلى ضمان توفير شفافية أكبر للمعاملات المالية، ونذكر منها أحكام المادة 262 من قانون الشركات التجارية، وقرارات وزير الاقتصاد، ووزير المالية حول التصديق على جداول أتعاب خبراء ومراقبي الحسابات في الشركات التونسية، والقانون رقم 16 لسنة 2002، الصادر في 4 فبراير 2002، حول تنظيم مهنة المحاسبة¹.

¹ صبري بويكر، مجدي حسن، حوكمة الشركات في تونس: إطار تشريعي قوي وواقع متواضع، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص ص

وفي سنة 2009 صدر القانون رقم 16 معدلاً ومكملاً لقانون الشركات، ومعدلاً لبعض المواد المتعلقة بالشركات المساهمة المحدودة، وكان الموضوع الرئيسي الذي دارت حوله أحكام المادة 200 الجديدة، هو تحاشي تضارب المصالح، و افتتح المعهد العربي لرؤساء المؤسسات (IACE) في 25 يونيو 2009، المركز التونسي لحوكمة الشركات وهو الأول من نوعه في شمال إفريقيا، وبالتالي أدخلت وزارة المالية، في مارس 2009، تعديلات على القانون التجاري التونسي تتضمن جوانب من دليل حوكمة الشركات الذي أعده المعهد¹.

أما في 20 مايو 2011 صدر منشور عن البنك المركزي رقم 6 حيث كان موضوعه هو تعزيز قواعد الحوكمة الرشيدة في مؤسسات الائتمان، وبدأ منشور البنك المركزي باستعراض مهام وصلاحيات مجالس إدارات مؤسسات الائتمان، ومن أهمها تطبيق آليات الحوكمة حيث يتعين على المجلس تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة وذلك عن طريق²:

- تكوين لجان على مستوى المجلس لضمان أداء المجلس لعمله على نحو فعال وكفاء.
- الإفصاح عن اللوائح والقواعد المنظمة الداخلية للمؤسسة.
- إجراء تقييم دوري على مستوى المجلس لأداء المجلس ككل وأداء كل عضو على حدة.

المطلب الثالث: تجربة الجزائر في حوكمة الشركات

بعد إطلاق مدونة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمغرب في يناير 2008 والإرشادات الخاصة بأفضل ممارسات حوكمة الشركات بتونس في يونيو 2000 انضمت الجزائر إلى جيرانها في تبني الحوكمة الرشيدة للشركات، وقد جاء إصدار المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات في 11 مارس 2009 في الوقت المناسب تماماً، فتطبيق قواعد حوكمة الشركات ستساعد في بناء الثقة المتبادلة مع القطاع المصرفي، في وقت تتزايد فيه أهمية الحصول على رأس المال، وتعزيز النمو الاقتصادي، الذي يعد حجر الزاوية في تخطي الأزمة المالية العالمية، وتقليل تداعياتها، وإن غياب الحوكمة في نطاق الشركة ذاتها، يحد من إمكانات الابتكار والتطور، ولن يقوم رجال المصارف أو الشركاء أو المستثمرون بالاستثمار في مشروعات ضعيفة الحوكمة، ولذا فإن الالتزام بقانون حوكمة الشركات سيخلق موارد أكبر ويساعد على تنمية الأعمال³.

¹ مركز حوكمة الشركات يقود التقدم في تونس، نشرة دورية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 17، 2009، ص ص 01 . 02 . info@cipe-arabia.org

² صبري بوبكر، مجدي حسن، مرجع سابق، ص 06.

³ صابرينا بوهراوه، الجزائر تنضم إلى ركب حوكمة الشركات، الإصلاح الاقتصادي نشرة غير دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 23، يونيو . أغسطس 2009، ص 26 . www.cipe-arabia.org

و في 31 مارس 2010 بالجزائر العاصمة عقد مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE ورشة عمل يوم كامل، بهدف وضع توصيات لتحسين مناخ الأعمال في البلاد، ضمت الورشة أصحاب المصلحة الرئيسيين بالقطاع الخاص الساعين للإصلاح الاقتصادي، بما في ذلك رؤساء جمعيات الأعمال الأكثر نشاطاً في البلاد، وناقش المشاركون عملية وضع أجندة إصلاحية، وكيفية تحديد المجالات الرئيسية محل الاهتمام، كما ركزت على المهارات الأساسية في مجال حشد التأييد، بما في ذلك تبادل الأفكار، والتخطيط الاستراتيجي، وبناء التحالفات، والاتصالات، بالإضافة إلى قضايا أخرى.

وفي مايو 2011 في إطار سعي مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE لبناء القدرات التنظيمية لجمعيات الأعمال وتعزيز قدراتها على دفع عجلة الإصلاح في بيئة عملها على المستويين المحلي والوطني، نظم المركز تحت إشراف باميلا بيكرافت ورشتي عمل إحداها بالجزائر العاصمة في الفترة من 22 إلى 24 مايو لأعضاء 18 جمعية أعمال، والأخرى بمدينة وهران في الفترة من 25 إلى 29 لأعضاء 16 جمعية أعمال، أتاحت ورشتا العمل فرصة لممثلي جمعيات الأعمال لمناقشة التحديات التي تواجه جمعياتهم والقطاع الخاص في الجزائر.

1. بؤادر حوكمة الشركات في الجزائر

بههدف تحقيق التكامل الاقتصادي من خلال تنويع مصادر الدخل والتخلص من التبعية الكلية لقطاع المحروقات، مع إلحاح المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بات من الضرورة تبني مبادئ حوكمة الشركات سواء على المستوى الكلي في إدارة الاقتصاد أو على المستوى الجزئي في إدارة المؤسسات، هذا ما دفع بالدولة إلى تكوين لجنة سميت لجنة الحكم الراشد، وإن كان تأسيس هذه اللجنة موجهًا بشكل خاص لإرضاء أطراف خارجية، ومن بين الجهود المبذولة من أجل إرساء إطار مؤسستي لحوكمة الشركات نذكر ما يلي:

1.1. تشكيل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومقاومته: تأسست هذه الهيئة بهدف اقتراح سياسات وتوجيهات وإعداد برامج للتوعية للوقاية من مخاطر الفساد، بالإضافة إلى جمع المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منه، مع التقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية، حيث أنظمت هذه الهيئة إلى الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد التي تأسست سنة 2008، التي تشكل الية إقليمية فريدة من نوعها لتنمية القدرات وتبادل المعلومات ومناقشة السياسات التي تدخل في اختصاصها.

2.1. انعقاد أول مؤتمر حول الحكم الراشد للمؤسسات في جانفي 2007: شكل هذا المؤتمر فرصة لتلاقي جميع الأطراف الفاعلة في عالم المؤسسة، حيث تبلورت من خلال هذا المؤتمر فكرة إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسات.

3.1. إنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات: بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر قامت جمعيات واتحادات الاعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف الطرق التي تهئ تشجيع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات من أجل تحقيق هذه الأهداف، وقد قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص سنة 2007 بإنشاء مجموعة عمل حوكمة الشركات تعمل جنباً إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة الشركات ومؤسسة التمويل الدولية لوضع دليل لحوكمة الشركات بالجزائر.

4.1. إصدار دليل حوكمة الشركات الجزائري: لقد تم عقد مؤتمر وطني في 11 مارس 2009 اعلنت فيه كل من جمعية كبير (CARE) واللجنة الوطنية لحوكمة الشركات في الجزائر عن إصدار دليل حوكمة الشركات، وتم إعداده بمساعدة كل من المنتدى العالمي لحوكمة الشركات ومؤسسة التمويل الدولية.

5.1. إطلاق مركز حوكمة الجزائر: وبعد النتائج التي خلفها دليل حوكمة الشركات، قامت مجموعة عمل حوكمة الشركات الجزائرية بإطلاق مركز "حوكمة الجزائر" Hawkamah El-Djazair في أكتوبر 2010، بالجزائر العاصمة ليكون بمثابة منبر لمساعدة الشركات الجزائرية على الالتزام بمواد الدليل، واعتماد أفضل ممارسات حوكمة الشركات الدولية، ورفع الوعي الجماهيري بحوكمة الشركات، ويعتبر هذا المركز فرصة جديدة لمجتمع الأعمال لإظهار التزامه بتحسين البيئة الاقتصادية في البلاد، وتحسين قيم الحوكمة الديمقراطية، بما فيها الشفافية، والمساءلة، والمسؤولية¹.

6.1. برنامج الاتحاد الأوروبي لتعزيز الحوكمة في الجزائر: لقد تبني الاتحاد الأوروبي برنامجاً بمبلغ 10 ملايين يورو لدعم حوكمة الشركات في الجزائر في إطار برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل، ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز مؤسسات الحكم في المجالين الاقتصادي والسياسي وتعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد بما في ذلك الوصول إلى العدالة، وتشجيع مشاركة جميع المواطنين في التنمية، وتحسين متابعة الإدارة المالية العامة.

¹ علي العيادي، القطاع الخاص يدفع حوكمة الشركات في الجزائر، حوكمة الشركات قضايا واتجاهات نشرة دورية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 21، 2011، ص 01. www.cipe-arabia.org

2. معوقات تطبيق الحوكمة في الجزائر

بالرغم من مجموعة القوانين الصادرة للتدعيم تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر وبذل جهودا مكثفة نحو بناء إطار مؤسسي لحوكمة الشركات، والعمل على تحسين مناخ الأعمال بها، وانفتاح اقتصادها فضلا عن قيام الحوكمة بتنفيذ إصلاحات هيكلية، للوصول إلى التنمية، إلا أن هذا ليس بالأمر الهين نظرا للمشاكل التي تعاني منها والتي تحول دون تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، ولعل أهم الأسباب التي كانت بمثابة عائق أمام الجزائر نذكر ما يلي¹:

- انتشار الفساد المالي والإداري، حيث يشير تقرير أصدرته المنظمة الدولية للشفافية عن الفساد في العالم، على أن الجزائر احتلت المرتبة 97 عالميا في ظاهرة الفساد وذلك حسب إحصائيات سنتي 2004 و 2005 أي بمعدل شفافية لا يتجاوز 2.5 %، أما في سنة 2007 فقد احتلت المرتبة 99 عالميا، هذا ما يدل على أن الجزائر لم تقم بأي إجراءات لمحاربة هذه الظاهرة أما بالنسبة للفساد في المؤسسات الوطنية، نجد 6 % من رقم أعمال هذه المؤسسات يوجه للعمليات والرشاوى؛
- ضعف الإفصاح والشفافية وغياب المساءلة؛
- الافتقار إلى سوق مالي بالمفهوم المتعارف عليه، مما يعرقل المضي في تجسيد الخصوصية وكذا في تطوير النظام المصرفي بالشكل المطلوب؛
- عدم الالتزام بنشر المعلومات في وقتها، والتأخر في إعداد القوائم والتقارير المالية السنوية؛
- نقص المعلومات الكافية والضرورية، مما قد يعطي صورة غير صادقة عن الشركات.

3. اقتراحات تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر

قامت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف الطرق التي تهيئ تشجيع حوكمة الشركات الجيدة بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات تعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة الشركات (CARE) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) بهدف الوصول إلى مرحلة تدفع بالحوكمة لصياغة قوانين تتماشى مع متطلبات سير الأعمال في الشركات، لكن ترسيخ مفهوم حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية يتطلب ما يلي²:

- مواجهة مظاهر الفساد بمختلف أشكاله؛

¹ شريف غياط، فيروز رجال، حوكمة الشركات: أداة لرفع مستوى الإفصاح ومكافحة الفساد وأثرها على كفاءة السوق المالي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، بدون سنة نشر، ص 20.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

-
- توعية المجتمع والشركات بضرورة الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات، عن طريق تأسيس هيئات خاصة وجمعيات تعمل على تنظيم ندوات ومؤتمرات من أجل نشر الوعي بأهمية حوكمة الشركات؛
 - الاستفادة من خبرة البلدان الرائدة في هذا المجال؛
 - تفعيل الأدوات الرقابية المختلفة؛
 - ضرورة تعديل بعض أحكام نظام الشركات وتعزيز نظام الرقابة الداخلية؛
 - بناء نموذج رقابي لقياس جودة أداء الحوكمة في الشركات؛
 - تفعيل وسائل الإعلام في إطار حوكمة الشركات خاصة في مجال تنشيط الأوراق المالية؛
 - تأسيس نظام حوكمة الشركات يكون قائماً على أساس القواعد لا على أساس العلاقات؛
 - التأكيد على ضرورة الالتزام بأخلاقيات العمل في الشركات.

خلاصة الفصل

يعد موضوع حوكمة الشركات من الموضوعات الهامة التي لاقت قبولا كبيرا من طرف كبرى الشركات نظرا لأهميتها وللمزايا الإيجابية التي يمكن تحقيقها من ورائها وخاصة ما يتعلق بمواجهة الأزمات المالية والحد من الآثار السلبية المترتبة عن الفساد المالي و الإداري، حيث أصبحت أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في إدارة الشركات حاجة ملحة في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي والأزمات الناجمة عن سوء ممارسات الإدارة، وقد أظهرت السنوات السابقة أن اقتصاديات العديد من الدول قد تعثرت نتيجة افتقارها إلى الحوكمة الجيدة مما ألحق أضرار بالغة بالمساهمين والدائنين والموردين والغير، وأصبحت مبادئ حوكمة الشركات طرفا محوريا في عملية الإصلاح فهي لا ترسي نظاما محوريا يحكم العلاقة بين الملاك، المستثمرين، الدائنين والمديرين فحسب بل تعد كحافز للإصلاح من خلال تطبيق أفضل المعايير من شفافية ومساءلة وأطر قانونية.

و أن تبني مفهوم حوكمة الشركات يعزز الإفصاح والشفافية الأمر الذي يساعد على توفير بيئة جيدة لجلب الاستثمارات والمساعدة في محاربة الفساد ومنع الأزمات والانهيئات المالية، ويمكن القول أن أهمية الحوكمة تتضح من أهدافها التي تتمثل في تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة المؤسسة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة السندات جميعا مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، أما نجاحها فيعتمد على تضافر جهود الأطراف المرتبطة بتطبيقها الذي يختلف من دولة إلى أخرى حسب ظروف وبيئة أعمال كل دولة.

الفصل الثاني:

جودة التقارير المالية في ظل حوكمة الشركات

تمهيد

إن الأزمات المالية التي حدثت في السنوات الأخيرة، و ذلك بسبب افتقار الإدارة إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف، بالإضافة إلى نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية بجانب عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركة، والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات والمؤسسات العالمية الكبرى أثارت مسألة مهمة جدا تتعلق بنوعية وجودة المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية، والتي تتمثل في الحصيلة النهائية للمحاسبة المالية التي يتم إعدادها كملخص للعمليات التي سجلتها وبوبتها المؤسسة، وكان لا بد من البحث عن وسيلة لتغيير هذه الصورة واستعادة ثقة المستثمرين من خلال تطبيق حوكمة الشركات والتي ستمكن من إبراز سياسات الشركات والاستراتيجيات المتبعة في عمليات اتخاذ القرارات، حيث يشكل التطبيق السليم لحوكمة الشركات المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، وذلك لما يحققه من دقة وموضوعية للتقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات، والأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية باعتبار أنها من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة، وبالتالي السعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير، وبما أن المعلومات المطلوبة قد تختلف من شخص إلى آخر، فإن النظام المحاسبي لأي مؤسسة يجب أن يكون قادرا على توفير أنواع مختلفة من التقارير المالية، والتي يمكن اعتبارها أداة من أدوات الرقابة وتقييم الأداء، وحتى يتمكن الفرد من قراءة هذه القوائم والتقارير المالية المعقدة ينبغي عرضها وفق معايير المحاسبة الدولية.

ولتوضيح العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ماهية التقارير المالية
- إطار إعداد وعرض التقارير المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية
- الشفافية والإفصاح في التقارير المالية كمبدأ من مبادئ حوكمة الشركات
- إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية

المبحث الأول: ماهية التقارير المالية

تعتبر التقارير المالية حلقة وصل بين المؤسسة والآخرين، حيث تستطيع الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة التعرف على مختلف جوانب نشاط المؤسسة من خلال هذه التقارير المالية وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى المطالب التالية:

- مفهوم وأهداف التقارير المالية؛
- محددات التقارير المالية والعوامل المؤثرة فيها؛
- فعالية التقارير المالية كموصل جيد للمعلومات لمستخدميها؛
- المشاكل التي تواجه التقارير المالية وأسباب انخفاض مصداقيتها.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف التقارير المالية

1. مفهوم التقارير المالية:

إن المحاسبة المالية هي العملية التي تنتهي بإعداد تقارير مالية خاصة بالمؤسسة ككل لتستخدمها كل الأطراف الداخلية والخارجية كالمستثمرين والموردين والمديرين والمصالح الحكومية، والتقارير المالية لا تتضمن القوائم المالية فقط ولكنها تمتد لتشمل كذلك الوسائل الأخرى لتوصيل المعلومات ذات الصلة المباشرة أو غير مباشرة، مثل موارد المؤسسة والالتزامات والمكاسب، حيث تقوم الإدارة بتوصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية عن طريق التقارير المالية وليس من خلال القوائم المالية الأساسية التي تخضع لقواعد تنظيمية صارمة، والتي تعد الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المالية للأطراف الخارجية، حيث كان ينظر إليها عند ظهور المحاسبة على أنها الوسيلة الرئيسية لتزويد المعلومات لمستخدميها، والتي تعبر تعبيراً كافياً عن الأحداث والعمليات المالية التي حدثت خلال الفترة المحاسبية حيث تنقل هذه القوائم إلى الأطراف المعنية صورة مختصرة عن واقع المؤسسة دون الحاجة إلى أية معلومات إضافية، ولكن مع مرور الزمن والتطور الاقتصادي وتعدد العمليات الاقتصادية، اتضح أن المعلومات الرقمية التي تعرضها القوائم المالية، يشوبها الكثير من القصور، وهناك العديد من البدائل التي يمكن إتباعها في قياس نفس الأحداث والعمليات المالية، الأمر الذي لا يمكن قارئ القوائم المالية من فهمها دون فهم الافتراضات التي بنيت عليها والطرق التي اتبعت في قياسها، ولكن بعض المعلومات المالية من الأفضل تقديمها عن طريق تقارير مالية أخرى بخلاف القوائم المالية الأساسية، مثل تقرير رئيس مجلس الإدارة أو الجداول المرفقة بالتقرير السنوي للشركة أو نشرات الاكتتاب أو التقارير المقدمة للجهات الحكومية أو توقعات الإدارة أو وصف للخطط والتوقعات والتأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال

المؤسسة، وهذه المعلومات قد تكون مطلوبة على اساس نشرات رسمية ملزمة أو قواعد تنظيمية أو إلى العرف السائد أو لان الادارة ترغب في الإفصاح عنها بصورة اختيارية وذلك وفقا لما ينادى به مفهوم حوكمة الشركات¹.

ومن هنا بدأ الاهتمام بالإفصاح عن بعض المعلومات الوصفية غير الرقمية المرتبطة بالمعلومات المالية التي تعرضها القوائم المالية².

لذا نجد أن القوائم المالية تعد جزءا من التقارير المالية التي من المفترض أن تقوم الشركة بإعدادها استجابة لزيادة مطالب واحتياجات المستخدمين لها في الوقت الحاضر، ومن المستحيل عمليا في ظل بيئة الأعمال اليوم تلبية تلك المتطلبات والاحتياجات من خلال القوائم المالية الأساسية فقط، رغم أن هذه القوائم تعتبر وسائل أساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، بسبب الكم الهائل والكبير من المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية³.

2. أهداف التقارير المالية

يعتبر تحديد أهداف التقارير المالية من بين أهم الأمور التي اهتمت بها الجمعيات المهنية المختصة، فبتحديد الأهداف يتحدد نوع المعلومات المحاسبية المطلوبة، لأن دور التقارير المالية يتمثل في تقديم المعلومات المفيدة في اتخاذ قرارات الاعمال والقرارات الاقتصادية، وتقديم المعلومات التي تساعد في تحديد الاستخدام الأمثل للموارد والمساعدة في تقييم العوائد والمخاطر المتعلقة بالاستثمار والفرص المتاحة، كما تساعد في خلق بيئة مناسبة لقرارات تكوين رأس مال.

ويجب ملاحظة أن أهداف التقارير المالية ليست ثابتة، بل تتغير بتغير الظروف وتغير الحاجة إلى المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، وكذلك مستخدمي التقارير المالية قد لا تتفق مصالحهم في عرض التقارير المالية لأن وجهات نظرهم مختلفة، وقد أثار هذا الاختلاف بين مصالحهم ظهور مشاكل عديدة ارتبطت بتحديد أهداف التقارير المالية، وبالتالي يتأثر مضمون وإفصاح وعدد تلك التقارير المالية عند تغليب مصلحة فئة معينة عن فئة أخرى⁴.

¹ علاء رزق، المحاسبة في ظل حوكمة الشركات، المكتبة العصرية، القاهرة، 2013، ص ص 03-04.

² تيجاني بالري، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2006، ص 132.

³ سامي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة باتنة، 2009، ص 27.

⁴ شارف خوجة الطيب، مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة عنابة، 22/21 نوفمبر 2007، ص 08.

فأهداف التقارير المالية تنحصر في توفير المعلومات المفيدة لمستخدمي التقارير المالية حيث تغيرت النظرة إلى المستخدم فلم يعد ذلك المستخدم العادي الذي يحتاج إلى إفصاح عادي، بل أصبح ذا ثقافة محاسبية ومقدرة تحليلية عند اتخاذ قراراته، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى ضرورة التوسع في الإفصاح المحاسبي وهو ما يعرف بالإفصاح الإعلامي أو النقيفي¹.

ومن أهم المعلومات المفيدة التي يجب أن تكون متوفرة في التقارير المالية لتحقيق أهدافها تتمثل في ما يلي²:

1.2. المعلومات المفيدة لقرارات الاستثمار والائتمان: يجب أن توفر التقارير المالية المعلومات المفيدة للمستثمرين الحاليين والمرقبين والدائنين والمستخدمين الآخرين، بهدف اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان الرشيدة، ويجب أن تكون هذه المعلومات مفهومة لهؤلاء المستخدمين للمعلومات حتى لو كانت بدرجات متفاوتة، حيث يمكن أن يحدث اختلاف كبير في طريقة استخدامها أو درجة الاعتماد عليها، وبالتالي فإن المعلومات المالية لا تمثل وسيلة يمكن أن تساهم بشكل مباشر في مساعدة هؤلاء الذين يسيئون استخدامها، كما أن التقارير المالية يجب أن تقدم المعلومات التي يمكن استخدامها من طرف الجميع مختصين وغير المختصين الذين يرغبون في استخدامها بشكل مناسب، وعند الأخذ بعين الاعتبار التكلفة والعائد يمكن أن تشير إلى أن المعلومات المستخدمة من جانب عدد قليل من الأفراد لا يجب تقديمها، ولكن فالتقارير المالية يجب ألا تستبعد المعلومات الملائمة رغم أنه من الصعب على البعض فهمها أو يختارون عدم استخدامها.

2.2. المعلومات المفيدة لتقييم توقعات التدفقات النقدية: يجب أن توفر التقارير المالية المعلومات المفيدة لتقييم مقادير وتوقيتات عدم التأكد المرتبط بالمتحصلات النقدية من المبيعات و الاستثمارات المالية والمتحصلات من استرداد القروض الممنوحة لشركات أخرى، وبالنسبة للتوقعات الخاصة بالمتحصلات النقدية فإنها تتأثر بقدرة المؤسسة على توليد نقدية كافية لسداد الالتزامات عند استحقاقها، وايضا احتياجات تشغيل النقدية وإعادة الاستثمار وسداد توزيع الأرباح، وقد تتأثر كذلك بتوقعات المستثمرين عن تلك القدرة التي تؤثر على أسعار السوق الخاصة بالأوراق المالية للمؤسسة.

والأفراد يقومون بأنشطة الاستثمار والإقراض والأنشطة المشابهة لكي يزدادوا من مواردهم النقدية، والمستثمر الناجح لا يحصل فقط على عائد على استثماره ولكنه يحصل على عائد على استثماره يتناسب مع الخطر الملازم لهذا الاستثمار، وعلاوة على ذلك فإن قرارات الاستثمار والائتمان والقرارات المشابهة

¹ شارف خوجة الطيب، مرجع سابق، ص 09.

² طارق عبد العال حماد، الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص ص 49-52.

عادة ما تتضمن الاختيار بين تدفقات نقدية حالية وتدفقات نقدية مستقبلية، مثل الاختيار بين سعر الورقة المالية التي يمكن شراؤها في الوقت الحالي والنقدية المتوقع تحصيلها مستقبلاً عند توزيع الأرباح، وبالتالي فإن المستثمرين والدائنين وغيرهم يحتاجون إلى مثل هذه المعلومات التي تمكنهم من تقدير التدفقات النقدية المتوقعة وتقييم المخاطر المتمثلة في مقادير وتوقيتات التدفقات النقدية المتوقعة وعدم التأكد المرتبط بها.

3.2. معلومات عن موارد المؤسسة والمطالبات المتعلقة بتلك الموارد والتغير فيها: يجب أن تقدم التقارير المالية معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة والالتزامات المقابلة للحصول على هذه الموارد، وكذلك الظروف والأحداث المتوقعة التي تأثر على هذه الموارد.

4.2. الموارد الاقتصادية والالتزامات وحقوق الملكية: إن الهدف من توفير معلومات عن الموارد الاقتصادية والالتزامات وحقوق الملكية في التقارير المالية لكي تساعد المستخدمين لهذه المعلومات للتعرف على جوانب القوة والضعف بالإضافة إلى تقييم سيولة المؤسسة وقدرتها على السداد، وتقدم إشارات مباشرة لاحتمالات التدفق النقدي لبعض الموارد.

5.2. معلومات عن أداء المؤسسة ومكاسبها: يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن الأداء المالي للمؤسسة لفترة معينة لقياس مدى تقدمها من خلال الربحية ومكوناتها، وتساعد هذه المعلومات الأطراف المهتمة بالمؤسسة بتقييم أداء الإدارة وتقدير القدرة الكسبية والتنبؤ بالمكاسب المستقبلية، ومخاطر الاستثمار والإقراض.

6.2. معلومات عن السيولة والقدرة على السداد وتدفقات الأموال: يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن طريقة حصول المؤسسة على النقدية وأوجه أنفاقها، وكذلك معلومات عن القروض وكيفية تسديدها، والمعلومات المتعلقة برأس المال والعوامل الأخرى التي قد تؤثر على سيولة المؤسسة أو قدرتها على السداد.

7.2. توضيحات وتفسيرات الإدارة: يجب أن تشمل التقارير المالية توضيحات وتفسيرات بهدف مساعدة المستخدمين على تفهم المعلومات المالية المقدمة، فالإدارة تعرف الكثير عن المؤسسة وشؤونها أكثر من المستثمرين والدائنين وغيرهم، ويمكن من خلال التوضيحات والتفسيرات وشرح الانعكاسات المالية للأحداث والظروف التي تؤثر على المؤسسة أن تزيد من منفعة المعلومات.

المطلب الثاني: محددات التقارير المالية والعوامل المؤثرة فيها

إن المعلومات المحاسبية والمالية المفصح عنها في التقارير المالية لها محددات وعوامل تتأثر بها يجب أخذها بعين الاعتبار عند الإفصاح عنها في التقارير المالية.

1. محددات المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية

قد تتصف المعلومات المالية المصرح بها في التقارير المالية بالخصائص النوعية لكنها لا تعتبر ذات فائدة لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية أو قد تكون تكلفة الحصول عليها أكبر من منفعتها، وبالتالي هناك محددات أساسية يجب أخذها بعين الاعتبار وهي:

1.1. الموازنة بين التكلفة والمنفعة: قيد المنفعة أكبر من التكلفة هو قاعدة عامة، فالمنافع المأخوذة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في تزويد هذه المعلومات، مثلها مثل أي خدمة اقتصادية أخرى، ولكن تقييم المنافع والتكاليف عملية اجتهدانية تعتمد بشكل رئيسي على التقدير، فالمعلومات المالية ليست سلعة مجانية بلا تكلفة، فالوحدات المحاسبية تتحمل بصورة مباشرة تكاليف إعداد وتوزيع التقارير المالية غير أن منافع استخدام هذه التقارير المالية تعود معظمها إلى المستخدمين الخارجيين، وفوق ذلك فإن التكاليف قد لا تقع بالضرورة على أولئك الذين يستفيدون من المنافع، ومع هذا فإن واضعي المعايير، بشكل خاص، و معدّي ومستخدمي القوائم المالية يجب أن يكونوا على دراية بهذا القيد.

2.1. الأهمية النسبية: تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم والتقارير المالية¹.

إن قرار عدم الإفصاح عن معلومات معينة يمكن أن يكون مقبولا عندما يكون المستخدمون في غير حاجة إلى هذه المعلومات أو لأن قيمة هذا البند صغيرة جدا لا تؤثر على القرار، فالمحاسب يهتم أساسا بالمعلومات الأساسية ولا يهتم كثيرا بتلك العناصر التي يكون تأثيرها أقل على القوائم المالية، ويجب أن نعلم بأن أهمية عنصر معين مسألة نسبية، فالمهم بالنسبة لمؤسسة ما قد لا يكون مهما بالنسبة لمؤسسة أخرى، وبصفة عامة لا توجد معايير عامة للأهمية النسبية يمكن أخذها بعين الاعتبار في كل حالة ولكن الأمر يتعلق بالتقدير الشخصي.

3.1. ممارسات الصناعة: إن المشروعات الاقتصادية تختلف عن بعضها البعض، ولكل قطاع اقتصادي ميزة يتميز بها عن غيره من القطاعات الأخرى، وأن الطبيعة الخاصة لبعض المشروعات، والمنشآت التجارية والصناعية تتطلب الخروج أحيانا عن الإطار الفكري للمحاسبة، وإتباع العرف أو الطرق

¹ أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، القاهرة، 2008، ص52.

المحاسبية المناسبة لأنشطة ذلك المشروع، مثل الإعلان عن المحاصيل الزراعية على أساس القيمة السوقية، لأن من الصعب تحديد أرقام دقيقة لتكلفة كل محصول على حده، حيث يعود ذلك بالفائدة على قراء القوائم المالية، مما يساهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.

4.1. سياسة التحفظ (الحيطة والحذر): يقصد بالحيطة والحذر تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد، أي إظهار القيمة الأقل من بين القيم المحتملة للأصول والإيرادات، وإظهار القيمة الأعلى من بين القيم المحتملة للمصروفات والالتزامات ولا بد أن يواجه معدي القوائم المالية حالات عدم التأكد، مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل وتقدير العمر الإنتاجي المتوقع للتجهيزات والمعدات، لكن ليس المقصود بالتحفظ هو خلق احتياطات سرية أو مخصصات مبالغ فيها أو التخفيض المتعمد للموجودات والدخل أو التضخيم المتعمد للمطلوبات والمصروفات حيث سيؤدي ذلك إلى عدم حيادية المعلومات المالية ومن ثم فقدانها لخاصية الموثوقية وإمكانية الاعتماد عليها¹.

2. العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية

تعتبر جودة التقارير المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في درجة جودتها، والتي قد تكون هذه العوامل راجعة إلى طبيعة الظروف البيئية التي تعيق العمل المحاسبي، أو العوامل المتعلقة بالمعلومات نفسها وبجودة تقرير المراجع الخارجي، وهذه العوامل تتمثل فيما يلي:

1.2. العوامل البيئية (بيئة المحاسبة)

تعتبر المحاسبة كأحد علم من العلوم الاجتماعية التي تمس النشاط الإنساني، ناتج البيئة التي تعمل فيها، والبيئة المحاسبية تتكون من الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والقيود والمؤثرات التي تختلف من وقت لآخر، فالممارسات المحاسبية في الماضي ليست كما هي في الوقت الحالي، حيث كانت تهتم بتجميع البيانات المحاسبية لخدمة المخطط القومي المركزي وعدم الاهتمام بالربح، أم في الوقت الحالي بدأت خصخصة الشركات وزاد دور المحاسبة المالية لخدمة الاقتصاد القومي من خلال تحديد الأرباح².

¹ محمد الهادي ضيف الله، جودة المعلومات المالية ودورها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2010، ص 19-20.

² كمال الدين مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 17.

وقد أجريت دراسات حول العوامل البيئية ومتطلبات الإفصاح لدى أسواق البورصة، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها هو أن اختلاف مستوى الإفصاح في الأسواق مرتبط بالعوامل البيئية.

ومن أهم العوامل البيئية التي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية نذكر ما يلي:

1.1.2. العوامل الاقتصادية: تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي السائد، ففي ظل الاقتصاد الرأسمالي تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة، حيث يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصادية، أما في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة¹.

2.1.2. العوامل السياسية: إن العوامل السياسية لبيئة المحاسبة لها تأثير كبير على العمليات المحاسبية لأنها تلزم تحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية لكل بلد، وعلى المؤسسات تطوير إمكانياتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات، وعند وضع وإنشاء المعايير المحاسبية يأخذ بعين الاعتبار المصالح السياسية.

"وتتظر الجهات الحكومية إلى السياسة المحاسبية من حيث مدى توافقها مع الأهداف القومية أو مع الأهداف المعنية لهذه الجهات، وهذا هو سبب التدخل السياسي في إعداد السياسات والإجراءات المحاسبية"².

3.1.2. العوامل الاجتماعية: إن لبعض القيم الاجتماعية لها تأثير على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية مثل اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية و الوقت في القوائم المالية الذي يؤثر على عملية تجميع ونشر المعلومات المحاسبية، وعلى الرغم من أن المحاسبة بقيت وقتاً طويلاً تهتم بالجوانب الفنية إلا أن العوامل الاجتماعية في الوقت الحاضر لها صداها على التطبيقات المحاسبية، وعلى المحاسب الإفصاح عن كل المعلومات المحاسبية دون استثناء وعدم التحيز إلى فئة من المستخدمين على حساب فئة أخرى، لأنه يؤثر على عدالة الإفصاح المحاسبي وعدالة التوزيع للمنافع بين كافة الفئات المكونة للمجتمع.

4.1.2. العوامل القانونية: تتأثر الممارسات المحاسبية سواء في منهجيتها أو تطبيقاتها بقوانين الشركات والتشريعات القانونية والضريبية والمقاييس التنظيمية الأخرى، ولا شك أن تلك القوانين قد زادت من إمكانية

¹ ناصر محمد علي المجلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و التجارية، جامعة باقة، 2009، ص 65.

² نفس المرجع، ص 66.

مقارنة ومنفعة المعلومات المحاسبية، ولا يعتبر غياب المقاييس القانونية والتشريعية أو التمسك والالتزام الدقيق بها أمر مرغوبا فيه، ولكن يعتمد على مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي الموجودة في البلد¹.

5.1.2. العوامل الثقافية: إن للمستوى الثقافي والتعليمي لأي بلد له تأثير على النظم و العمليات المحاسبية إذ يعد المستوى التعليمي أحد العوامل البيئية التي تؤثر على الممارسات المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية بشكل خاص، فالبلدان التي تعاني من ضعف المستوى التعليمي يصعب عليهم فهم واستيعاب محتويات التقارير المالية واستخدامها في اتخاذ القرارات المختلفة، أما في البلدان التي تتميز بمستوى تعليمي أفضل والتي تم إنشاء فيها اتحادات و جمعيات مهنية تتولى تنظيم الممارسات المحاسبية حيث نجدها تلعب دورا كبيرا في التأثير على جودة المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية.

2.2. العوامل المتعلقة بالمعلومات

تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار، حيث يتم التمييز من خلال هذه الخصائص والصفات بين المعلومات الأقل منفعة والأكثر منفعة لاتخاذ القرار، وكذلك بموجبها يتم اختيار الطرق المحاسبية وكمية ونوعية المعلومات الواجب توفيرها وعرضها في التقارير المالية.

ومن بين العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر استخدام الحاسوب في إدخال وتحليل ومعالجة المعلومات، وكذلك الانتشار الواسع والسريع للإنترنت واللذان كان لهما الأثر الكبير في الانخفاض الكبير والمستمر في كلفة الإنتاج والحصول على المعلومات، وزيادة كمية المعلومات وتوفيرها لعدد كبير من المستخدمين لها في العالم في الوقت المناسب.

3.2. تقرير مدقق الحسابات (المراجع الخارجي)

يعد تقرير مدقق الحسابات الركيزة الأساسية في جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة، وزيادة الثقة في المعلومات المتوفرة فيها، وهدف تقرير المراجع الخارجي هو التحقق من إعداد وعرض التقارير المالية وفقا معايير المحاسبة المعتمدة والقوانين المعمول بها.

¹ أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 18.

المطلب الثالث: فعالية التقارير المالية كموصل جيد للمعلومات لمستخدميها

تعتبر المحاسبة لغة من اللغات المتخصصة تستخدم في مجال الأعمال، والاتصال الذي يمثل الوجه الآخر للوظيفة المحاسبية، وفعالية أداء هذه الوظيفة يرتبط ارتباطاً مباشراً بمدى الفعالية في عملية الاتصال في التقارير المالية، ومن أجل تحقيق الأهداف المتقدمة يستلزم التأكد من شمولية هذه التقارير للحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها والتي تغطي احتياجات كافة المستخدمين لهذه المعلومات إضافة إلى التأكد من فعالية هذه التقارير في توصيل المعلومات بشكل جيد من خلال التأكد من خلو هذه المعلومات من أي مشاكل مرتبطة بعملية الاتصال تتعلق بأساليب أو طريقة أو شكل الإفصاح أو العرض لهذه المعلومات والتي تفيد بدورها في ترشيد ما يتخذونه من قرارات، وسوف نتناول فيما يلي فعالية التقارير المالية في توصيل المعلومات المالية، وكذلك من يستخدمون هذه المعلومات المقدمة في التقارير المالية.

1. فعالية التقارير المالية كموصل جيد للمعلومات

يوجد اتفاق بين المحاسبين على أن التقارير المالية أداة لتوصيل المعلومات إلى فئات عديدة ومختلفة من المستخدمين، بغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، والتقارير المالية تلعب دوراً هاماً في سهولة الاتصال بأطراف داخل المؤسسة وخارجها، حيث أشارت جمعية المحاسبين الأمريكية إلى أن وظيفة توصيل المعلومات تعتبر وظيفة حيوية وأساسية، كما أشارت عدد من الجهات العلمية والعملية المهتمة بالمحاسبة إلى أهمية معيار القابلية للفهم حيث أوضحت لجنة معايير المحاسبة إلى أنه يجب أن تصل التقارير المالية إلى كل المستخدمين الحاليين والمتوقعين للاستفادة بالمعلومات المفيدة، لكن يجب أن تكون هذه المعلومات مفهومة لمن لهم القدرة على فهمها، وأن تتضافر الجهود لزيادة درجة قابلية المعلومات للفهم، وأن لا تكون هذه المعلومات غامضة من حيث الشكل أو المصطلحات المحاسبية، وفي نفس الإطار تشير لجنة معايير المحاسبة إلى أن معيار القابلية للفهم يهتم أساساً بإيضاح المعلومات المحاسبية بأي وسيلة من الوسائل بحيث يمكن أن يستفيد منها القارئ العادي، وكذلك أوصت لجنة البورصات في الولايات المتحدة الأمريكية القائمين بإعداد التقارير المالية باستخدام الكلمات والجمل البسيطة التي يمكن فهمها، وأوصت القائمين على مراجعة هذه التقارير بأن تكون ملاحظاتهم على التقارير المالية سهلة القراءة من القارئ العادي¹.

¹ إبراهيم بن يحيى عبد القوي اليافعي، بعض ملامح القياس والإفصاح المحاسبي وإعداد التقارير المالية للشركات المساهمة، بحث مقدم على درجة البكالوريوس، الجمهورية اليمنية، 2009، ص 39.

وتتحقق فعالية التقارير المالية عندما يتم نقل المعلومات المطلوبة وتوصيلها إلى المستخدمين بشكل أكثر وضوحاً، ولكي تتحقق الفعالية للتقارير المالية وتكون وسيلة إيصال جيدة لا بد أن تتمكن من التغلب على العديد من مشاكل الاتصال، مثل تحديد شكل ومحتوى التقارير المالية والمتمثلة في طرق عرضها والبيانات الإضافية التي توضح أسس وقواعد إعدادها وطبيعة المعلومات التي تحتوى عليها ودرجة تفصيلها، وتحديد مستوى تعدد المصطلحات المستخدمة، وتحديد مسؤولية المحاسب وتحمله لنوع المخاطرة المتعلقة بعرض ونشر المعلومات، والظروف البيئية المفروضة على المحاسب، وتحدي من هو مستخدم أو مستخدمى التقارير المالية وماهي الخصائص المشتركة لفئات المستخدمين المختلفة، كل هذه المشاكل وغيرها تؤثر في فعالية التقارير المالية كموصل جيد للمعلومات.

2. مستخدمو المعلومات المقدمة في التقارير المالية

يوجد اتفاق عام على أن التقارير المالية قد أعدت من قبل الشركات لمواجهة متطلبات المستخدمين وإمدادهم بالمعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، كما أن تحديد الجهة المقدمة لها التقارير المالية، سيساعد في تحديد الخصائص الواجب توفرها في تلك المعلومات من وجهة نظر تلك الجهة سواء من حيث المحتوى أو الشكل، وبالرغم من أن التقارير المالية قد أعدت أساساً لخدمة المستخدمين إلا أنه لم يتم تحديد من هم المستخدمين للمعلومات المالية الواردة بها، وما هي احتياجاتهم منها ومدى قدرة هذه التقارير على الوفاء باحتياجاتهم¹.

وتختلف المنفعة التي تعود على الأطراف المستخدمة للمعلومات الواردة في التقارير المالية، فهناك بعض الفئات التي تكون الفائدة بالنسبة لهم مباشرة مثل الملاك والإدارة والعمال والدائنين، بينما هناك فئات أخرى من المستخدمين مثل المحللين الماليين والمستشارين والهيئات التنظيمية ونقابات العمال تكون الفائدة بنسبة لهم غير مباشرة².

ويمكن تحديد أهم الفئات المستخدمة للمعلومات المالية من داخل المؤسسة وخارجها وطبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة على النحو التالي:

1.1 الأطراف الخارجية: وهي الجهات من خارج المؤسسة التي لها اهتمام وفائدة من نشاط المؤسسة وتتمثل في الجهات التالية:

¹ عماد احمد الشرع، دور الحوكمة في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد قسم المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا، 2008، ص52.

² طارق عبد العال حماد، الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية، مرجع سابق، ص ص 46-47.

1.1.2. المستثمرون الحاليون والمحتملون: يحتاج هذا النوع من المستخدمين إلى معلومات بشكل مستمر لتقييم فرص الاستثمار المتاحة، والمفاضلة بين مختلف البدائل الاستثمارية واتخاذ القرارات التي تعتبر من أهم القرارات التي يتم اتخاذها لتوظيف مواردهم المالية بشكل رشيد، وضمان عائد رأس مالهم المستثمر ولمواجهة المخاطر الناجمة عن الاستثمار، كما أن المستثمرون مهتمون بالمعلومات التي تساعد على تقييم قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية، وتقييم كفاءة إدارة المؤسسة وتقييم سهم المؤسسة بالمقارنة مع أسهم المؤسسات الأخرى.

2.1.2. الموردون والدائنون التجاريون الآخرون: يهتم هؤلاء بدراسة التقارير المالية بهدف تقييم إمكانية المؤسسة في سداد الالتزامات المستحقة لهم عند تاريخ الاستحقاق، وفي تقدير ما إذا كانت المؤسسة ستكون زبون جيد قادر على سداد ديونها، وهذا من خلال نسب السيولة، ومعدل دوران المخزون وغيرها من المعلومات لتأكد من استمرارية المؤسسة وكفاءتها وربحياتها، حيث الدائنون التجاريون يركزون اهتمامهم على المؤسسة في المدى القصير، على عكس المقرضون الذين يعتمدون على المؤسسة في المدى الطويل¹.

3.1.2. العملاء: يحتاج العملاء للقوائم المالية لمعرفة وضعية مورده، لأن التعامل مع مورد يعاني من عدم استقرار وضعه المالي قد يلحق الضرر بالعملاء، ويهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خاصة في حالة اعتمادها على منتجات في الأجل الطويل.

4.1.2. المقرضون: يهتم المقرضون بالمعلومات المصرح بها في التقارير المالية من أجل معرفة قدرة المؤسسة المقترضة على توفير السيولة الضرورية لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليها في الوقت المناسب.

5.1.2. الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها: تهتم هذه الفئة بالمعلومات المتعلقة بحجم أعمال المؤسسة بهدف وضع السياسات الضريبية وتحديد مواردها من هذه الضرائب، وتحتاج أيضا إلى معلومات لمعرفة مدى التزام المؤسسة بالقوانين، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

¹ حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية وأثره على مهنة المدقق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 36.

6.1.2. المحللون الماليون: تعتبر المعلومات المحاسبية والمالية المصرح بها في القوائم والتقارير المالية هي المادة الأولية التي يتعامل معها المحلل المالي، من أجل تقديم التوجيهات والإرشادات اللازمة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين، وإلى الفئات الدائنة المختلفة، من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة¹.

7.1.2. الجمهور: تؤثر المؤسسة على قرار الجمهور لصالحا بطرق متنوعة فقد تقدم المؤسسة مثلا مساعدات للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة، أو تزودهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة للمؤسسة وتنوع أنشطتها².

2.2. الأطراف الداخلية: وهي الجهات العاملة في نشاط المؤسسة التي لها اهتمام وفائدة من استمرار نشاطها للمحافظة على وظائفهم وتمثل في الجهات التالية:

1.2.2. إدارة المؤسسة: إن المعلومات التي تقدمها المؤسسة تستخدم للرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات المختلفة ورسم السياسات القصيرة والطويلة الأجل، واتخاذ القرارات المختلفة، لتلبية طلبات الزبائن وتحسين جودة الإنتاج والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.

2.2.2. العاملين والنقابات العمالية: تحتاج هذه الفئة إلى المعلومات المتعلقة بربحية واستقرار المؤسسة التي يعملون بها، وقدرة المؤسسة على توفير المكافآت وفرص التوظيف، كما تفيد المعلومات المالية نقابات العمال في مناقشة مسألة الرواتب والأجور التي يتقاضونها العاملون.

وبالإضافة إلى الفئات السابقة، فإن هناك من يستفيد من جميع المعلومات التي تصرح بها المؤسسة إلا أنه يمكن القول أن القوائم والتقارير المالية لا يمكنها أن تغطي كافة حاجات المستخدمين من المعلومات.

المطلب الرابع: المشاكل التي تواجه التقارير المالية وأسباب انخفاض مصداقيتها.

سنتناول في ما يلي أهم المشاكل والقصور في التقارير المالية، وكذلك الأسباب التي أدت إلى انخفاض الثقة بها وعدم مصداقيتها والتي تحد من قدرة التقارير المالية في توفير معلومات التي تساهم في اتخاذ القرارات السليمة من طرف المستخدمين.

1. المشاكل التي تواجه التقارير المالية.

يجب أن تتطور المحاسبة المالية لملاحقة التغيرات في خصائص البيئة المحيطة بها والتطوير يجب ينشأ من رغبة كافة الأطراف المهمة وذلك لتصبح نظاما فعالا للقياس والإفصاح ويتمتع بالثقة ويعتمد عليه في اتخاذ القرارات، وبالتالي تطوير التقارير المالية لضمان تلبية احتياجات المستخدمين والحد من

¹ عزه الأزهر، عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2009، ص 41.

² أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، القاهرة، 2008، ص 46.

الأثار السلبية للقصور بالتقارير الحالية التي لا تتوفر على المعلومات الضرورية للمستخدمين، ويؤكد رئيس مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي بأن العصر الحالي يفرض علينا الكثير من التحديات فيما يتعلق بنظام التقارير المالية الذي ينبغي تطويره، وقد أكدت كذلك العديد من المنظمات المهنية والباحثين على أهمية تطوير التقارير المالية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للمستخدمين خاصة في ظل فشل وقصور نظام التقارير المالية الحالي، حيث لا تعكس الواقع الاقتصادي للمؤسسة مما يفقدها أهميتها في ظل وجود مصادر معلومات بديلة وبالتالي فإن لم تتطور التقارير المالية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للمستخدمين فإنها ستفقد دورها في المؤسسة.

ويمكن القول أن أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه التقارير المالية تكمن في ما يلي:

1.1. قصور تعبير التقارير المالية عن واقع الشركات في السوق المالي: إن المعلومات المالية والمحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية تعتبر العمود الفقري المؤثر في اتخاذ القرارات، وعندما تكون هذه المعلومات تتلائم مع احتياجات المستثمرين سيؤدي إلى الاستثمار في الأوراق المالية التي تعكس مبولهم تجاه المخاطرة والعائد، حيث أن المعلومات الواردة في التقارير المالية تمثل القوة لمن يملكها، وللحصول على هذه المعلومات يجب وجود نظام محاسبي سليم في الشركة يسمح بتوفير هذه المعلومات بهدف صناعة القرارات الاستثمارية، ومراعات مبدأ الإفصاح المطلوب عن المعلومات المحاسبية التي تعكس حقيقة المركز المالي للشركة¹.

ويمكن القول أن المعلومات المالية من أهم المقومات اللازمة لأداء أسواق المال لوظيفتها، وبالتالي تتحقق كفاءة أسواق المال والتي يقصد بها أن تكون جميع المعلومات المتعلقة بأسواق رأس المال متاحة لجميع المتعاملين في السوق وأن تنعكس تلك المعلومات في أسعار الأوراق المالية وأن تستجيب الأسعار بطريقة فورية وغير متحيزة لأي معلومات جديدة، وقد أشارت الكثير من الدراسات إلى عدم تعبير التقارير المالية عن احتياجات المستخدمين في ظل الاقتصاد الحديث، عن العناصر غير ملموسة وهي ما تعرف برأس المال الفكري والمتمثل في جميع أشكال المعرفة بما في ذلك الثقافة، القوانين، المهارات الفردية، القدرة على الابتكار وغيرها، حيث أن النموذج المحاسبي الحالي يفشل في توفير تلك المعلومات لأن معايير المحاسبة والتقارير المعدة في ضوءها تهمله تماما باعتباره من الأصول التي أنشأت دون عمليات تبادلية مما يفقده شرطاً أساسياً من شروط الاعتراف وبالتالي لا ترد أي معلومات عنه بالتقارير المالية

¹ علاء رزق، مرجع سابق، ص ص 39 - 40.

الحالية وهو ما يفقد التقارير المالية جزءا كبيرا من قدرتها على التعبير عن واقع الشركة بتجاهلها أحد أهم محركات القيمة بالاقتصاد الجديد خاصة في ظل مساهمته في تحقيق القيمة المحققة.

2.1. قصور تعبير التقارير المالية عن واقع الشركات في ظل مشكلة عدم التأكد: إن المعلومات المالية من أهم المصادر التي يعتمد عليها لاتخاذ القرار الاستثماري وذلك على الرغم من عدم احتواء القوائم المالية على أرقام واضحة تشير بشكل مباشر إلى حجم المخاطر أو عدم التأكد، وهذه المعلومات التي لها ارتباط كبير باتخاذ القرار الاستثماري بعد دراستها وتحليلها وتحيد العلاقة بين بنود التقارير المالية كنسبة الرفع المالي والرفع التشغيلي ومعدل نمو الأصول يمكن الوصول لتحديد تقريبي لدرجة المخاطرة، لانه من الضروري تحديد مدى المخاطرة التي تتعرض لها الشركة، وكلما زادت حالة عدم التأكد لمتخذ القرار عند اختيار بديل معين كلما زادت الحاجة إلى معلومات نافعة، والقصور في معالجة عدم التأكد يؤدي إلى عدم ملائمة المعلومات الواردة بالتقارير المالية للمستخدمين، والواقع يشير على أن أحد الجوانب الهامة للقصور في التقارير المالية هو تجاهل عنصر عدم التأكد وعدم قياسه والإفصاح عنه الأمر الذي يترتب عليه عدم كفاءة التقارير المالية في أداء دورها المساعد والمساند لصانعي القرار وقلة منفعتها بنسبة لهم، وبالتالي عدم القدرة على تطبيق مفهوم حوكمة الشركات.

3.1. قصور الإطار الفكري للمحاسبة المالية في التعبير عن واقع الشركات: إن الإطار الفكري الأساسي تستند إليه جهة وضع المعايير في صياغة معاييرها وتسترشد به عند تحديد المعالجات الأساسية وأسس القياس والإفصاح في معايير المحاسبة، ويعرف مجلس المعايير المحاسبية الأمريكية (FASB) الإطار الفكري بأنه: "عبارة عن دستور أو نظام متكامل من الأهداف والأسس المترابطة التي يمكن أن تؤدي إلى معايير متسقة وتقوم بتحديد طبيعة وأهداف وحدود المحاسبة المالية والقوائم المالية".¹ ويعرف الإطار الفكري أيضا بأنه هيكل مترابط من الآراء والملاحظات التي تمثل أساس منطقي لاستنتاج ما يجب أن تكون عليه المبادئ المحاسبية، وأن عملية وضع المعايير هي عملية استنتاجية انطلاقا من الآراء والأدلة، وتهدف المحاسبة المالية إلى تقديم معلومات ملائمة للمستخدمين بهدف اتخاذ القرارة الاقتصادية بطريقة رشيدة، وبما أن المعايير هي المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها في فترة زمنية معينة، ولهذا يجب أن تكون المعايير وثيقة الصلة بالأهداف وبمفاهيم المحاسبة المالية، وتحديد الأهداف والمفاهيم الأساسية للمحاسبة المالية

¹ نفس المرجع، ص 52.

خطوة أساسية لعملية إصدار المعايير التي يجب أن تتسم مع بعضها البعض، واتساقها مع مكونات الإطار.

2. أسباب انخفاض الثقة بمصادقية التقارير المالية

أدت فضائح المخالفات المالية والمحاسبية وتفشي ظاهرة تلاعب الشركات في تقاريرها المالية بمستخدمي هذه التقارير إلى طرح العديد من التساؤلات حول العلاقة الثلاثية الأبعاد بين إدارة المؤسسة ومراجع الحسابات وباقي مستخدمي التقارير المالية، وأصبح الجميع في شك وقلق وحيرة بعد أن ثبت أن هناك تلاعبا وغشا وتدليسا، ولقد أدت هذه الفضائح والمخالفات والتلاعبات، إلى انخفاض الثقة بمصادقية المعلومات المصرح بها في التقارير المالية وازدادت الشكوك في مدى صحة هذه المعلومات عند الرغبة في اتخاذ القرارات¹.

وأهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض الثقة بمصادقية التقارير المالية للشركات تكمن فيما يلي:

- إن حرية اختيار السياسات والبدائل المحاسبية قد يؤدي بالإدارة إلى التلاعب في تقاريرها المالية بهدف تحقيق أغراض خاصة، وبالتالي إعداد تقارير مالية مضلّة وغير متفقة مع معايير المحاسبة الدولية وإعطاء نظرة مختلفة عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؛
- غياب دور المراجع الخارجي بسبب ضعفه أمام الإدارة وعدم استقلاليته، وبالتالي عدم قدرته على التقييم والفحص واختبار مدى دقة المعلومات المالية والتشغيلية ومدى الالتزام بالقوانين والنظم المعمول بها، وفشله في كشف التحريف والتزييف في التقارير المالية، وتواطؤه في بعض الأحيان مع الإدارة على حساب الأطراف الأخرى، أي حدوث تحالفات بين المراجع الخارجي والإدارة؛
- تسيير الشركات من خلال مجالس إدارة ضعيفة غير مؤهلة وغير قادرة على تصميم نظم فعالة للرقابة مع غياب تمثيل الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة مما يقلل من قدرة المجالس في مناقشة التقارير المالية قبل نشرها؛
- ضعف آليات الرقابة الأخرى على إدارة الشركات والتي قد تقوم باستغلال إمكانيات الشركة لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب مصالح الأطراف الأخرى؛
- وجود خلل في أخلاقيات وممارسات مهنتي المحاسبة والمراجعة وتدني أخلاقيات المهنيين بشكل ملحوظ؛

¹ عماد احمد الشرع، مرجع سابق، ص 55.

- ضعف القوانين المنظمة لعمل الشركات والعمليات التجارية والمالية والقانونية بشكل عام وعدم قدرتها على مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال في ظل العولمة و أسواق المال؛
 - ضعف أنظمة الرقابة الداخلية وعجزها عن تقديم تأكيدات معقولة بشأن رقابة العمليات وفعالية استخدام الموارد المالية ورقابة التقارير المالية؛
 - المشاكل المالية التي تعرضت لها العديد من الشركات العالمية الكبرى والتي أدت إلى ظهور فضائح مالية محاسبية بالإضافة إلى سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية والتي ظهرت في أوائل القرن الحادي والعشرين.
- كل هذه الأسباب أدت إلى ضرورة المطالبة بوجود مجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية والمهنية لتحقيق الثقة والمصادقية في المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية.

المبحث الثاني: إطار إعداد وعرض التقارير المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية

إن المحاسبة المالية هي العملية التي تنتهي بإعداد القوائم والتقارير المالية والتي تعتبر من أهم مصادر المعلومات وأداة من أدوات الرقابة وتقييم الأداء، وربما تحتوي على مؤشرات تحذيرية عن الصعوبات والعراقيل المتوقعة، وحتى يتمكن الفرد من قراءة هذه القوائم والتقارير المالية المعقدة ينبغي عرضها وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، ولقد اهتمت الهيئات المحاسبية الدولية المختصة بالقوائم والتقارير المالية ذات الغرض العام، فأصدرت جملة من معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS/IAS) لتوضيح كيفية إعداد وقياس وعرض هذه القوائم والتقارير، فتم تخصيص المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) لعرض القوائم المالية، وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى طريقة عرض القوائم و التقارير المالية كالتالي:

- عرض قائمة المركز المالي وقائمة الدخل؛
- عرض قائمة التدفقات النقدية؛
- عرض قائمة تغيرات الأموال الخاصة والإيضاحات الملحق؛
- عرض التقارير المالية الأخرى.

المطلب الأول: عرض قائمة المركز المالي وقائمة الدخل

إن القوائم والتقارير المالية هي مجموعة متكاملة من الوثائق المحاسبية والمالية، تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وحالة الخزينة في المؤسسة في نهاية الدورة، وتعتبر قائمة المركز

المالي وقائمة الدخل من أهم القوائم المالية الأساسية، لما لهما من دور في تشكيل واستنتاج باقي القوائم المالية الأخرى.

1. قائمة المركز المالي

تعتبر قائمة المركز المالي من ضمن القوائم المالية الأساسية ذات الغرض العام لما لها من دور في إبراز الصورة الحقيقية للمؤسسة، لذا سنتطرق إلى تعريف ومكونات هذه القائمة وما هي أهم مزاياها وعيوبها.

1.1. تعريف قائمة المركز المالي: وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS1): "تعد الميزانية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية محددة"¹.

ويمكن تعريف الميزانية بأنها "كشف بالأرصدة التي لا تزال مفتوحة في تاريخ معين بعد إغلاق الحسابات الوهمية في حساب ملخص الدخل"²، ويمكن أن تعرف أيضا بأنها تقرير يوضح المعلومات الخاصة بقيمة استثمارات المؤسسة ومصادر هذه الاستثمارات المتمثلة في الدائنين وحقوق المؤسسة، وهذه المعلومات تستخدم بواسطة أطراف في أغراض متباينة منها تقييم العائد على الاستثمارات وتحديد السيولة وقدرة المؤسسة على سداد الالتزامات ويطلق عليها الميزانية لأنها تتخذ إحدى أشكالها صورة جدول له جانبين متساويين، ويطلق عليها أيضا قائمة المركز المالي لأن الهدف الرئيسي من إعدادها هو إظهار حقيقة المركز المالي للمؤسسة، وتعتبر الميزانية أو قائمة المركز المالي من أهم التقارير أو القوائم المالية التي تنتجها المؤسسة³.

2.1. أهمية قائمة المركز المالي: تعتبر قائمة المركز المالي من أهم القوائم المالية التي يعتمد عليها في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، وهذا بسبب أهميتها المتمثلة فيما يلي⁴:

- توضيح المركز المالي للمؤسسة من خلال تقديم ما لها من حقوق وما عليها من التزامات؛
- التعرف على مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها المستحقة الدفع؛
- التعرف على مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها، أو التمويل الخارجي بنسبة الديون إلى حقوق الملكية؛

¹ عطية عبد الحيمري، أساسيات المحاسبة المالية، منظور المعايير الدولية، الجزء الأول، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص 111.

² خالد جمال الجعارات، "معايير التقارير المالية الدولية 2007"، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 113.

³ الشديقات خلدون إبراهيم، "إدارة وتحليل مالي"، دار وائل للنشر، عمان - الأردن، 2001، ص: 102.

⁴ خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص: 114.

▪ تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها، وذلك من خلال التعرف على اتجاه نمو المؤسسة من خلال إجمالي أصولها وكذلك حقوق ملكيتها؛

▪ القيام بعمليات التحليل المالي مثل تحليل درجة الرفع المالي أو النسب المتعلقة بالهيكل المالي؛

▪ بيان مدى التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات المحلية ومعايير المحاسبة الدولية.

3.1. حدود قائمة المركز المالي: إن قائمة المركز المالي لها قدرات محدودة للوفاء باحتياجات الأطراف المختلفة من المعلومات المالية وتتمثل فيما يلي¹:

▪ إن قائمة المركز المالي لا تعكس بعض العمليات التي قد تؤثر على المركز المالي ونتائج الأعمال، وذلك لصعوبة تحديد قيمتها والتأكد من حدوثها، ومن أمثلتها العقود والارتباطات التي أبرمتها الشركة بخصوص شراء أصول في المستقبل، والضمانات المالية للغير؛

▪ أنها تفصح عن المركز المالي في لحظة معينة فقط، لأنه يمكن أن يتغير المركز المالي في الوقت الذي يريد متخذ القرار استخدامه؛

▪ إن الأصول غير النقدية في قائمة المركز المالي مثل الأصول الثابتة والمخزونات تظهر عادة بالتكلفة أو التكلفة مطروحا منها الاستهلاك، وهذه القيم ليس لها بضرورة أي علاقة بالقيم السوقية أو القيم الجارية للأصول.

4.1. مكونات قائمة المركز المالي: يمكن إبراز أهم العناصر الأساسية لقائمة المركز المالي في ثلاث بنود رئيسية وهي:

1.4.1. الأصول: عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية الأصول بأنها " موارد تحت سيطرة ومراقبة المؤسسة، تحصلت عليها نتيجة أحداث أو عمليات وقعت في الماضي، وتنتظر منها منافع اقتصادية مستقبلا"². وتنقسم الأصول إلى العناصر الآتية:

▪ **الأصول غير الجارية:** وهي أصول غير مخصصة للاستخدام خلال الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة، ويتم اقتناءها بهدف تسيير أعمال المؤسسة وللاستفادة من طاقتها الإنتاجية.

▪ **الأصول الجارية:** وفقا للمعيار المحاسبي الدولي (IAS1) فإنه يجب تصنيف الأصل على أنه جاري، عندما تحتفظ المؤسسة بالأصل لغاية تحصيله أو بيعه أو استخدامه خلال الدورة التشغيلية العادية، والدورة التشغيلية هي عبارة عن المدة الزمنية المقدرة لشراء المواد الخام وتحويلها إلى سلعة وبيعها

¹ وجدي حامد حجازي، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 68.

² محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، مطابع الدستور التجارية، الأردن، 2008، ص 34-35.

وتحصيل قيمتها نقداً، أو عندما تكون الغاية الأساسية من احتفاظ المؤسسة بالأصل لغاية المتاجرة به خلال مدة قصيرة، في حالة كون الأصل عبارة عن نقدية أو نقدية مكافئة، ولا يوجد قيود على استعماله¹.

2.4.1. حقوق الملكية (رؤوس الأموال الخاصة): وتختلف حسب نوع الاعمال، ففي المشروعات الشخصية هناك حساب منفرد لرأس المال، أم شركات الأشخاص هناك حساب لرأس المال كل شريك، وفي شركات المساهمة تنقسم حقوق الملكية إلى حسابين، رأس المال والأرباح المحتجزة²، وتشمل حقوق الملكية العناصر التالية:

- رأس المال الصادر، والمتمثل في القيمة الاسمية للأسهم العادية والأسهم الممتازة؛
- الاحتياطات، وهي مبالغ أو نسب محددة يتم اقتطاعها من الأرباح المحققة؛
- فارق إعادة التقييم، والذي يتحدد بتغير قيمة الأصل بعد إعادة تقييمه بالقيمة العادلة؛
- النتيجة الصافية، وهي نتيجة الدورة المالية للمؤسسة مطروحا منها الضرائب؛
- حقوق الأقلية، وتمثل حصة الأقلية في صافي أصول المؤسسة التابعة.

3.4.1. الالتزامات: يتم إظهار الالتزامات في الميزانية حسب ترتيب الدفع للالتزامات كالاتي:

- **الالتزامات غير المتداولة:** وهي الديون طويلة الأجل والتي لا يتوقع تسديدها خلال دورة التشغيل الجارية.
 - **الالتزامات المتداولة:** وتستحق السداد خلال الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة، أي خلال فترة 12 شهراً، وتشمل الموردون وحسابات ملحقه، وديون أخرى.
- والشكل التالي يعتبر نموذج لقائمة المركز المالي (الميزانية) حسب المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) الذي يجب على المؤسسة أن تعرضه لتقديم معلومات مالية*.

2. قائمة الدخل

1.2. تعريف قائمة الدخل: تعرض قائمة الدخل نتائج أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة عن فترة مالية محددة، وقد استخدم معيار المحاسبة الدولي (IAS1)، ضمن التعديل الذي تم ادخاله عام 2003، مصطلح الربح أو الخسارة بدلا من صافي الربح أو الخسارة³، وتهدف قائمة الدخل إلى قياس مدى نجاح

¹ محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ط2، ص ص32-34.

² هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية القياس والاعتراف والإفصاح في التقارير المحاسبية، دار الثقافة، الأردن، 2009، ص 82.

*أنظر الملحق رقم 01.

³ محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق، 2008، ص 45.

المؤسسة خلال فترة زمنية معينة في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح، وتوفر لمستخدمي القوائم المالية المعلومات المالية للتعرف على أماكن وجود فرص الاستثمار المربحة، كما تبين للزبائن قدرة المؤسسة على تقديم السلع والخدمات المطلوبة، كما تساعد نقابات العمال للمفاوضة حول الأجور والحكومة على إعداد السياسات الضريبية، أم تعبير قائمة الدخل هو تعبير سائد في الولايات المتحدة الأمريكية، أما في بريطانيا فيستخدم تعبير حساب الأرباح والخسائر، وفي فرنسا يسمى بجدول حسابات النتائج، كذلك النظام المحاسبي المالي الذي طبق في الجزائر يسمى قائمة الدخل بجدول حسابات النتائج.

2.2. عناصر قائمة الدخل: يتم توزيع عناصر قائمة الدخل إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي:

1.2.2. الإيرادات: حسب معيار المحاسبة الدولي (IAS18) بأنه الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية والنتائج من العمليات التشغيلية العادية للمؤسسة، مما يؤدي إلى حدوث تدفقات داخلية تزيد من قيمة الأصول أو تخفض في قيمة الالتزامات على المؤسسة، وينعكس ذلك إلى زيادة في حقوق الملكية باستثناء الزيادة المتعلقة بمساهمات الملاك.

2.2.2. المصاريف: وهي الانخفاض في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفقات خارجة من الأصول أو تحمل للالتزامات والتي تؤدي إلى انخفاض في حقوق الملكية، كمقابل لما تحصلت عليه من مستلزمات نشاطها ومختلف الخدمات المقدمة من الغير، وغيرها من المصاريف والأعباء التي تتطلبها طبيعة نشاط المؤسسة والضرورة لاستمرارها.

3.2.2. النتائج: وهي عبارة عن الفرق بين الإيرادات (تدفقات داخلية) الناتجة عن مختلف نشاطات وعمليات المؤسسة والمصاريف والأعباء (تدفقات خارجة) التي تحملتها هذه العمليات، أي هي عبارة عن الربح أو الخسارة الناتج عن كل عملية من عمليات المؤسسة.

حسب المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) يقدم نموذجين لقائمة الدخل حسب الطبيعة وحسب الوظيفة*

المطلب الثاني: عرض قائمة التدفقات النقدية

أتضح من العرض السابق أن قائمة المركز المالي تبين الأثر الإجمالي للإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر على المركز المالي للمؤسسة وقائمة الدخل تبين أثر عمليات المؤسسة خلال فترة معينة على مركزها المالي، لكن هل تعتبر هاتان القائمتان كافيتان لأغراض تقدير التدفقات النقدية للمؤسسة، فالحقيقة إن هناك العديد من الأحداث والعمليات المالية الأخرى التي تقع خلال الفترة المحاسبية والتي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة ولكن تدفقاتها النقدية المتوقعة لا تفصح عنها قائمة الدخل، ولهذا

* أنظر الملحق رقم 02.

السبب أصبح إعداد قائمة التدفقات النقدية أمراً ضرورياً ومكملاً لقائمة الدخل وقائمة المركز المالي، ففي قائمة التدفقات النقدية يتم تلخيص التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة والخارجة منها خلال فترة مالية معينة تمارس فيها المؤسسة أنشطتها العادية من أنشطة تشغيلية وتمويلية واستثمارية، وبالتالي توفر معلومات مفيدة عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة¹.

والمؤسسات يمكن أن تحقق أرباحاً كبيرة، لكنها في نفس الوقت تجد نفسها تعاني من عسر مالي بسبب عدم قدرتها على توليد تدفقات نقدية موجبة من عملياتها، كذلك قد لا يتناسب التدفق النقدي مع الأرباح المحققة، وينتج ذلك بسبب اختلاف توقيت الإيرادات والمصروفات فهناك مبيعات ومشتريات تتم بالآجل، كذلك قد لا يتفق توقيت سداد بعض المصروفات مع فترة حدوثها، ونفس الأمر بالنسبة للإيرادات، ولتسيير هذا الخطر وعواقبه يقع على عاتق المديرين الماليين التحكم الجيد في السيولة من جهة، وعلى المحلل المالي تقييم الأداء للمؤسسات وللأوراق المالية بفعالية آخذاً في الحسبان التدفقات النقدية بالإضافة إلى النتيجة والميزانية، ولا يكون ذلك إلا بالاعتماد على جدول أساسي فرضته لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC يتجسد في المعيار المحاسبي الدولي (IAS7) قائمة التدفقات النقدية.

1. تعريف قائمة التدفقات النقدية: "هي قائمة توضح حركة التدفقات النقدية خلال فترة معينة سواء كانت تدفقات نقدية داخلية أو تدفقات نقدية خارجة"². وتعرف بقائمة التدفقات النقدية بجدول تدفقات الخزينة والتي هي عبارة عن "الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتماداً على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة"³.

وتعرف أيضاً على أنها قائمة أساسية إلزامية تفصح عن المصادر التي تأتي منها النقدية وكيفية إنفاقها، وتمكن المستثمرين والدائنين من اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة، حيث لهذه القائمة استخدامات متعددة كمراقبة الحركات المالية ومراقبة مستوى السيولة، كما تستخدم كأداة مساعدة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل، وتفسر لنا المدفوعات والمتحصلات النقدية التي حدثت خلال الفترة وأسباب التغير في رصيد النقدية، هذه المعلومات لا يمكن أن نصل إليها باستخدام القوائم المالية الأخرى فقط، وتغطي قائمة التدفقات النقدية فترة زمنية معينة ولذلك فإنها تكون عن السنة المالية المنتهية أو عن الشهر المنتهي،

¹ وجدي حامد حجازي، مرجع سابق، ص 69.

² قوادري محمد، قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2010، ص 73.

³ يوسف قريشي وإلياس بن ساسي، "التسيير المالي (الإدارة المالية)"، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص: 204.

ويعبر عنها بلوحة القيادة في يد القمة الاستراتيجية للمؤسسة تتخذ على ضوءها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه، أو الانسحاب منه أو النمو أو غيرها.

2. أهداف قائمة التدفقات النقدية: تهدف هذه القائمة إلى "إعطاء مستعملي الكشف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها، وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية"¹. وتتمثل أهداف قائمة التدفقات النقدية كذلك فيما يلي²:

- قياس مدى قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية تبعا للدورات الرئيسية لنشاطها؛
- إبراز مدى كفاية السيولة للوفاء بالتزامات المؤسسة نحو الدائنين والمساهمين؛
- إبراز الهوية بين النتيجة والخزينة؛
- قياس أثر التدفقات الاستثمارية والتمويلية على الربحية؛
- إبراز درجة المرونة المالية لدى المؤسسة؛
- تساهم في تحسين مبدأ القابلية للمقارنة بين المؤسسات كونها تستبعد الآثار الناجمة عن استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة؛

▪ تعطي مؤشر للمبالغ وتوقيت ودرجة التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية.

والهدف الأساسي الذي تقوم عليه قائمة التدفقات النقدية هو تجزئة نشاط المؤسسة إلى مجموعة من الوظائف أو الدورات ينتج عنها تدفقات مالية والمتمثلة في تدفقات الاستغلال، وتدفقات الاستثمار، وتدفقات التمويل، وذلك من أجل معرفة الفائض أو العجز النقدي لكل دورة من دورات النشاط، وبالتالي تشخيص ومعالجة نقاط القوة والضعف لكل دورة ولدى المؤسسة ككل.

3. محتوى قائمة التدفقات النقدية: حسب المعيار المحاسبي الدولي (IAS7) فإن طبيعة تدفقات النقدية تصنف إلى ثلاث مجموعات وهي³:

1.3. تدفقات الأنشطة التشغيلية: وهي كل التدفقات الناتجة عن النشاطات الرئيسية التي تقوم بها المؤسسة لتوليد الإيرادات الرئيسية والتي لا تعتبر نشاطات استثمارية أو تمويلية، ومن أمثلتها المقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات، والعمولات والإتاوات والرسوم والإيرادات الأخرى، والمدفوعات النقدية للموردين مقابل شراء البضائع والحصول على الخدمات، والمدفوعات للموظفين.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، النظام المحاسبي المالي، العدد 19، الصادرة بتاريخ: 2009/03/25، ص: 26.

² علي بن الطيب وسليمان بلعور، "قراءة مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS7)"، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد

وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS، جامعة البليدة، 18/17/16 نوفمبر 2009، ص: 3.

³ Stéphan Brun, IAS/IFRS : Les normes internationales d'information financière, Gualino éditeur, Paris, 2006, p : 72.

2.3. تدفقات الأنشطة الاستثمارية: وهي التدفقات الناتجة عن النشاطات المتعلقة باقتناء الأصول غير المتداولة والتنازل عنها، وغيرها من التوظيفات الأخرى غير المحتوات ضمن العناصر المعادلة للخزينة، ومن أمثلتها شراء الممتلكات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة والأصول طويلة الأجل الأخرى والمتحصلات النقدية من بيع الممتلكات والآلات والمعدات وبيع أسهم وسندات المؤسسة وتحصيل السلف والقروض وغيرها.

3.3. تدفقات الأنشطة التمويلية: وهي التدفقات الناتجة عن النشاطات التي تخص رأس المال، من حيث الحصول على رأس مال جديد وهيكل الاقتراض في المؤسسة ومن أمثلتها المتحصلات النقدية من إصدار الأسهم والسندات والقروض وأوراق الدفع والرهونات العقارية وغيرها من القروض قصيرة أو طويلة الأجل، والمدفوعات النقدية لتسديد القروض.

4. شكل قائمة التدفقات النقدية: حسب المعيار (IAS7) يمكن عرض جدول تدفقات الخزينة بطريقتين:

1.4. الطريقة المباشرة: عند استخدام الطريقة المباشرة تفصح قائمة التدفقات النقدية عن المدفوعات النقدية للموردين والعاملين والمصروفات وضرائب الدخل المدفوعة، والمقبوضات النقدية من أنشطة التشغيل مثل المتحصلات النقدية من الزبائن والفائدة وتوزيعات الأرباح المحصلة حيث المعيار المحاسبة الدولي (IAS7) يصنف الفائدة المقبوضة ومتحصلات توزيع الأرباح كتدفقات نقدية من الاستثمار بدلا من اعتبارها تشغيلية، أما الفوائد المدفوعة يتم تصنيفها كتدفق نقدي تمويلي لأنها تمثل تكلفة الحصول على التمويل¹.

حسب معيار المحاسبة الدولي (IAS7) يمكن عرض قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة*.

2.4. الطريقة غير المباشرة: وهي الطريقة الأكثر استخداما والسبب المحتمل هو أن الطريقة غير المباشرة أسهل في الاستخدام من الطريقة المباشرة لأنها تستمد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من صافي نتيجة التشغيل وفق ما جاء في قائمة الدخل، وعند استخدام الطريقة غير المباشرة يتم تحديد صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل عن طريق الإضافة إلى أو الخصم من صافي الدخل بالنسبة للعناصر التي لا يكون لها تأثير على النقدية.

¹ طارق عبد العال حماد، الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية، مرجع سابق، ص ص 282 - 283.

* أنظر الملحق رقم 03.

ومن أهم مزايا الطريقة غير المباشرة أنها تركز على الفروق بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، ولذلك فهي توفر علاقة مفيدة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل وقائمة المركز المالي¹.

حسب معيار المحاسبة الدولي (IAS7) يمكن عرض قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة*.

المطلب الثالث: عرض قائمة تغيرات الأموال الخاصة والإيضاحات الملحق

إن قائمتي المركز المالي والدخل وقائمة التدفقات النقدية لا يستطيعوا أن يلبوا كل احتياجات المستخدمين، مما أجبر الهيئات المحاسبية المختصة إلى إضافة قوائم مالية أخرى بهدف توفير معلومات جديدة، من بينها قائمة تغيرات حقوق الملكية والإيضاحات الملحق.

1. قائمة تغيرات الأموال الخاصة (قائمة تغيرات حقوق الملكية)

تعتبر قائمة تغيرات الأموال الخاصة من القوائم المالية الحديثة، وهي حلقة الربط بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، ولكن مع تعدد مصادر التغير في الأموال الخاصة، توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره، وتسمى كذلك بقائمة تغيرات حقوق الملكية وقد تم استحداثها لتوضيح الحركات التي تطرأ على رؤوس الأموال الخاصة.

1.1. مفهوم قائمة تغيرات الأموال الخاصة: أوجب معيار المحاسبة الدولي (IAS1) الشركات بإعداد قائمة التغيرات في الأموال الخاصة كقائمة مستقلة عن القوائم الأخرى، حيث تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين بداية ونهاية الفترة، إضافة لبنود الأرباح والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل، وتعرف قائمة تغيرات الأموال الخاصة " بجدول تحليلي للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية"²، وتعرض قائمة الأرباح والخسائر المعترف بها بدلا من قائمة تغيرات الأموال الخاصة وتمثل جزءا منها وتسجل بها الأرباح والخسائر التي لم يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل، ويتم الاعتراف بها في قائمة تغيرات الأموال الخاصة³.

2.1. مزايا قائمة تغيرات الأموال الخاصة: تحقق قائمة تغيرات الأموال الخاصة المزايا التالية⁴:

- التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها وأي تفاصيل أخرى عنها؛

¹ وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ط2، 2004، ص: 549-554.
* أنظر الملحق رقم 04.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سابق، ص: 26.

³ خالد جمال الجعرات، مرجع سابق، ص 128.

⁴ نفس المرجع، ص126.

- التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة؛
- التعرف على بنود الأرباح والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية، مثل الأرباح والخسائر المتعلقة ببيع الأصول.

3.1. محتوى قائمة تغيرات الأموال الخاصة: يجب أن تتضمن هذه القائمة على ما يلي¹:

- صافي الربح أو الخسارة للفترة؛
 - أن تبين بشكل منفصل المبالغ التي تخص حملة الأسهم في الشركة القابضة وحصة الأقلية؛
 - لكل مكون من حقوق الملكية يجب بيان الأثر التراكمي لإعادة العرض المعترف به وفقا المعيار المحاسبي الدولي (IAS8)؛
 - المعاملات الرأسمالية مع المساهمين، والتغيرات في حقوقهم ؛
 - كل عناصر النواتج والأعباء والأرباح والخسائر والأرباح المتعلقة بحقوق المساهمين؛
 - حركة الأسهم والاحتياطات؛
 - آثار التطبيق ذو الأثر الرجعي بموجب المعيار المحاسبي الدولي (IAS8) السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء؛
 - رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في أول المدة وفي تاريخ الميزانية والحركات خلال الفترة؛
 - ينبغي على الشركة أن تعرض أما في قائمة التغيرات في حقوق الملكية ذاتها أو في الايضاحات الملحقة مبلغ التوزيعات المعترف به لحملة الأسهم خلال الفترة والمبلغ المتعلق بكل سهم؛
 - المطابقة بين القيمة المرحلة لكل فئة من فئات رأس المال المملوك وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية المدة مع الإفصاح عن كل حركة بشكل منفصل.
- والشكل التالي يعتبر نموذج لقائمة تغيرات الأموال الخاصة *.

2. ملحق الكشف المالية (الإيضاحات الملحقة)

إن القوائم المالية مكملة لبعضها البعض، أي لا يمكن لأي قائمة من القوائم بمفردها أن تلبي كافة احتياجات مستخدمي التقارير المالية، بالإضافة إلى ملحق الكشف المالية الذي يتضمن شرحا كتابيا لقواعد التسجيل والتقييم والطرق المحاسبية المعتمدة.

¹ عادل عاشور، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على محتوى المعلوماتي للقوائم المالية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 2006، ص 57.
* أنظر الملحق رقم 04.

1.2. مفهوم الإيضاحات الملحقة: يعتبر ملحق القوائم المالية جزء لا يتجزأ منها، إذ لها أهمية كبيرة في المساعدة على فهم وقراءة القوائم المالية، وتوضيح المعلومات التي يصعب إدراجها في تلك القوائم، وبدون هذا الملحق تعتبر القوائم المالية غامضة ولا يمكن أن تكون أساساً سليماً لاتخاذ القرارات برشد وعقلانية، ويعطي معلومات إضافية ضرورية للفهم والإفصاح، وعن الشركات الحليفة وفروع الشركة الأم، وكل العمليات الضرورية الخاصة لفهم مضمون القوائم المالية لأي عنصر أو طريقة اعتمدتها المؤسسة، وحسب المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) فإن الإيضاحات الملحقة للقوائم المالية تساهم في تحقيق الأهداف التالية¹:

- تقديم معلومات عن الأسس والسياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المؤسسة في إعداد القوائم المالية؛
- الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات تتطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولية ولا تظهر في صلب قائمة الدخل والميزانية وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية، ويعتبر نشرها ضروري لتفسير العرض العادل للقوائم المالية والمساعدة في فهم محتويات القوائم المالية.

2.2. محتوى الإيضاحات الملحقة: يشتمل الملحق على معلومات تتضمن المعلومات الآتية²:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية (الكشوف المالية) المطابقة لمعايير المحاسبة الدولية، وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة؛
- المعلومات الإضافية الضرورية لفهم أحسن للقوائم المالية الأساسية؛
- المعلومات التي تخص الوحدات في حالة الشراكة، والفروع أو الشركة الأم، وكذلك المعاملات التي تمت مع الوحدات أو مسيرتها (طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملة)؛
- المعلومات ذات الصبغة العامة أو التي تخص ببعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على الصورة الصادقة.

وهناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إظهارها و يتمثل في عنصر ملائمة المعلومات، وأهميتها النسبية.

¹ محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق، ص 55 - 56.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سابق، ص 27.

لذلك يجب أن يشتمل الملحق إلا على المعلومات الهامة التي تؤثر على قرارات مستعملي القوائم المالية، والتي يتم عرضها بأحد الأساليب التالية¹:

- التفسيرات بين الأقواس؛
 - الملاحظات الهامشية؛
 - الجداول الإضافية؛
 - الحسابات ذات الطبيعة المتعارضة؛
 - حسابات التقييم مثل حساب الأصل غير المتداول ومجمع اهتلاكه كحساب مقابل؛
 - السياسات المحاسبية والتي تعتبر هامة لفهم القوائم المالية وقراءة الأرقام التي تحتويها.
- والأشكال التالية تعتبر نموذج لعرض الإيضاحات الملحقة*.

المطلب الرابع: عرض التقارير المالية الأخرى

إن التقارير المالية الأخرى تمثل شكلا من أشكال الاتصالات المكتوبة، ويتم عرض فيها مجموعة من المعلومات التي تتعلق بموضوع معين وتتضمن قدرا من التحليل المفصل لهذه المعلومات، أو يتم فيها عرض النتائج التي تم التوصل إليها أو تصف بعض أوجه النشاط أو التقدم في موضوع معين، أو تحليل ظاهرة معينة أو تحليل بيانات وحقائق مطلوب معرفتها بالتفصيل أو تحليل مواطن القوة والضعف في المؤسسة، ومن أهم هذه التقارير نذكر ما يلي:

1. تقرير المراجع الخارجي: لقد تزايدت أهمية تقرير المراجع الخارجي بعد النمو الهائل في حجم المشروعات الخاصة والعامة، حيث يقوم المراجع الخارجي بالتعبير عن النتائج التي تم التوصل إليها بعد الانتهاء من عملية المراجعة والفحص في تقريره الذي يعتبر بمثابة المنتج النهائي لعملية المراجعة، وعند إصدار هذا التقرير ينتهي المراجع من مهمته ولكن لا تنتهي مسؤوليته إن ثبت مستقبلا إهماله في أداء واجباته المهنية.

2.1. تعريف تقرير المراجع الخارجي: التقرير هو وثيقة مكتوبة تصدر عن مراجع الحسابات، ليبيدي فيه رأيه الفني المحايد حول القوائم المالية الختامية للمؤسسة، بمعنى أن التقرير هو وسيلة أو أداة لتوصيل

¹ خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص 143.

*أنظر الملحق رقم 05.

رسالة مكتوبة من مراجع الحسابات إلى مستخدمي القوائم المالية، وعادة ما يرفق هذا التقرير بالقوائم المالية المنشورة ويعتبر جزءاً لا يتجزأ منها¹.

ولتقرير المراجع الخارجي عدة خصائص نذكرها فيما يلي²:

- تقرير المراجع الخارجي هو وسيلة اتصال رئيسية بينه وبين مختلف مستخدمي القوائم المالية؛
- يتم إعداده بعد إقفال حسابات المؤسسة مباشرة؛
- يجب أن يكون التقرير معبراً عن الحقائق ومنظماً ومعرضاً بطريقة سليمة؛
- لا يمكن أن يشمل التقرير ملاحظات غامضة، بل يجب أن تكون العبارات مختصرة وشاملة؛
- جميع العبارات الواردة في تقرير المراجع يجب أن تكون مدعمة بوثائق ومقدمة بطريقة تمنع أي تحريف.

3.1. إعداد تقرير المراجع الخارجي: يتم إعداد هذا التقرير عن طريق الخطوات التالية:

- 1.3.1. الاجتماع النهائي :** ويضم كل من المراجع والأطراف المسؤولة عن المؤسسة من المسيرين وغيرهم، هدف الاجتماع هو عرض وتوضيح كل نقاط القوة والضعف مرفقة بالأدلة والإثباتات التي تحصل عليها المراجع، بما فيها المشاكل والتوصيات بعد انتهاء العرض تأتي مرحلة النقد ومناقشة التوصيات والملاحظات، وفي هذه الحالة يجد المراجع نفسه أمام حالتين هما :
- إما أن يثبت المراجع حكمه ونتائجه باستدلالات، وبالتالي ينتهي الاجتماع مباشرة؛
 - وإما أن يمتنع المراجع لعدم قدرته عن الاستدلال، وفي هذه الحالة من الأفضل عدم ذكر تلك الملاحظات.

2.3.1. إعداد تقرير المراجع: وهي المرحلة النهائية للمراجع، فمن غير الممكن القيام بمهمة المراجعة بدون كتابة تقرير للحكم عن وضعية المؤسسة .

2. تقرير مجلس الإدارة: تفرض أحكام القوانين التجارية المتعلقة بالشركات المساهمة على مجالس إدارة هذه الشركات أن تقدم تقريراً سنوياً، ترفقه مع البيانات الخاصة بالميزانية وحساب الأرباح والخسائر إلى الهيئة العامة العادية، عن أعمال الشركة خلال السنة الماضية على أن يتم إعداده خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية للشركة، ورغم أهمية هذا التقرير إلا أنه لا يوجد من القواعد القانونية ولا من الأساليب العلمية المتبعة ما يبين شكله، أو يحدد نطاق المعلومات التي يحتويها والتي من شأنها

¹ حكمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة باتنة، 2009، ص 57.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

ان تعطيه شكلا ثابتا ومعينا كالشكل الذي يتم بموجبه وضع الميزانية بالنسبة لإدراج الأصول والخصوم، ويمكن القول على وجه التعميم ان المراد بالتقرير السنوي الذي يرفعه مجلس إدارة الشركة المساهمة مع الحسابات والميزانية الى الهيئة العامة العادية السنوي هو ذلك الشرح العام لفاعليات الشركة ونشاطها خلال السنة المالية المنصرمة الذي يحتوي على توضيح لأرقام الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتبيان الخطة المستقبلية الذي تنوي الشركة السير بمقتضاها في السنة المالية المقبلة، والقاء بعض الضوء على المناخ الاقتصادي الذي عملت الشركة في ظله في العام المنصرم، والتوقعات التي ستؤثر فيه في العام المقبل وتبسيط التخطيط المالي والتجاري الذي تختطه الشركة لنفسها، مع استنتاج يبين فيه مدى نجاح الشركة ان كانت ناجحة او تبرير إخفاقها خلال السنة المالية السابقة ان كانت قد تكبدت بعض الخسائر، كما يبين التقرير أن الأسهم التي تصدرها الشركة خلال السنة والأسباب التي دعت او تدعو الى اقتراح إصدارها في حال طلب مجلس الإدارة ذلك من الهيئة العامة، ويبين السعر الذي بيعت أو ستباع به الأسهم كما يبين التقرير الطريقة التي سيستفاد منها في هذه الزيادة، و لكن يجب أن يعد التقرير بإسلوب واضح وشفاف لكي يعطي الانطباع الصحيح للمساهمين والغير عن حقيقة أعمال الشركة ونشاطاتها¹.

ويعتبر تقرير مجلس الإدارة وسيلة هامة للاتصال بهدف اتخاذ القرارات، أو وضع سياسات وخطط وبرامج على أساس معلومات غير مؤكدة وغير كاملة، ولكي تتحقق كفاءة وفعالية العملية الإدارية، يجب أن يكون هناك نظام فعال وجيد للاتصالات في المؤسسة بما يحقق ما يلي²:

■ إنتاج وتجميع المعلومات؛

■ نقل المعلومات في الوقت الملائم بين كافة المستويات التنظيمية؛

■ الاستخدام الكفء لهذه المعلومات.

ويمكن عرض انواع معينة من المعلومات مباشرة في شكل خطاب من المدير العام أو رئيس مجلس الإدارة معلومات إضافية تتضمن ما يلي³:

■ الأحداث غير المالية، والتغيرات التي حدثت خلال السنة والتي تؤثر على المؤسسة؛

■ التوقعات المتعلقة بمستقبل الصناعة والاقتصاد ودور المؤسسة في هذه التوقعات؛

■ المقدار المتوقع للنفقات الرأسمالية والجهود المبذولة في البحوث الجارية.

¹ محمد العمادي، مساعد مراقب عام الشركات الأسبق، تقرير مجلس الإدارة السنوي، متاح على الموقع، C:\Documents ، Settings\Administrator، تم الاطلاع يوم: 2014/03/25.

² أحمد ماهر، إعداد وكتابة التقارير، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص 13.

³ أمين السيد احمد لطفي، نظرية المحاسبة " منظور التوافق الدولي"، مرجع سابق، ص 51.

3. التقارير المالية المرحلية (الدورية)

تعتبر القوائم المالية والإيضاحات الملحقة بها وسيلة الإبلاغ الرئيسة التي يعتمد عليها مستخدمو التقارير المالية، إلا أن للتغيرات المتسارعة والأحداث المتلاحقة التي تمر بها المؤسسة تجعل الحاجة متزايدة لوجود معلومات تغطي فترات أقصر من سنة، لتلبية الحاجة المستمرة للمستخدمين لاتخاذ القرارات في أسواق المال في الوقت المناسب، ومن هنا تستمد التقارير المالية المرحلية أهميتها والتي تبقى مستخدمو التقارير المالية على إطلاع مستمر على نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي إما بشكل ربع سنوي أو نصف سنوي أو حتى شهري، ويهدف معيار المحاسبة الدولي (IAS34) إلى وصف الحد الأدنى من محتوى التقارير المالية المرحلية، وكذلك وصف مبادئ الاعتراف والقياس في القوائم المالية المختصرة أو الكاملة لفترة مالية مرحلية معينة، للمساهمة في استخدام التقارير المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة كما طالبت هيئة سوق الأوراق المالية الأمريكية كل المؤسسات المسجلة في السوق بضرورة الإفصاح الكامل للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية ربع السنوية²¹.

ولتوصيل معلومات مالية أولية عن المؤسسة للمستخدمين من التقارير المالية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المالية، ويتم عرض تلك المعلومات الأولية عادة بصفة مستقلة عن التقارير المالية السنوية، ويمكن ملاحظة من خلال التقارير المالية المرحلية ما يلي³:

- أن التقارير المالية المرحلية تعد وتنتشر على أساس غير سنوي؛
- الهدف الرئيسي للتقارير المالية المرحلية تزويد المستخدمين من تلك التقارير بمعلومات ملائمة ووقئية؛
- تعد التقارير المالية المرحلية، مثلها مثل التقارير المالية السنوية، وسيلة لإبلاغ الأطراف الخارجية بالمعلومات التي يتم إعدادها وتجميعها في الحسابات المالية وبصورة دورية منتظمة؛
- تتمثل التقارير المالية المرحلية في صورتها العادية وكحد أدنى في كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفق النقدي؛
- يتم مراجعة التقارير المالية المرحلية، والتي هيا بحاجة إلى فحصها من قبل مراجع مستقل، مع اختلاف مضمون ونطاق الفحص عنه بالمقارنة بالتقارير المالية السنوية؛

¹ محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق، 2009، ص 572.

² ناصر محمد علي المجيلي، مرجع سابق، ص 93.

³ منتديات سنارنايمز، أرشيف: الاقتصاد والأعمال، متاح على الموقع، C:\Documents and Settings\Administrator تم الإطلاع يوم 2014/03/26.

- إن التقارير المالية المرحلية إذا عرضت في صورة ملخصة، فإنها يجب أن تفصح كحد أدنى عن: إجمالي الإيرادات، والمصروفات، وتأثيرات التغيرات المحاسبية، والعائد المتوقع للسهم، التقلبات الموسمية الجوهرية للإيرادات والمصروفات، وتأثيرات التخلص من أحد قطاعات المشروع التدفقات النقدية الجوهرية، والتغيرات الجوهرية في المركز المالي؛
- إذا لم يتم نشر تقارير مالية مرحلية للفترة الأخيرة من السنة المالية فيجب الإفصاح عن نتائج هذه الفترة في شكل تقرير يرفق بالتقارير المالية السنوية.

4. التقارير المالية بالقيمة الجارية: تعكس القيمة الجارية التغيرات الاجتماعية، ومن خلال قائمة القيمة الجارية يستطيع المستفيدون من تقييم نتيجة المؤسسة على أساس ما قامت بتحويله من مواد ومنتجات وسيطة إلى منتجات تامة وخدمات، ومدى مساهمة كل عنصر من عناصر الإنتاج في القيمة الجارية، كما تعكس مدى نجاح المؤسسة في رفع رفاهية المجتمع.

5. تقارير المحاسبة الاجتماعية: يتم إعداد التقارير المالية الاجتماعية عن الأداء الاجتماعي للمؤسسات من أهداف التقارير المالية، ويمثل الأداء أحد المعايير التي يمكن استخدامها لتقييم كفاءة أداء المؤسسة من وجهة نظر المجتمع. والتقرير يكون على أحد الأشكال التالية:

- يكون على شكل وصف للأنشطة دون قيم التكاليف أو المنافع التي تحققت؛
- يتضمن التقرير المبالغ المنفقة عن الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها الشركة دون قيمة المنافع المحققة من تلك الأنشطة نظرا لصعوبة تحديدها؛
- محتوى التقرير يتمثل في تكاليف ومنافع المسؤولية الاجتماعية وهو أكثر الأنواع السابقة شمولاً ويعطي للقارئ معلومات عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة.

6. التقارير المالية عن الموارد البشرية: تعرض في هذا التقرير معلومات عن الموارد البشرية وطريقة استخدامها بكفاءة، مع تحديد تكلفة الاختيار وطريقة تعيين وتدريب العاملين بالمؤسسة ومقارنة نسبة الاستثمار في هذه الموارد مقارنة بالأصول الأخرى .

المبحث الثالث: الإفصاح والشفافية في التقارير المالية مبدأ من مبادئ حوكمة الشركات

إن الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات يحتاج دائماً لإرادة المشرع ليتدخل من أجل تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية، في التقارير المالية التي هي مصدر المعلومات الهامة التي يعتمد عليها المتعاملون في سوق المال في اتخاذ القرارات، كما يؤدي إلى منع حالات الفساد.

وأن نجاح هذه القرارات يتوقف بدرجة كبيرة على مدى سلامة وملائمة المعلومات التي توفرها هذه المصادر، لذلك من الأهمية أن تظل التقارير المالية في تطوير دائم لحل المشاكل التي تواجه المستثمرين في بورصة الأوراق المالية في مجال توفير المعلومات و الإفصاح المحاسبي للمعلومات الملائمة التي يحتاج إليها المستثمر عند اتخاذ قراراته، و تزايدت متطلبات الإفصاح والشفافية بصورة جوهرية في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، ومع هذه البداية المتأخرة فقد أصبح يشكل أحد المحاور الأساسية في اتجاهات الفكر المحاسبي المعاصر وأصبح هناك إجماع عام في المحاسبة حول ضرورة توفر الإفصاح التام والصادق، لتوضيح السياسات المحاسبية الهامة والقواعد والمبادئ المحاسبية المطبقة عند إعداد الحسابات الختامية، بالإضافة إلى توضيح أو الإشارة إلى الأحداث المالية الهامة التي يعتقد معدو التقارير المالية أنها ضرورية لمستخدمي هذه التقارير، كما أنه لا يمكن لأي سوق مالية أن تنمو وتزدهر إلا من خلال تنمية الثقة لدى المستثمرين بما تقدمه من بيانات ومعلومات ملائمة لقراراتهم وهذا لا يتحقق إلا من خلال وجود الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، وسنقدم في هذا المبحث حوصلة عن الإفصاح من خلال التطرق للعناصر التالية:

- مفهوم وأهمية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية؛
- أثر قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح والشفافية؛
- دور الشفافية والإفصاح الأمثل في تعزيز الثقة والمصادقية في التقارير المالية؛
- علاقة مبدأ الإفصاح والشفافية في التقارير المالية بفعالية سوق الأوراق المالية.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية

إن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه حوكمة الشركات هو بناء وتحقيق مناخ من الثقة بين الأطراف ذات المصالح المتعارضة، لكن هذه الثقة لا تتواجد في ظل غياب معلومات محاسبية ضرورية لمعرفة مستوى أداء الشركة، فعند توفر الإفصاح والشفافية يحقق جوا من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة القوائم والتقارير المالية للمؤسسات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه المؤسسات، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين، وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى، مفهوم وأهمية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.

1. مفهوم الإفصاح والشفافية

تعددت مفاهيم الإفصاح في الأدب المحاسبي، والملاحظ أن مفهوم الشفافية يختلف في استخدامه عن مفهوم الإفصاح، كما قد يتم استخدام مفهوم الإفصاح كمرادف لمفهوم الشفافية، أي أن هناك فرق بين الشفافية والإفصاح، فالإفصاح يقصد به المنهجية الخاصة بتوفير ونشر المعلومات في الوقت المناسب، أم الشفافية يقصد بها خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتصلة بالظروف والقرارات والأعمال القائمة متاحة ومنظورة وقابلة للفهم من جانب كل المشاركين في السوق، حيث تؤدي الشفافية إلى تحسين القرارات الاقتصادية وتعزيز المسائلة وتفعيل الحوكمة، وكذلك نجاح عملية اتخاذ القرارات¹.

إن من أهم أسباب انهيار الشركات هو عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقية الأوضاع المالية لتلك الشركات ويرجع ذلك إلى القصور في مجال الإفصاح والشفافية التي تمنع التلاعب والمضاربة وتجنب الكوارث المالية والاقتصادية، حيث تعطي هذه الشركات انطباعا جيدا عن قدرة الشركة على تحقيق أرباح، وفي المقابل يتم إخفاء خسائرها، للتأثير على المستثمر في امتلاك اسهم الشركة بأسعار مرتفعة، ولعل الخطر الذي يهدد الشركات يكمن في عدم تحقق الشفافية وعدم توافر المعلومات للمتعاملين بالإفصاح عنها، وهذا ما يطرح أهمية العلاقة المتبادلة بين الحوكمة والإفصاح والشفافية.

فالشفافية لا تعد موضوعا جديدا أو دخيلا على نظم حوكمة الشركات فهي الآن كما كانت في الماضي، تحتل مكانها الرفيع في كل شركة ومنظمة لكن الفارق يكمن في درجة الاهتمام بهذا المفهوم، حيث يعرفها البعض "بأنها الإفصاح المحاسبي الذي يتخطى المبادئ المحاسبية ذات القبول العام والمعايير والمتطلبات التشريعية في التقرير المالي لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قراراتهم"². وتعرف الشفافية أيضا بالعرض الصادق للمعلومات عن المركز المالي والأداء والتدفقات النقدية وغيرها من المعلومات التي تتطلبها المعايير المحاسبية، لتوفير قاعدة معلومات مفيدة لتحقيق مباراة عادلة لجميع المشاركين في السوق، ليتمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات السليمة، وبالتالي لا يمكن تبرير أخطاء القرارات بنقص المعلومات أو أنها مضللة.

أم الإفصاح - لغة هو الكشف والتبيان - فيقال أفصح عن الشيء أي بينه وأكشفه ويقصد به لدى المحاسبين إرفاق إيضاحات مع القوائم المالية يبين فيها المعلومات التي تتطلب مفاهيم ومعايير المحاسبة

¹ ياسمين ممدوح عبد الحميد، قياس وتفسير أثر مستوى الإفصاح المحاسبي على المحتوى المعلوماتي في سوق الأوراق المالية المصري، رسالة ماجستير، كلية التجارة قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، 2011، ص 17.

² أحمد رجب عبد الملك عبد الرحمن، قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي، بدون سنة نشر، ص 8.

المالية وأصول الممارسة المحاسبية ضرورة الكشف عنها وتبينها إلى مستخدمي القوائم المالية حتى توفر فهما أكثر للقوائم المالية¹.

إن مبدأ الإفصاح والشفافية يعد عنصر هام لتحقيق باقي مبادئ حوكمة الشركات، فتطبيق كل مبدأ من مبادئ الحوكمة يحتاج إلى الإفصاح والشفافية، ليصبح هذا المبدأ أحد الشروط الأساسية لتطبيق الحوكمة، حيث يرتبط فشل الحوكمة غالباً بالفشل في الإفصاح، فالإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات هما وجهان لعملة واحدة يؤثر كلاهما في الآخر ويتأثر به.

2. أهمية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية

تمثل آلية الإفصاح والشفافية أحد أهم ركائز وآليات حوكمة الشركات، فتوفير المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية يعد من أهم أدوات تحقيق، الصحة والسلامة المالية وتوفير المناخ المعلوماتي لجميع المهتمين بالمؤسسة، ومن ثم تحرص معظم المؤسسات على بناء وتأسيس نظام جيد للإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات بالكم والجودة وفي الوقت المناسب، مع الالتزام بالقواعد واللوائح المنظمة التي تحدد جوانب ومجالات وخصائص الإفصاح، كما أن العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح علاقة ذات اتجاهين، حيث يتوقف تحقيق مزايا ومنافع الحوكمة على إفصاح الشركات عن ممارسات الحوكمة بها مما يؤدي إلى زيادة مصداقية الشركات واكتسابها سمعة حسنة أمام المستخدمين للتقارير المالية ويزيد الثقة بها وبسوق المال ككل، وتعمل كذلك حوكمة الشركات على تدعيم الإفصاح والشفافية من خلال توفيرها لمعايير تضمن شمول التقارير المالية للشركات على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء صورة صادقة وواضحة عن أداء الشركة لمستخدمي التقارير المالية².

ولقد لقي موضوع الإفصاح في التقارير المالية كثيراً من الاهتمام في العصر الحالي من جانب الجهات العلمية والمهنية التي أصدرت مجموعة من التوصيات والآراء المتعلقة بالمعلومات التي يتعين الإفصاح عنها ونوعيتها ومدى منفعتها للمستفيدين منها، حيث يعتبر مبدأ الشفافية في الإفصاح من أهم أعمدة الاقتصاد الحر في العصر الحديث، وعدم حجب المعلومات ما عدا تلك التي يكون من شأنها

¹ بالرقى تيجاني، الإفصاح المحاسبي وأثره على كفاءة الأسواق المالية الناشئة، ملتقى دولي السوق المالي بين النظري والتطبيقي في إطار تجارب الدول العربية، جامعة عنابة، 2008، ص 02.

² بن الطاهر حسين، بوطلاحة محمد، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 06-07، ماي 2012، ص 08.

الإضرار بصالح الشركة، فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات والبيانات معبرة عن المركز الحقيقي والواقعي للشركة¹.

وسوف يساعد الإفصاح الكافي متخذي القرارات في تقييم المركز المالي والأعمال والإنجازات التي تقوم بها المؤسسات وفهم المواصفات و الميزات الخاصة بطبيعة أعمال المؤسسة من خلال تقيدها بالتشريعات والأنظمة المفروضة عليها²،

وقد ازدادت أهمية الإفصاح في البيانات المالية للشركات المساهمة حديثا للأسباب التالية³:

- إصدار تشريعات لضمان حقوق المستثمرين، حيث لم يبق هناك مبررات لإدارات الشركات المساهمة الصناعية للتهرب من الإفصاح عن المعلومات بحجة الحرص على مصالح المساهمين؛
 - ضرورة التزام شركات المساهمة لشروط وقواعد الإفصاح للوائح التي تصدرها سوق الأوراق المالية بشأن الإفصاح في التقارير المالية؛
 - كما يمكن النظر إلى الإفصاح المحاسبي وعلاقته بنظرية الاتصال حيث يتم من خلاله اتصال الوحدة الاقتصادية بالعالم الخارجي عن عمليات المشروع وأوجه نشاطه عند إعداد القوائم والتقارير المالية بطريقة تفيد مستخدمي القرارات وتساعدهم على تقييم نشاطه.
- وتتمثل أهمية الشفافية في أنها تعمل على زيادة المعلومات الواردة في الإيضاحات الملحق على النحو الذي يؤدي إلى تحسين الإفصاح في قوائم المالية، وعند عدم توفر هذه المعلومات لبعض المستثمرين فقد يتخذوا قرارات غير رشيدة، ويعمل على الرفع المصطنع للأسعار وزيادة المضاربة، وبالتالي خلق نوع من الإرباك والفوضى لمستوى أداء السوق. ويمكن القول أن الشفافية تؤدي إلى الحد من تأثير الشائعات لكي لا تتاح الفرصة أمام بعض السماسرة المضاربين للحصول على معلومات غير متاحة للآخرين، وبالتالي لها أهمية للعديد من الأسباب الآتية⁴:
- تزيد من عملية توضيح قيم البنود التي تحتويها القوائم المالية؛
 - تقليل درجة تقلب الأسعار في الأسواق المالية لضمان الاستقرار المالي؛

¹ زغدار احمد، سفير محمد، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية، مجلة الباحث، عدد 2009/07، جامعة الجزائر، 2010، ص 84.

² خالد الخطيب، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، الأردن، 2002، ص 154

³ إبراهيم بن يحيى عبد القوي اليافعي، مرجع سابق، ص 18.

⁴ نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، أثر نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، يناير 2012، ص 11.

■ تجعل استجابة المستثمرين للأخبار السيئة في السوق معتدلة وتساعدهم على توقع وتقييم المعلومات السلبية؛

■ تعمل على القضاء على ظاهرة عدم تماثل المعلومات؛

■ تقلل من ميل الأسواق للتركيز على الأنباء الإيجابية أو السلبية؛

■ تعمل على التعرف على الظروف التي أدت إلى التغير في السياسات المحاسبية.

المطلب الثاني: أثر قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح والشفافية

إن تطبيق قواعد حوكمة الشركات أصبحت مطلباً من أجل إسهام وإنجاح ونمو سوق المال، ولذا فإن دور الجهات المسؤولة عن شركات المساهمة والمؤسسات الاقتصادية بكافة أشكالها يجب أن لا تقتفي فقط بإلزام الشركات بتطبيق الأنظمة والقوانين، بل تقديم توصيات ومقترحات من شأنها أن تعمل على توفير الآلية التي تضمن سير عمل الشركات على وجه أفضل وعلى تعزيز وتفعيل تطبيق حوكمة الشركات الذي أصبح مطلباً ضرورياً، وذلك لتدعيم الثقة في الشركات من خلال تبني المبادئ والقواعد الدولية الخاصة بأفضل الممارسات لضمان الوصول لأفضل الأداء الإداري والمالي علاوة على تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية الذي يعد أحد الوظائف الرئيسة للمحاسبة، وبموجبها يتم توفير المعلومات المهمة والضرورية التي يحتاجها مختلف المستفيدين من التقارير المالية، والذي لقي اهتمامات الهيئات والجهات الأكاديمية البحثية عالمياً ومحلياً¹.

ومما سبق يتضح لنا أن قوة حوكمة الشركات قادرة على توفير الإفصاح والشفافية في التقارير المالية كما يلي:

1. حوكمة الشركات كآلية للقضاء على ظاهرة إخفاء الحقائق

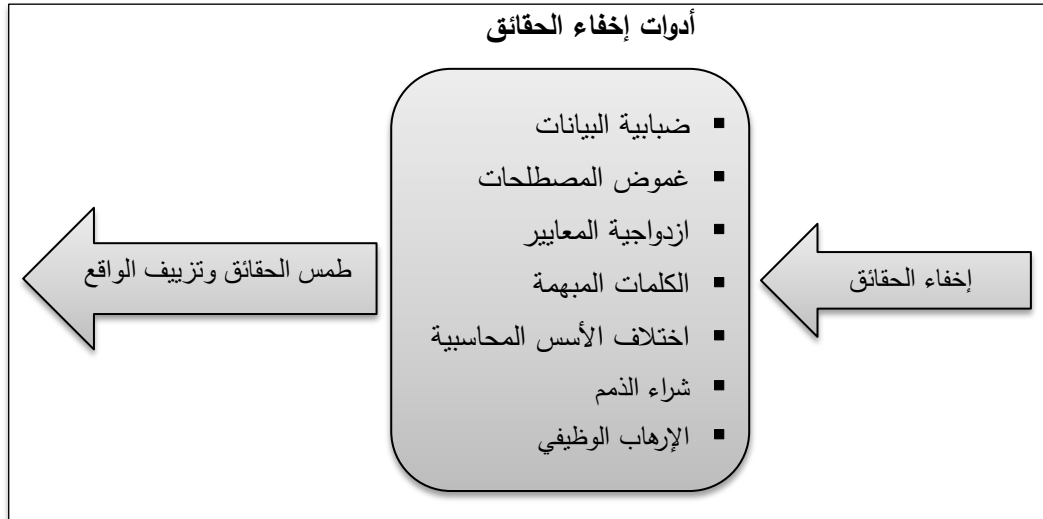
إن مبدأ الإفصاح والشفافية يعد مطلباً أساسياً أفرزته ضروريات حوكمة الشركات وهذا بهدف تحقيق الهدف الأساسي الذي تسعى إليه، وهو الحفاظ على مصالح المساهمين والأطراف الأخرى، وكل شركة ملزمة قانونياً بإعطاء معلومات ضرورية، وصادقة وكافية لكل المتعاملين، لإخفاء المعلومات يعد إجهاضاً لمتطلبات الحوكمة، فعندما يعتمد البعض لانتهاج أساليب وطرق مختلفة لإخفاء الحقائق بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين، كإخفاء الديون وتضخيم الأرباح من أجل رفع قيمة سهم الشركة على مستوى السوق، وفي هذه الأوضاع يستفيد أصحاب المعلومات الحقيقيين من تحقيق صفقات رابحة وبيع حصصهم بأعلى الأسعار في الوقت الذي كانت الشركة تغرق ببطء. وبوجود نظام جيد لحوكمة

¹ ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سابق، ص 52.

الشركات يوفر إطاراً حامياً ومانعاً لظهور مثل هذه التصرفات والحد من محاولات التضليل هذه وخاصة إمكانية التواطؤ مع مراجعي الحسابات الخارجيين، فحوكمة الشركات تسعى لتحسين الصورة الذهنية للشركات ومصادقيتها وتدعو إلى إدخال الاعتبارات الأخلاقية وتحسين درجة الوضوح والشفافية¹.

والشكل التالي يوضح بعض طرق إخفاء الحقائق:

الشكل رقم (05): طرق إخفاء الحقائق



المصدر: ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2009، ص 52.

2. حوكمة الشركات وقدرتها على تحقيق الإفصاح والشفافية

يعتمد سوق المال على حوكمة الشركات بهدف توفير احتياجات المستخدمين من المعلومات إلى زيادة قدرة السوق على ضبط حركة التعامل، ويتوقف أداء السوق على قدرة حوكمة الشركات في تحقيق الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة، كما يعتبر الإفصاح المحاسبي أساس أي سوق مالية والمفتاح السحري لنجاحه، فالإفصاح المحاسبي يحقق في حال توفره جواً من الثقة وللتعرف على كيفية تحقيق مبدأ الإفصاح والشفافية لابد من إتباع الآليات التالية:

1.2. الاهتمام والإفصاح عن المعلومات غير المالية: يؤدي بالإفصاح على البيانات المالية فقط إلى ضعف كفاءة سوق الأوراق المالية في مجال تسعير الأسهم، فالمعلومات المالية ما هي إلا جزء من المعلومات التي تؤثر على سوق المال الكفاء، ومن أمثلتها نذكر الاستراتيجية الرئيسية للإدارة لتحقيق الأهداف والثبات أو عدم الثبات على هذه الاستراتيجية، طبيعة ونوع الصناعة والسلعة التي تقدمها الشركة للسوق، الأسواق الرئيسية التي يتم توزيع المنتجات فيها، نصيب أو حصة الشركة في السوق وغيرها، وما

¹ نفس المرجع، ص ص 52 - 53.

يؤكد على أهمية المعلومات غير المالية التعليمات التي أصدرتها لجنة البورصة الأمريكية أولها خاص بالإفصاح عن المعلومات غير المالية¹.

2.2. التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي: إن الفكر المحاسبي والواقع العملي قد طرح مجموعة من الأفكار حول محتوى الإفصاح الاختياري ليشمل المعلومات الاستراتيجية والمعلومات غير المالية بالإضافة إلى المعلومات المالية الإضافية التي لم يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية، وحتى يمكن توسيع دائرة المعلومات المتاحة للمستخدمين، مع تحديد عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين وبين المستثمرين أنفسهم، ولكي نصل إلى سوق كفاء لرأس المال، الذي يكون فيه سعر السهم عادل، يجب أن يتحول الإفصاح الاختياري إلى إفصاح إلزامي، رغم مقاومة الإدارة، وعدم الترحيب بمتطلبات التوسع في الإفصاح إلا بما يحقق لها منفعة، وهذه الأسباب نذكر منها²:

- الخوف على مركز الشركة التنافسي، وتعارض مصالحها مع أهداف مستخدمي التقارير المالية، ولتجنب إعداد ومراجعة التقارير الموسعة؛
- إن التوسع في الإفصاح لا يجب أن يترك كاختيار لإدارة المؤسسة، فيجب أن يكون هناك ضغوط على الإدارة أو قوانين حكومية إلزامية فإن القائمين على إدارة المؤسسة يترددون في توسيع وزيادة الإفصاح وحدوده؛
- لحل مشكلة عدم تماثل المعلومات يجب أن يكون إفصاح عام وكامل وفي التوقيت المناسب، والإفصاح الاختياري لا يكفي وحده لحل مشكلة عدم تماثل المعلومات، لأن أساسا المشكلة هو عدم رغبة الإدارة في الإفصاح عن كل المعلومات؛
- لكي تحقق الإدارة مصالحها فتتلاعب في محتوى الإفصاح أو محاولة تمييز مجموعة من المستثمرين دون أخرى، من خلال إتاحة معلومات لهم قبل الإفصاح عنها؛
- يجب أن يتم الإفصاح الاختياري عن الأخبار السيئة أيضاً ولا يقتصر على الأخبار الجيدة فقط، فالإفصاح الاختياري يعد إفصاحاً تحت التنفيذ ويتوقف على النتائج التي تحققها الإدارة مرضية أم غير مرضية؛
- عند تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، يؤدي إلى زيادة الرقابة على مجلس الإدارة وبالتالي سوف يزيد من مقدار الإفصاح الاختياري؛

¹ أحمد رجب عبد الملك عبد الرحمن، قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي، مرجع سابق،

ص 13.

² نفس المرجع، ص 14.

▪ استمرار تحكم الإدارة في الإفصاح الاختياري سيؤدي للإضرار بكفاءة السوق المالي.

وإذا خرج الإفصاح من تحت حكم الإدارة وتم تحويله إلى الإفصاح الإلزامي بمقتضى تشريعات ملزمة زاد المحتوى المعلوماتي للتقارير، ومن ثم تحول السوق إلى سوق كفء والوصول للسعر العادل للسهم.

3.2. تدعيم الإفصاح الإلكتروني: إن الإفصاح الإلكتروني يساعد على نشر المعلومات المالية وغير المالية في التوقيت المناسب وباستمرار، حيث يحقق العديد من المزايا نذكر منها:

▪ توفير معلومات في الوقت المناسب؛

▪ تحقيق التغذية العكسية؛

▪ تحقيق إمكانية التحديث الفوري؛

▪ تخفيض درجة تماثل المعلومات؛

▪ سهولة في الوصول للمعلومات المطلوبة.

المطلب الثالث: دور الشفافية والإفصاح الأمثل في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية

إن الشفافية والإفصاح يهدف إلى حماية المستثمر العادي ذي القدرة المحدودة على استخدام المعلومات المالية، وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى: الشفافية والإفصاح الأمثل والتوسع في الإفصاح ودوره في زيادة ثقة مستخدمي التقارير المالية ثم تأثير الشفافية والإفصاح على ثقة ومصداقية التقارير المالية.

1. الشفافية والإفصاح الأمثل في التقارير المالية

يتطلب الإفصاح الأمثل أن يتم تصميم وإعداد التقارير المالية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس الأحداث الاقتصادية التي أثرت على المؤسسة خلال الدورة، و كذلك ضرورة أن تتضمن كافة الحقائق التي من شأنها أن تساعد على معرفة حقائق نشاط المشروع ووضعها المالي، بحيث تعبر بوضوح وعدالة عن نشاط المشروع، وأن تتضمن أرقاماً غير مضللة وأن تكون كافية وصريحة، مع عدم حذف أو كتمان معلومات جوهرية تكون مفيدة و ذات منفعة لهذا المستثمر العادي أو للمؤسسة، حيث يساهم الإفصاح الشامل و الأمثل في زيادة منفعة المعلومات المحاسبية و المالية، و يقوم بإيصالها إلى المستخدمين والأطراف المعنية، و كل الحقائق الهامة والملائمة والمتعلقة بالمركز المالي ونتائج العمليات التي تعكس الصورة الحقيقية للمؤسسة وأن تعرض معلومات مفصلة مع عدم إخفاء أية حقائق هامة، ومع التقليل من احتمالات سوء الفهم، وأن يتضمن الإفصاح إضافة إلى الحقائق الواقعية الحالية على النشاط الذي تقوم به المؤسسة إلى بعض الجوانب المستقبلية المتوقعة أيضاً التي تشمل الالتزامات و الخسائر

المحتملة وكذا عقود النشاط المستقبلية، ويجب استخدام أساليب للإفصاح لكي تتسجم مع طبيعة المعلومات المالية وأهميتها النسبية ومن أكثر الأساليب استخداماً هي الملاحظات الهامشية، الإيضاحات بين القوسين، الملاحظات الإضافية، الكشوفات التحليلية المرفقة¹.

ولكي تقوم المؤسسة بالإفصاح الأمثل يجب التركيز على الجانبين التاليين وهما²:

1.1. التجميع الأمثل للبيانات: بقدر ما يتعلق الأمر بالتجميع الأمثل للبيانات في مجموعات ملائمة، يجب أن تشمل القوائم المالية على التفاصيل التي تكفي لتزويد مستخدميها بالمعلومات المختلفة، وإذا زادت التفاصيل عن الحد الملائم قد تؤدي إلى إرباك من يستخدمها، لأنه يحتاج إلى دراسة قدر كبير من البيانات التفصيلية لكي يستخلص منها المعلومات الأساسية التي يحتاجها، فضلاً عن ذلك فإنه لا ينبغي أن تظهر البيانات غير الهامة كمفردات مستقلة حتى لا يؤدي إلى الإغفال عن البيانات الهامة.

2.1. الشرح الأمثل للبيانات: يجب إضافة شرح تكميلي للعناوين الرئيسية والفرعية والقيم المالية التي تشملها القوائم لكي يتم توضيح كل منها، إلا أن هذه البيانات قد تكون مطولة أو مختصرة بدرجة تتناقض مع الإفصاح الأمثل، لكن يتوقف ذلك على قدرات من يستخدمون القوائم المالية.

ويجب مراعاة النقاط الجوهرية التالية لتلبية شروط الإفصاح التام والشرح الأمثل للبيانات وهي³:

- تقديم ملخص عن الطرق المحاسبية و السياسات المستخدمة في إعداد التقرير المالية؛
- تقديم معلومات إضافية للمساعدة في التحليل المالي أو الاستثماري لتحديد حقوق الفئات المختلفة والتأثيرات المالية الناتجة من أي تغيير في الطرق المحاسبية خلال الدورة الجارية؛
- تقديم تقرير عن أي تعديلات سياسية محاسبية تكون قد طبقت وتحديد الأثر الناجم عنها؛
- الإفصاح عن الأصول المرهونة كضمان للقروض، والشروط الهامة التي تضمنتها عقود الإقراض، والشروط التعاقدية المرتبطة باتفاقات الاستئجار وغيرها؛
- الإفصاح عن العمليات المالية وغير المالية التي تمت بعد تاريخ إعداد الميزانية والتي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة.

¹ بالرقى تيجاني، الإفصاح المحاسبي وأثره على كفاءة الأسواق المالية الناشئة، مرجع سابق، ص 3-4.

² بالرقى تيجاني، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة، مرجع سابق، ص 80.

³ نفس المرجع السابق، ص 81.

2. التوسع في الإفصاح ودوره في زيادة ثقة مستخدمي التقارير المالية

لاشك أن الإفصاح في التقارير المالية يعتبر من أساسيات ومرتكزات قوة وكفاءة السوق المالي، وتتحرك أسعار الأسهم والسندات بحجم ونوعية المعلومات التي يتم عرضها ضمن التقارير المالية التي يتم الإفصاح عنها، وتتبع أهمية الإفصاح في التقارير المالية لما تحققه عملية الإفصاح من فوائد لمستخدمي التقارير ولأداء الأسواق المالية، لكن الشركات تتردد في التوسع في الإفصاح المالي بدون ضغط من مهنة المحاسبة أو الحكومة، ومع ذلك يعتبر الإفصاح المالي حيويًا حتى يتخذ المستثمرون قرارات مثلى، ويتوفر الاستقرار للسوق المالي، ومن هنا تتضح أهمية التوسع في الإفصاح جلياً من خلال تأثير عملية الإفصاح على قرارات المستثمرين والمحللين الماليين، بالإضافة إلى تحديد اتجاهات الأسعار وسلوك المستثمرين وتوقيت القرار الاستثماري ووضع الاستراتيجيات المختلفة للاستثمار التي تتلائم مع أهداف المستثمرين.

1.2. مفهوم التوسع في الإفصاح: يعتبر التوسع في الإفصاح الحل الأمثل للقضاء على مشكلة عدم تحديد متطلبات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات، فهناك تعدد وتنوع المصالح من التقارير المالية، وأن احتياجات هؤلاء المستثمرين غير معروفة بالتحديد في الوقت الحاضر، ولذلك يرى البعض ضرورة الاتجاه نحو التوسع في الإفصاح حتى يمكن تغطية أكبر قدر ممكن من الاحتياجات إلا أنه في نفس الوقت لا يمكن تصور أنه ليس هناك حدود لعملية التوسع في الإفصاح¹.

ويقصد بالتوسع في الإفصاح هو إعداد ونشر معلومات أكثر تفصيلاً عن أداء المؤسسة، وتكون المعلومات مرتبطة بخاصية الملائمة بالنسبة لنماذج اتخاذ القرارات لمستخدمي التقارير المالية، ويعرف كذلك بأنه الزيادة في عرض المعلومات ذات الخصائص النوعية داخل القوائم المالية المقدمة للاستخدام العام²، ومن خلال التوسع في الإفصاح يتم توصيل قدر كبير من المعلومات المالية عن المؤسسة للمستخدمين، وبالتالي تحقيق منفعة مشتركة لكل من المؤسسة ومستخدمي التقارير المالية³.

2.2. أهمية التوسع في الإفصاح: تتمثل أهمية الاتجاه نحو المزيد من التوسع في الإفصاح فيما يلي:

- تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات المحاسبية التي تختلف باختلاف اهتماماتهم من وقت إلى آخر؛

¹ ناصر دادي عدون، معراج هوارى، دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية و أثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مقال منشور، بدون تاريخ. ص 12.

² جميل حسن النجار، التوسع في الإفصاح داخل القوائم والتقارير المالية لدى الشركات المساهمة العامة وأثره على النشاط الاستثماري، جامعة القدس المفتوحة،

متاح على الموقع، C:\Documents and Settings\Administrator

³ Baruch ,Lev and Stephen, Penman H. Voluntary Disclosure Nondisclosure and Stock Prices , Journal Of Accounting Research , Vol. 28, No.1 . 1990 ,P.74.

- يزيد من فعالية التنبؤ المالي وبالتالي كفاءة القرارات المالية؛
- يؤدي إلى تغطية كافة المعلومات الكمية والوصفية التي تعطي صورة واضحة عن أعمال الشركة؛
- يتم توصيل قدر كبير من المعلومات المالية عن الشركة وبالتالي تحقيق منفعة مشتركة لكل من المؤسسة ومستخدمي التقارير المالية؛
- يؤدي إلى زيادة ثقة مستخدمي التقارير المالية بالمعلومات المنشورة، مما يقوي العلاقة بين مستخدمي التقارير والمؤسسة؛
- إن التوسع في الإفصاح يمكن من عرض النماذج المحاسبية البديلة جنباً إلى جنب بدون الحاجة إلى التضحية بالمعلومات المتاحة.

ويتضح من خلال ما سبق أن التوسع في الإفصاح يزيد من اعتماد مستخدمي التقارير المالية على القوائم المالية كمصدر أساسي للمعلومات المالية، ولكن لا يجوز استغلال التوسع في الإفصاح في نشر معلومات غير مفيدة من شأنها التضليل وتقليل ملائمة المعلومات.

3. تأثير الإفصاح والشفافية على ثقة ومصداقية التقارير المالية

يتطلب الإفصاح تجميع معلومات شاملة عن المؤسسة، وأن يتم نشر هذه المعلومات بطريقة تسمح بوصولها لكافة المستخدمين، ويعتبر وجود نظام إفصاح قوي يشجع على الشفافية الحقيقية أحد الملامح المحورية للإشراف والرقابة على الشركات، و يعتبر الإفصاح أمر في غاية الأهمية لتحديد قدرة المساهمين في ممارسة حقوقهم على أسس مدروسة لأن الإفصاح أداة تلعب دوراً مهماً في التأثير على سلوك المؤسسات وقرارات المستثمرين، فنظام الإفصاح القوي يساعد على جلب رؤوس الأموال والمستثمرين حيث يساعد للوصول إلى معلومات منتظمة وموثوقة تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة، ويجب التركيز على ضرورة الإفصاح وفي الوقت المناسب على كافة التطورات المادية وبث التقارير المالية لكافة المساهمين مما يدعم ثقة المستخدمين بالشركة وبالتالي بتقاريرها المالية¹.

ويمكن القول أن زيادة ثقة المستخدمين بمصداقية التقارير المالية التي تقدمها المؤسسات من خلال سعي المؤسسة إلى تحسين بيئة الشفافية والإفصاح، وذلك عن طريق تركيزها على النقاط التالية²:

- التركيز على أخلاقيات العمل والدقة المحاسبية والتي دفعت بالكثير من المؤسسات لتوظيف كافة الوسائل اللازمة لتأمين سلامة أخلاقيات طواقم الإدارة ومراعاة الدقة المحاسبية واختيار الموظفين الأكفاء ذوي الخبرة والسمعة الحسنة؛

¹ عماد احمد الشرع، مرجع سابق، ص 70.

² نفس المرجع، ص 70-71.

- إيجاد آليات تحت على العدالة والإتقان في العمل والالتزام بأخلاقيات وآداب المهنة؛
- العمل على بناء بيئة مناسبة تمكن الموظفين من الإبلاغ على التصرفات الخاطئة بدل السكوت عنها، أو الإبلاغ عن ذلك بعد فوات الأوان، كأن تقوم المؤسسة بتنظيم لقاءات بين موظفيها ومجلس إدارتها لحثهم وتشجيعهم على توصيل المعلومات عن أي تجاوزات قد تقوم بها الإدارة وتأمين الحماية الكاملة لهم؛
- التركيز على جودة الدخل ومراقبة عمليات التحكم في توقيت المناسب وشروطها؛
- التركيز على تحسين فهم جمهور المستخدمين لهيكل ونشاط المؤسسة وأدائها فيما يتعلق بالمعايير البيئية والأخلاقيات وفتح قنوات لتسهيل اتصال هؤلاء المستخدمين بالمؤسسة؛
- إتباع معايير مالية ومحاسبية عالية الجودة ومعترف بها دولياً عند إعداد المعلومات المالية والإفصاح عنها، وضمان فهم هذه المعايير وحسن استخدامها والعدالة في تطبيقها؛
- الإفصاح الفوري عن المعلومات الحساسة والجوهرية وبث المعلومات على شبكة الانترنت وتحديثها بشكل فوري وضمان عدم أي تسريب للمعلومات قبل الإعلان عنها؛
- التركيز على جودة أعمال المراجعة من خلال حماية استقلالية المراجع الخارجي وإلزامه للعمل طبقاً لما تقتضيه العناية والأصول المهنية.

المطلب الرابع: علاقة مبدأ الإفصاح والشفافية في التقارير المالية بفعالية سوق الأوراق المالية

إن كفاءة فعالية سوق الأوراق المالية تعتمد بدرجة كبيرة على مدى تماثل المتعاملين في الحصول على المعلومات وكذا مدى صدقها ونزاهتها بحيث تعكس واقع وظروف الشركات، ويتوقع منها استجابة أسعار الأسهم في السوق على وجه السرعة لكل معلومة جديدة تصل إلى المتعاملين مما يترتب عنها تغيير نظرتهم على المؤسسة المصدرة للسهم، حيث أن المعلومة تأتي إلى السوق في أي وقت ومستقلة عن بعضها البعض، حيث تتجه أسعار الأسهم صعود مع الأنباء السارة وهبوطاً مع الأنباء غير السارة والتي تصل بسرعة وبدون سابق إنذار، كما أن وجود أسواق مالية ذات فعالية وكفاءة عالية تمنح مزايا عديدة للاقتصاد والنظام المالي، في ظل توافر المعلومات والبيانات عن جميع أنشطة الشركات التي يتم التعامل بأوراقها المالية، مما يعمل على استحداث أسواق مالية متطورة وسليمة، وأن أي خلل في هذه البيانات والمعلومات يؤدي إلى انخفاض فعالية السوق المالي.

وتعتبر حوكمة الشركات بما تحمله من معاني الإفصاح والشفافية وضمان لحقوق المساهمين كآلية للرفع من فعالية الأسواق المالية وأدائها وتعظيم قيمة الشركات مما يساهم في جعل هذه الأسواق محركاً لعجلة النمو الاقتصادي وليس مثبّطاً لها، والعمل على التقليل من إخفاق وتعثر هذه الشركات.

1. حوكمة الشركات ودورها في تشكيل سوق الأوراق المالية

إن الصلة بين حوكمة الشركات وتنمية سوق الأوراق المالية واضحة لأن هشاشة حوكمة الشركات هي سبب تخلف الأسواق المالية، في كثير من الأسواق في أنحاء العالم، حيث أن الاستثمارات في حقوق الملكية تتطلب وجود حوكمة شركات جيدة لأنها تعتبر إحدى الأدوات المهمة والفعالة في تشجيع وجذب الاستثمارات في الأسواق المالية، وما تمثله من قواعد قانونية ومحاسبية ومالية واقتصادية تحكم أداء الشركات ومسؤولياتها تجاه حملة الأسهم، وفي حالة ضعف حوكمة الشركات يواجه سوق الأوراق المالية مخاطر مرتفعة، ففي عصر تقنية المعلومات لا يمكن لأي شركة أن تتجو من الآثار السلبية الناجمة عن ضعف في حوكمة الشركات، ولكي تكون المعلومات موثوقة وذات جودة عالية فإنه من الضروري أن تكون ناتجة من بيئة أعمال ذات حوكمة شركات جيدة، وبالتالي فإن ما تؤديه حوكمة الشركات هو حماية المساهمين وتوفير الوسائل اللازمة لمحاسبة الإدارة اتجاه أعمالها، ومعالجة الآثار الناتجة عن العقد السيئ لملكية الأسهم، بسبب عدم رغبة الشركة في تقديم الإفصاح الكافي، مما يجعل عدم قدرة السوق على أن يفرق ويميز بين المخاطر السيئة¹.

2. غياب الإفصاح والشفافية سبب عدم فعالية سوق الأوراق المالية

تقاس الفعالية والكفاءة العالية للأسواق المالية بمدى قدرتها على توظيف رؤوس الأموال في المشاريع الأكثر إنتاجية والأكثر ربحية، وتشترط نظرية السوق الكفاء على السوق المالي توفير البيانات والمعلومات عن الأوراق المالية، وإيصالها في الوقت نفسه إلى كافة المتعاملين في السوق المالي بسرعة وبكلفة منخفضة، وفي حالة عدم توفر المعلومات أو جزء منها، أو منح معلومات هامة ومؤثرة عن الشركة التي يتم تداول أسهمها في السوق لفئة من المستثمرين دون غيرهم، مما يعد السوق المالي غير كفاء، ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى عدم كفاءة السوق المالي تتمثل فيما يلي²:

■ التأخير في نشر المعلومات والبيانات وعدم دقتها مما يقلل من فوائدها للمستثمرين؛

¹ خلود عاصم، وناس العبيدي، دور حوكمة الشركات في معالجة الاختلالات الهيكلية في سوق العراق للأوراق المالية، البحوث العلمية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، بدون سنة نشر، ص 147.

² محمود ناصر الحازمي، مرجع سابق، ص 139 - 140.

■ عدم كفاية المعلومات لأغراض التحليل الفني والاقتصادي وعدم الإفصاح على بعض المتغيرات الأساسية التي تحصل داخل الشركة، والتي تؤثر في اتخاذ القرارات الصائبة، وتفسح المجال إلى نشوء ظاهرة المبادلات الداخلية للأسهم من قبل المدراء ومسؤولي الشركات، وتحقيق الأرباح غير العادية على حساب المتعاملين الآخرين في الاسواق المالية، خاصة إذا تم التنسيق بين أكثر من جهة لتحقيق أرباح غير مشروعة؛

■ قيام الوسطاء بتقديم النصح إلى العملاء لغرض إبرام صفقات بيع وشراء أوراق مالية لشركات محددة دون مبررات اقتصادية، وحدثت مضاربات على الأسعار نتيجة للتقديرات المتباينة، مما يؤثر على طبيعة التداول داخل السوق، ويترتب عليه آثار اقتصادية واجتماعية كبيرة؛

■ انخفاض عدد المتعاملين وعدم قيام المستثمرين بتوظيف أموالهم عن طريق شراء وبيع الأسهم في أسواق الأوراق المالية، والقيام بتنفيذ بعض الصفقات الوهمية والتي تتجم عنها تعاملات صورية مكثفة ونشطة بهدف التأثير على أسعار الأوراق المالية وتحقيق أرباح غير حقيقية.

3. مبدأ الإفصاح والشفافية كآلية لمواجهة التظليل في سوق الأوراق المالية

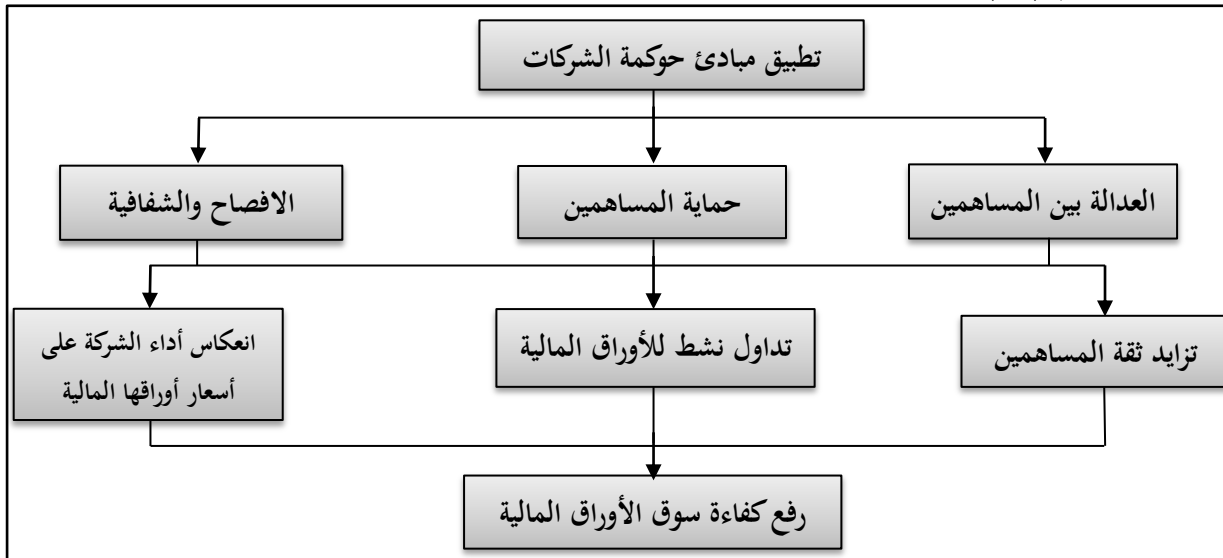
إن الهدف الأساسي لحوكمة الشركات هو الحفاظ على مصالح المساهمين والأطراف الأخرى، وكل شركة ملزمة قانوناً بإعطاء معلومات ضرورية وصادقة وكافية لكل المتعاملين، إلا أنه عملياً هناك عدة طرق ووسائل يلجأ إليها معدو وعارضوا التقارير المالية التي تسمح بالتلاعب بالبيانات وتغيير الحقائق بهدف التأثير على اتجاه السوق المالي وقرارات المستثمرين، ولكل شركة أسلوب خاص بهذه التلاعبات، كما حدث مع شركة الأمريكية للطاقة أنرون (Enron) سنة 2002 التي تعمد مسيروها إخفاء الديون وتضخيم الأرباح بهدف رفع قيمة أسهم الشركة على مستوى السوق المالي حيث استفاد المسكرون أصحاب المعلومات الحقيقية وتمكنوا من تحقيق صفقات وبيعوا حصصهم بأعلى الاسعار في الوقت الذي كانت الشركة في طريق الإفلاس. فعند وجود نظاماً جيداً لحوكمة الشركات يوفر إطاراً حامياً ومانعاً لظهور مثل هذه التصرفات، ويحد من محاولات التضليل وخاصة إمكانية التواطؤ مع مراجعي الحسابات الخارجيين، وتحسن الصورة الذهنية للشركات وكذلك مصداقيتها، وتدعو لإدخال الاعتبارات الأخلاقية وتحسين درجة الوضوح والشفافية¹.

¹ نفس المرجع، ص ص 108 – 109.

4. الإفصاح والشفافية مبدأ أساسي في حوكمة الشركات وأثره على كفاءة سوق الأوراق المالية

يمثل الإفصاح الملائم والشفافية في عرض المعلومات أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات، لذا لم يخلوا أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على أهمية هذا المبدأ، فهو يمثل أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الوحدات الاقتصادية، فمبدأ الإفصاح والشفافية ينص بأنه على الشركة أن تفصح إفصاحا دقيقا وسليما وفي الوقت المناسب عن كافة الأمور الهامة المتصلة بالشركة، لكي يزيد من ثقة المستثمرين والمساهمين في أداء الشركات وتضمن لهم حقوقهم لأن أحد متطلباتها، رفع مستوى الإفصاح والشفافية لتحقيق كفاءة الأسواق لأنها تضمن حقوق المساهمين الأساسية، أم عمليات التضليل التي كانت تمارسها بعض الشركات على مستوى قوائمها المالية كانت وراء الهزات التي أصابت أسواق الأوراق المالية في العديد من المرات، فعمليات التضليل هذه كانت تؤدي إلى تسعير خاطئ للأوراق المالية وبمجرد ظهور حقيقة الأوضاع في الشركات تنهار الأسعار، ولاسترجاع الثقة على مستوى هذه الأسواق والشركات كان لابد من إعادة النظر في طريقة إدارة الشركات وذلك بتطبيق نظام الحوكمة، فهذا الأخير وما يدعو إليه انضباط ونزاهة في إعداد وعرض القوائم والتقارير المالية، والإفصاح عن كافة الأمور المتعلقة بالشركة وتوفيرها لجميع المستخدمين في الوقت الملائم له دور كبير في تنشيط سوق الأوراق المالية، ويمكن توضيح الدور الذي تؤديه مبادئ حوكمة الشركات في ذلك، وبالتالي رفع كفاءة السوق المالي من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (06): أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على كفاءة سوق الأوراق المالية



المصدر: سهابلية يمينية، دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، شهادة

الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، سنة 2010، ص 130.

المبحث الرابع: إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية

إن زيادة الاهتمام بحوكمة الشركات من الناحية المحاسبية يرجع إلى محاولة إعادة الثقة لدى مستخدمي هذه المعلومات من داخل وخارج الوحدة الاقتصادية في التقارير المالية والمفصح عنها من قبل إدارة هذه الوحدة، وبالتالي السعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير، ولذا فإن الالتزام بتحقيق الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات سوف ينعكس بشكل أو بآخر على جودة التقارير المالية، وهذا ما سوف نتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم جودة التقارير المالية والخصائص النوعية للمعلومات المحتويات فيها

لتحقيق جودة التقارير المالية، يجب أن تتميز بالخصائص النوعية والتي هي مواصفات معينة يجب توفرها في المعلومات المقدمة في التقارير المالية، وعلى أساسها الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية والمالية لأهدافها.

1. مفهوم جودة التقارير المالية

الجودة مفهوم واسع يهدف إلى تحقيق التميز فيما تقدمه الوحدة الاقتصادية من خدمات أو منتجات مثل التقارير المالية والتي تعد بمثابة المنتج النهائي لمخرجات النظام المحاسبي للوحدة الاقتصادية والذي مدخلاته بيانات المعاملات والأحداث الاقتصادية، حيث يشبه النظام المحاسبي بدرجة كبيرة نظام الإنتاج حيث يتم تحويل المادة الخام إلى منتج نهائي، وبالمثل يتم عمل المعالجات المحاسبية والتسجيل لبيانات المعاملات والأحداث الاقتصادية التي تدخل النظام المحاسبي ويتم الحصول على المخرجات في صورة التقارير المالية في حين تعد التقارير المالية بمثابة مدخلات لعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية بعد دراستها وتحليلها¹.

وزادت أهمية جودة التقارير المالية لضمان الاستقرار المالي بعدما تحررت أسواق المال العالمية وزادت الضغوط من أجل تحسين جودة وفائدة المعلومات، حيث تعد جودة المعلومات المحاسبية والمالية المحتويات في التقارير المالية كمعيار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية والمالية لأهدافها، كما يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لأغراض القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية، وقد تناولت هذه متطلبات جودة وكميات المعلومات التي يجب توفيرها للمشاركين في السوق وجمهور المستفيدين، وتوفير المعلومات المجدية يعتبر شرطاً جوهرياً وأساساً لاستقرار النظام المالي فقد أعطت المنظمات المهنية أولوية قصوى لتحسين جودة المعلومات لمساعدة

¹ أحمد شوقي، جودة التقارير المالية، الأهرام الاقتصادي، متاح على الموقع، articles.aspx.htm، تم الاطلاع يوم: 2014/07/12.

المستخدمين الرئيسيين في ترشيد قراراتهم، أي أن المعلومات الجيدة هي المعلومات الأكثر إفادة في مجال ترشيد القرارات.

كما نجد أن المعلومات المحاسبية والمالية تمثل كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي يتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في التقارير المالية المقدمة للجهات المعنية¹.

والجودة تعني مصداقية المعلومات المحاسبية والمالية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها².

وتعتبر الجودة في هذا المجال بأنها أحد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة إلى الأطراف المعنية، لاتخاذ القرارات الاستثمارية، والنظام المحاسبي يتكون من مجموعة من الأجزاء والأنظمة الفرعية المترابطة وتعتمد كل مجموعة من النظام على مجموعة أخرى وتعمل على تحقيق الأهداف التي يسعى إليها النظام من خلال الإجراءات المرتبطة ببعضها البعض والمقيدة بمبادئ وقواعد سليمة والتي يتم إعدادها بطريقة متكاملة لتقديم التقارير المالية بجودة عالية لمتخذي القرار.

ويؤدي التركيز على أهمية التقارير المالية، كمصدر أساسي للحصول على المعلومة المحاسبية الضرورية لاتخاذ القرارات، لمساعدة المستفيدين الخارجيين، في اتخاذ القرارات المناسبة، وحتى يتحقق هذا لابد وأن تتصف المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص والتي تمثل المعايير التي تحدد من خلالها درجة جودتها، وقد حاولت عدة جهات متخصصة تحديد و توضيح هذه الخصائص، غير أن ما اعتمد عالميا هي الخصائص أو المعايير التي وضعت و تم تعريفها من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية³.

2. الخصائص النوعية للمعلومات المفصح عنها في التقارير المالية

الخصائص النوعية هي مواصفات معينة تجعل المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية مفيدة، والمعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات، لذلك يجب أن تتميز

¹ ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سابق، ص 24 .

² ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سابق، ص 54.

³ علي عبد الغني اللايد، يونس عليان الشويكي، يوسف نيسان الحمدان، اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، مجلة التقني، المجلد 26، العدد 04، 2013، ص 103.

المعلومات المفصّل عنها في التقارير المالية بخصائص للحكم على جودتها، وهذه الخصائص تتمثل في ما يلي:

1.2. القابلية للفهم: إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الظاهرة بالتقارير المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين، مع افتراض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية للمؤسسة، ويجب عدم استبعاد المعلومات المتعلقة بالمسائل المعقدة في التقارير المالية إذا كانت ملائمة لاتخاذ القرارات بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين¹.

2.2. الملائمة: تعد خاصية الملائمة من أهم الخصائص التي يجب أن تتصف بها المعلومات المفصّل عنها في التقارير المالية ولكي تكون المعلومات مفيدة من وجهة نظر مستخدميها يجب أن تكون ملائمة، وتكون المعلومات ملائمة عندما تؤدي إلى حدوث تغيير في اتجاه القرارات الاقتصادية للمستخدمين ومساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، أو عندما تؤكد أو تصحح التقييم الماضي². والملائمة خاصية مهمة للمعلومات المحاسبية والمالية المعدة للاستخدام الداخلي والخارجي، ولكنها أكثر أهمية للاستخدام الداخلي، وحتى تكون المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ملائمة لا بد من توافر خصائص فرعية تمثل مكونات الملائمة وهي:

1.2.2. التوقيت المناسب: لكي تكون المعلومات ملائمة يجب أن تقدم في الوقت المناسب، فالمعلومات التي لا تكون متاحة عندما يحتاجون إليها تفقد منفعتها، وبالتالي تفقد فعاليتها في اتخاذ قرارات على أساسها، أو إذا تراخى تقديمها فترة طويلة بعد وقوع الأحداث التي تتعلق بها، فلا جدوى من توفير معلومات ملائمة ودقيقة.

2.2.2. القيمة التنبؤية: أي أن تساعد المعلومات الملائمة المستخدمين على عمل تنبؤات للمستقبل، وحتى يكون للمعلومات تأثير على عملية اتخاذ القرار يجب أن تؤدي إلى تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالأحداث المتوقعة في المستقبل أو تقرير و تعديل توقعاته الحالية.

3.2.2. التغذية العكسية: وهذا يعني أن تكون للمعلومات المالية القدرة على تقييم الأداء ودراسة مدى الرشد الذي استخدم في اتخاذ القرارات الماضية، أي مدى صحة توقعاته السابقة ومنه إمكانية تقييم نتائج القرارات التي تم اتخاذها بناء على هذه المعلومات.

¹ طارق عبد العال حماد، الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية، مرجع سابق، ص 89 - 90.

² أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، مرجع سابق، ص 51.

3.2. المصدقية (الموثوقية): لكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوق فيها ويعتمد عليها، وتتميز المعلومات بالمصدقية إذا كانت خالية من الأخطاء والتحيز وبإمكان المستخدمين الاعتماد عليها، وحتى تتسم المعلومات المالية بالمصدقية يجب أن تتوفر فيها الخصائص التالية:

1.3.2. الصدق في العرض : إن العبرة من هذه الخاصية هو تمثيل مضمون التقارير المالية بصدق وليس حسب شكلها القانوني فقط (تغليب الجوهر على الشكل)، وتعتبر هذه الخاصية على درجة من الأهمية إذ لا قيمة لمعلومات فورية وسريعة لكنها غير دقيقة أو خاطئة لأن المعلومات الخاطئة سينتج عنها قرارات خاطئة¹.

2.3.2. القابلية للتحقق: يتحقق هذا المفهوم عندما تكون النتائج المتوصل إليها من قبل شخص باستعماله لأساليب قياس وإفصاح محددة هي نفس النتائج التي يتم التوصل إليها من قبل شخص آخر لو قام باستخدام نفس أساليب القياس والإفصاح، و بالتالي أن المعلومات الواردة في التقارير المالية قابلة للتحقق، و يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

3.3.2. الحياد: يجب أن تكون المعلومات غير متحيزة، بحيث لا يجب إعداد القوائم المالية لخدمة جهة معينة من مستخدمي المعلومات المالية على حساب أطراف أخرى وإنما للاستخدام العام². والمعلومات المتحيزة هي معلومات لا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

4.2. القابلية للمقارنة: إن هذه الخاصية تسمح بإجراء المقارنة ومعرفة أوجه التشابه والاختلاف بين أداء المؤسسة وأداء المؤسسات الأخرى خلال نفس الفترة وهذا ما يعرف بالمقارنة في حالة السكون، كما تسمح بإجراء المقارنة بين أداء نفس المؤسسة خلال حقبة زمنية مختلفة وهو ما يعرف بالمقارنة في حالة الحركة، والهدف من هذه المقارنة هو معرفة مدى تطور المؤسسة أو تراجعها.

ويحتاج المستخدمون لمقارنة القوائم المالية للوحدات المختلفة إلى معرفة السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه القوائم وأي تغيير في تلك السياسات وأثار ذلك التغيير، وبما أن المستخدمين يرغبون بمقارنة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة عبر الزمن فإنه من الضروري أن تعرض القوائم المالية المعلومات لفترات سابقة³.

¹ إبراهيم بن يحيى عبد القوي اليافعي، مرجع سابق، ص 36.

² فريد زعرات، معالجة القوائم المالية من أثار التضخم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2009، ص 43.

³ طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، جامعة عين شمس، مصر، 2000، ص 50.

5.2. الثبات في السياسات المحاسبية: الثبات لا يعني الجمود ورفض التعديلات المنطقية المفيدة، وإنما إتباع نفس الطرق المحاسبية في تسجيل وتثبيت الأحداث الاقتصادية والإفصاح عنها بطريقة موحدة من دورة مالية إلى أخرى، و تطبيق نفس المفاهيم وطرق القياس والإجراءات بالنسبة لكل عنصر أو بند من عناصر وبنود القوائم المالية.

إن تطبيق خاصية الثبات تجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة، وأكثر فائدة ومنفعة للمستخدمين ومساعدتهم على ترشيد قراراتهم الاقتصادية، فالتزام المحاسب بخاصية الثبات في تطبيق الطرق المحاسبية ليس مطلقاً إذ يجوز له أن يغير طريقة تسعير المواد أو طريقة حساب الإهلاك، وغيرها من الطرق ولكن بشرط توفر ما يلي¹:

- وجود ضرورة مقنعة للتغيير؛
- أن يتم الإفصاح التام عن أثار التغيير في القوائم المالية؛
- أن يستمر في تطبيق الطرق الجديدة.

المطلب الثاني: معايير وقياس جودة المعلومات المالية والمحاسبية و حمايتها

إن المعايير التي يتم من خلالها إعداد القوائم والتقارير المالية التي تتميز بجودة المعلومات المالية والمحاسبية والتي يمكن قياس درجة جودتها وحمايتها، لتحقيق هذه المعلومات لأهدافها.

1. معايير جودة التقارير المالية

إن إنتاج المعلومات المحاسبية ذات الاستخدامات المتعددة للأطراف المختلفة، والتي عن طريق هذه المعلومات يمكن المحافظة على حقوق هؤلاء الأطراف اتجاه الوحدة الاقتصادية، لذا تصبح هذه المعلومات من الأهمية أن تعد بمستوى من الجودة العالية، للاعتماد عليها عند اتخاذ القرار، وفي ذات الوقت تعكس ثقة الأطراف الأخرى في الوحدة الاقتصادية وإدارتها وتزيد من كفاءة سوق الأوراق المالية، وتتحقق جودة المعلومات من خلال توافر المعايير التالية²:

1.1. معايير قانونية: تسعى العديد من الهيئات والمجالس المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير جودة التقارير المالية عن طريق فرض تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة، تلتزم بها المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال، يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسات بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تجبر المؤسسات بالإفصاح الكافي عن أداؤها.

¹ كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 296.

² ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سابق، ص 58.

2.1. معايير رقابية: يركز مجلس الإدارة والمستثمرين عن عنصر الرقابة، ونجاح هذا العنصر يتوقف على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد حكومة الشركات بواسطة أجهزة رقابية بهدف التأكد من تنفيذ سياساتها وإجراءاتها بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية، مع تحليل للعمليات وتقييم للمخاطر والأداء الإداري ومدى تطبيق القواعد والقوانين المطبقة، والمعايير الرقابية تلعب دورا مهما في فحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى تحسين في الأداء المالي وزيادة ثقة مستخدمي التقارير المالية.

3.1. معايير مهنية: تتأثر جودة و نوعية المعلومات المالية بالممارسات المحاسبية المتبعة و التي يتم تحديدها من خلال اختيار معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، و بالتالي فإن تلبية احتياجات معينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية يتطلب اختيار معايير محاسبية تؤدي هذا الغرض، مما تبرز مسؤولية الإدارة اتجاه الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

4.1. معايير فنية: تؤدي المعايير الفنية إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما ينعكس على جودة التقارير المالية والتقليل من حالة عدم التأكد لمختلف مستعملي المعلومة المحاسبية والمالية و يزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالمؤسسة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

2. قياس جودة المعلومات المحاسبية

تحدد قيمة المعلومات بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل والقيمة المضافة التي تحدثها على مستوى كل مراكز القرار، إلا أن تقدير تكلفة المعلومات يمكن أن يتم بدقة، لكن تحديد المنفعة لا يتم بنفس السهولة نظرا لتعدد الاستعمالات وإمكانية إعادة الاستعمال مع تأثير استعمال تلك المعلومات على عدة مستويات، والمعلومات المحاسبية والمالية تستمد قيمتها من جودتها، و يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات على النحو التالي¹:

1.2. الدقة: كلما زادت دقة المعلومات المحاسبية والمالية زادت جودتها وزادت معها قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية في الماضي أو الحاضر أو عن التوقعات المستقبلية.

2.2. المنفعة: تتمثل المنفعة للمعلومات في عنصرين هما كمية المعلومات وسهولة استخدامها، ويمكنها أن تكون المنفعة في أحد الصور الآتية:

¹ ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سابق، ص73.

■ **المنفعة الشكلية:** ويقصد بها تطابق شكل المعلومات مع متطلبات اتخاذ القرار؛

■ **المنفعة الزمنية:** وهي توفر لمتخذ القرار المعلومات في الوقت المناسب؛

■ **المنفعة المكانية:** أي الحصول على المعلومات بسهولة؛

■ **المنفعة التقييمية أو التصحيحية:** ويتمثل في قدرة المعلومة في تقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرار.

3.2. الفاعلية: تتحدد الفاعلية بالنسبة للمعلومات بمدى تحقيق المعلومات لأهدافها أو تحقيق متخذ القرار لأهدافه من خلال استخدام موارد محددة.

4.2. التنبؤ: هو إيجاد الوسيلة التي يمكن من خلالها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه المعلومات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات، ومن ثم فإنه من المؤكد أن جودة المعلومات تتمثل في تخفيض حالة عدم التأكد.

5.2. الكفاءة: هي الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، أي تحقيق أهداف المؤسسة بأقل استخدام ممكن للموارد، وبتطبيق مبدأ تعظيم جودة المعلومات بأقل تكاليف ممكنة، والتي لا يمكن أن تزيد تكلفة المعلومة عن قيمتها.

3. حماية المعلومات المحاسبية

إن حماية المعلومات المحاسبية يتطلب توفير الوسائل والأدوات والإجراءات اللازمة لضمان حمايتها من الأخطار الداخلية والخارجية، ولضمان أمن وحماية المعلومات لابد من النشر الإلكتروني للتقارير المالية الخاصة بها على موقعها على شبكة الإنترنت بهدف¹:

■ عدم تضارب محتويات التقارير المالية المنشورة على الإنترنت مع محتويات التقارير المعدة بطريقة تقليدية والمنشورة بالصحف؛

■ تحديد جزء لعرض التقارير المالية من موقع المؤسسة على الإنترنت، مع سهولة الوصول إليه من طرف المستخدمين، وكذلك يخضع للرقابة والمتابعة بواسطة مراجع الحسابات؛

■ عندما تقوم المؤسسة بنشر القوائم والتقارير المالية على الإنترنت بطريقة منفصلة عن المنشورة بالطرق التقليدية فعلى المؤسسة أن تؤكد أن المعلومات المنشورة على الإنترنت فهي مطابقة مع المعلومات المنشورة تقليدياً، إلا أنها تحتوي على تفاصيل أكثر؛

■ إذا قامت المؤسسة بنشر تقاريرها المالية على موقعها بالإنترنت بلغات مختلفة عن لغة التقرير الأصلية فعلى مراجع الحسابات أن يقوم بمراجعة تلك التقارير على مسؤولية المؤسسة، مع الأخذ بعين الاعتبار

¹ بوشة مبارك، هبة بوشوشة، دور جودة أمن المعلومات المحاسبية في إدارة الأزمة المالية العالمية، مداخلة في المؤتمر العالمي الدولي السابع، الأردن، 2009، ص06.

أن يتم نشر التقارير المالية بلغته الأصلية على نفس الموقع وفي مكان محدد لكي يتمكن المستخدمين القيام بالمقارنة إذا رغبوا في ذلك؛

■ ينبغي إبقاء نشر التقارير المالية لفترة محددة معلن عنها في نفس الموقع على شبكة الإنترنت بحيث يمكن للمستخدمين الرجوع إليها عند الحاجة، ويجب أن يتم تحديد تاريخ النشر وتاريخ آخر تعديل إن وجد، والعمل على تحديث أسعار الأسهم المعلنة من قبل منذ بدء تاريخ النشر للتقارير والبيانات المالية؛

■ يجب على المؤسسة أن تقدم البيانات الأساسية للمستخدمين بشكل يمكن تحميله على الأقراص الصلبة الخاصة بأجهزة الحاسوب لكي يمكنهم إجراء التحليلات المالية على معلومات التقارير المالية دون الحاجة إلى الرجوع مرة أخرى لموقع المؤسسة على شبكة الإنترنت.

وعندما تقوم المؤسسة بالنشر الإلكتروني للقوائم والتقارير المالية قد يصاحبه العديد من المشاكل منها مصداقية هذه التقارير وثقة المستخدمين بما تحتويه من معلومات محاسبية ومالية والإفصاح عن كل المعلومات دون استثناء، حيث أن المستخدم للقوائم والتقارير المالية لا يضمن أن تكون تلك المنشورة على مواقع الإنترنت هي نفسها التي تم اعتمادها من قبل مراجع الحسابات الخارجي، والسبب هو إمكانية تغيير محتوياتها بسهولة من قبل إدارة المؤسسة أو بواسطة آخرين من خبراء استخدام الإنترنت، وكذلك الأمر يتعلق بالإفصاح عن البيانات غير المالية والتي يكون من غير المعلوم مصداقيتها، ونتيجة للمخاطر التي يتعرض لها تبادل المعلومات على الشبكة العالمية للمعلومات فإن مستخدمي المعلومات المالية وغير المالية للوحدات الاقتصادية التي تتعامل من خلال شبكة الإنترنت قد يشكون في مصداقية المعلومات المالية وغير المالية المتوفرة لديهم نظرا لأن إدارة المؤسسة قد تعرض بيانات إضافية ولكنها غير رسمية وغير مدققة أو لا تتمتع بالمصداقية من وجهة نظر المستخدم لأنه يصعب عليه تحديد مدى صحتها¹.

واستنادا إلى ما تقدم يلاحظ أن استخدام شبكة الإنترنت لنشر القوائم والتقارير المالية يمثل ضرورة هامة في الوقت الحاضر، نظرا لتعدد استخدامات المعلومات في مختلف المجالات، وعند استخدامها في عمل نظم المعلومات المحاسبية والمالية سوف يركز بدرجة كبيرة عن تبادل المعلومات سواء داخل الوحدات الاقتصادية نفسها أو مع بعضها البعض، وبالتالي فإن استخدام شبكة الإنترنت يعتبر شيء ضروري لنشر وتوزيع القوائم والتقارير المالية وتوصيلها إلى مختلف الجهات التي تحتاجها وحماية المعلومات التي يتم نشرها، وذلك من خلال ضرورة العمل على أمن وحماية الإنترنت واعتباره أحد

¹ بوعشة مبارك، هبة بوشوشة، مرجع سابق، ص 06.

الموجودات المادية التي يقع على عاتق نظم المعلومات المحاسبية والمالية صيانتها وتدقيقها والمحافظة عليها.

المطلب الثالث: حوكمة الشركات كأداة لضمان مصداقية ونفعية التقارير المالية

تعد حوكمة الشركات الأسلوب الإداري الأنجع للحد من الفساد المالي والمحاسبي، الناتج عن عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات المحتويات في التقارير المالية التي تعبر عن الأوضاع المالية الحقيقية للشركات، خاصة منها تلك التي تنشط في سوق الأوراق المالية، وقد نتج عن هذا جملة من الآثار السلبية منها فقدان ثقة المعلومات المحاسبية وبالتالي فقدان مصداقية ونفعية التقارير المالية، وبهذا تكون قد فقدت عامل تميزها ألا وهو جودتها¹، فحوكمة الشركات إذا هي عبارة عن مفهوم يتضمن مجموعة من الإجراءات لتنظيم درجة الشفافية والرقابة على الأداء المالي والإداري في الشركات وتوليد الثقة في جودة وشفافية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية بما يعزز ثقة المساهمين وأصحاب المصالح²، وحتى يتحقق هذا لابد وأن تتصف المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص والتي تمثل المعايير التي تحدد من خلالها درجة جودتها، فكلما توفرت هذه الخصائص في المعلومات المحاسبية المتضمنة بالقوائم والتقارير المالية من شأنها أن تضمن جودتها و تساهم في الاستفادة منها بخصوص ترشيد القرارات المتعلقة بالإدارة المالية و المحاسبية و كذا تلك المتعلقة بالاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية التي تمتلكها الشركة، وعليه فيمكن القول بأن هناك ارتباطا وثيقا بين تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، على اعتبار أن هذا العامل يمثل أحد المحددات الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية وقد أكدت هذا العديد من الدراسات، و التي تناولت العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تنعكس على مصداقية ونفعية التقارير المالية.

يتضح من مظاهر الحياة الاقتصادية اليومية أن المعلومات المحاسبية قد أصبحت الأساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية، ونتيجة لذلك أصبحت الحاجة إلى تأكيد كافي حول مصداقية ونفعية هذه المعلومات أمرا ضروريا وأصبحت ذات أهمية قصوى بالنسبة لمختلف الجهات المستفيدة من هذه المعلومات، في ظل هذا الاستخدام المتزايد للمعلومات المحاسبية والمتنوع ومن أجل ضمان قدر معين من الفعالية، فإنه يجب أن تكون هناك صورة واضحة لدور كل من

¹ علي عبد الغني اللايث، يونس عليان الشويكي، مرجع سابق، ص 102.

² علاء رزق، مرجع سابق، ص 197.

الجهات المسؤولة عن إعداد ومراجعة واستخدام هذه المعلومات، ففي ظل عدم وجود مراجع خارجي مستقل فإن الإدارة تكون مسؤولة مسؤولية كاملة عن ما تقدمه محتويات التقارير المالية، ويتطلب هذا من الإدارة اتخاذ قرارات وإجراءات رقابية دقيقة.

فمن أهم أهداف تطبيق مبادئ حوكمة الشركات هو زيادة نفعية التقارير المالية لتخفيض درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار وبالتالي التنبؤ بما سيكون عليه وضع الشركة في المستقبل من خلال مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط، ومدى تعرضها للفشل المالي واتخاذ وسائل الوقاية اللازمة للمحافظة على أموال الشركة والمساهمين، وكذلك مواجهة الأسباب التي أدت إلى انخفاض الثقة ومصادقية التقارير المالية بعد اكتشاف الفضائح والمخالفات وتفتيش ظاهرة تلاعب الشركات في تقاريرها المالية بمستخدمي هذه التقارير إلى طرح العديد من التساؤلات حول العلاقة الثلاثية الأبعاد بين إدارة المؤسسة ومراجع الحسابات وباقي مستخدمي التقارير المالية، وأصبح الجميع في شك وقلق وحيرة بعد أن ثبت أن هناك تلاعباً وغشاً وتدليساً، ورغم أن التقارير تم مراجعتها من طرف مراجع الحسابات، إلا أنها قد تكون غير دقيقة ولا تعبر عن الوضع الحقيقي للشركات، ولهذا سعت الشركات لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات لزيادة نفعية التقارير المالية ومواجهة أسباب انخفاض الثقة ومصادقية التقارير المالية والمتمثلة في ما يلي:

1. نفعية التقارير المالية وعلاقتها باتخاذ القرارات

إن المعلومات التي تنتجها الأنظمة تعد مورد أساسي من موارد المنظمات على مختلف أشكالها فهي العمود الفقري للقرارات المحاسبية سواء كانت قرارات تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية، حيث هذه القرارات تساهم في رفع أداء المؤسسات وتعظيم ثروة المساهمين، وتعتبر المعلومات ذات أهمية كبيرة بالنسبة لعدة جهات وتختلف هذه الأهمية باختلاف الجهة المستفيدة من المعلومة المحاسبية وكذلك على درجة جودة هذه المعلومة ولكي تكون لها مصداقية ونفعية أكبر كلما احتوت على الخصائص النوعية للمعلومة والتي نصت عليها معايير المحاسبة الدولية.

لا يكفي احتواء المعلومة المحاسبية على الخصائص النوعية ليثق فيها مستخدموها، وإنما لابد من توافر جهة مستقلة ومحايدة تعبر بصدق عن تمثيل هذه المعلومات المحاسبية لصورة وفيه وصادقة عن المركز المالي للمؤسسة والتي تتجسد في شخص المراجع الخارجي.

على الرغم من أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية يمكن أن تكون أداة فعالة للقياس والتنبؤ بالمخاطر إذا توفرت فيها مقومات الجودة إلا أنها ليست المصدر الوحيد الذي تعتمد عليه الشركات في هذا المجال، هناك مصادر أخرى تتمثل في الخبرة الشخصية ودرجة الاستفادة منها في

اتخاذ القرارات، ولزيادة قدرة المعلومات المحاسبية على التنبؤ وقياس المخاطر يجب توفر مجموعة من المعايير مثل معيار الملائمة، ومدى كفاية الإفصاح في القوائم والتقارير المالية، وموضوعية القياس ومصداقية المعلومات وقدرتها تتوقف على مدى جودة التقارير المالية، ومدى التوسع في الإفصاح في المحتوى المعلوماتي للقوائم والتقارير المالية المنشورة، لذا ظهرت أهمية حوكمة الشركات كأحد المفاهيم الحديثة نسبياً والتي تتطلب في إحدى مبادئها الشفافية والتي تتطلب ضرورة شمول التقرير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لقياس المخاطر وإجراء التنبؤات والمقارنات وتقييم قدرة الشركة على سداد الالتزامات القصيرة والطويلة الأجل، وبالتالي الهدف الأساسي للتقارير المالية يتمثل في توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية¹.

2. أسباب انخفاض الثقة ومصداقية التقارير المالية

رغم أن التقارير المالية تم مراجعتها من طرف مراجع الحسابات، إلا أنها قد تكون غير دقيقة ولا تعبر عن الوضع الحقيقي للشركات، ولقد أدت هذه الفضائح والمخالفات والتلاعبات، إلى انخفاض الثقة بمصداقية المعلومات المصرح بها في التقارير المالية وازدادت الشكوك في مدى صحة هذه المعلومات عند الرغبة في اتخاذ القرارات².

ويمكن القول أن أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض الثقة بمصداقية التقارير المالية للشركات تكمن في ما يلي:

- قيام الإدارة بإعداد تقارير مالية مضلّة وغير متفقة مع المعايير المحاسبية الدولية وإعطاء نظرة مختلفة عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة أو تطبيق سياسات وطرق معينة لتحقيق أغراض خاصة بالإدارة، الذي قد يؤدي إلى التلاعب في تقاريرها المالية؛
- ضعف المراجع الداخلي أمام الإدارة وعدم قدرته على التقييم والفحص واختبار مدى دقة المعلومات المالية والتشغيلية ومدى الالتزام بالقوانين والنظم المعمول بها؛
- تسيير الشركات من خلال مجالس إدارة ضعيفة غير مؤهلة وغير قادرة على تصميم نظم فعالة للرقابة مع غياب تمثيل الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة مما يقلل من قدرة المجالس في مناقشة التقارير المالية قبل اعتمادها؛

¹ نفس المرجع، ص 204 – 206.

² عماد احمد الشرع، مرجع سابق، ص 55.

- عدم استقلالية المراجع الخارجي وفشله في كشف التحريف والتزييف في التقارير المالية في بعض الشركات، وتواطئه في بعض الأحيان مع الإدارة على حساب الأطراف الأخرى، أي حدوث تحالفات بين المراجع الخارجي والإدارة؛
 - الفساد المالي والإداري في الشركات؛
 - ضعف آليات الرقابة الأخرى على إدارة الشركات والتي قد تقوم باستغلال إمكانيات الشركة لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب مصالح الأطراف الأخرى؛
 - وجود خلل في أخلاقيات وممارسات مهنتي المحاسبة والمراجعة وتدني أخلاقيات المهنيين بشكل ملحوظ؛
 - ضعف القوانين المنظمة لعمل الشركات والعمليات التجارية والمالية والقانونية بشكل عام وعدم قدرتها على مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال في ظل العولمة و أسواق المال؛
 - ضعف أنظمة الرقابة الداخلية وعجزها عن تقديم تأكيدات معقولة بشأن رقابة العمليات وفعالية استخدام الموارد المالية ورقابة التقارير المالية؛
 - المشاكل المالية التي تعرضت لها العديد من الشركات العالمية الكبرى والتي أدت إلى ظهور فضائح مالية محاسبية بالإضافة إلى سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية والتي ظهرت في أوائل القرن الحادي والعشرين.
- كل هذه الأسباب أدت إلى ضرورة المطالبة بتطبيق حوكمة الشركات التي تتميز مبادئها بمجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية والمهنية لتحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية.

المطلب الرابع: حوكمة الشركات كآلية للحد من الغش والتلاعب في التقارير المالية

تعتبر حوكمة الشركات بما تحمله من معاني الإفصاح والشفافية وضمان لحقوق المساهمين كآلية تساعد على مكافحة الفساد المالي والإداري، والمتمثل في الغش والتلاعب في المعلومات المصرح بها في التقارير المالية والتحكم في الأرباح وغيرها، والتي تعتبر من الأمور الخطيرة حالياً لما لها من تأثير على قيمة السهم وعلى أمانة إدارة الشركة في تقديمها للمعلومات للمستفيدين، وتخفيض الثقة والمصداقية في التقارير المالية، وتتضمن مبادئ حوكمة الشركات كذلك إتباع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، والاهتمام بالمراجعة الداخلية ومراقبي الحسابات ولجان المراجعة بها لينعكس على صحة ودقة بياناتها وتقاريرها المالية، وبالتالي تتجسد أحد خصائص جودة المعلومات وهي الصدق في العرض، مما يترتب

عليه زيادة ثقة المستثمرين فيها، وبالتالي تعزيز سوق الأوراق المالية من خلال زيادة جاذبية الأوراق المتداولة فيه وتنشيط حركة التداول.

1. مفهوم الغش والتلاعب

أشار المعيار الدولي للتدقيق رقم (240) إلى أن الغش يعني "فعلاً مقصوداً من قبل شخص أو أكثر في الإدارة، وأولئك المكلفون بالرقابة والموظفون، أو أطراف خارجية، ويتعلق هذا الفعل باستخدام الخداع من أجل الحصول على مصلحة غير عادلة أو غير قانونية، والذي ينتج عنه تحريف في التقارير المالية"¹، ويشير مصطلح الغش إلى عدة معاني منها التحريف والتلاعب والاختلاس والاحتيايل وغيرها، وهي فعل متعمد من قبل فرد واحد أو أكثر من قبل الإدارة أو المكلفين بالرقابة أو الموظفين أو أطراف أخرى، وهذا الفعل يتضمن استخدام الخداع للحصول على ميزة غير عادلة أو غير قانونية، ويشار إلى الغش الذي يتورط به عضو واحد أو أكثر من الإدارة أو المكلفين بالرقابة على أنه من مسؤولية الإدارة، أما إذا كان من طرف موظفو المؤسسة فقط على أنه من مسؤولية الموظفين، وفي أي من هاتين الحالتين قد يكون هناك تواطؤ داخل المؤسسة أو مع أطراف أخرى خارج المؤسسة².

وعرف الغش بالخطأ الذي يرتكب عن قصد أو تدبير سابق من قبل قسم المحاسبة أو الهيئة الإدارية للتضليل أو الإخفاء أو الغش أو الاختلاس أو التأثير على القوائم والتقارير المالية، أو هو قيام إدارة الشركة بالإساءة إلي المساهمين أو الدائنين أو غيرهم من المستخدمين بتقديم معلومات غير صحيحة بالقوائم والتقارير المالية بطريقة متعمدة.

وقد يتضمن الغش: التلاعب والتزييف أو تعديل السجلات والمستندات واختلاس الأصول وطمس أو حذف تأثيرات المعاملات من السجلات أو المستندات، أو تسجيل معاملات وهمية، أو سوء تطبيق السياسات المحاسبية، وعلى الرغم من أن الغش مفهوم قانوني واسع، فالمراجع الخارجي مثلاً يهتم بالأفعال والتصرفات الاحتياطية والتي تسبب تحريفات مهمة في التقارير المالية، ويشمل التلاعب مفهوميين أساسيين، الأول يقصد به التلاعب بالحسابات بهدف تحقيق ربح صوري وإظهار أداء الشركة بشكل جيد، وذلك لتضليل وخداع مستخدمي التقارير المالية من مساهمين ومقرضين ومستثمرين وغيرهم، أم الثاني بمجموعة الأفعال التي يقوم بها المختلس لتغطية واقعة الاختلاس بحيث تظهر بصورة صحيحة.

¹ حسين أحمد دحود، مسؤولية مراجع الحسابات في عن اكتشاف التظليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في اكتشافه، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الأول، 2006، ص 178.

² محمد جمال عبد القادر النزلي، ركائز من التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن شركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الأعمال، 2009، ص 28.

2. أسباب ممارسة الغش والتلاعب

- للغش أسباب كثيرة ومتعددة نذكر منها على سبيل المثال¹:
 - إظهار وضع الشركة بشكل أفضل مما هو عليه وتشجيع المستثمرين على شراء أسهمها؛
 - زيادة نسبة حصة السهم من الأرباح؛
 - الحصول على قروض إضافية أو تحسين شروط عمليات التمويل القائمة وظروفها؛
 - تحقيق أهداف الشركة وغاياتها المتمثلة بتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح؛
 - الحصول على مكافآت وحوافز إضافية بناء على الأداء المالي للشركة؛
 - إظهار أرباح أقل بهدف تخفيض ضريبة الدخل أو التهرب منها؛
 - اختلاس أصول المؤسسة؛
 - قيام المؤسسة بدفع مبالغ لبضائع أو خدمات لم يتم استلامها؛
 - وقوع الإدارة تحت ضغوط من مصادر داخلية أو خارجية؛
 - تجنب عواقب إخفاق الإدارة في تحقيق أهدافها المالية.

3. أساليب الحد من الغش والتلاعب

- للحد من الغش والتلاعب يجب إتباع عدة أساليب والمتمثلة في ما يلي²:
 - **1.3. الالتزام بمعايير محاسبية عالية الجودة:** أوضح تقرير عن لجنة بازل في أبريل 2000 أن معايير المحاسبة الفعالة ينبغي أن تكون مستوفية لثلاثة معايير هامة:
 - ينبغي أن تساهم معايير المحاسبة في إدارة المخاطر والممارسات الرقابية السليمة في البنوك كما يجب أن توفر إطار رشيدا وموثوقا لتوليد معلومات محاسبية عالية الجودة؛
 - ينبغي أن تسهل معايير المحاسبة في إيجاد نظام للسوق من خلال التشجيع على شفافية إثبات المركز المالي للبنك وأدائه، وتعرضات المخاطر وإدارتها؛
 - ينبغي أن تسهل معايير المحاسبة ولا تعوق الإشراف الفعال على البنوك.
 - وبالإضافة إلى المعايير العامة:

¹ حسين أحمد دحدوح، مرج سابق، ص ص : 179 - 180.

² طارق عبد العال حماد، الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية، مرجع سابق، ص ص 783 - 787.

- ينبغي أن يكون الإفصاح شاملاً بدرجة كافية تسمح بتقييم المركز المالي للمؤسسة وأدائها والتعرضات للمخاطر؛
- ينبغي أن تكون معايير المحاسبة الدولية ملائمة للتنفيذ ليس فقط في الأسواق المالية الأكثر تقدماً ولكن أيضاً في الأسواق الناشئة؛
- ينبغي أن تولد معايير المحاسبة معلومات محاسبية ملائمة وذات معنى؛
- ينبغي أن تولد معايير المحاسبة قياسات رشيدة وواقعية وموثوقة للمركز المالي والأداء المالي. وتشترط المعايير المتعارف عليها دولياً لمعايير المحاسبة ما يلي:
- ألا يكون لمعايير المحاسبة أساس نظري سليم فقط، ولكن أيضاً أن يكون قابلاً للتطبيق عملياً؛
- يجب أن لا تكون معايير المحاسبة معقدة؛
- يجب أن لا تكون معايير المحاسبة دقيقة بدرجة تكفي لضمان اتساق وثبات التطبيق؛
- ينبغي ألا تسمح معايير المحاسبة بمعالجات بديلة.

ويجب النظر إلى هذه المعلومات وكأنها سلعة والمنتج الذي يقدم سلعة جيدة فإنه لا يخشى تكاليف الضمان، والضمان في حالة المعلومات هو جودة هذه المعلومات، فنتيجة اختلاف جودة المعلومات التي تم عرضها بواسطة المؤسسات المختلفة، فإن المؤسسات التي تفصح عن معلومات جيدة قد تجد نفسها مضطرة لتوضيح ذلك عن طريق إرسال إشارة للسوق بأنها لا تستخدم السياسات المحاسبية المرنة لتضليل المساهمين والمستثمرين.

2.3. الالتزام بمعايير مراجعة عالية الجودة: المراجعة تعني تقليل المخاطرة في المعلومات، والمخاطرة المعلوماتية هي احتمال أن تكون القوائم المالية التي تنشرها شركة ما خاطئة أو مضللة، حيث يجب أن يحرص المراجعون على العمل مع عملاء ذات ثقة وعلى تجميع أدلة الإثبات عن المعلومات الواردة في القوائم المالية وعلى اتخاذ الخطوات التي تؤكد أن فريق المراجعة يقدم تقارير صحيحة عن القوائم المالية، وعلى الرغم من أن مسؤولية إعداد القوائم المالية تقع على عاتق الإدارة، إلا أن وجود معايير مراجعة عالية الجودة سوف يسهم في زيادة قدرة المراجعين على اكتشاف الأخطاء والغش والممارسات المحاسبية الخاطئة، وعلى المراجع أن يكون على دراية كافية بالأساليب المختلفة لتطبيق مبادئ المحاسبة، وإلا يخضع لأي ابتزاز من جانب الإدارة لتمرير ممارسات محاسبية خاطئة.

3.3. تفعيل دور الجهات الإشرافية والرقابية: لاشك أن تفعيل دور الجهات الإشرافية والرقابية مثل جهات وضع المعايير والإلزام بها والهيئة العامة لسوق المال وإدارة البورصة وغيرها من الجهات المسؤولة سوف يساهم في تخفيض الممارسات المحاسبية الخاطئة، ويتم ذلك من خلال تطوير قواعد القيد والتداول في البورصة ونشر المعلومات وفحصها.

4.3. العمل على رفع مستوى الشفافية وتطوير متطلبات الإفصاح للشركات المقيمة في البورصة: يسمح للشركات بإتباع بدائل عديدة للسياسات المحاسبية التي يكون لكل منها أثر مختلف على نتائج الأعمال والمركز المالي، والاختيار بين هذه البدائل لا يعتبر مخالفة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومعايير المحاسبة الدولية تطلب دائماً تقديم إفصاحات للسياسات المحاسبية المتبعة والتي أدت إلى الأرقام الواردة في القوائم المالية.

5.3. إلزام الشركات بتطبيق أفضل الممارسات لحوكمة الشركات: يمكن تلخيص أفضل الممارسات لحوكمة الشركات من خلال النقاط التالية:

- تكوين مجلس إدارة الشركة من أغلبية الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين؛
- وجود لجنة مراجعة فعالة لها الدراية الكافية بالجوانب المالية والقانونية؛
- وجود فصل بين رئيس مجلس الإدارة والعمل التنفيذي؛
- وجود وظيفة مراجعة داخلية يتوافر لها الاستقلال والاحتراف والمكانة المرتفعة في الهيكل التنظيمي؛
- وجود رقابة وإشراف فعال من الجهات المسؤولة مثل إدارة البورصة، ومصلحة الضرائب؛
- وجود قنوات اتصال جيدة بين لجنة المراجعة وكل من إدارة المراجعة الداخلية ومراقب الحسابات والجهات الحكومية الإشرافية.

6.3. وضع مؤشرات كمية لقياس جودة الأرباح ونشرها على المتعاملين في سوق المال: إن أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس جودة الأرباح هو الربط بين التدفقات النقدية من التشغيل وصافي الربح والانحرافات المعيارية لكل منهما، وقد وضعت بعض الدراسات مجموعة من المؤشرات المالية التي تستخدم لقياس جودة الأرباح بعلاقتها مع التدفقات النقدية، وكذلك ربطت بين التدفقات النقدية من التشغيل وصافي الربح، وتدل النسبة المنخفضة على انخفاض جودة الأرباح.

خلاصة الفصل

من خلال عرضنا لهذا الفصل، والذي كان يتمحور حول محاولة معرفة علاقة جودة التقارير المالية بحوكمة الشركات فتبين لنا أن جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية، تساعد في القضاء على سلبية هذه المعلومات والقيام بدورها تجاه تنشيط حركة سوق الأوراق المالية، والسماح لمستخدمي التقارير المالية بممارسة حقوقهم على أسس مدروسة، وتحقيق لهم متطلباتهم في الوصول إلى معلومات منتظمة وموثوقة تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة، وتركز حوكمة الشركات على ضرورة الإفصاح وفي الوقت المناسب لكافة التطورات المادية التي تنشأ في التقارير المالية، كما تؤيد عرض التقارير المالية وفي نفس الوقت لكافة المساهمين مما يدعم ثقة المستخدمين بالشركة وبالتالي بتقاريرها المالية، وزاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الإفصاح والشفافية الذي يعتبر مبدأً أساسياً من مبادئ حوكمة الشركات، وفي الواقع هذا الاهتمام لم يأت من فراغ، حيث أن العديد من الجهات الخارجية والمساهمين والمستثمرين تعتمد وبشكل كبير في قراراتها على ما تنشره المؤسسات من معلومات في تقاريرها المالية، التي يجب أن تتميز بالجودة والتي تعني مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها، ومما لا شك فيه أن القصور في متطلبات الإفصاح والشفافية يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية مضللة، وهذا ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر.

في حين أن الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات يؤدي إلى تحقيق جودة المعلومات المصرح بها في القوائم والتقارير المالية التي تفيد في معرفه حقيقة الموقف المالي للمؤسسة من حيث نقاط القوة والضعف، وهذا لا يتحقق سوى بالإفصاح والشفافية والكشف عن حسابات الشركة وأنشطتها من أجل جلب استثمارات كافية لتمويل التوسع في أنشطتها المتنوعة واكتساب ثقة المستثمرين وبالتالي الرفع من كفاءة أسواق رأس المال وتحقيق قدر أكبر من السيولة، الذي ينعكس بصفة إيجابية عن الأداء المالي للمؤسسة.

ومن خلال ما تقدم سنحاول دراسة انعكاسات حوكمة الشركات على تحسين الأداء المالي في

الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

إنعكاسات حوكمة الشركات على تحسين الأداء المالي

تمهيد

تحظى حوكمة الشركات باهتمام كبير من المؤسسات والمنظمات الدولية بعد الأزمات المالية الأخيرة، والتي فجرها الفساد المالي والإداري وسوء الإدارة، ونتيجة تكبد الكثير من المساهمين والمؤسسات الاستثمارية خسائر مالية فادحة والفجوة الكبيرة بين المكافآت وبين الأداء المالي في تلك الشركات، دفعت بالمساهمين إلى الإعلان بوضوح أنهم ليسوا على استعداد لتحمل نتائج الفساد وسوء الإدارة، حيث أصبح المستثمرون قبل قيامهم بالاستثمار يطالبون الشركات التي ترغب في جذب استثماراتهم أدلة وبراهين على أن شركتهم يتم إدارتها وفقا للممارسات حوكمة الشركات السليمة والتي تضمن مستوى معين من الإفصاح والشفافية في المعلومات المالية وتقليل إمكانيات الفساد وسوء الإدارة، ويجب أن تكون الشركة طرف مشارك في السوق المالي من أجل نشر القوائم والتقارير المالية في هذا السوق لتصل لكافة مستخدمي التقارير المالية بشرط أن يتم إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية ويجب أن تتضمن القوائم والتقارير المالية معلومات كافية لجعل هذه القوائم مفيدة وغير مضللة للمستثمر وعدم حذف أو كتمان معلومات جوهرية أو ذات منفعة لهذا المستثمر العادي، حيث تتحدد مكانة المؤسسة وسمعتها بمدى شفافية تقاريرها المالية وما تقدمه هذه التقارير من معلومات تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة بدون مغالطات، ليساعد على كسب ثقة المستثمر والمساعدة في اتخاذ القرارات المصيرية، حيث يؤدي ذلك إلي كفاءة السوق المالي وإقبال الكثير من المستثمرين إلى الاستثمار في تلك المؤسسات مما يزيد من رأس مالها ونشاطها وأرباحها و بالتالي إلى تحسن أدائها المالي، ويعتبر الأداء المالي من المقومات الرئيسية للمؤسسة حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط، لتحديد الانحرافات، والأداء المالي الأمثل هو السبيل الوحيد على البقاء والاستمرارية.

وسوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى ماهية الأداء المالي ومؤشرات تقييمه، وإلى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات كوقاية من الفشل المالي، ثم إلى حوكمة الشركات كأداة لكفاءة سوق الأوراق المالية وانعكاساته على تحسين الأداء المالي للشركات.

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

عرفت الوظيفة المالية تطورا في المجال النظري والتطبيقي، فبعدما كان الاهتمام منصبا على تحديد مصادر التمويل، فتحول الاهتمام إلى البحث عن الاستخدام الأمثل لهذه الأموال، والتركيز على التدفقات المالية وإدارة النشاط المالي داخل المؤسسة، مما أدى بهذه المؤسسات الاقتصادية إلى مواجهة تحديات متزايدة على الصعيد الداخلي والخارجي، كزيادة حدة المنافسة، ارتفاع معدلات التضخم، زيادة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي بشكله المباشر وغير المباشر، والتقدم التكنولوجي، ولكي تحافظ المؤسسات الاقتصادية على مركزها المالي يتوقف إلى حد كبير على مدى كفاءة أدائها المالي بما يواكب تلك التحديات.

وسنتطرق من خلال هذا المبحث للمطالب التالية:

- مفهوم وقياس وتقييم الأداء؛
- تاريخ ومفهوم الأداء المالي؛
- أسباب تباين مفاهيم الأداء المالي وآراء الأطراف المتفاعلة في تنظيمه؛
- أهمية الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: مفهوم وقياس وتقييم الأداء

إن مجمل التطورات الحاصلة في مجال المحاسبة والإحصاء والإدارة، مهدت الطريق لتطوير مفاهيم أكثر دقة ووضوح للتعبير عن الأداء وطرق قياسه ومؤشرات هذا القياس وتقييمه، وقد تطورت هذه المفاهيم وفق التطور الحاصل في مفاهيم الإدارة ومتطلباتها.

1. مفهوم الأداء

يعتبر مفهوم الأداء من المفاهيم التي لم تلق تعريفا وحيدا وشاملا، وينبع الاختلاف من المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسة الأداء وقياسه، وعلى الرغم من هذا الاختلاف فإن أغلب الباحثين يعبرون عن الأداء من خلال النجاح الذي تحققه المنظمة في تحقيق أهدافها، وهو المرآة التي تعكس وضع المنظمة من مختلف جوانبها، وهو الفعل الذي تسعى كافة الأطراف في المنظمة لتعزيزه، إلا أنهم لم يتفقوا على وضع صيغ نهائية لمفهوم الأداء بشكل محدد ودقيق، وقد يعود هذا الاختلاف إلى كثرة وتنوع المجالات التي تسعى المنظمة إلى تحقيق أداء عالي من خلالها، واختلاف هذه المجالات من منظمة إلى أخرى وحسب طبيعة نشاطها، حيث يرى بعض الباحثين في الأداء على أنه "مستوى تحقيق

الأهداف"¹، هذا التعريف يحصر الأداء في نسبة إنجاز الأهداف، و لا يمكن الحكم على المؤسسة بأنها قامت بأداء جيد بمجرد تحقيق أهدافها فالمؤسسة قد تتمكن من ذلك ولكن بالاستغلال المفرط للموارد².

ومن الباحثين من ينظر إلى الأداء على أنه "علاقة الموارد المخصصة بالنتائج المحققة"³، هذا التعريف يحاول ربط نتائج المؤسسة بالموارد المستخدمة، وبالتالي أهمل هذا التعريف نسبة إنجاز الأهداف، فما الفائدة من تدنية التكاليف إلى أدنى المستويات دون بلوغ الأهداف.

ويرى البعض الآخر أن الأداء مفهوم لا يمكن تقييده بتعريف وحيد، فهو متعدد الأبعاد، ويتحقق من خلال أربعة أقطاب: القطب الأول يتعلق بالزبون الذي يفرض على المؤسسة تقديم أفضل السلع والخدمات، من أجل إرضائهم وكسب ثقتهم. القطب الثاني يتمثل في المسيرين المسؤولين على تحقيق النتائج الجيدة بأفضل استخدام للموارد المتاحة. أما القطب الثالث فيتمثل في الموظفين وهم بحاجة إلى استمرارية العمل وإيجاد الجو الملائم للقيام بمختلف مهامهم. أما القطب الرابع فهو الدولة التي تريد من المؤسسات تحقيق نتائج جيدة لرفع حصيلة الضرائب، والمساهمة في زيادة الدخل الوطني. والأداء الكلي هو مجموع الأداءات الأربعة.

وهناك تعريف آخر للأداء يركز على الثلاثية: الأهداف، الوسائل، النتائج، إن الربط بين الوسائل المستخدمة والنتائج المحققة يطرح إشكالية الكفاءة المعبر عنها بالسؤال : هل النتائج المتحصل عليها تحققت بأدنى تكلفة؟ والربط بين الأهداف والنتائج يطرح إشكالية الفعالية، أي أن المؤسسة الفعالة هي التي تبين القدرة على بلوغ الأهداف المسطرة من خلال مسؤوليها⁴. من هذا التعريف يتضح أن الأداء هو هدف العملية التسييرية التي تهدف إلى بلوغ أهداف المؤسسة بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة. ومن هذا المنطلق يمكن اقتراح التعريف التالي: الأداء هو جهد منسق يتم لتحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة، بمساعدة مختلف العوامل على القيام بهذا الجهد بدقة وأقل وقت وأدنى تكلفة.

¹ Pierre Voyer, la performance :situation présente et perspective d'avenir.(conférence à L'IGFIE 5/12/2001), (www.IGFquebec.com/activités/P_voyer.Pdh)

² وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص:38 – 39.

³ R. Brosquet, fondement de la performance humaine dans l'entreprise. les éditions d'organisation, Paris, 1989, p. 11. In

⁴ Robert le DUFF et al , Encyclopédie de la gestion et du management. Editions Dalloz, Paris, 1999, p.89

2. قياس وتقييم الأداء

قياس وتقييم الأداء عملية مستمرة تتابع العامل طوال حياته الوظيفية، ولا يعني القياس وتقييم الأداء فقط الحكم في نهاية فترة معينة على ما يستحقه العامل من تقدير يبنى على أساسه بقاؤه في العمل، بل يعني أيضاً تحديد نقاط الضعف للعمل لعلاجها. وتكون مهمة فريق بناء القدرات والمسؤول المباشر بمثابة الموجه الذي يقوم بإدارة الموارد البشرية بإقتراح نوع التدريب والمساعدة التي يحتاجها الموظف.

1.2. تعريف قياس الأداء

القياس هو "تحديد كمية أو طاقة عنصر معين، وغياب القياس يدفع المسيرين إلى التخمين واستخدام الطرق التجريبية التي قد تكون أو لا تكون ذات دلالة"¹

من التعريف يتضح أن قياس الأداء هو تحديد مقدار نتائج المؤسسة، وتعتبر المرحلة الأولى من عملية الرقابة المتمثلة في ثلاث مراحل أساسية: القياس، المقارنة، تصحيح الانحراف. ولا يتم قياس الأداء إلا بتوفر مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تمكن من تحديده وتحديد تطورات المحققة عن طريق مقارنته مع الأداء السابق.

2.2. تعريف تقييم الأداء

تقييم الأداء يعني الحكم على كفاءة الوحدة الإنتاجية (المؤسسة) بقياس نتائج المؤسسة في نهاية فترة معينة ومقارنتها بما كان ينبغي تحقيقه من أهداف باستخدام مجموعة من المؤشرات، ثم استخراج الانحرافات الناشئة لتحديد مصادر القوة والضعف، لاقتراح وسائل علاجية لنواحي الخلل، وتنمية وتطوير النشاطات الأخرى الناجحة في أدائها².

3.2. عملية تقييم الأداء

يمكن حصر مراحل عملية التقييم في أربع مراحل أساسية مكملّة لبعضها البعض، وهي جمع المعلومات الضرورية لعملية التقييم، قياس الأداء الفعلي، مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المعيارية، ودراسة الانحراف وإصدار الحكم.

¹ George R.Terry, Stéphan. G Franclin, les principes du management. Ed economica, 8 ed Paris ,1985, p. 493.

² جب الله الشريف، دور التكاليف المعيارية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة باتنة، 2009، ص 106.

1.3.2. جمع المعلومات الضرورية: تعتبر المعلومات شيء ضروري لاتخاذ القرارات في المؤسسة ولا

يمكن أن يكون تخطيط أو رقابة دون معلومات، فالمعلومات أساسية في عملية التسيير ويشترط في

المعلومات أن تكون ذات جودة عالية، وفي الأوقات المناسبة لكي تحقق للمؤسسة الغرض منها.

ومصادر جمع المعلومات الضرورية تتمثل في: الملاحظة الشخصية، التقرير أو البيان الشفوي، التقارير المالية.

■ **الملاحظة الشخصية:** ويتمثل في توجه الملاحظين إلى ميدان الأنشطة للشعور بالرضا عند ملاحظتهم ما يجري فيه، والتحدث مع منفيها. رغم ذلك فالطريقة لها عيوب كعدم قدرتها على تقديم معلومات كمية ودقيقة¹.

■ **التقارير الشفوية:** وهي سلسلة المحادثات واللقاءات التي تحدث بين الرئيس ومروؤسيه، ليتم التعرض إلى أهم الإنجازات والمشاكل المعترضة لعملهم وعلى المسيرين طرح الأسئلة في الأوقات المناسبة للحصول على المعلومات الصحيحة والدقيقة².

■ **التقارير المالية:** إن التقارير المالية هي مجموعة متكاملة من الوثائق المحاسبية والمالية، فالبعض منها وصفية والبعض الآخر إحصائية تسمح بإعطاء مختلف المعلومات المتعلقة بإنجازات المؤسسة.

2.3.2. **قياس الأداء الفعلي:** يتمثل قياس الأداء في العملية التي تزود مسؤولي المؤسسة بقيم رقمية فيما يخص أدائها بناء على معايير الفعالية والكفاءة، فقياس الأداء وتقييمه مرهون باختيار المعايير والمؤشرات التي تعكس فعلا الأداء المراد تقييمه.

3.3.2. **مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المرغوب فيه:** بعدما تنتهي المؤسسة من مرحلة قياس الأداء الفعلي تأتي مرحلة مقارنة أدائها المحقق بالأداء المرغوب فيه، و المشكلة التي تواجه المؤسسة في هذه المرحلة هي المرجع الذي تستند إليه في عملية المقارنة، ومن العناصر التي تعتبر كمراجع لمقارنة الأداء هي: الزمن، أداء الوحدات الأخرى، الأهداف، والمعايير.

- **الزمن:** حيث يتم مقارنة المؤشرات الحالية بقيم نفس المؤشرات في فترات سابقة؛
- **أداء الوحدات الأخرى:** هذا النوع من المقارنة يسمح للمؤسسة بمعرفة مكانتها بالنسبة للمنافسين؛
- **الأهداف:** تقوم المؤسسة بمقارنة أدائها الفعلي بالأهداف المخططة لتحديد نسبة إنجاز أهدافها؛
- **المعايير:** وهي وحدات تستخدم كمراجع للمقارنة كالتكلفة المعيارية، ثم تحديد الانحرافات ودراساتها.

¹ George.R.Terry, Stephen .G. Franklin, op.cit, p.501

² Ibid, P.502.

4.3.2. دراسة الانحراف وإصدار الحكم: عند عملية المقارنة نجد أحد الحالات الثلاث التالية: انحراف ملائم، انحراف غير ملائم، انحراف معدوم، فالأول في صالح المؤسسة كارتفاع الأرباح أو انخفاض التكاليف أما الانحراف الثاني فهو ضد المؤسسة كاستهلاك المواد الأولية بكميات تفوق المعيارية، انخفاض الإنتاجية ، أما الانحراف الثالث فليس له تأثير على نتائج المؤسسة، و يجب القيام بتحليل الانحراف الكلي سواء كان ملائم أو غير ملائم أو معدوماً، للوصول إلى الأسباب الفعلية للانحراف، لتشجيع ما هو ملائم ومعالجة ما هو غير ملائم.

وعملية التحليل تستطيع المؤسسة من خلاله معرفة مصدر أدائها، هل أداء داخلي أو أداء خارجي، والحكم الجيد على الأداء يجب أن يكون مبني على تحليل الأداء.

المطلب الثاني: تاريخ ومفهوم الأداء المالي

إن المتتبع التاريخي للأداء والاهتمام به وتطوير مؤشرات قديمة قدم الحضارة الإنسانية، حيث يعد الأداء المالي مفهوماً جوهرياً وهاماً بالنسبة لمنظمات الأعمال بشكل عام، وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت هذا المفهوم، إلا أن المجال لا زال واسعاً لمزيد من البحث والدراسة بغرض حصر هذا المفهوم الواسع.

1. نظرة تاريخية للأداء المالي

الجانب المالي يمثل تاريخياً محور اهتمام منظمات الأعمال، وسبب الاهتمام بالأرباح وتراكمها لأنها تعكس انطباعات إيجابية على نمو الأعمال وتوسعها، ولقد مثلت المحاسبة على مر العصور نظام للقياس وإصال المعلومات لمستخدميها، ولقد جاءت الثورة الصناعية لتعطي توجهاً، مغايراً حيث الاهتمام بنظم محاسبية أكثر حداثة من السابقة التي لعبت فيها النسب المالية كمؤشرات وطرق تحليل وتوضيح أداء منظمات الأعمال ومقارنة بعضها مع البعض الآخر للحكم على فعاليتها وكفاءة إدارتها، وفي بداية القرن العشرين تم تحسين مؤشرات تعكس الجانب المالي بصورة شمولية، حيث يتم من خلالها تقييم الأداء للمنظمات، لقد انتقلت اهتمامات المستخدمين لمؤشرات الأداء المالي في إطار المحاسبة المالية التقليدية إلى نتائج الأداء ومخرجات النظام المحاسبي الإداري، حيث يعد هذا الأمر انطلاقة حديثة لتطوير معلومات كمية يمكن من خلالها الحكم على الأداء بصورة أدق.

وجاءت نظم التكاليف ومخرجات نظام المحاسبة الإدارية لتخدم أغراض عديدة، أهمها¹:

- المساهمة في تطوير قدرة المنظمة على وضع خطط بعيدة المدى واستراتيجيات فعالة؛

¹ وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سابق، ص: 172 - 173.

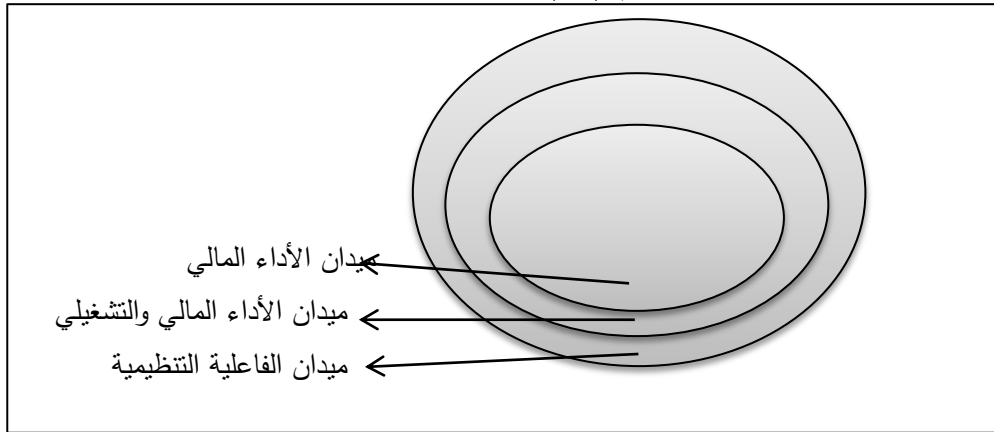
- مساعدة الإدارة في تخصيص الموارد على الأسواق والمنتجات؛
- تخطيط ورقابة التكاليف المرتبطة بأوجه النشاط المختلفة؛
- قياس الأداء والحكم عن طريق مؤشرات مقبولة، وكذلك فيما يخص الأفراد العاملين في المنظمة؛
- تلبية متطلبات إعداد تقارير مالية بمؤشرات متنوعة تلبي حاجات ورغبات مختلف الجهات الخارجية بالمنظمة.

ويلاحظ تطور أنظمة المعلومات المالية التقليدية المركزة على حسابات التكاليف والنتائج إلى نظم مصممة أساساً بطريقة تكاملية تأخذ بعين الاعتبار انعكاس مختلف جوانب العمل التشغيلي والعمليات على معطيات مالية أكثر شمولية من ناحية المؤشرات والقياس، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى قصور وضعف المؤشرات المالية لوحدها في الحكم على صحة ودقة عمل المنظمة وتطورها، لذلك عرضت نظم أكثر تطوراً في إطار بيانات استثمارية تأخذ بعين الاعتبار انعكاس أوجه العمل المختلفة على المؤشرات المالية كنتائج نهائية لأداء منظمات الأعمال¹.

2. مفهوم الأداء المالي

قبل التطرق إلى مفهوم الأداء المالي الدقيق لابد من معرفة مجالات أو ميادين الأداء الأساسية، يعكس كل منها هدفاً معيناً تسعى الشركات لتحقيقه، ولقد حدد مجالات الأداء في عدة ميادين كما هو موضح في الشكل التالي²:

شكل رقم (07): ميادين الاداء



المصدر: وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم

المتوازن، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص 66.

¹ نفس المرجع، نفس الصفحات.

² علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، مرجع سابق، ص: 66 - 67.

- **ميدان الأداء المالي:** يرتبط هذا الميدان بالجانب المالي ويشير إلى المفهوم الضيق للأداء في منظمات الأعمال لأنه يهتم بالمخرجات المتحققة من الأهداف المالية.
- **ميدان الأداء المالي والتشغيلي:** يجمع هذا المفهوم بين مفهومي الأداء المالي والعملياتي ويعبر عن المفهوم الواسع للأداء من خلال اهتمامه بأداء العمليات المالية والتشغيلية، ويتم قياسه بالإضافة للمؤشرات المالية مؤشرات تشغيلية كالحصة السوقية ونوعية المنتج.
- **ميدان الفاعلية التنظيمية:** هو المفهوم الأوسع والأشمل لميادين الأداء، ويدخل ضمنها كل من الأداء المالي والتشغيلي، فالفاعلية معيار يقيس مدى تحقق الأهداف انسجاماً مع البيئة الخارجية، فهذا المفهوم يستخدم كمؤشر لقياس سبل الفاعلية.
- أم مفهوم الأداء المالي فهو من أكثر ميادين الأداء استخداماً، لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات، حيث أنه يركز على استخدام نسب بسيطة بالاستناد إلى مؤشرات مالية تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للمؤسسة، وقد أجمع معظم الباحثين على أن مفهوم الأداء المالي يعتمد على عملية التحليل المالي التي تعرف بأنها سلسلة من الأساليب المالية التي تستخدم لتحديد قوة المؤسسة وضعفها، وتستخدم النسب المالية من أجل مقارنة الأداء الماضي بالأداء الحالي المتوقع ومعرفة نواحي الاختلاف¹.
- ويعرف الأداء المالي كذلك بأنه المفهوم الضيق لأداء المؤسسة، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر عن أداء المؤسسات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم².
- من المفهوم السابق نستنتج أن الأداء المالي³:
- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وتوجيه المستثمرين اتجاه الشركات الناجحة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها؛
- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة، فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو تراكم الديون والقروض، والعسر المالي وعلى الإدارة العمل لمعالجة الخلل؛

¹ الحميدي محمد المطيري، أثر دوران العاملين على الأداء المالي، دراسة تطبيقية في قطاع المصارف الإسلامية الكويتية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، عمان، 2012، ص 17.

² محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 45.

³ نفس المرجع، ص 45.

- أداة لتحفيز العاملين والإدارة في المؤسسة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج مالية أفضل؛
- أداة للتعرف على الوضع المالي الحالي في المؤسسة ككل أو لجانب معين، من أداء المؤسسة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في فترة معينة.

تعتبر الشركات عن أدائها المالي، من خلال صيغ ملموسة ذات قيم عددية وكمية بدلا من استخدام عبارات تؤكد على حقائق عامة، حتى تتمكن المؤسسة من تحديد مستوى الأداء بدقة وفعالية.

المطلب الثالث: أسباب تباين مفاهيم الأداء المالي وأراء الأطراف المتفاعلة في تنظيمه

يعتبر الأداء المالي من أكثر المفاهيم الإدارية سعة وشمولا إذ ينطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي شركة لأنه يرتبط بجوانب مهمة من مسيرة حياة الشركات على اختلاف أنواعها، وهذه الأسباب التي أدت إلى غياب مفهوم تام فكل طرف يفسره بما يخدم مصالحه.

1. أسباب تباين مفاهيم الأداء المالي

يعود السبب في تباين وتحديد مفهوم الأداء المالي إلى أسباب رئيسية منها¹:

1.1. اختلاف رؤى الباحثين حول تحديد مفهوم الوظيفة المالية

رغم أن الوظيفة المالية أسندت إليها بعض التعاريف كقرارات المالية المتخذة، الاستراتيجيات، الخطط، الأهداف، السياسات المالية، وأيضا مواجهة المصاعب والعقبات المالية... لكن هذه المفاهيم لا تستطيع تحديد وتوضيح والكشف عن طبيعة الوظيفة المالية، الأمر الذي يجعلها غامضة وعاجزة عن تحديد هوية الوظيفة المالية. والسبب هو الغموض وعدم الشمول وتباين وجهات نظر المهتمين، فالجماعة النقدية تنسب للوظيفة المالية كل عملية تأخذ الشكل النقدي، أم وجهة النظر التشغيلية يحددها طرح التساؤل، هل تنشأ الوظيفة المالية لمواجهة وتجاوز المصاعب المالية؟ أم أنها تتعلق بكافة التصرفات الخاصة بكيفية الحصول على الأموال وحسن استخدامها؟

2.1. تطور النظرية المالية الكلاسيكية إلى نظرية مالية معاصرة

اعتبرت النظرية المالية الكلاسيكية بأن دور الوظيفة المالية في المؤسسة هو المزود بالأموال وتسييرها، وتبنت الوظيفة المالية وفق المنظور الكلاسيكي هدف مضاعفة الربح في ظل مستقبل مؤكد الحدوث، لكن سرعان ما انهارت النظرية المالية الكلاسيكية في ظل الظروف غير المؤكدة والتظليل

¹ داندن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 04، 2006، ص: 42 - 43.

المعلوماتي إلى جانب انفصال الملكية عن الإدارة برز هدف مالي تقليدي، مدعم من طرف الملاك وهو تعظيم القيمة السوقية لسعر السهم، رغم أن النجاح المالي هو للمؤسسة وليس للمساهم بمفرده، لكنه أحيانا هو الحكم في تحديد القوة المالية للمؤسسة، حينئذ كان بزوغ النظرية المالية شبه تقليدية الهادفة إلى تعظيم قيمة المؤسسة في البورصة والذي بدوره أدى إلى الاهتمام بتعظيم التدفق النقدي المنتظر للاستثمار بالبحث عن أقل تكلفة للتمويل ومن هنا كان ميلاد نظرية تكلفة الأموال.

وخلال الفترة الممتدة 1950 إلى 1960 بزغت النظرية المالية الحديثة (المعاصرة)، رغم تباين الأهداف وتعدد أبعاد التطبيق إلا أنها في فحواها واقع اقتصادي ساهم بشكل واضح في نشوء علم التنظيمات... الخ.

3.1. تطور المؤشرات المحاسبية إلى مؤشرات مالية واقتصادية

عرفت المؤشرات تطورات من حيث الشكل والنوع، واتسمت نوعية المؤشرات بالطابع المحاسبي والمالي فهي ذات صلة مباشرة بقياس العوائد والأرباح، واستمرت هذه النظرة إلى غاية سنة 1995 أين أصبح الاهتمام بمؤشرات المردودية، لأن المؤشرات المحاسبية ذات صلة بالأرباح لا تعطي صورة واضحة حول إمكانات المؤسسة ومدى قدرتها في تحقيق نتائج عوائد بقدر يفوق قيمتها المحاسبية فضلا عن عدم نفعية المؤشرات المحاسبية (الأرباح، مدة الإهلاك...) في فترات التضخم والوهم النقدي.

لكن سرعان ما تفتنت النظرية المالية في سنة 1995 للمؤشرات المحاسبية ذات صلة بالمردودية، وهذا ما يفسر أن الفترة مزجت بين البعد المحاسبي دون إهمال للبعد المستقبلي كأسلوب لقياس الأداء وقياس القيمة، وتداركت كذلك أهمية ومدلول المؤشرات الاقتصادية موازنة مع المؤشرات السوقية، لما تكتسيه هذه المؤشرات من قوة وتفسير للبيئة الاقتصادية والضوابط السوقية التي تحكم المؤسسة، الأمر الذي يفسر أن المؤشرات الاقتصادية أخذت بعين الاعتبار الضوابط والوسائط الخارجية التي تواجهها المؤسسة في محيطها الخارجي وذات تأثير فعال على مركزها الداخلي بالإضافة إلى الوسائط الداخلية ذات صلة مباشرة بسوق البورصة ألا و هي قيمة المؤسسة الناتجة عن الثروة الداخلية المتراكمة.

2. آراء الأداء المالي بين الأطراف المتفاعلة في التنظيم

لأداء المالي آراء مختلفة، فكل طرف يفسره بما يخدم مصلحته، فإدارة المؤسسة تسعى نحو الاستمرار والبقاء والمساهم يسعى لتعظيم ثروته، والموظف يهدف إلى رفع الأجور والحوافز، والجهاز الحكومي يهدف إلى رفع حصيلة الضرائب، أما المجتمع ينتظر الرخاء الاقتصادي ورفاهية الأفراد وتحقيق العدالة الاجتماعية، فكل طرف يفسر الأداء المالي بالشكل الذي يحقق له رغباته واحتياجاته.

1.2. الأداء المالي من وجهة نظر الإدارة: عند قيام إدارة المؤسسة بتأدية وظيفتها فالهدف من وراء ذلك هو تحقيق الخطط والاستراتيجيات التي تتماشى ومصالح الأطراف الأساسية في المؤسسة، حيث يسعى كل طرف في المؤسسة إلى تحقيق أهدافه، فدور إدارة المؤسسة يجمع مختلف الأطراف باختلاف أهدافهم، للتنسيق بينهم وتحقيق الأهداف المرجوة، لأن أهداف الأطراف يمكن أن تكون منسجمة أو متعارضة.

ويعرف الأداء المالي من وجهة نظر الإدارة على أنه قدرة المؤسسة على توليد الأرباح وتشكيل الثروة من عنصرين رئيسيين: مدى قدرة الأصل الاقتصادي على توليد المبيعات ومدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح، كما يعتمد ذلك عن معدل دوران الأصل الاقتصادي وهامش الربح¹.

2.2. الأداء المالي من وجهة نظر الملاك: يعتبر الملاك من أهم الأطراف الرئيسية في المؤسسة، أي أصحاب المصلحة الرئيسية في استمرار وبقاء المؤسسة، ولهذا تتفق الأهداف بين الإدارة والملاك، وباعتبار أن الإدارة تتخذ وتتبنى القرارات المالية المهمة في حياة المؤسسة، و هذه القرارات تؤثر في مصالح الملاك، وبالتالي يرى الملاك أن تتخذ القرارات مع مراعاة حماية أملاكهم .

ويعتبر المساهمون ملاكا بقدر مساهمتهم في رأس المال، أما الهدف النهائي للملاك هو تعظيم القيمة السوقية للسهم الذي يؤدي إلى تعظيم ثروتهم، وهو المعيار الأنسب لقياس الأداء المالي للمؤسسة من منظور الملاك، وبالتالي كلما اهتمت الإدارة من أجل تحقيق هذا الهدف كلما كسبت رضا الملاك، لأن في بعض الأحيان يتولد لدى الإدارة الرغبة في زيادة الرواتب والأجور لخلق تحفيزات من شأنها الاستمرار والحفاظ على المناصب السامية، فهذا القرار في غير صالح الملاك، ويفترض أن تكون الإدارة وكيلة عن الملاك في تسيير شؤون المؤسسة، ألا وهو تعظيم قيمة المؤسسة.

وفي سبيل تحقيق الملاك لأهدافهم من خلال تكليف وكيل ينوب عنهم والوصول إلى أغراضهم، حتى ولو استلزم الأمر بعض التكاليف الإضافية، التي تعرف حديثا بتكلفة الوكالة لحقوق الملكية².

3.2. الأداء المالي من وجهة نظر المقرضون (الدائنون): تندرج فئة المقرضون ضمن ملاك رأس مال المؤسسة، وبالتالي علاقة الإدارة بالمقرضين مثل علاقة الملاك بالإدارة، لكن يمكن أن تتعارض مصالح الملاك مع مصالح المقرضين، فهذا الأمر يزيد تعقيدات عندما تنحاز الإدارة إلى طرف دون الآخر، لخدمة مصالح الملاك، وكرد فعل من قبل المقرضين، والذين يسعون دائما لتوفير حماية لأنفسهم مقابل تكلفة تعرف بتكلفة الوكالة للاقتراض.

¹ دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، حالة بورصتي الجزائر وباريس، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص ص 25-26.

² دادن عبد الغني، مرجع سابق، ص ص 26-27 .

4.2. الأداء المالي من وجهة نظر العمال: يمثل العمال الطاقم البشري الذي يسهر على سيرورة المؤسسة، ولهذه الفئة دور أساسي في المؤسسة نظرا للمجهودات الفكرية والعضلية المبذولة، مقابل أجرة، وهذه الفئة تسعى دائما إلى تعظيم مداخلهم وثرواتهم لقاء المجهودات، للبقاء والاستمرارية في العمل، كما تسعى هذه الفئة إلى تخصيص جزء من ثروات المؤسسة لخدمة مصالحهم، وتنمية قدراتهم عن طريق التكوين على حساب مصالح الملاك، فقد يبدو هذا الأسلوب في المدى القصير يهدد ويتعارض مع مصالح الملاك، إلا أنه في المدى المتوسط والبعيد تنعكس عنه آثار إيجابية تتمثل في تحفيز العمال من جهة، وعلى ثروة الملاك من جهة أخرى.

5.2. الأداء المالي من وجهة نظر البيئة الاجتماعية: لا يمكن للمؤسسة أن تتجاهل المحيط والبيئة الاقتصادية، ولا يمكن تجاهل فئة المجتمع خلال فترة بناء التوقعات والبرامج المستقبلية، وهذا دور الإدارة التي تنسق بين الأطراف دون الإقصاء، وعلى الإدارة الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة بالشكل الذي يضمن تحقيق أقصى عائد ممكن، وبالتالي نمو الحصيلة الضريبية التي تخصص في تمويل الإنفاق على المشروعات الاجتماعية، والتي تؤدي إلى رفاهية المجتمع، وللمؤسسة دور في رفع أو تخفيض الإنفاق الضريبي، فيمكن أن يطالب الملاك بالاقتصاد في الضريبة عن طريق مختلف السياسات التي تمكنهم من ذلك.

المطلب الرابع: أهمية الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

يعتبر الأداء المالي أداة للحكم على كفاءة وفالية الشركات وعلى مستوى أنشطتها ومدى تحقيق أهدافها، ولكن تواجه الشركات عند القيام بأنشطتها لتحقيق أهدافها عدة مشاكل وصعوبات قد تعوقها في أداء وظائفها، مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات الصحيحة بشأنها. وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهمية الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه:

1. أهمية الأداء المالي

تتمثل أهمية الأداء المالي في تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي التقارير المالية، والذين لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي، من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة.

وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا خاصة عند متابعة أعمال المؤسسات ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وتوجيهه نحو الاتجاه الصحيح، واستخلاص المعوقات واقتراح إجراءات التصحيحية، وترشيد قرارات الاستثمارات حسب الأهداف العامة للمؤسسة، للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة. حيث أن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين ما يلي¹:

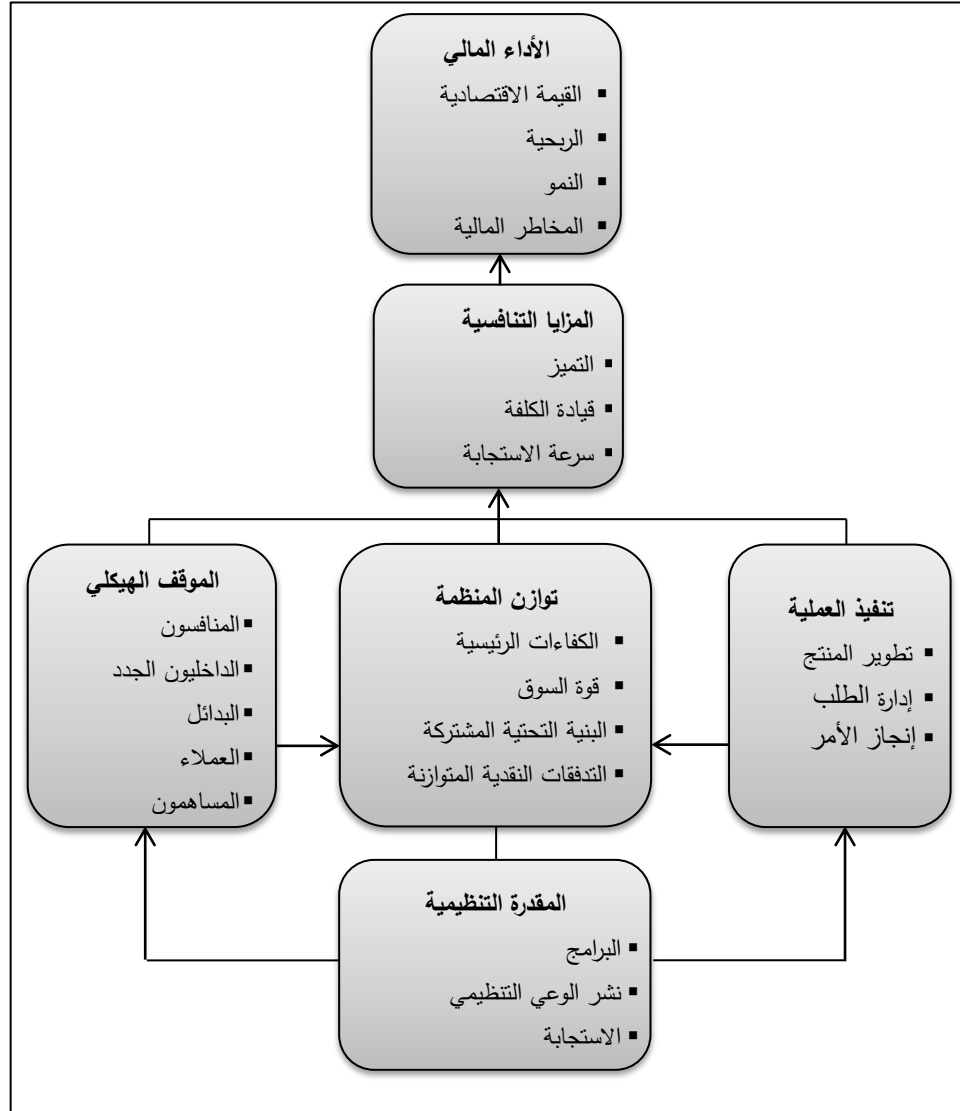
- يستطيع المستثمر متابعة نشاط الشركة وطبيعته، ومتابعة الظروف الاقتصادية والمالية، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ومديونية ...؛
- يمكن المستثمر بالقيام بعملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم. والدور الأساسي للأداء المالي: هو يوفر معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من خلال مثلا تقييم ربحية وسيولة المؤسسة، وتطور نشاط.
- ولهذا يتم تحديد معايير ومؤشرات التي توفر للمؤسسة أساليب تحليل الأداء المالي، حيث أن الهدف من تقييم الربحية وتحسينها هو تعظيم ثروة المؤسسة، أما تقييم السيولة هو تحسين قدرة الشركة على الالتزام بديونها، أما تقييم النشاط هو معرفة طريقة تخصيص المؤسسة لمصادر المالية واستثماراتها، والغرض من تقييم الرفع المالي هو معرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي، وتقييم التوزيعات هو معرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح، أما الغرض من تقييم حجم المؤسسة فهو يزودها بمجموعة من المزايا ذات أغراض اقتصادية.

2. العوامل المؤثرة على الأداء المالي

يتأثر الأداء المالي بعوامل بيئية تمثل العوامل الاقتصادية وهيكل الصناعة وغيرها، وعوامل تنظيمية داخلية مثل الهيكل التنظيمي والحجم، ويتحقق الأداء المالي الجيد من خلال تطوير القدرات التنظيمية التي تساهم في زيادة قدرة المنظمة على التعامل الصحيح مع بيئة الصناعة، وتساعد في ضمان تنفيذ العمليات بكفاءة وبالتالي كسب مزايا تنافسية تؤدي إلى تطوير الأداء المالي، والشكل التالي يوضح العوامل التي تؤثر على الأداء المالي:

¹ محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 46-48.

شكل رقم (08): العوامل المؤثرة على الأداء المالي



المصدر: سُري كريم ريشان الحديثي، دور الرقابة على تكاليف جودة التصنيع في تحسين الأداء المالي لشركات الأدوية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الأعمال، الأردن، 2010، ص33.

يتضح من الشكل السابق أن الأداء المالي يتأثر بالميزة التنافسية والمتمثلة في قدرتها في التميز في تقديم الخدمات وتقليص التكاليف وسرعة الاستجابة لرغبات وطلبات المستهلكين، ولكي تتحقق الميزة التنافسية لابد من تحقيق توازن المنظمة والمتمثل في الكفاءات الرئيسية للمنظمة والتي تحقق التوازن بالإضافة إلى قوة السوق والبنية التحتية والتدفقات النقدية المتوازنة، وحتى يتحقق ذلك لابد من توفير استراتيجيات المقدرة التنظيمية وتنفيذ العمليات والموقف الهيكلي¹.

¹ سُري كريم ريشان الحديثي، دور الرقابة على تكاليف جودة التصنيع في تحسين الأداء المالي لشركات الأدوية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الأعمال، الأردن، 2010، ص: 33 - 34.

فالأداء المالي هو تعبير عن أداء المنظمة من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف المالية المتمثلة في تحسين القيمة الاقتصادية والربحية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة بالإضافة إلى مواجهة المخاطر المالية، الناتجة من استخدام الديون وأموال الغير في تمويل المؤسسة¹.

وهناك عدة عوامل داخلية إدارية وفنية مؤثرة على الأداء المالي والمتمثلة في الهيكل التنظيمي، المناخ التنظيمي، التكنولوجيا، الحجم².

1.2. الهيكل التنظيمي: هو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات التي تتعلق بالمؤسسة وأعمالها، فمن خلاله تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وطرق تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح، انطلاقاً من تحديد النشاطات التي ينبغي القيام بها و تخصيص الموارد التي تتطلبها هذه النشاطات ثم تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسة والمساعدة في اتخاذ القرارات بأكثر فعالية.

2.2. المناخ التنظيمي: وهو شفافية التنظيم واتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، أي إدراك العاملين أهداف المؤسسة ومهامها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وتقديم معلومات لمتخذي القرارات لتحديد صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء عند التصرف في أموال المؤسسة.

3.2. التكنولوجيا: وهي تمثل الطرق والأساليب المعتمدة في الشركة، من أجل تحقيق الأهداف المخططة والتي تسعى إلى ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون حسب المواصفات التي يرغب فيها المستهلك، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة، وللمؤسسة الاختيار بين مختلف التكنولوجيات المناسبة لطبيعة أعمالها والتي تتسجم مع أهدافها حيث أن التكنولوجيا أصبحت من أبرز التحديات التي تواجهها المؤسسات، وعلى هذه المؤسسات التكيف معها، وتعديل أدائها وتحسينه لكي يتلاءم بين التقنية والأداء.

4.2. الحجم: يعني تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة، والحجم من العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للمؤسسات سلباً، ويشكل عائقاً لأداء المؤسسات، فكلما زاد الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيداً وبالتالي يكون أدائها أقل فعالية، أما الأثر الإيجابي من

¹ نفس المرجع، ص 34.

² محمد محمود الخطيب، مرجع سابق ص 48.

حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة، لا بد من زيادة عدد المحللين الماليين كلما زاد حجم المؤسسة.

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي من المقومات الرئيسة للشركات حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها، لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة الشركات لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة. يحظى الأداء المالي في الشركات باهتمام متزايد، لأنه هو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء والاستمرار حيث تواجه المؤسسة عند القيام بنشاطها لتحقيق أهدافها عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقلها في أداء وظائفها، مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات الصحيحة بشأنها.

وهذا ما تهدف إليه عملية التقييم المالي للمؤسسة حيث تعمل على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة أهم المشاكل والبحث عن أسبابها ومحاولة اقتراح قرارات تصحيحية. وسوف نتطرق في هذا المبحث بعد ماهية تقييم الأداء المالي إلى أهم مؤشرات تقييمه، والمتمثلة في النسب المالية والقيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة، ثم بطاقة الأداء المتوازن.

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

لمعرفة الصورة الحقيقية للأداء المالي للمؤسسة وتبيان مستوى النجاح أو الفشل عليها أن تمر أولاً بالتحليل المالي ومن ثم تقييم الأداء المالي، حيث أجمع معظم الباحثين على أن تقييم الأداء المالي يعتمد على التحليل المالي، ويعد هذا الأخير من أحد الأدوات المهمة لدراسة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وبما يساهم في تقديم الخدمة اللازمة لجهات عدة، كما تعد المؤشرات المالية أحد الوسائل الرئيسة للتحليل المالي والتي من خلالها يمكن تقييم الأداء المالي للشركات، ثم دراسة النتائج وتفسيرها وتحديد مواطن القوة والضعف في السياسات المالية المتبعة بالمؤسسة، وهذا يمكنها من التخطيط للمستقبل في ضوء إنجازات الماضي.

1. مفهوم تقييم الأداء المالي

لكي تقف أي إدارة على نقاط القوة والضعف وعلى الفرص المتاحة والمعوقات التي يمكن أن تواجهها كان لا بد لها من تقييم أداؤها وخاصة الأداء المالي باعتباره يزود الإدارة بمعلومات لسد الثغرات والمعوقات التي قد تظهر مستقبلاً¹.

ويقصد بتقييم الأداء المالي بتقديم حكماً ذو قيمة عن إدارة الموارد الطبيعية والمادية المتاحة، لإدارة المؤسسة، وبالطريقة التي تشبع رغبات أطرافها المختلفة، ويعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياساً للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً².

وبتعريف آخر: "كذلك عند تقويم أي مشروع من الناحية الإدارية لابد أن يرافقه تقويم آخر هو التقييم المالي من أجل التأكد من احتياجات المشروع وإمكانية تغطية نفقاته، وتقدير الإيرادات السنوية المتوقعة، وعلى اعتبار أن عملية التقويم هنا تأخذ صفة مالية بحتة يطلق عليها عملية التقييم المالي"³.

من التعاريف السابقة تمّ التوصل إلى أنّ عملية التقييم تهدف أساساً إلى تحسين وتطوير الأداء المالي في المؤسسات، من خلال معرفة المعوقات والانحرافات ومظاهر الضعف التي تسفر عنها عملية التقييم، ومعرفة أسبابها من أجل الوصول إلى الطرق الكفيلة بعلاجها لمنع حدوثها في المستقبل، بحيث يفترض من خلال التقييم محاولة الإجابة على الأسئلة التالية⁴:

- ما مستوى الأداء المالي الحالي؟
- هل يمكن تحسين مستوى الأداء المالي الحالي وتطويره؟
- كيف يمكن ذلك؟

2. ضرورة تقييم الأداء المالي

يبرز تقييم الأداء المالي دور المؤسسة حول الاستخدام الأمثل للسيولة لتحقيق فوائض إيجابية من الأرباح، التي تعظم الثروة والقيمة السوقية للمؤسسة، وبالتالي تعظيم عائد السهم إن كانت المؤسسة مدرجة في البورصة، ويتحقق ذلك من خلال تحقيق أقصى الإيرادات مقابل أقل مخاطر ممكنة، وذلك عن طريق السعي إلى إحداث نوع من التوازن الأمثل بين الربحية والسيولة في تسيير الأصول والخصوم، طالما أن التمويل والربحية متغيران متناقضان من حيث الهدف ومرتبطين من حيث التأثير، فمن جهة تسعى

¹ محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013، ص 07.

² السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريح للنشر، الرياض، 2000، ص 38.

³ أديب برهوم وآخرون، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 2، 2007، ص 83.

⁴ أديب برهوم وآخرون، مرجع سابق، ص 84.

المؤسسة إلى تغطية احتياجات دورة الاستغلال، ومن جهة أخرى تسعى إلى تحقيق أقصى الأرباح، وبالتالي نجد التمويل أحد القيود الهامة أمام تنفيذ القرارات المالية¹.

3. أهمية تقييم الأداء المالي

تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي فيما يلي:

- عملية تقييم الأداء المالي تساعد في تحديد المسؤولين عن الانحرافات بين الأداء المالي المخطط والأداء المالي المحقق؛
- تقييم الأداء يظهر التطور الذي حققته المؤسسة خلال مسيرتها سواء نحو الأفضل أو نحو الأسوأ؛
- نظام التقييم يوفر معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة، لأغراض التخطيط والرقابة، واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية؛
- اكتشاف التغيرات التي لها تأثير في أنشطة المؤسسة، واكتشاف القرارات الخاطئة فوراً لاتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

4. متطلبات تقييم الأداء المالي

إن المؤسسات الرائدة في الأداء، هي التي تستطيع برمجة مستقبلها بناء على أهداف واضحة، وتوزيع مواردها في المكان والوقت المناسب و بشكل يعمل على تقادي عدم التأكد في بيئتها من خلال أساليب وقرارات منهجية وسليمة. و تقييم الأداء من الموضوعات الحديثة، التي تتطلب مزيد من البحث والدراسة، ولكي نقوم بها يستلزم ما يلي:

1.4. ضرورة تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية للوحدة: إذ يجب تحديد الأهداف والخطط، تحديدا واضحا حتى يمكن التحقق من أداء المسؤولين، كما يتم توقّع الأداء اللازم لتحقيق تلك النتائج و ليصبح على صورة معايير تستخدم لمتابعة تنفيذ الأهداف.

فقد تكون الأهداف هي تحقيق مبلغ معين من الأرباح، أو إنتاج عدد معين من الوحدات، أو تأدية خدمة معينة، وقد يكون الهدف هو الحصول على رقم أعمال معين².

2.4. ضرورة وجود معايير واضحة للأداء: يعتبر تحديد المعايير محور ارتكاز في عملية تقييم الأداء، و تعد الخطط والأهداف معايير للتقييم ويجب أن تكون المعايير واضحة للجميع ولا تحتل التأويل، لأن وضوح المعايير يساعد الفرد في إنجاز أعماله، وتحديد مستوى الأداء المطلوب منه، كما يساعد المسؤولين في عملية الرقابة والتقييم بناءً على الأسس والمعايير المحددة.

¹ ددان عبد الغني، مرجع سابق، ص 41.

² أنيب برهوم وآخرون، مرجع سابق، ص 84.

3.4. ضرورة توافر نظام سليم وفعال للمعلومات: يعتمد تقييم الأداء على ضرورة توافر البيانات التفصيلية والسليمة وفي الوقت المناسب، حيث يستند المدراء عند مقارنتهم على المعلومات الموجودة في التقارير المالية والتي تلخص النتائج الفعلية، ولن يتحقق تقييم الأداء الجيد للمؤسسة إلا بتوافر نظام سليم وفعال لجمع المعلومات.

4.4. يجب أن يكون تقييم الأداء مستمرا: ويعني أن تقييم الأداء لا يقتصر على فترة زمنية واحدة بل يجب أن يتم بصورة دورية ومنتظمة وعلى فترات قصيرة نسبيا لتحديد الانحرافات لتصحيحها وتداركها في المستقبل.

5.4. التكامل مع العملية الإدارية: إن فعالية نظام التقييم تتوقف إلى حد بعيد على مدى تكامله مع نظم التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وتتمثل فكرة التكامل بين التخطيط والتقييم على أساس أن كل مستوى من الخطط يوفر الأهداف التي تعتبر معايير للتقييم، أما التكامل مع اتخاذ القرارات يعني توفر المعلومات اللازمة للمدير قبل اتخاذ القرار وليس بعده¹.

6.4. يجب أن يؤدي تقييم الأداء المالي إلى تحسينه: يستلزم الأمر أن يؤدي تقييم الأداء إلى نتائج إيجابية من ناحية تحسين الأداء وهذا يتطلب الاقتناع بأهمية تقييم الأداء، ويتحقق ذلك بتوافر بعض الشروط منها.

- يجب أن يكون الهدف من تقييم الأداء ليس فقط كشف أوجه الخلل والانحرافات، إنما أيضا يؤدي إلى معرفة أسبابها والوصول إلى علاجها؛
- تكامل عملية تقييم الأداء مع أنواع الرقابة الأخرى مثل الرقابة الخارجية والرقابة الداخلية؛
- يجب أن يكون نظام تقييم الأداء بسيطا، والاكتفاء بأقل عدد ممكن من النماذج، وبأقل عدد من المعايير و المؤشرات التي يتم بها معرفة الأداء الفعلي؛
- يجب أن يكون نظام تقييم الأداء واضحا ومعروفا للوحدة الاقتصادية أو مراكز المسؤولية.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

تهدف النسب المالية المستخرجة من البيانات المالية إلى توفير معلومات مهمة ومعبرة عن السيولة والربحية والنشاط والرفع المالي والسوق وغيرها، والنسبة هي عبارة علاقة بين بسط ومقام، شرط أن تكون العلاقة مرتبطة بالأداء ومفسرة له، ومما لا شك فيه أن استخدام النسب المالية لأغراض تقييم أداء

¹ جاب الله الشريف، مرجع سابق، ص 93 .

المؤسسة قد أصبح من الأمور المألوفة والواسعة الانتشار، ومن جانب آخر فإن نتائج كل نسبة مالية لا يمكن أن يفهم مدلولها أو كيفية الحكم على الأداء إلا بمقارنتها ببعض المعايير القياسية. وتتاح أمام المحلل المالي الكثير من النسب المالية التي تشكل مجموعات لتقييم الأداء المالي إلا أننا سوف نعتمد المجموعات الآتية للنسب المالية حيث تقيس كل مجموعة جانب من جوانب الأداء المالي للشركة.

1. نسب الربحية

إذا كانت الإيرادات تمثل نقطة البداية للأداء المالي، فإن الربحية تؤثر النتيجة النهائية لجميع الجهود والأنشطة لأداء المؤسسة، وهي المقياس الكلي للأداء المالي، وقد حظيت العلاقة بين الأرباح وأسعار الأسهم على اهتمام متزايد وكبير من قبل الباحثين والدارسين في مجال التمويل، حيث تعرف الربحية على أنها النسب التي تقيس كفاءة إدارة الشركة في استغلال الموارد استغلالاً أمثل لتحقيق الأرباح، ومن أكثر الموضوعات التحليلية التي يهتم بها الأداء المالي في الشركات هي الربحية فتتحققها تعني التحسن في الأداء المالي، وأن تحقيق الربحية أمر مهم جداً للمحافظة على القيمة السوقية لحملة الأسهم أو زيادتها، حيث يميل المستثمر إلى التخلص من أسهم الشركة التي لا تحقق أرباحاً مقارنة بالشركات المماثلة والتي تعمل في نفس القطاع ونفس الظروف¹.

ومن نسب الربحية نذكر ما يلي:

1.1. معدل العائد على حقوق الملكية: من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء المالي هو معدل العائد على حقوق الملكية، حيث يقيس كفاءة الإدارة في استغلال أموال الملاك وقدرتها على توليد الأرباح، وكلما زادت قيمة هذا المعدل كلما عبرت عن كفاءة الإدارة في استغلال أموال الملاك لضمان عائد مرضي لهم. ويحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية²:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الربح بعد الضرائب} \div \text{اجمالي حقوق الملكية}$$

2.1. معدل العائد على الاستثمار: يوضح هذا المعدل مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عائد على جميع مصادر الأموال المستثمرة سواء كان مصدرها المساهمين أو من مصادر خارجية³. ويحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية:

¹ محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 59 - 60.

² حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط 2، 2011، ص 214.

³ وجدي حامد حجازي، مرجع سابق، ص 199.

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \text{صافي الربح بعد الضرائب} \div \text{اجمالي الأصول}$$

3.1. نسبة هامش الربح الصافي: تعكس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في الحصول على الأرباح من خلال رقم المبيعات ، وتشير النسبة المرتفعة الى قدرة المؤسسة على الانتاج بتكلفة منخفضة نسبياً. وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية¹:

$$\text{هامش الربح من المبيعات} = \text{صافي الربح بعد الضرائب} \div \text{صافي المبيعات}$$

2. نسب السيولة: تستخدم نسب السيولة كأداة لقياس قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة والشبه سائلة (الأصول المتداولة)، حيث يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشراً مهماً لتقييم أدائها المالي، وتحديد مقدار ما يتوفر لديها من نقود سائلة، ومن أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة زمنية قصيرة وبأقل خسارة ممكنة قياساً بتكلفة شرائها، ولقياس ذلك يجب حساب جملة من النسب وهي²:

1.2. نسبة السيولة العامة : تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول المتداولة المتوقع تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة لتغطية متطلبات الدائنين القصيرة الأجل. ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية³:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \text{الأصول المتداولة} \div \text{الديون القصيرة الأجل}$$

2.2. نسبة السيولة السريعة: وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات القصيرة الأجل خلال أيام معدودة، ويتم تجنب عناصر المخزون نظراً لصعوبة تصريفه خلال وقت قصير. ويتم حساب هذه النسبة كالتالي⁴:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}) \div \text{الديون القصيرة}$$

3.2. نسبة السيولة الجاهزة: تعتبر نسبة السيولة الجاهزة أكثر النسب صرامة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة من ناحية السيولة، وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات القصيرة الأجل، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية¹:

¹ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2010، ص 329.

² اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيدها قراراتها، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و التجارية، جامعة باتنة، 2009، ص ص 42-43.

³ نفس المرجع، ص 44.

⁴ زغيب ملكية، بوشنغير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 38.

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة ÷ الديون القصيرة

3. نسب النشاط

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح المؤسسة في إدارة أصولها، وتحدد مدى كفاءة الإدارة في توليد المبيعات من الأصول، أي تقيس مدى فعالية المؤسسة في الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة لديها، لتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات. وفيما يلي أهم هذه النسب².

1.3. معدل دوران مجموع الأصول: تعتبر هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لمعرفة مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدمة في توليدها داخل المؤسسة. ويتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية³:

معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال ÷ متوسط مجموع الأصول

2.3. معدل دوران الأصول الثابتة: يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي، وتحدد هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الاستفادة المثلى من الأصول الثابتة لديها في تحقيق الأرباح. ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية⁴:

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال ÷ متوسط مجموع الأصول الثابتة

3.3. معدل دوران الأصول المتداولة: يحدد هذا المعدل مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات. ويتم حساب هذا المعدل حسب العلاقة التالية⁵:

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال ÷ متوسط مجموع الأصول المتداولة

4.3. معدل دوران المخزون: من المشاكل التي تصادف المسيرين هو بطء حركة المخزونات، وخلال فترة التخزين لا تحقق المؤسسة ربحاً، لذلك يسمى بالاستثمار الجامد، وكلما طالت مدة التخزين تحملت المؤسسة أعباء أكبر، وبالتالي تعمل الإدارة على زيادة سرعة الدوران، وتختلف طبيعة دوران المخزونات حسب اختلاف طبيعة نشاط المؤسسة (تجاري، صناعي، خدمي)⁶.

معدل دوران البضاعة = تكلفة شراء البضاعة المباعة ÷ متوسط مخزون البضائع

¹ مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 48.

² عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 257.

³ اليمين سعادة، مرجع سابق، ص 46.

⁴ نفس المرجع، ص ص 47-48.

⁵ Patrick Piget, gestion financière de l'entreprise, pâr. édition economica. 1998. P113.

⁶ مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص 49.

معدل دوران المنتجات التامة = تكلفة إنتاج المنتجات التامة ÷ متوسط مخزون المنتجات التامة

معدل دوران المواد واللوازم = تكلفة شراء المواد واللوازم المستهلكة ÷ متوسط مخزون المواد واللوازم

5.3. معدل دوران الزبائن: وتستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على كفاءة المؤسسة في تحصيل ديونها، فكلما ارتفع المعدل مقارنة بالسنوات السابقة أو عن المؤسسات المماثلة، فهذا يعني تحسن إدارة المؤسسة في تحصيل ديونها.

ويتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية¹:

معدل دوران الزبائن = رقم الأعمال السنوي ÷ (الزبائن + أوراق القبض)

6.3. معدل دوران الموردين: يستخدم هذا المعدل كمؤشر للحكم على سرعة المؤسسة في تسديد التزاماتها القصيرة الأجل، ويرتبط ذلك بعدد مرات التسديد خلال فترة معينة، ويجب أن يكون هذا المعدل قريباً من معدل دوران الزبائن مع الأخذ في الحسبان اختلاف قيمة المبيعات عن قيمة المشتريات ويكون في صالح المؤسسة زيادة معدل دوران الزبائن عن معدل دوران الموردين. ويتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية²:

معدل دوران الموردين = المشتريات السنوية ÷ (الموردين + أوراق الدفع)

4. نسب السوق

تساعد هذه النسب المستثمرين الحاليين والمحتملين الذين يتعاملون في الأسواق المالية في التعرف على الاتجاهات السوقية للأسهم، حيث يشير الارتفاع في قيمة هذه المؤشرات في السوق المالي إلى تمتع المؤسسة بجوانب القوة، أما انخفاضها يشير إلى انخفاض في الأداء، وتقدم هذه النسب تصوراً تحليلياً عما يهتم به الملاك والمستثمرين فيها من خلال تقييم للأداء الماضي والمستقبلي للمؤسسة، وتحديد إمكانية الاستثمار فيها. ومن أهم هذه النسب هي:

1.4. عائد السهم العادي: تعد هذه النسبة مؤشراً مالياً يعكس شكل الأداء الذي مارسته إدارة المؤسسة لتعظيم قوتها في السوق، ويحسب وفق العلاقة التالية³:

عائد السهم العادي = (الربح الصافي - توزيعات الأسهم الممتازة) ÷ عدد الأسهم

2.4. نسبة السعر السوقي للسهم إلى الربح لكل سهم: تمثل هذه النسبة عدد المرات التي يستلم فيها المستثمر الربح لتبرير السعر المدفوع في السهم، وتحسب كالتالي¹:

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله، فلسطين، 2008، ص 63.

² نفس المرجع، ص 64.

³ اليمين سعادة، مرجع سابق، ص 56.

نسبة السعر السوقى للسهم إلى الربح لكل سهم = سعر السهم العادي في السوق ÷ الربح لكل سهم عادي

3.4. نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية: تبين هذه النسبة مقدار النمو بالقيمة السوقية بالمقارنة مع القيمة الدفترية. وتحدد بالعلاقة التالية²:

نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية = القيمة السوقية للسهم ÷ القيمة الدفترية

4.4. عائد التوزيعات للسهم: تساعد هذه النسبة في الحكم على إمكانية الاستثمار مستقبلا في المؤسسات التي لها عائد السهم أفضل في السوق المالي. ويتم حسابها بالعلاقة التالية³:

عائد التوزيعات للسهم = حصة السهم من الأرباح الموزعة ÷ السعر السوقى للسهم

- رغم أن النسب المالية تعتبر من المؤشرات لتقييم الأداء المالي لكن توجد بها بعض نقاط القصور حيث يمكن أن تفقد هذه النسب قوتها في التحليل نوجزها فيما يلي⁴:
- تعتمد النسب المالية على مدى سلامة الأرقام الواردة في القوائم المالية؛
 - صعوبة تحديد الأسس التي يتم عليها مقارنة النسب المالية؛
 - اختلاف التعريفات الخاصة ببند الميزانية وقائمة الدخل من شركة لأخرى مما يجعل تفسيرات النسب المالية في بعض الأحيان غير واضحة؛
 - إن النسب المالية تحسب من بيانات مالية سابقة مما يجعلها ليست ذات دلالة في المستقبل؛
 - يتم إعداد القوائم المالية على أساس القيمة التاريخية، مما يؤدي إلى تحليل مضلل في كثير من الحالات؛
 - تعبر قائمة المركز المالي عن الأرصدة النقدية في تاريخ معين لكن الحركة النقدية تتسم بالحركة لا بالسكون.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة

تعاني معايير قياس وتقييم الأداء المالي، وفي مقدمتها النسب المالية، من عدم القدرة على الكشف عما إذا كانت جهود الإدارة قد ساهمت بالفعل في تعظيم ثروة الملاك أم لا، فمثلا نسب الربحية لا تأخذ بعين الاعتبار تكلفة الأموال المستخدمة لتحقيق تلك الربح، ولا المخاطر التي تتعرض لها تلك الربحية،

¹ نفس المرجع، ص 57.

² محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 38.

³ اليمين سعادة، مرجع سابق، ص 59.

⁴ محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 57.

أي لا تأخذ في الحسبان معدل العائد الذي يطلبه الملاك، وعلى العكس فالقيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة يراعى كل هذه الاعتبارات.

1. القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)

إن تبني منهج القيمة الاقتصادية المضافة أصبح في بعض الوحدات إطاراً لإعادة بناء نظم القياس والتقييم المالي، من أجل إدارة أكثر فعالية لمصالح حملة الأسهم، وإيجاد تخطيط قائم على تحقيق القيمة وتعظيم ثروة المستثمر وتغيير سمات ثقافة الوحدة.

1.1. مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة: يرجع الفضل في ظهور القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) Economic Value Added للباحثين جول سترن Joel Stern وزميله جي بنيت ستيوارتس G.Bennett Stewart، حيث كانا يعملان لحساب شركة سترن ستيوارت Stewart Stern للاستشارات سنة 1982، ويقوم هذا المفهوم على أن كفاءة الإدارة تقاس بمدى قدرتها على تحقيق الأرباح تزيد عن تكلفة الأموال المستثمرة، بغض النظر عن مصدرها أي سواء كان مصدرها الملاك أو المقرضون، وعندما تكون الربحية تفوق تكلفة الأموال نكون أمام خلق أو إضافة لثروة الملاك، أما لو كانت تكلفة الأموال أكبر من الأرباح، فإننا نكون أمام تبديد للثروة، وإذا كان الأساس في مكافأة الإدارة هو مدى قدرتها على تحقيق إضافة إلى ثروة الملاك، فإننا بذلك نكون قد وضعنا الإدارة والعاملين في زورق واحد مع حملة الأسهم، لكي يصبح تحقيق مصلحة الملاك، هو في ذاته تحقيق لمصلحة إدارة المؤسسة، وفي ذلك تفعيل للأساسيات حوكمة الشركات¹.

ويعد مقياس القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) من أكثر المقاييس انتشاراً برغم من شيوع مفهوم القيمة المضافة في الفكر الاقتصادي، وقد عرفه سترن ستيوارت Stern – Stewart بأنه "مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي، ومرتبطة بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت وهو الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك والمقترض"². كما عرفه باحثون بأنه: "مقياس محاسبي لأداء التشغيل الجاري وهو يمثل الدخل المتبقي بعد حصول المستثمرين على الحد الأدنى من العائد المطلوب الذي يعوضهم عن المخاطر التي يواجهونها نتيجة استثمار أموالهم في الوحدة"³.

¹ منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء "مدخل حوكمة الشركات"، مطبعة الدلتا، الإسكندرية، 2009، ص 346.

² مقبل علي أحمد علي، دراسة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لأدوات تقويم أداء الشركات الصناعية والتعديلات المقترحة لاحتسابها، جامعة الموصل، بدون سنة نشر، ص 04.

³ نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

مما سبق نستنتج أن القيمة الاقتصادية المضافة (EVA): هي عبارة عن صافي الربح المتبقي بعد خصم كافة التكاليف التي تحملتها الوحدة وإجراء التسويات أو التعديلات التي تراها الوحدة ملائمة لها.

2.1. أهمية القيمة الاقتصادية المضافة: للقيمة الاقتصادية المضافة دورا هاما في تقييم الأسهم بقيمتها العادلة، وتكمن هذه الأهمية فيما يلي¹:

- يوضح هذا المعيار التحسن المستمر والفعلي لثروة المساهمين؛
- مقياس حقيقي للأداء المالي والإداري؛
- معيار لنظام الحوافز والتعويضات لمسيري الشركات؛
- معيار لقياس النمو الحقيقي لربحية الشركة في المدى الطويل؛
- مؤشر لتعظيم سعر السهم في السوق المالي؛
- تعتبر وسيلة لسد الفجوات التي تحدثها المبادئ المحاسبية؛
- وسيلة للحد من مشكلة الوكالة من خلال تقريب اهتمامات المدراء وحملة الأسهم؛
- أداة للمفاضلة بين الفرص الاستثمارية المتوقعة؛
- أداة لتقييم عملية اتخاذ القرارات الإدارية والمالية؛
- معيار يخلق لغة مشتركة لجميع العاملين في الشركة في مجال الرقابة والمتابعة.

3.1. التعديلات والتسويات المقترحة لحساب القيمة الاقتصادية المضافة: يتميز مدخل القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) في حسابه عن غيره، حيث يعيد النظر في محددات تكلفة التشغيل، إذ يتعامل مع التكاليف من منظور الربح الاقتصادي الذي يركز على مفهوم التدفقات النقدية، ليس كريح المحاسبي الذي يركز على مفهوم الاستحقاق، فالديون المشكوك فيها مثلاً وفقاً للمفهوم المحاسبي يتم خصم قيمتها عن السنة من الإيرادات التشغيل في نفس السنة، أم مفهوم الربح الاقتصادي ينص على أن لا تخصم من الإيرادات طالما لم يتم إعدام تلك الديون بالفعل. كذلك الربح الاقتصادي يرفض خصم نفقات الحملة الإعلانية بالكامل من إيرادات السنة، إذ يخصم ما يخص تلك السنة فقط².

وهناك عدة تعديلات تتطلبها القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) والتي اقترحها سترن ستيوارت

Stern – Stewart نذكر منها:

- مخصص ضرائب الدخل المؤجلة؛

¹ بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011، ص 102.

² منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص 348.

- مخصص تقادم المخزون؛
 - إهلاك شهرة المحل؛
 - رسملة الموجودات غير الملموسة؛
 - نفقات إعادة الهيكلة؛
 - المنح الحكومية ومكافآت نهاية الخدمة وتقييم الالتزامات الطارئة.
- ويوجد تعديلات أخرى تخص التضخم والمشروعات المشتركة وترجمة العملة ونماذج السداد المؤجلة والتأجير التشغيلي ومخصصات الضمان.

4.1. طريقة حساب القيمة الاقتصادية المضافة: يتم حسابها بالعلاقة التالية¹:

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي ربح التشغيل بعد الضريبة - تكلفة الأموال

صافي ربح التشغيل بعد الضريبة تكلفة الأموال

أو القيمة الاقتصادية المضافة = (— - —) رأس المال المستثمر

رأس المال المستثمر رأس المال المستثمر

أو القيمة الاقتصادية المضافة = (معدل العائد على رأس المال المستثمر - المتوسط المرجح لتكلفة الأموال) رأس المال المستثمر

إن تأمل معادلة حساب القيمة الاقتصادية المضافة، نلاحظ أنها جمعت بين العائد من نشاط التشغيل وتكلفة التمويل، أي جمعت بين تأثير كل من قرارات الاستثمار وقرارات التمويل، غير أن هناك نقطتين هامتين: النقطة الأولى هي أن المعالجة التي قمنا بها لم تأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي يتعرض لها العائد الذي يحققه حملة الأسهم، والنقطة الثانية هي أن مدخل القيمة الاقتصادية المضافة لا يتعامل مع القوائم المالية كما هي، بل يتطلب تعديلات وتسويات في بعض البنود المكونة لصافي ربح التشغيل، أما كيفية تقدير تكلفة الأموال والذي مصدره الأموال المملوكة والأموال المقترضة، حيث أن تكلفة الأموال المقترضة تدخل ضمن المصروفات في قائمة الدخل وبالتالي تحقق للمؤسسة وفورات ضريبية، وتحدد التكلفة الفعلية وفق المعادلة التالية:

تكلفة الأموال المقترضة = سعر الفائدة (1 - معدل الضريبة)

وبالنسبة لتكلفة الأموال المملوكة تتحدد وفق المعادلة التالية:

تكلفة الأموال المملوكة = معدل العائد على الاستثمار الخالي من المخاطر + علاوة المخاطر

يتم تحديد علاوة المخاطر تقديريا بالمقارنة مع علاوة المخاطر لاستثمارات أخرى بديلة على ذات المستوى من المخاطر.

¹ نفس المرجع، ص 347.

وعلى ضوء التكلفة المحسوبة لكل من الأموال المقترضة والمملوكة، فيمكن تقدير متوسط تكلفة الأموال على النحو التالي:

متوسط تكلفة الاموال = (نسبة الأموال المقترضة X متوسط الفوائد بعد خصم الوفورات الضريبية) + (نسبة الأموال المملوكة X معدل العائد على الاموال المملوكة)

2. القيمة السوقية المضافة (MVA)

تعتبر القيمة السوقية المضافة (MVA) من بين أهم المداخل الحديثة التي أثارت اهتمامات المسيرين وأصحاب الاختصاص وأعطت صبغة شاملة لمفهوم خلق القيمة على الرغم من وجود عدد هائل من مؤشرات التقييم المالي والتي تتميز بكثرة النقائص ومحدودية في التطبيق.

1.2. تعريف القيمة السوقية المضافة (MVA): يقصد بالقيمة السوقية المضافة MarKet Value (MVA) Added بالفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة ورأس المال المستثمر من قبل الملاك والمقرضين، حيث يعد هذا المعيار شامل في قياس وتحقيق الثروة ومقياس للفعالية التشغيلية في المؤسسات¹، ويعتمد هذا المعيار على القيمة الاقتصادية المستقبلية بشكل مباشر، في حين يمكن اعتبارها الفرق بين القيمة السوقية لأسم الشركة والقيمة الدفترية لحقوق المالكين.

تعتبر القيمة السوقية المضافة إحدى الأدوات المهمة في خلق القيمة لثروة المساهمين، ومقياس جوهري يلخص الأداء الإداري والمالي للشركة وقدرتها على إدارة مواردها بهدف تعظيم ثروة المساهمين.

2.2. العوامل المؤثرة على القيمة السوقية المضافة (MVA): توجد عدة عوامل تؤثر في القيمة السوقية المضافة، والمتمثلة في النقاط التالية²:

- لكي تكون القيمة السوقية المضافة موجبة لابد أن تكون معدلات النمو في الإيرادات وصافي ربح التشغيل ورأس المال المستثمر تفوق كلفة رأس المال المستثمر؛
- كلما زادت إنتاجية الدينار المستثمر في ظل ثبات رأس المال المستثمر أو انخفاضه كلما زادت القيمة السوقية المضافة، خاصة عند انخفاض أو ثبات تكلفة رأس المال؛
- الحد الأدنى من هامش الربح المطلوب لخلق ثروة إضافية للمساهمين.

3.3. طريقة حساب القيمة السوقية المضافة (MVA): تحسب القيمة السوقية المضافة بالعلاقة التالية³:

¹ محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، مرجع سابق، ص 09.

² بن مالك عمار، مرجع سابق، ص 103-104.

³ J.Caby et G.Hirigoyen, "La création de valeur de l'entreprise", 2^e édition, Economica, Paris, 2001, pp: 31.

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية لأسهم الشركة - القيمة الدفترية لحقوق المالكين

حيث: القيمة السوقية لأسهم الشركة = عدد الأسهم X سعر السهم

من خلال استعراض مؤشر خلق القيمة يتبين مساهمته لمفهوم حوكمة الشركات باعتبارها تحاول أن تدفع بالمسيرين نحو رعاية مصالح المساهمين بتعظيم قيمة المؤسسة، أي تحاول التقليل من تكاليف الوكالة وتعارض المصالح بين الملاك والمساهمين¹.

المطلب الرابع: تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن

لقد أصبح اختيار وتطوير أساليب وأدوات قياس وتقييم الأداء المالي يعتبر من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات، في ظل هذا القصور المؤكد والملحوظ في النظم والأساليب التقليدية، تم توجيه الاهتمام الأكبر نحو البحث عن أسلوب مناسب يتجاوز المقاييس التاريخية إلى مقاييس مستقبلية، والاعتماد على أسلوب حديث متعدد الأبعاد لقياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة، يتضمن مجموعة من مقاييس الأداء المتوازنة والمتلائمة مع التحولات البيئية المعاصرة، ولا يمكن للأرقام مهما بلغت كفاءة وخبرة المحاسبين أن تتحدث بمفردها عما تم إنجازه خلال فترة معينة فالأرقام يمكنها إظهار الإيرادات والتكاليف خلال فترة، ولكنها لن تظهر مثلاً الكفاءة والخبرة النادرة في سوق العمل التي يمتاز بها موظفو المؤسسة، والاعتماد الكلي على الأرقام والحسابات يجعل المديرين وصناع القرار يعتمدون على معلومات تاريخية لا تظهر جميع الأبعاد المطلوبة، ولهذا ظهرت الكثير من الدراسات والبحوث للتغلب على هذه العوائق لقياس الأداء، ومنها بطاقة الأداء المتوازن The Balanced Scorecard، وكان أول ظهور رسمي لها وبشكل كامل سنة 1992، بأمريكا الشمالية على يد كابلان ونورتن.

1. مفهوم بطاقة الأداء المتوازن

لقد عرفت بطاقة الأداء المتوازن بأنها مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية التي تقدم لمدرء الإدارات العليا صورة واضحة وشاملة عن أداء منظماتهم، ويمكن وصفها بكونها إطار عام يشمل جوانب متعددة، حيث يمكن اعتبارها أولاً، نظام قياس في إطاره يمكن اختيار المؤشرات والقياسات الملائمة حسب حاجاتها وطبيعة عملها ورغبات الإدارة في عرض مختلف الجوانب الذاتية والموضوعية في محتوى هذه المؤشرات والقياسات، كذلك تعد بطاقة الأداء المتوازن نظام إدارة استراتيجي لكونها تحاول أن تساعد

¹ هوارى سويسى، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، 2010، ص 63.

الملاك والمديرين على ترجمة رؤية واستراتيجيات شركاتهم إلى مجموعة من الأهداف والقياسات الاستراتيجية المترابطة¹.

ويعرف البعض بطاقة الأداء المتوازن بأنها: "أول عمل نظامي حاول تصميم نظام لتقييم الأداء والذي يهتم بترجمة استراتيجية المؤسسة إلى أهدافا محددة ومقاييس ومعايير مستهدفة ومبادرات للتحسين المستمر، كما إنها توحد جميع المقاييس التي تستخدمها المؤسسة"².

ولقد عرفت كذلك بأنها "نموذج يعرض طرق متنوعة لإدارة المنظمة لكسب عوائد مرضية من خلال صناعة قرارات استراتيجية تأخذ بالاعتبار الآثار المنعكسة على كل من المحور المالي والزبائن والعمليات الداخلية وتعلم ونمو الأفراد، وإن تحليل الأداء وقياسه للمحاور المذكورة يعتمد على تحليل وتشخيص مقاييس أداء مالية وغير مالية لأهداف قصيرة وطويلة الأجل"³.

يمكن استخلاص من التعاريف السابقة على أن بطاقة الأداء المتوازن، وسيلة اتصال وتواصل بين القيادة والإدارة، وتوصل من خلالها ما تريد إنجازه وتحقيقه من أهداف من خلال قياسات دقيقة وواقعية مترابطة تنعكس إيجابياً على الأداء الشمولي للمنظمة.

2. خصائص بطاقة الأداء المتوازن

يمكن استخلاص أهم الخصائص المميزة لبطاقة الأداء المتوازن فيما يلي⁴:

- هي نظام إداري يتم من خلاله ترجمة رؤية المؤسسة واستراتيجيتها إلى أهداف ومقاييس في أربع مجموعات تشكل أساس عملية التقييم وبالتالي يتحقق التوازن؛
- توفير المعلومات المناسبة لتمكين الإدارة من إعادة توحيد الأداء بما يحقق التوافق مع الأهداف ويضمن الوفاء بمتطلبات أصحاب المصلحة؛
- تعدد أبعاد التقييم حيث يتعامل النظام مع أربعة أبعاد تشكل تقييماً متكاملًا فيما بينها، والمتمثلة في: البعد المالي، بعد العمليات الداخلية، بعد العملاء، وبعد النمو والتعلم؛
- تعتبر كأداة للإدارة يتم بموجبها اتخاذ القرارات ولاسيما الاستراتيجية منها؛
- تحقق التوازن المفقود في مقاييس الأداء التقليدية.

¹ وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سابق، ص 151.

² عبد الحميد عيد الفتاح المغربي، بطاقة الأداء المتوازن "المدخل المعاصر لقياس الأداء الاستراتيجي"، المكتبة العصرية، مصر، 2009، ص 57.

³ صالح بلاسكة، قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012، ص 24.

⁴ نفس المرجع، ص 24.

3. أهمية بطاقة الأداء المتوازن

تعد بطاقة الأداء المتوازن مفهوم جديد يترجم مهمة الإدارة واستراتيجيتها إلى مجموعة من إجراءات الأداء، تعتمد على أربعة مناظير أو أبعاد لتقييم أداء الإدارة بدلا من التركيز على المنظور المالي فقط، فالمنظور المالي يعد غير كاف لتكوين الصورة الشاملة عن إدارة المنظمة، إذ أصبح من المعروف بأن المقاييس التقليدية التي تركز عن المنظور المالي غير كافية لبيئة الأعمال المعاصرة، وهي تعمل بمثابة الحجر الأساس للنجاح الحالي والمستقبلي للمنظمة، عكس المقاييس المالية التي تفيد بما حدث في الماضي ولا تشير إلى كيفية الاستفادة منها في تحسين الأداء مستقبلاً، وامتدت وظيفتها إلى تحويل الأهداف الاستراتيجية إلى مقاييس مالية وغير مالية متماسكة، وحالياً أصبحت نظاماً إدارياً متكاملًا، يسعى إلى زيادة قدرات العاملين وبناء معارفهم التنظيمية لكي تساعد في تحسين قدراتهم في اختراق عوامل النجاح في مختلف المجالات وبتطبيقها على نشاط المنظمة، كذلك المساعدة على التركيز لتحسين الأداء، وتعمل كمظلة للتنويع المنفصل لبرامج المنظمة مثل الجودة وإعادة التصميم وخدمة الزبون، وترتبط المكافئات بمعايير الأداء، كما أنها تبقى المعايير المالية كملخص مهم لأداء العاملين والإدارة وبنفس الوقت تلقي الضوء على مجموعة مقاييس أكثر عمومية وتفاعلاً وترابطاً بين المستهلك والعمليات الداخلية والعاملين، لتحقيق نجاح مالي طويل الأمد¹.

4. خطوات تنفيذ بطاقة الأداء المتوازن

لقد تعددت آراء الكتاب والباحثين حول الخطوات اللازمة لتصميم وتنفيذ بطاقة الأداء المتوازن، حيث يتم تكييف الترتيب الذي يلزم اتخاذه، والوقت المخصص لكل خطوة طبقاً لخصائص وظروف كل مؤسسة على حده، ويوضح الشكل التالي أهم الخطوات المتفق عليها لتنفيذ نظام بطاقة الأداء المتوازن.

¹ مريم شكري محمود نديم، تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، قسم المحاسبة والتمويل كلية الأعمال، عمان، 2013، ص 17 - 19.

شكل رقم (09): الخطوات التفصيلية لتنفيذ بطاقة الأداء المتوازن



المصدر: عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، بطاقة الأداء المتوازن "المدخل المعاصر لقياس الأداء الاستراتيجي"، المكتبة العصرية، مصر، 2009، ص100.

وفيما يلي نستعرض بشكل مختصر كل خطوة من الخطوات المنهجية السابقة لتصميم وتنفيذ بطاقة الأداء المتوازن:

الخطوة الأولى: صياغة الرؤية التنظيمية: يتمثل الغرض الأساسي في هذه المرحلة هو تحديد رؤية المؤسسة لما ستكون عليه في المدى الطويل، ويتحقق هذا عن طريق عقد مقابلات مع أكبر عدد ممكن من الأفراد، وقد يتطلب عقد ندوة مشتركة تحضرها الإدارة العليا وقادة الرأي وأشخاص لهم خبرة سابقة بمشروعات بطاقة الأداء المتوازن، لإثراء طموح العاملين وتوجيه مسيرة المؤسسة، ويجب أن لا تكون هذه الرؤية أحلام مجردة بعيدة عن الواقع.¹

الخطوة الثانية: تحديد الاستراتيجيات: يتم تحديد استراتيجيات المؤسسة في ضوء مستوى المنافسة الذي تتعرض له وإمكانيتها الداخلية، فإذا كانت المؤسسة في مرحلة النمو فإنها ستركز على محركات الأداء

¹ عريوة محاد، دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء المستدام بالمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011، ص100.

الخارجية مثل رضى العملاء، الأداء البيئي، التجديد والابتكار في مجال الإنتاج، لتدعيم المركز التنافسي لها، أما إذا كانت المؤسسة في مرحلة النضج والاستقرار، فإن الإدارة العليا تحدد استراتيجياتها، على أساس محركات الأداء الداخلية، مثل التشغيل الداخلي بهدف تخفيض التكاليف وتحسين الإنتاجية وزيادة العائد للمساهمين¹.

الخطوة الثالثة: تحديد العناصر الحرجة للنجاح: في هذه الخطوة يتم الانتقال من الاستراتيجيات الموصوفة سابقاً إلى مناقشة وترتيب المبادرات والعوامل الأكثر تأثيراً حسب الأولوية لتحقيق النجاح، ضمن كل بعد من أبعاد بطاقة الأداء المتوازن، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

الخطوة الرابعة: تحديد القياسات: يتم في هذه الخطوة صياغة مقاييس الأداء للأهداف الاستراتيجية المرتبطة بمحركات الأداء، بمساهمة كل الأفراد ذوي الصلة في عمل المشروع للتعرف على النتائج والأسباب وإيجاد توازن في ما بينها.

الخطوة الخامسة: تحديد وتطوير خطة العمل: في هذه المرحلة يتم تحديد كيفية تقييم النجاح في استخدام بطاقة الأداء المتوازن، من خلال صياغة الأهداف النهائية في صورة اقتراحات تقدم من قائد كل وحدة في المشروع، ووضع خطة عمل من طرف الأفراد المسؤولين وجدولاً زمنياً لإعداد التقارير المرحلية والنهائية².

الخطوة السادسة: تحديد الأفعال التنفيذية: يتم تبيان في المرحلة الأنشطة والأفعال الواجب البدء في تنفيذها لتحقيق الأهداف والانتقال بالخطة إلى عالم الواقع.

الخطوة السابعة: المتابعة والتقييم: تقوم المؤسسة وبصورة متصلة بمتابعة تحقيق المقاييس وظيفتها المنشودة كأداة ديناميكية للإدارة، من خلال إعداد دليل معلوماتي عن مقاييس الأداء المستخدمة بصورة فصلية أو شهرية وعرضه على الإدارة العليا لمراجعته ومناقشته مع مديري الإدارات والأقسام.

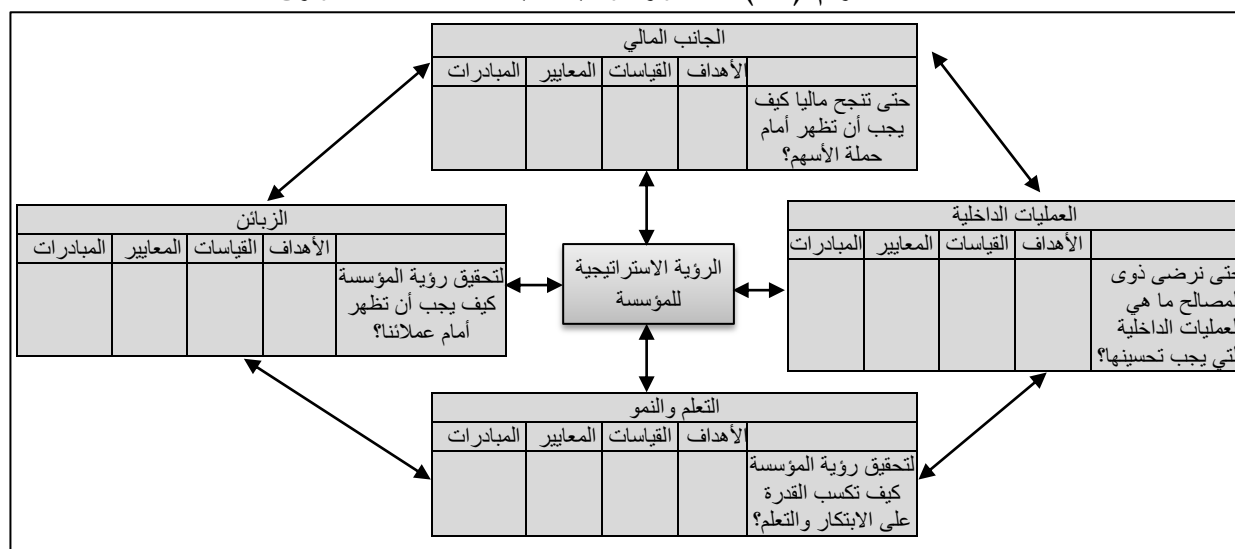
5. منظور أو أبعاد بطاقة الأداء المتوازن

بطاقة الأداء المتوازن تمكن المؤسسة من تقييم الأداء على نحو متكامل عن طريق ربط الأهداف المتعددة التي تسعى المؤسسة لتحقيقها، ويتم ترجمة رؤية المؤسسة واستراتيجياتها إلى أهداف ومقاييس يتم تبويبها في أربعة أبعاد وهي: المساهمين والعملاء والعمليات الداخلية والتعلم والنمو، ويقوم كل منها بتقييم الأداء من منظور مختلف، والشكل التالي يبين الأبعاد الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن.

¹ صالح بلاسكة، مرجع سابق، ص ص 42-43.

² عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص ص 127-128.

شكل رقم (10): منظور أو أبعاد بطاقة الأداء المتوازن



المصدر: صالح بلاسكة، قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012، ص 28.

ويمكن عرض الإطار العام لهذه الأبعاد الأساسية الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن على النحو التالي:

أولاً: المنظور المالي: يعتبر المنظور المالي أحد جوانب بطاقة الأداء المتوازن الذي يركز على قياس الأداء المالي في الأجل القصير، والأهداف التي يحققها المنظور المالي هي في الجانب المالي مثل تحقيق هدف بقاء واستمرار المؤسسة، تحديد مواطن القوة المالية ونواحي القصور الناتجة عن استخدام سياسات وقرارات مالية معينة، وتحقيق العائد على الاستثمار والربحية وغيرها من الأهداف المالية¹.

ثانياً: منظور العملاء: يعتبر منظور العملاء جوهر المقاييس غير المالية، ويترتب على تحقيق رضا العملاء وكسب ولائهم المستمر للمؤسسة يترتب عليه زيادة نصيب أو حصة المؤسسة في السوق، من خلال المحافظة على العملاء الحاليين وكسب عملاء جدد.

ثالثاً: منظور العمليات الداخلية: تشكل العمليات الداخلية حجر الأساس في تكوين قدرة المؤسسة الأدائية والتنافسية، وتتمثل في عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات ومجالات إبداع ذات قيمة للمؤسسة.

رابعاً: منظور التعلم والنمو: تتعلم المؤسسات وتتطور من خلال تجربتها وقدرتها في وضع أفكار العاملين والإدارة، وهكذا يرتبط التعلم بالتغيير الإيجابي في السلوكيات الفردية والجماعية والتنظيمية، فعمليات التغيير الإيجابي يمكن أن تصنف نمو وتراكم معرفي يجعل الأفراد والمجموعات أكثر قدرة على الأداء بطرق وأساليب متجددة تعطي للمؤسسة النجاح في البيئة المتغيرة².

¹ مريم شكري محمود نديم، مرجع سابق، ص 27.

² وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، مرجع سابق، ص 244.

المبحث الثالث: تطبيق مبادئ حوكمة الشركات كوقاية من الفشل المالي

إن خطر الفشل المالي هو الشبح الذي يطارد الشركة الغافلة عن حقيقة وضعها المالي، وإذا حل الخطر المالي بإحدى الشركات فإنه يقودها تدريجياً إلى نقطة النهاية بإشهار إفلاسها والقضاء على حياتها، لأن أقصى درجات الفشل المالي هو الإفلاس، وللوقاية من هذا الخطر زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في معظم الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود السابقة، وخاصة بعد الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية، التي شهدتها بعض الدول وتعود أسباب هذه الانهيارات إلى الفساد الإداري والمالي وافتقار إدارة الشركات إلى إدارة سليمة في الرقابة والإشراف على المخاطر والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر، ونقص الخبرة والكفاءة، حيث تؤدي إجراءات حوكمة الشركات إلى توقف مواجهة الفساد المالي الذي يؤدي إلى استنزاف موارد الشركة، وتآكل قدرتها التنافسية، وبالتالي انصراف المستثمرين عنها.

ومن هذا المنطلق تحدث العديد من الخبراء والمحليلين والاقتصاديين عن آثار حوكمة الشركات لتحقيق التنمية الشاملة في كل من الدول الناشئة والدول المتقدمة، وعدم وعي الشركات في مخاطر تعرض الشركة للفشل المالي في المستقبل، والقضاء عن الأسباب التي تقود إلى الفشل المالي والتي تعتبر حاجز وعائق ضد تحسين الأداء المالي، ومن بينها الفساد الإداري والمالي ونقص الخبرة في إدارة المخاطر والأزمات المالية، والتي سوف نتطرق لها في هذا المبحث بأكثر تفصيل:

المطلب الأول: حوكمة الشركات كأداة فاعلة في مكافحة الفساد المالي والإداري

يعتبر الفساد المالي والإداري المنتشر في الشركات سواء في القطاع العام أو الخاص من أبرز القضايا التي تواجه اقتصاديات الدول، وقد استفحلت هذه الظاهرة في الأونة الأخيرة، وازداد انتشارها خاصة في الدول النامية باعتبارها بيئة خصبة لنموها، حيث تنعدم أساليب الحكم الديمقراطي وما تتطلبه من شفافية تضمن وجود رقابة مستمرة لأداء الأجهزة الإدارية، حيث أدت ظاهرة الفساد المالي والإداري إلى تكبد كثير من المساهمين بخسائر مادية فادحة مما دفع العديد من المستثمرين للبحث عن الشركات التي تطبق مفهوم حوكمة الشركات، وتعد الحوكمة أهم آلية في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري، وذلك من خلال مجموعة من الآليات، من أبرزها الإفصاح والشفافية، وهنا تبرز الحوكمة كمنهج إداري يساعد على التفكير برؤى متعددة تأخذ بعين الاعتبار القيم الأخلاقية والاجتماعية والبيئية، والتقليل من تطور أشكال وآليات الفساد، و نمو الانحرافات السلبية المرتبطة بصورة تؤدي إلى ترقية الأداء المالي ورفع مستويات التنافسية، والحد من الفساد المالي والإداري.

1. مفهوم الفساد المالي والإداري

إن الفساد مصطلح يتضمن معاني عديدة في طبيعته، وهو موجود في كافة القطاعات العامة والخاصة وفي أي تنظيم يكون فيه للشخص قوة مهيمنة أو قوة احتكار، أو صاحب قرار، أو هو خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام به من أجل تحقيق مكاسب غير مشروعة أو منافع شخصية يتعذر الحصول عليها بطرق شرعية، وقد وردت كلمة الفساد في القرآن الكريم في عدة مواضع، حيث قال تعالى ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾¹، وقوله عز وجل ﴿لَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾²، ونرى في الآيات الكريمة السابقة تشديد القرآن الكريم على تحريم الفساد على نحو كلي، وإن لمرتكبيه الخزي في الحياة الدنيا والعذاب الشديد في الآخرة. فالفساد المالي والإداري في الحقيقة يشمل القطاع العام والخاص على حد سواء، إلا أن الموظف في القطاع العام أكثر عرضة للفساد من غيره لبعده عن المساءلة، وأمنه من الرقابة، بخلاف الموظف في القطاع الخاص الأكثر مسائلة إما من مديره مباشرة أو من مالك المشروع أو مجلس الإدارة³.

ولا يوجد تعريف محدد للفساد المالي والإداري، لكن هناك اتجاهات مختلفة تتفق في كون الفساد هو إساءة استعمال السلطة أو الوظيفة للكسب الخاص، حيث جاء تعريف الفساد في قاموس العلوم الاجتماعية الأمريكي على أنه "استغلال السلطة للحصول على منفعة أو فائدة أو ربح لصالح فرد أو جماعة أو طبقة عن طريق انتهاك حكم القانون أو الخروج على معايير السلوك الأخلاقي الرفيع"⁴. في حين تعرفه منظمة الشفافية العالمية على أنه "إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص"⁵.

كما عرفه البنك الدولي على أنه: "إساءة استخدام السلطة لمكاسب شخصية"⁶، ويمكن تعريفه كذلك بالانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة حالياً في التنظيمات الإدارية مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية.

¹ سورة الروم، الآية: 41.

² سورة القصص، الآية: 83.

³ حوحو حسينة، دبابش ربيعة، الإجراءات المتخذة لمكافحة الفساد المالي والإداري في برنامج الدعم الفلاحي، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012، ص 03.

⁴ عبد القادر عبد الحافظ الشخيلي، التدابير القانونية لمكافحة الفساد، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، مركز الدراسات والبحوث الرياض، للفترة 06-07/10/2003، ص 03.

⁵ عبد الله غانم، بن الضيف محمد عدنان، تفعيل دور الحوكمة كآلية للحد من الفساد المالي والإداري في الوطن العربي مع الإشارة إلى تجارب دولية، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012، ص 01.

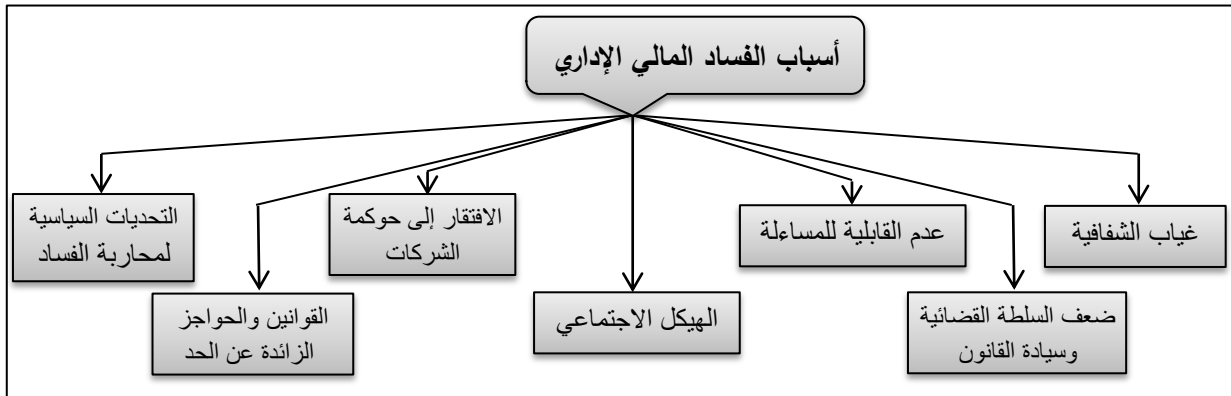
⁶ عبد الله بن سعد الغامدي، دور النزاهة والشفافية في محاربة الفساد، الملتقى العلمي حول: الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية، كلية العلوم الاستراتيجية عمان، للفترة 02-03/09/2014، ص 03.

ومهما تعددت معاني الفساد المالي والإداري إلا أنه لا يخرج عن كونه وباءا اجتماعيا واقتصاديا يصيب المجتمعات ولا بد من الوقاية منه والتصدي له بشكل جماعي وبأسلوب مؤسسي.

2. أسباب ظهور الفساد المالي والإداري

هناك العديد من الأسباب المختلفة التي أدت إلى ظهور الفساد المالي والإداري، ففي دراسة قام بها مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) حدد مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى وجود الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم (11): أسباب ظهور الفساد المالي والإداري



المصدر: محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، 2006، ص 35.

1.2. غياب الشفافية: إن المجتمعات غير الديمقراطية معروفة بكونها بيئات مغلقة تسيطر الحكومات على إعلامها وتخضعه لرقابتها، ولا يمكن نشر معلومات باستثناء التي وافقت عليها والتي تخدم مصالحها، ورغم الانفتاح المتزايد وفي عصر الانترنت والأقمار الصناعية أصبح من الصعب على الحكومات غير الديمقراطية فرض قيود على إمكانية الحصول على معلومات، لكن ما تزال بحاجة إلى جهود لإصدار تشريعات خاصة بالإعلام¹.

2.2. ضعف السلطة القضائية وسيادة القانون: تعتبر السلطة القضائية من أهم أركان الديمقراطية لأنها تساعد المستثمرين وتحمي حقوقهم من خلال آليات قوية وضمان المساءلة والقابلية للمحاسبة.

3.2. عدم القابلية للمساءلة: إن غياب السلطة القضائية وأجهزة المراجعة والحرية المدنية يجعل مفهوم القابلية للمساءلة غاية لا تدرك في المجتمعات التي لا تتمتع بالديمقراطية.

4.2. الهيكل الاجتماعي: إن المجتمعات غير الديمقراطية تتحاز إلى النخبة الحاكمة ضد بقية الشعب لتحقيق مكاسب شخصية.

¹ محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص 35.

5.2. الإفتقار إلى حوكمة الشركات: يؤدي فقدان القواعد المنفذة لحوكمة الشركات إلى خلق بيئة مناسبة للنخبة التي تتحكم في معظم الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي يفتح الباب على مصرعيه أمام ممارسة الفساد والعبث بممتلكات الشركات، والحكومات غير الديمقراطية لا تقبل الخضوع للمراقبة المستقلة في كل تصرفاتها حيث تشعر بالتهديد بمجرد التفكير بأن هناك من يراقب أعمالها¹.

6.2. القوانين والحواجز الزائدة عن الحد: إن الإفراط في إصدار اللوائح والقوانين من طرف الحكومة لكي تحافظ على قوتها داخل البلاد، سوف يستغلها الموظفون ويستخدمون كل ما في جعبتهم من آليات السيطرة لجمع الرشوة والحصول على امتيازات، وهذا ما يؤدي إلى خلق بيئة يتكاثر فيها الفساد².

7.2. التحديات السياسية لمحاربة الفساد: لكي يتم القضاء على الفساد لابد من مواجهة عقبات كبيرة، كقيامها بتخفيف قبضتها على السلطة مع تنفيذ الإصلاحات والتنازل عن السيطرة.

3. تكلفة الفساد المالي والإداري

تتحمل المشروعات والأعمال والمجتمع بأسره تكلفة الفساد، والتي تظهر في عدة صور نعرض منها على سبيل المثال ما يلي³:

1.3. سوء تخصيص الموارد: إن الموارد المخصصة لاستخدامات منتجة فقد يتم توجيهها للفساد وبالتالي تفقد الشركات المال والوقت الثمين.

2.3. انخفاض الاستثمارات: يتخوف المستثمرون من التكاليف التي لا يمكن التنبؤ بها، نتيجة مشاهدتهم لهذا الانتشار الواسع للفساد، وبالتالي فإن الحفاظ على حقوق الملكية يصبح أمراً غير مضمون، الأمر الذي يجعل الاستثمار في مثل هذا البلد محاطاً بالمخاطر.

3.3. ضعف المنافسة وقلة الكفاءة: قد تستفيد الشركة في المدى القصير نتيجة الصفقات الفاسدة والحصول على ميزات مالية واقتصادية لا تستحقها، لأنها لا تتنافس على أساس قواعد السوق أي العرض والطلب، مما يؤدي في نهاية الأمر إلى تحمل المستهلكين لأسعار أعلى للبضائع وأقل جودة.

¹ نقماري سفيان، الإطار الفلسفي والتنظيمي للفساد الإداري والمالي، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي و الإداري، جامعة بسكرة، يومي 06- 07 ماي 2012، ص 06.

² جواد رشمي، الفساد المؤسسي هل يصبح وسيلة لتحقيق الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا CIPE، مجلة مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، القاهرة، 2004، ص ص 06-07.

³ مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، إرشادات عملية لمكافحة الفساد، مترجمة عن: REFORM Toolkit, March 2008, Combating Corruption :A Private Sector approach prepared by Boris Melnikov under the Supervision of Kim Eric Bettcher, P 04.

4.3. إدارة فاسدة، وسياسات لا تستجيب لرغبات المواطنين: إن وضع النظم الفاسدة يجدون الموظفين فيها ما يشجعهم ويبيرر لهم تأخير أداء الخدمة للجمهور حتى يحصلوا على رشوة.

5.3. نقص فرص العمل: يضع الفساد عقبات أمام دخول الشركات الجديدة إلى السوق، مما يؤدي إلى تقليل فرص العمل في القطاع الخاص، ويقلل فرص الشركات في النمو.

6.3. تزايد الفقر: يقلل الفساد من احتمالات حصول الفقراء على دخل بسبب نقص فرص العمل في القطاع الخاص. كما يحد أيضاً من فرص الحصول على خدمات عامة جيدة في مجالات عدة مثل الرعاية الصحية والتعليم.

4. تصدي حوكمة الشركات للفساد المالي والإداري

يعد تبني مفهوم حوكمة الشركات، أمراً ضرورياً لمواجهة حالات الفساد المالي والإداري، ولأسيما ما يتصل بإعداد التقارير المالية الشفافة وإتباع معايير ذات جودة عالية في مجال القياس والإفصاح المحاسبي، وكذلك التحديد الواضح لحقوق حملة الأسهم في الشركات وحقوق الآخرين من أصحاب المصلحة، والمسؤوليات الملقاة على عاتق مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين فيها، حيث تميزت عملية جذب رؤوس الأموال لتلك الشركات بقدر كبير من الصعوبات نظراً لتكبد حملة الأسهم فيها خسائر مالية فادحة انعكست سلباً عن مصداقية الشركات وتوجه الكثير من المستثمرين الحاليين والمرتبين للبحث عن منافذ استثمارية بديلة، الأمر الذي دفع بالجهات ذات الصلة وعلى المستويين الوطني والدولي إلى إجراء الدراسات والفحوصات المعمقة بهدف تحديد الأسباب الرئيسية التي كانت وراء انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري، واقتراح السبل الكفيلة لحماية حقوق حملة الأسهم وأصحاب المصلحة، وتبني مجموعة من المعايير المحاسبية رفيعة المستوى وبما ينسجم مع مصالح حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة، وتعزيز قابليتهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة بشأن مستقبل استثماراتهم واستمرار نشاطاتهم في الشركات¹، وذلك ضمن إطار لحوكمة الشركات يستند إلى مجموعة محددة من المبادئ التي تؤدي إلى الرفع من الشفافية والإفصاح وتعزيز الرقابة والإشراف أكثر على ممارسات وأعمال الشركات، إضافة إلى أنها تركز على تحديد مسؤوليات وواجبات كل فرد داخل الشركات مما يجعل مساءلتهم نسبياً ممكنة، والمعروف أن الفساد يؤدي إلى استنزاف موارد تلك الشركات وتآكل قدرتها التنافسية وبالتالي انصراف المستثمرين عنها، وذلك على اعتبار أن الحوكمة تعني الضغط على الفساد بكل الطرق.

¹ بشرى نجم عبدالله المشهداني، أهمية حوكمة الشركات في مواجهة الفساد المالي والمحاسبي، دراسة تحليلية للإطار القانوني والرقابي الذي ينظم أعمال الشركات المساهمة في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بدون تاريخ، ص01.

ومن الصعب استمرار الفساد وإخفاء المدفوعات التي جاءت بصورة فاسدة، واتخاذ القرارات من طرف فرد واحد في ظل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات الجيدة، وكذلك ينتج عن حوكمة الشركات شفافية ومسؤولية ومساءلة للشركات التي بها تكاليف مرتفعة لسلوك أفرادها الفاسد¹، وتساهم حوكمة الشركات في مكافحة الفساد من خلال ما يلي²:

- طلب تعيين مراجع مستقل كشرط للحصول على قروض، وكان أول إجراء طبق في هذا الإطار مراجعة البنك المركزي الروسي عندما أثرت مزاعم حول الفساد في إدارة البنك المركزي للقروض التي حصل عليها من صندوق النقد الدولي؛
- يعد تدريب الصحافة الاقتصادية إحدى النواحي الأساسية لأي جهود تهدف إلى منع الرشوة، لأن هذه الصحافة تعد بوابة للإفصاح عن تلك الممارسات والكشف عنها لكي يهدد مناصب الأفراد في الشركات في حال إقدامهم عن خطوات تدعم الفساد؛
- إنشاء سجلات جديدة للأسهم، فكثيراً ما يحدث أن تقوم المؤسسات التي تمت خوصصتها حديثاً القيام بعدم تسجيل الأسهم المشتراة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- وضع معايير للشفافية عن بيع الأصول الأساسية، مع تمكين المستثمرين من الحصول على تعويضات في حالة خسارة.

المطلب الثاني: دور حوكمة الشركات في إدارة المخاطر المالية

تعتبر الأنشطة الاقتصادية بشكل عام عرضة لشتي أنواع المخاطر، وتعتبر جزءاً لا يتجزأ من النشاط الإنساني مهما كانت طبيعته، وقد استمرت المخاطر في التزايد مع التنوع الذي عرفته الأنشطة الاقتصادية، بل أصبحت صفة ملازمة للاقتصاديات المعاصرة، مما يجعل التخلص من المخاطر بشكل نهائي أمراً غير ممكن، لكن هذا لا يعني عدم إمكانية التعامل معها وفق مجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي تجعل آثارها ونتائجها متحكم فيها إلى حد بعيد، حيث يتفق الكثير من الباحثين والمهتمين على أهمية حوكمة الشركات وما تمثله من دفع لعجلة التنمية ورفع مستوى الأداء والإدارة، والتقليل من المخاطر على مستوى المؤسسة والدول على حد سواء، إذ توفر حوكمة الشركات قدراً ملائماً من الطمأنينة لحملة الأسهم والمستثمرين، وتوفر المعلومات الملائمة للمستثمرين.

¹ Alexandre shkolnikov, chamber of commerce : combating corruption and improving corporate governance, economic reform issue paper (CIPE), n° 0503 , June 16.2005, p:4

² بادن عبد القادر، دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة ماجستير، علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2008، ص ص 87-88.

1. مفهوم إدارة المخاطر المالية

إدارة المخاطر فهي عبارة عن إجراء منتظم للتخطيط ومتابعة المخاطر المتعلقة بالمشروع، وتتضمن الإجراءات والأدوات والتقنيات التي تساعد مدير المشروع على تعظيم إمكانية وأسباب تحقيق نتائج ايجابية وتخفيض إمكانية وأسباب تحقيق نتائج غير ملائمة، وإدارة المخاطر لا تعني تجنب المخاطر فقط، بل ينبغي أن تضمن حماية عوائد المساهمين، ولكي تكون إدارة المخاطر فعالة يجب أن تؤدي مبكراً في حياة المشروع¹.

وتتناول إدارة المخاطر المالية العلاقة بين العائد المطلوب على الاستثمار وبين المخاطر التي تصاحب هذا الاستثمار، بهدف توظيف هذه العلاقة بما يؤدي إلى تعظيم قيمة هذا الاستثمار.

وقد تم تعريف إدارة المخاطر بتعاريف مختلفة، حيث عرفت من طرف معهد إدارة المخاطر (IRM) على أنها: "الجزء الأساسي في الإدارة الاستراتيجية لأي مؤسسة. فهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل نشاط"².

ويمكن تعريفها على أنها: تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف، والسعي إلى اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مواجهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب³.

بالإضافة إلى تعريفها على أنها: "جزء من ثقافة المؤسسة، فهي هيكل من الإجراءات والعمليات التي تدار من أجل مواجهة الفرص والتهديدات ودراسة الآثار المترتبة عنها"⁴.

وقد حددت جمعية إدارة المشاريع (APM) بأن التعامل مع المخاطر يجب أن يكون بتقليلها أو تحجيمها إلى الحد الأدنى المقبول، والتأمين ضد حدوثها، ونقلها للغير، أو إدارتها بحرص⁵.

ومن التعاريف السابقة نستخلص أن إدارة المخاطر تهتم بما يلي⁶:

- المحافظة على الأصول الموجودة وحماية عوائد المساهمين؛
- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر المرتبطة بالأنشطة؛

¹ عصماني عبد القادر، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 20-21 أكتوبر، 2009، ص ص 04-05.

² عمر على عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، رسالة ماجستير، علوم التسيير، جامعة المدية، 2009، ص 96.

³ عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012، ص 27.

⁴ عمر على عبد الصمد، مرجع سابق، ص 96.

⁵ بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، جامعة الشلف، العدد 07، 2009-2010، ص 335.

⁶ نفس المرجع والصفحة.

- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها؛
- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية وتحويلها إلى جهات خارجية؛
- تحديد الإجراءات والتصرفات التي يتعين القيام بها فيما يتعلق بمخاطر معينة؛
- إعداد الدراسات قبل وقوع الخسائر بغرض منع حدوثها أو تكرارها؛
- حماية صورة المؤسسة بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين، والدائنين، والمستثمرين.

2. أنواع المخاطر المالية

يمكن تصنيف المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة إلى ما يلي¹:

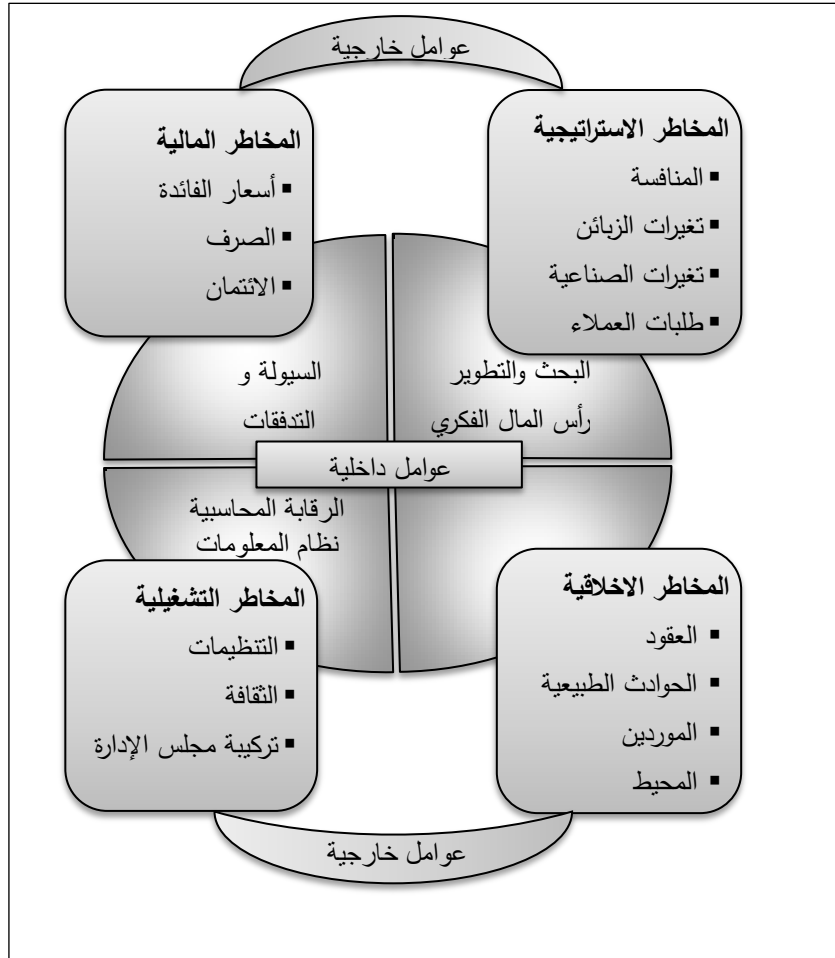
- 1.2. **مخاطر سعر الفائدة:** وهي المخاطر التي تكمن في التغيرات المحتملة لأسعار الفائدة ارتفاعاً وانخفاضاً وبالتالي فإن اختيار الأدوات الاستثمارية سوف تتأثر بهذه التغيرات.
- 2.2. **مخاطر الائتمان:** وهي المخاطر الناجمة عن التوسع في منح الائتمان التجاري، ويزداد بزيادة الذمم الممنوحة للعملاء.
- 3.2. **مخاطر السيولة:** وتتمثل في قدرة المؤسسة على تحويل عناصر الأصول المتداولة إلى سيولة لتسديد الالتزامات.
- 4.2. **مخاطر عدم سداد الالتزامات:** وتعني عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول المؤسسة إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لهذه الالتزامات.
- 5.2. **مخاطر التمويل:** عند زيادة نسبة الأموال المقترضة عن الأموال المستثمرة، فهذا يعني أن المؤسسة تتحمل مخاطر دفع كلفة نقدية إضافية عن التكاليف الأخرى.
- 6.2. **مخاطر السعر:** هو خطر تدني القيمة السوقية للسلع والخدمات.
- 7.2. **مخاطر التضخم والكساد:** قد تؤدي هذه المخاطر إلى انخفاض القيمة الحقيقية للموجودات بسبب انخفاض قوتها الشرائية.
- 8.2. **مخاطر سعر الصرف:** وهي المخاطر الناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية، نتيجة التغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات.

¹ عمر على عبد الصمد، مرجع سابق، ص 95 - 96.

3. المسببات الرئيسية للمخاطر

يمكن أن تنتج المخاطر التي تواجه أي مؤسسة من عوامل خارجية وأخرى داخلية، ويمكن أن تنتج بعض الأخطار من عوامل داخلية وخارجية معاً، ويلخص الشكل التالي أهم الأخطار الناتجة عن هذه العوامل:

الشكل رقم (12): أهم الأخطار الناتجة عن العوامل الداخلية والخارجية



Source: A Risk Management Standard”, Published by AIRMIC, ALARM, and IRM: 2002, P03.

4. حوكمة الشركات كآلية لإدارة المخاطر المالية

يرى البعض أن تحسين الأداء المالي للمؤسسة تتم من خلال تحسين إدارة المخاطر، وأن هذا المفهوم يجب ألا ينظر إليه على أنه مفهوم سلبي (خطر) وإنما النظر إليه باتجاه إيجابي أي أن الخطر يعد مفتاح قيادة أنشطة المؤسسة، وأن حوكمة الشركات تعتبر استراتيجية لمواجهة المخاطر من قبل المؤسسة، وتعتبر إدارة المخاطر إحدى الركائز الأساسية لحوكمة الشركات¹.

¹ سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، دور الحوكمة في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية، المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 19 و 20 نوفمبر 2013، ص 17.

وإن تفعيل الأداء المالي للمؤسسة هو الثمار المرجوة لمبادئ حوكمة الشركات وآلياتها ووسائلها، لأن هذا التفعيل ينعكس على سمعة المؤسسة ويكون قادرا على استقطاب مدخرات الجمهور، فحوكمة الشركات ليست غاية وإنما هي وسيلة لرفع الأداء للمؤسسة ولإحداث التوازن المطلوب بين مصالح الأطراف المشتركة في عمليات المؤسسة وأنشطتها، وتعد المخاطر الإدارية والمالية وكذا تعارض المصالح، أهم المخاطر التي يمكن أن تعالجها حوكمة الشركات باعتبارها جاءت لتصحيح المشاكل التي ظهرت في نظرية الوكالة (الموكل والوكيل)، ولعل التجارب أثبتت أن معالجة مشكلة الوكالة لن تتم بمزيد من اللوائح والقوانين لأن هناك أحداث في المستقبل قد لا يشملها العقد، وأن هناك قدرا من السلوك لا يمكن إحكامه إلا بتقوية الجانب الأخلاقي للمسيرين¹.

وقد قدمت المؤسسات الدولية حوكمة الشركات كعلاج متطور لهذه المخاطر التي تفتك باقتصاديات الدول، وأكد الكثير من المفكرين على نجاعة هذا العلاج وإمكانية حل المشكلة بواسطة التطبيق الجيد لآليات الحوكمة.

المطلب الثالث: أهمية حوكمة الشركات في تخطي الأزمات المالية

تعد حوكمة الشركات من أبرز وأهم الموضوعات في المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، وقد تعاطم الاهتمام بهذا الموضوع، خلال السنوات الماضية وخاصة بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في العديد من الشركات في دول شرق اسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن الماضي، وتعود أسباب هذه الانهيارات إلى الفساد المالي والإداري وافتقار إدارة الشركات إلى إدارة سليمة في الرقابة والإشراف، بالإضافة إلى نقص الشفافية، حيث أدت هذه الأزمات والانهيارات إلى تكبد كثير من المساهمين بخسائر مادية فادحة مما دفع العديد من المستثمرين للبحث عن الشركات التي تطبق مفهوم حوكمة الشركات.

1. مفهوم الأزمة المالية

لقد تطرق العديد من الكتاب والباحثين إلى مفهوم الأزمة المالية من وجهات نظر عديدة، فمنهم من عرف الأزمة المالية على أنها الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، فإذا انهارت قيمة أصول ما فجأة، فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها، قد يحدث مثلا هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار فقاعة سعرية أو فقاعة مالية أو فقاعة المضاربة كما

¹ نفس المرجع، ص 21 - 23.

تسمى أحياناً، وهي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية بأسعار تفوق أسعارها الحقيقية¹.

ويمكن تعريف الأزمة المالية بأنها تلك الاضطرابات التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية مثل أسعار الأسهم والسندات، الودائع المصرفية وأسعار الصرف العملات، أو تعرف على أنها اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية وتمتد آثار هذه الأزمة على قطاعات اقتصادية أخرى².

وابرز سمات الأزمة المالية هي فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، والذي ينعكس سلباً في تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم، مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة، وإعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية³.

2. أسباب الأزمة المالية المتعلقة بمجال المحاسبة

تتعدد الأسباب المفسرة لظهور الأزمات المالية المتعلقة بمجال المحاسبة، وتختلف من حيث نوع هذه الأزمات ومن حيث حدوثها وتأثيرها ومدادها الزمني، وأن تشخيص أسباب الأزمة هو مفتاح العلاج السليم، ولكل أزمة خصائص وأسباب إلا أن هناك عوامل مشتركة في معظم الأزمات وهي⁴:

1.2. ضعف آليات الحوكمة: إن الأسباب المتعلقة بضعف آليات الحوكمة ترجع إلى ما يلي:

1.1.2. عدم الالتزام بالمبادئ الأساسية للحوكمة: إن الانهيارات المالية التي حصلت في الولايات المتحدة الأمريكية تشير بعض التقارير إلى عدم الالتزام بمبادئ الحوكمة بصورة سليمة، وبالتطبيق مثلاً على شركة انرون نلاحظ عدم الالتزام بهذه المبادئ كالتالي:

- إذا تم انتهاك القابلية للمسألة من قبل مجلس إدارة الشركة، فلم يكن هناك أية مسئولية تجاه حملة الأسهم عند انخفاض القيمة السوقية لاستثماراتهم وقت حصول الأزمة؛
- إن عدم إفصاح شركة انرون عن أنشطة التلاعب التي تم إخفاؤها، وإخفاء الخسائر جاء عن عمد، وهذا ما يبرر غياب النزاهة؛

¹ مفتاح صالح، الأزمة المالية العالمية، مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 08، ديسمبر 2010، ص 02.

² مساعد مريبط، الأزمة المالية العالمية 2008: الجذور والتداعيات، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس - سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص 02.

³ علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكساسبة، الأزمة المالية العالمية حقيقتها.. أسبابها.. تداعياتها.. وسبر العلاج، جامعة الزرقاء الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2009، ص 07.

⁴ مناع فهد علي العجمي، أثر الأزمة المالية العالمية على ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت: الأسباب، والتداعيات، والحلول، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص ص 31-36.

▪ إن العمليات التي تقوم بها شركة انرون ليس الغرض منها هو إثبات الكفاءة، وإنما تتم لتحقيق أغراض خاصة؛

▪ إن غياب الشفافية في شركة انرون أدى إلى عدم توصيل معلومات للمستثمرين لمعرفة ما يحدث في الشركة و توضح درجة تعقد عملياتها؛

2.1.2. ضعف الدور الرقابي لهيكل الملكية على فعالية آليات الحوكمة: إن عدم قيام مجلس الإدارة ولجانه بدوره سوف يؤدي إلى ضعف الرقابة على هيكل الملكية، وهذا سوف يؤدي إلى معاناة الشركة ووقوعها في أزمات مالية، وبالتالي سبب ضعف في هيكل الحوكمة هو القصور في الوظائف الإشرافية للجان المراجعة.

2.2. القصور في عملية إدارة المخاطر وهيكل الرقابة والحوافز: إن الشركات المعقدة في هيكلها ولديها خسائر ضخمة، يجب عليها إدارة المخاطر بطريقة سليمة، وأن المديرين التنفيذيين في بعض الأحيان غير قادرين على تقدير المخاطر، أو أنهم على علم بالمخاطر ولكن يتخذون أحكاماً خاطئة اتجاهها، رغم ذلك في ظل الأزمة المالية يحصلون على حوافز مرتفعة، فالأمر يتطلب تعديل خطة الحوافز، وزيادة فعالية آليات الحوكمة في الحد من الأشكال المختلفة للتلاعب التي قد تصاحب الأزمة المالية، ووضع نظام للرقابة لمنع الغش وفحص حالات الغش الموجودة.

3.2. التوسع في استخدام القيمة العادلة استناداً على الحكم الشخصي: لقد فرض موضوع القيمة العادلة نفسه على النقاش المحاسبي بسبب الجدل الدائر حول أفضلية الميل إلى الملاءمة والتي تعتبر من الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية، لكن تم استخدام القيمة العادلة والتوسع في استخدام الحكم الشخصي لإتاحة الفرصة لإدارة الشركات لارتكاب التلاعب والإسراع بوقوع الأزمات المالية.

3. أهم الدروس المستفادة من الأزمات المالية العالمية

من الضروري أن نتعرف عن الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية بهدف تجنب العديد من الآثار السيئة لأي أزمة مستقبلية، وأهم الدروس المستفادة من الأزمات المالية تتمثل في ما يلي¹:

- القيام بالمراجعة الدورية للسياسات النقدية والمالية، وعدم الانجراف وراء تحقيق الأرباح السريعة، والاستعداد الدائم لحدوث الأزمات، خاصةً عندما يمر الاقتصاد بفترات طويلة من الازدهار؛
- يجب مراجعة العولمة، وتعزيزها و تطويرها وتقوية المؤسسات المالية العالمية، وسرعة تجاوب دول العالم في تنسيق جهودها لمواجهة الأزمة، والمبادرة في مساندة الدول المتأثرة بالأزمة؛

¹ دائرة المالية، الأزمة المالية العالمية – دروس مستفادة، حكومة دبي، 2014، ص 09.

- إعادة حوكمة القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمؤسسات المالية وزيادة رقابة المصرف المركزي على أنشطة المؤسسات المالية؛
- اعتماد سياسات مالية واضحة وصارمة من حيث التعامل مع الدين العام ومعدلات عجز الموازنة وزيادة كفاءة الإنفاق الحكومي، كذلك ضرورة تقييد عجز الموازنة والحد من الانفلات في الإنفاق الحكومي؛
- إن توسع النظام المالي أكثر من الاقتصاد الحقيقي يخلق حالة من التضخم الكاذب ويساهم في إدخال عيّنات غير قادرة على السوق مما يسهل من إنهيار الأسواق؛
- الاعتناء بالاستثمار الداخلي بدلا من الاستثمار الخارجي المتعرض أكثر للأزمات المالية، وهذا الدرس يخص الدول الخليجية خاصة التي خسرت الكثير من استثماراتها الخارجية؛
- يجب التركيز والتوسع في الاستثمار وعدم الانكماش مع ضرورة رفع كفاءة الإنفاق التشغيلي.

4. دور حوكمة الشركات في التصدي للأزمات المالية

منذ انفجار الأزمة المالية الآسيوية، أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى حوكمة الشركات، لأن هذه الأزمة كانت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال، ومن بين المشاكل التي برزت في المقدمة أثناء الأزمة، تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء وحصول الشركات على مبالغ كبيرة من الديون القصيرة مع الحرص على عدم معرفة المساهمين بهذه الديون، وإخفائها بطرق ونظم محاسبية مبتكرة، وما تلى ذلك من سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية، وقد أدت هذه الأحداث إلى اتخاذ نظرة عملية جديدة عن كيفية استخدام حوكمة الشركات الجيدة لمنع الأزمات المالية القادمة، لأن حوكمة الشركات ليست مجرد شيء أخلاقي نقوم بعمله فقط، بل أنها مفيدة لمنشآت الأعمال، وبالتالي فإن الشركات لا ينبغي أن تنتظر حتى تفرض عليها الحكومات معايير معينة لحوكمة الشركات¹.

ويجب التأكيد على أهمية حوكمة الشركات لما لها من أثر فاعل في التخفيف من عواقب الأزمات المالية، وتتوقع الشركات التي تطبق أسس الحوكمة الرشيدة أن تستطيع جذب مستثمرين على نطاق أوسع، وتخفيض تكلفة رأس مالها، ومن المتوقع أن تتحسن إدارتها في عدة مجالات، وأن تقلل الشركة من

¹ سناء عبد الكريم الخناق، حوكمة المؤسسات المالية ودورها في التصدي للأزمات المالية " التجربة الماليزية"، جامعة ملأيا، ماليزيا، بدون سنة النشر، ص ص

احتمالات تعرضها للمخاطر المختلفة، مع الحرص على تدعيم استقرار أسواق المال والأجهزة المصرفية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الكفاءة وتحسين الأداء المالي¹.

ويبدأ أن الكثير من المفاهيم مثل الإفصاح والشفافية والحوكمة كانت موجودة ولكن لا تلقى الاهتمام الكافي، وفي أعقاب الأزمات المالية العالمية أدى إلى بروز مفهوم حوكمة الشركات، والذي يعتبر من الموضوعات الهامة لكافة المؤسسات والمنظمات وذلك بعد سلسلة الأزمات المالية، ومع تغير الأوضاع الاقتصادية الدولية أصبحت الاقتصاديات الانتقالية تدعو إلى تطبيق أسس وقواعد حوكمة الشركات وتدعو الدول التي كانت تطبق نظم رقابة ضعيفة إلى الإسراع في تفعيل هذه النظم خشية تكرار ما حدث من انهيارات عديدة لكبرى الشركات في العالم².

المبحث الرابع: حوكمة الشركات كأداة لكفاءة السوق المالي وانعكاساته على تحسين الأداء المالي

تعد حوكمة الشركات إحدى الأدوات الفعالة لتشجيع وجذب الاستثمار وزيادة فرص الدخول لسوق الأوراق المالية لما تمثله من قواعد قانونية ومحاسبية ومالية واقتصادية تحكم أداء الشركات، وهي الأداة القوية والفعالة التي تحول إليها الفكر المحاسبي للقضاء على جوانب القصور التي أصابت المحتوى الإعلامي للمعلومات المالية والمحاسبية التي أنشئت على أساس معايير المحاسبة الدولية، والتغير الذي يمكن أن تحدثه الحوكمة، يكون في محتوى الإخباري للمعلومات من شأنه أن يدعم سوق الأوراق المالية في تحديد السعر العادل للسهم بعيدا عن الشائعات والمضاربات والإتجار بالمعلومات الداخلية، ففي عصر تقنية المعلومات لا يمكن لأي شركة أن تتجو من الآثار السلبية الكبيرة الناجمة عن ضعف في حوكمة الشركات.

فالشركات على مختلف أشكالها تحرص كل الحرص في التسجيل في سوق الأوراق المالية وإتباع كل متطلباته، نتيجة ما يقدمه السوق من خدمات مهمة لهذه الشركات متمثلة في ربط الشركة بالمستثمرين والمقرضين لبيع وشراء الأسهم والسندات هذا بالإضافة إلى أن أسواق الأوراق المالية تمثل حلقة وصل رئيسية بين الشركات وكل الأطراف التي لها علاقة بها فهي تشكل شاشة عرض رئيسية للشركة يتم من خلالها الدعاية والاتصال مع الجمهور والمستثمرين والمقرضين والملاك وأصحاب المصالح بهذه الشركات، أي أن الطريق الجيد والصحيح لحوكمة الشركات سيكون المدخل الفعال لتعزيز الإفصاح

¹ نفس المرجع، ص 08.

² احمد مخلوف الازمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي، الملتقى العلمي الدولي حول: الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 20 - 21 أكتوبر 2009، ص ص05-07.

والشفافية، وإتاحة الفرص الاستثمارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب، مما ينعكس بالإيجاب على كفاءة سوق الأوراق المالية.

ومن خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى مفهوم وأنواع كفاءة أسواق الأوراق المالية ومستوياتها ودور حوكمة الشركات في الرفع من أداء وكفاءة سوق الأوراق المالية وفي تعزيز مصادر تمويل الشركات لتحسين الأداء المالي، ثم إلى أهمية الإفصاح في سوق الأوراق المالية وتأثيره على تحسين الأداء المالي للشركات.

المطلب الأول: مفهوم ومستويات ومتطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية

أثارت فكرة كفاءة أسواق الأوراق المالية ومازالت تثير اهتمام الباحثين والمتعاملين في هذه الأسواق لما يمكن أن يتوقع منها، فوفقاً لمفهوم كفاءة أسواق الأوراق المالية يتوقع أن تستجيب أسعار الأسهم في السوق على وجه السرعة لكل معلومة جديدة تصل إلى المتعاملين.

1. مفهوم كفاءة أسواق الأوراق المالية: ظهر مفهوم كفاءة سوق الأوراق المالية نتيجة التطورات التي عرفتتها هذه الأسواق، وتتحدد كفاءة السوق بمدى توافر المعلومات المتاحة والمتوفرة لدى المؤسسات، سواء في القوائم والتقارير المالية أو السجلات التاريخية للمستثمرين من حيث سرعة وجودها وقلة كلفتها، ولا يوجد فاصل زمني في الحصول على المعلومات الواردة إلى السوق وبين الوصول إلى نتائج محددة بشأن سعر الورقة المالية¹، ولكي يكون سوق الأوراق المالية ذات كفاءة يجب أن يحقق الأهداف التالية²:

- التخصيص الأمثل للموارد؛
- التقييم الدقيق للمبادلات؛
- تقديم خدمات بأقل تكلفة.

كما يقصد بالسوق الكفاء، ذلك السوق الذي تعكس فيه وبكل مصداقية أسعار الأوراق المالية حقيقية الوضع المالي للشركات المتداولة وكذلك توقعات المستثمرين بشأن المكاسب المستقبلية وبشأن المخاطر التي تتعرض لها هذه المكاسب والقيمة المعنية التي يتولد عنها عائد يتمثل في تعويض للمستثمر عما ينطوي عليه الاستثمار في ذلك الأسهم من مخاطر، أي أن تكون القيمة الحالية للمكاسب المستقبلية الناجمة عن امتلاكه والمخصومة بمعدل عائد على الاستثمار تكفي تعويض المستثمر عن المخاطر و تساوي تماماً القيمة السوقية للسهم يوم شرائه.

¹ مفتاح صالح، معارفي فريدة، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية، مجلة الباحث، عدد 07/2009، جامعة بسكرة، 2010، ص: 181.

² بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص: 68.

ووفقاً لمفهوم الكفاءة، يتوقع أن تستجيب أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية، وعلى وجه السرعة، لكل معلومة جديدة ترد إلى المتعاملين فيه سواء كانت تلك المعلومات على شكل: قوائم وتقارير مالية، أو تعاملات نفذتها الشركة أو معلومات بثتها وسائل الإعلام، أو تحليلات للتقارير المالية حول الأداء المالي للمؤسسة يكون من شأنها تغيير نظرتهم في المؤسسة المصدرة للسهم ايجابيا أو سلبيا بحيث تنتج أسعار الأسهم صعوداً أو هبوطاً وذلك تبعاً لطبيعة الأنباء إذا كانت سارة أو غير سارة، ولكن رغم توافر المعلومات لجميع المتعاملين في السوق، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة تطابق تقديراتهم المستقبلية والمخاطر المحيطة بها تماماً لكن رغم ذلك كل مستثمر مقتنع بأن تقديراته سليمة لأنها مبنية على معلومات سليمة، حيث يكون سوق الأوراق المالية ذات كفاءة إذا كانت الأسعار تعكس نظام المعلومات في سوق الأوراق المالية، ويعني هذا من الناحية التطبيقية أن أسعار السوق تتغير بسرعة استجابة للمعلومات الجديدة مما يستحيل معه تحقيق أرباح غير عادية، ومن الشروط الضرورية لكفاءة أسواق الأوراق المالية¹.

- أن جميع المعلومات متاحة للجميع بعدالة وفي نفس الوقت وبدون أي تكلفة لجميع المتعاملين؛
- عدم وجود أي قيود على التعامل مثل فرض تكلفة أو ضرائب على التعاملات؛
- إمكانية شراء أو بيع أي كمية من الأسهم مهما كانت كميتها؛
- عدم وجود أي قيود على دخول أو خروج المستثمرين؛
- أن المستثمرين جميعهم يسعون إلى تعظيم منفعتهم من خلال التداول في البيع والشراء؛
- كبر حجم المستثمرين في السوق وعدم وجود أي رابطة بينهم، وعليه فلا يؤثر أحدهم تأثيراً ملموساً على السوق؛
- أن تصل هذه المعلومات بأقصى سرعة وبأقل تكلفة إلى كافة المتعاملين في السوق وفي وقت واحد.

2. مستويات كفاءة أسواق الأوراق المالية

من الأمور التي يجب إدراكها أن كفاءة أسواق الأوراق المالية هي مفهوم نسبي وليس مطلق يتحدد بمدى طبيعة العلاقة بين القيمة السوقية للسهم من جهة وبين المعلومات والبيانات التي تحدد قرار المستثمر في هذه الأسهم من جهة أخرى.

¹ عبد الله بن محمد الرزين، مرجع سابق، ص 8.

وبعبارة أخرى أن من بين خصائص كفاءة أسواق الأوراق المالية أن تعكس الأسعار وبسرعة المعلومات التي من شأنها أن تؤثر على القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة فيه، لذا يجب التعرض إلى المستويات المتعلقة بكفاءة سوق الأوراق المالية وهي¹:

1.2. الصيغة الضعيفة لكفاءة السوق: وفق هذا المستوى من الكفاءة، تعكس جميع المعلومات للمستثمرين والبائعين عن المدة السابقة أو التاريخية فقط، بشأن ما طرأ من تغيرات على سعر السهم وعلى حجم التعاملات التي حدثت فيه في الماضي، لكن هذه المدة متاحة وشائعة للجميع لتحقيقها في تاريخ سابق ويمكن الحصول عليها دون تكاليف تذكر، لذلك فلا يوجد أحد من المستثمرين في هذا الوضع قادر على تحقيق عائد استثنائي طالما أن مستوى المخاطر تم تحديده للجميع استناداً إلى المعلومات التاريخية، وتعرف هذه الصيغة أيضاً بنظرية الحركة العشوائية²، وهو ما يعني أن عملية التنبؤ ستكون على دراسة المتغيرات التي طرأت على السعر في الأيام الماضية أو الشهور أو السنوات الماضية وهي مسألة عديمة الجدوى وهذا ما يعرف بصيغة الفرضية الضعيفة بنظرية الحركة العشوائية.

2.2. الصيغة الشبه قوية لكفاءة السوق: ويطلق عليها أيضاً صيغة فرضية السوق المتوسطة، وتقتضي بأن أسعار الأسهم لا تعكس فقط التغيرات السابقة في أسعار تلك الأسهم، بل تعكس كذلك كافة المعلومات المتاحة للجمهور و المتمثلة في الظروف الاقتصادية والمالية ومعلومات تاريخية وحالية عن الأسعار و المعلومات التي تنتشر عن الشؤون الدولية أو الظروف الاقتصادية في الدولة أو ظروف الصناعة أو المؤسسات بما في ذلك التقارير المالية والتحليلات التي تتاح للجمهور.

وفي ظل الصيغة المتوسطة لكفاءة السوق يتوقع أن تستجيب أسعار الأسهم لما يتاح من تلك المعلومات، حيث في البداية تكون الاستجابة ضعيفة نتيجة وجهة نظر أولية للمعلومات غير أنه عند مرور وقت قصير سوف يتوفر التحليل النهائي للمعلومات لتعكس أثره على أسعار الأسهم³، لذلك فإن المستثمرين يستخدمون ما يتاح من معلومات للتقويم ولا يوجد منهم من هو قادر على تحقيق أرباح استثنائية لمدة طويلة⁴.

3.2. الصيغة القوية لكفاءة السوق: تعكس صيغة الفرض القوي للكفاءة جميع المعلومات العامة المتاحة للجميع بما فيها المعلومات التاريخية، أي أن سعر السهم في السوق هو انعكاس لجميع المعلومات

¹ عبد الغفار حنفي، البورصات، أسهم سندات، صناديق الاستثمار، المكتب العربي الحديث، بدون سنة الطبع، ص 155.

² بويرمة إحسان، دور الاستثمار المحفظي للأجانب في تنشيط الأسواق المالية العربية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، 2007، ص: 57.

³ بوكساني رشيد، مرجع سابق، ص 74.

⁴ بويرمة إحسان، مرجع سابق، ص 59.

المتاحة للعامة والخاصة أي المعلومات العامة المنشورة إضافة إلى المعلومات التي يتحصل عليها فئة معينة ككبار المتعاملين في الأسهم، بحيث لا تتوفر الفرصة لظهور ما يعرف باحتكار المعلومات من قبل فئة معينة تمكنها من تحقيق أرباح استثنائية، هذا يعني أن القيمة المتوقعة للأرباح غير العادية ستكون في هذه الحالة معدومة، لأن الأسعار السائدة في السوق للأوراق المالية المتداولة فيه ستكون معادلة تماما لقيمتها دون الحاجة إلى المحللين الماليين، لكن هذا المستوى من الكفاءة لا ينفي تماما من ناحية واقعية قدرة بعضهم على تحقيق الأرباح الاستثنائية ولو في بعض الصفقات، وهذا بسبب قدرتهم على التنبؤ والتحليل، ويمكن أن يحقق خسائر غير عادية تحدث لهم بسبب المضاربة وذلك إذا ما استمر هؤلاء في ممارسة هذا العمل.

3. متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية: تتحقق كفاءة سوق الأوراق المالية بتحقق شرطين أساسيين وهما:

1.3 كفاءة التسعير: ويطلق عليها بالكفاءة الخارجية، وتتحقق كفاءة التسعير عندما تصل المعلومات الجديدة إلى المتعاملين في السوق بالسرعة، ويكون أمام كل المتعاملين في السوق لتحليل المعلومات وتحقيق الأرباح، ويؤدي إلى صعوبة تحقيق أرباح غير عادية، والمعلومات تصل إلى المتعاملين بدون أن يتكبدوا في سبيلها تكاليف باهظة، أي أن الفرصة متاحة للجميع للحصول على تلك المعلومات بهذا يصبح التعامل في ذلك السوق بمثابة مباراة أو لعبة عادلة فالجميع لهم نفس الفرصة لتحقيق الأرباح إلا أنه يصعب على أي منهم أن يحقق أرباحا غير عادية على حساب الآخرين¹.

2.3 كفاءة التشغيل: ويطلق عليها بالكفاءة الداخلية، وتتحقق كفاءة التشغيل عندما يستطيع السوق خلق التوازن بين الطلب والعرض دون أن يتحمل المتعاملون فيه تكلفة عالية للسمرسة ودون أن يتاح للتجار والمتخصصين في السوق فرصة لتحقيق عوائد مرتفعة، وتعتمد كفاءة التسعير على حد كبير على كفاءة التشغيل فلكي تعكس قيمة الورقة المالية المعلومات الواردة، ينبغي أن تكون التكاليف التي تكبدها المستثمرون لإتمام الصفقة عند حدها الأدنى، حيث يشجعهم على بذل الجهد للحصول على المعلومات الجديدة وتحليلها مهما كان حجم التأثير الذي تحدثه تلك المعلومات على السعر الذي تباع به الورقة².

¹ لطرش سميرة، كفاءة سوق رأس المال وأثرها على القيمة السوقية للسهم، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010، ص 86.

² بريس عبد القادر، حمو محمد، دور حوكمة الشركات في الرفع من أداء وكفاءة السوق المالية، الملتقى الدولي حول: السوق المالي بين النظري و التطبيق في إطار تجارب الدول العربية، جامعة عنابة، يومي 21 و 22 أكتوبر 2008، ص 11.

ولكي تحقق الشروط السابقة يجب أن تكون سوق الأوراق المالية والمتعاملين فيه محكومين من قبل هيئة أو لجنة تعرف بهيئة أو لجنة إدارة السوق، ولكي تتوفر على صفة الفاعلية يشترط أن تكون محايدة، ومكونة من أفراد ذوي خبرة، وأن تستمد سلطتها من مجموعة النظم واللوائح والقوانين الهادفة إلى توفير جو من الاستقرار والأمان للمستثمرين وما يزيد من فعالية سوق الأوراق المالية.

المطلب الثاني: دور حوكمة الشركات في الرفع من أداء وكفاءة سوق الأوراق المالية

تكتسي قواعد حوكمة الشركات أهمية بالغة لتحقيق كفاءة أسواق الأوراق المالية، لأنها تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق التوازن في أسعار الأسهم، ومن المعروف أن كفاءة سوق الأوراق المالية تتوقف على مدى توفر المعلومات لمجموع المستثمرين في توقيت واحد، وأن الحوكمة لديها الآليات التي تضمن الوصول إلى الإفصاح عن تلك المعلومات التي تمكن من تحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية، خاصة من خلال مجموع المزايا التي يوفرها الإفصاح، عن المعلومات المحاسبية الذي يعتبر عاملا مهما في تخفيض تكلفة رأسمال الشركة وضمان استمراريته، بما يضمن تنشيط السوق، والوصول إلى السعر الحقيقي للأسهم، ومن ثم رفع كفاءة سوق الأوراق المالية.

1. أهمية قواعد حوكمة الشركات في الأسواق المالية الصاعدة

تؤكد العديد من الدراسات الدولية أن هناك ارتباطا وثيقا على مستوى الأسواق الصاعدة بين أداء الأسهم من حيث اتجاهات الأسعار ومستويات العائد ومدى التزام الشركات بتطبيق المعايير والمبادئ المتعلقة بمفهوم الحوكمة بما يضمن نجاح إدارة الشركات في الحفاظ على حقوق المساهمين وتنميتها. لقد أصبحت درجة التزام الشركات بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات أحد المعايير الأساسية التي يأخذها بعين الاعتبار المستثمرون عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار، خاصة في ظل العولمة الاقتصادية واشتداد المنافسة بين الشركات والمؤسسات المختلفة لدخول أسواق المال، ومن ثم فإن الشركات التي تطبق مبادئ الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجذب رؤوس الأموال، وتزداد قدرتها على المنافسة في المدى الطويل وذلك من خلال ما تتمتع به هذه الشركات من الشفافية في جميع عمليات الشركة بما يدعم الثقة من جانب المستثمرين في هذه الشركات وقد يؤدي ذلك الى خفض تكلفة رأس المال، وتحقيق المزيد من الاستقرار لمصادر التمويل، كما أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يؤدي الى تحسين إدارة الشركة ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على تطوير استراتيجية سليمة للشركة وضمان

اتخاذ قرارات الدمج أو الاستحواذ بناء على أسس سليمة، كما يتم تحديد المكافآت على أساس الأداء مما يساعد على تحسين كفاءة أداء الشركة¹.

2. أثر عدم تماثل المعلومات على كفاءة الأسواق المالية

عندما تكون السوق كفؤة فإن الأسعار تعكس المعلومات بصدق وبسرعة بمجرد وصولها، فإذا لم تنعكس المعلومات في الأسعار، فهذا يعني وجود فاصل بين وصول المعلومة وانعكاسها في الأسعار، يستغله بعض المستثمرين لتحقيق أرباح غير عادية، ثم تنتشر تلك المعلومة بين كافة المستثمرين، ويصبح هامش أرباح أولئك المستثمرين معدوماً. في هذه الحالة يمكن التنبؤ بالأسعار، وهذا ما يعرف باللاكفاءة التي ينتج عنها فقدان الثقة في السوق المالية التي تبدأ بالانهيار تدريجياً.

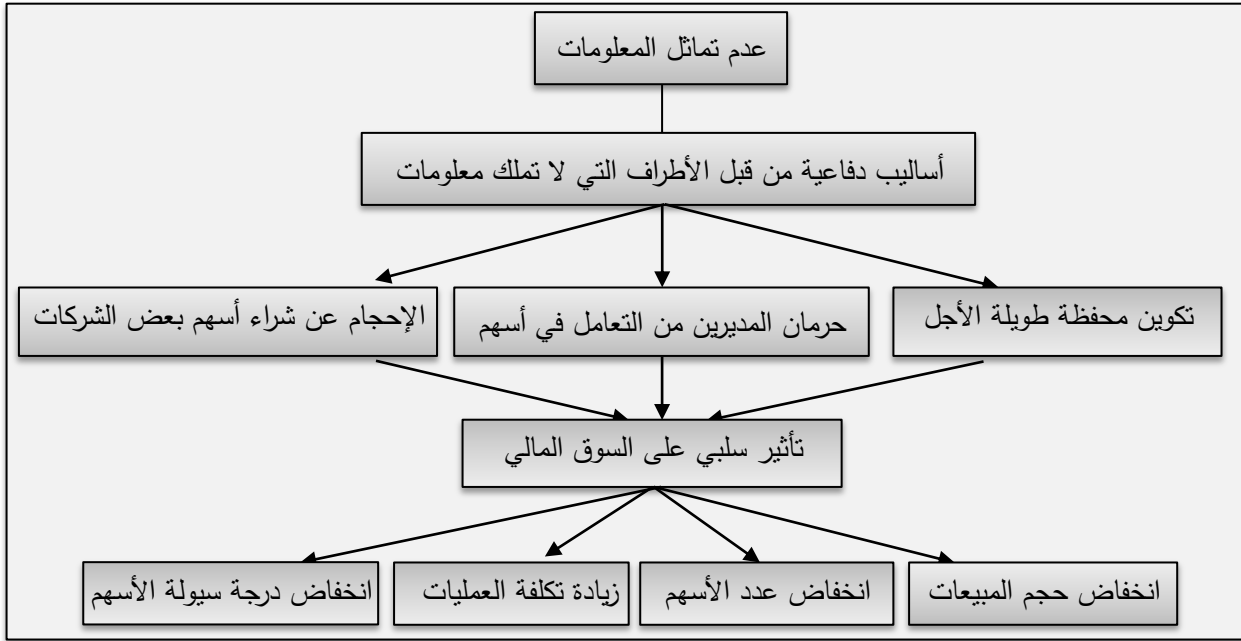
فغياب المعلومات يفسح المجال لاستغلالها من قبل بعض المتعاملين في إنجاز معاملات غير عادلة، عند استغلالهم لمعلومات لا يملكها غيرهم، وبالتالي فحصول بعض المتعاملين على معلومات مهمة غير منشورة قبل غيرهم، يمكنهم من تحقيق أرباح مميزة، إلا أن مستوى جودة المعلومات قد تتدهور، نتيجة اجتذاب أعداد كبيرة من المستثمرين عديمي الخبرة في مجال السوق المالي، وأن قدرتهم ضعيفة لاستيعاب المعلومات المفصّل عنها وتقييم الأسهم وتحديد القرار الاستثماري الملائم على أساسها، فكانت خصائص أولئك المستثمرين بمثابة حافز قوي لدفع الشركات لتشويه المعلومات الواجب الإفصاح عنها وجعلها أكثر غموضاً، حيث يتطلب تنظيم برامج تعليم للمستثمرين وإصدار قواعد الإفصاح عن المعلومات، لكي لا تستطيع بعض الأطراف الداخلية للشركة من استغلال المعلومات المحاسبية قبل نشرها في القوائم والتقارير المالية لتحقيق أرباح غير عادية، كما قد تعتمد إدارة الشركة حجب بعض المعلومات على اعتقاد أنها تضر بمركزها التنافسي، وبهذا يؤدي عدم تماثل المعلومات إلى انسحاب الأطراف التي لا تملك معلومات فيصغر بذلك حجم السوق وترتفع تكلفة العمليات، وهو ما يؤدي بدوره إلى تخفيض سيولة الأسهم، مما يؤثر سلباً على حركة الاستثمار والتنمية الاقتصادية.

وخلاصة ما سبق، هو أن تسريب المعلومات وتداولها وسط فئة محدودة من المتعاملين، ينطوي على تعامل مبني على الغش والخداع، كما أنه يضر بمصالح حملة الأوراق المالية، فضلاً على أنه يسيء إلى المناخ الاستثماري العام.

ويمكن توضيح آثار عدم تماثل المعلومات على أسواق المال من خلال الشكل التالي:

¹ صلاح زين الدين، دور مبادئ حوكمة الشركات في رفع كفاءة البورصة المصرية، المؤتمر العلمي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، جامعة دمشق، أيام 15 - 16 تشرين الأول أكتوبر 2008، ص 15.

الشكل رقم (13): أثر عدم تماثل المعلومات على أسواق المال



المصدر: كمال الدين الدهراوي ومحمد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص.35.

1. أسباب ارتباط حوكمة الشركات بأداء الأسهم

إن تحسين أو تدهور حوكمة الشركات له دور كبير في تحديد أداء أسعار الأسهم، ويرجع هذا للأسباب التالية:

- إن نوعية المعلومات المتاحة للمستثمرين تعكس جودة حوكمة الشركات حيث أن مبدأ الإفصاح والشفافية هي أحد المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات والذي يتضمن¹:
 - الإفصاح عن الأهداف المالية؛
 - نشر القوائم والتقارير المالية السنوية ونصف سنوية في وقت مناسب وفي موعدها؛
 - الإفصاح الفوري عن النتائج بدون أي تسريب قبل الإعلان؛
 - الإفصاح بوضوح عن النتائج والمعلومات المتعلقة بها؛
 - تقديم الحسابات طبقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة دولياً؛
 - الإفصاح الفوري عن المعلومات السوقية الحساسة؛
 - توفير إمكانية وصول المستثمرين للإدارة العليا؛

¹ أحمد رجب عبد المالك، دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادل للأسهم في سوق الأوراق المالية- دراسة تحليلية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم 01، المجلة رقم 45، يناير 2008، ص.08.

- إعداد موقع على شبكة الانترنت يجري فيها تحديث المعلومات بسرعة.

- إن حوكمة الشركات هي انعكاس لنوعية الإدارة، لأن الإدارة الواعية تعلم أن ارتفاع مستوى حوكمة الشركات هو المفتاح الذي يربطها بأداء سعر السهم، على عكس الإدارة غير الواعية التي تسعى للحصول على منافع ذاتية عند ضعف مستوى الحوكمة مما يؤثر على أداء سعر السهم؛
 - إن آليات الرقابة الداخلية لحوكمة الشركات ستمنعها من التلاعب بالمعلومات الداخلية، مما يؤدي إلى تماثل المعلومات بين المستثمرين وبالتالي سينعكس على أداء سعر السهم؛
 - هناك علاقة ارتباط طردية بين درجة حوكمة الشركات ومستوى كفاءة سوق الأوراق المالية، لأن أسعار الأسهم تعكس المعلومات المتاحة عن الأداء المستقبلي للشركات المدرجة في السوق المالي¹.
- ويمكن القول أن نتيجة حوكمة الشركات فإن أسعار الأسهم تتحدد بشكل أكثر كفاءة وتضيق عمليات المضاربة، والعمليات اليومية تصبح أكثر سرعة ومن ثم تحقيق السعر العادل للأسهم.

2. مرتكزات حوكمة الشركات في الأسواق المالية الحديثة النشأة

تعد حوكمة الشركات بمثابة صمام أمان لأسواق المال والحيلولة دون حدوث انهيارات كبيرة تعصف باستقرار توازنها، ولهذا كانت تركز حوكمة الشركات بالأسواق الحديثة النشأة على ما يلي²:

- النظم المحاسبية المتبعة؛
- تقرير المدقق المحاسبي عن القوائم المالية؛
- التواصل والتعويض عن مسئولية مجلس الإدارة؛
- التوجيه الاستراتيجي؛
- متابعة الإدارة؛
- المسئولية أمام الشركة وأمام حملة الأسهم؛
- الالتزام برعاية مصالح الشركة؛
- الالتزام بالانتماء.

المطلب الثالث: دور حوكمة الشركات في تعزيز مصادر التمويل الخارجي لتحسين الأداء المالي

إن إمداد المؤسسة بالأموال اللازمة لإنشائها أو توسيعها يعتبر من أعقد المشكلات التي تواجهها، وإن الطريقة التي تحصل بها المؤسسات على ما تحتاجه من أموال للقيام بنشاطها هي أول ما يفكر فيه

¹ هشام طلعت عبد الحكيم، عماد عبد الحسين دلول، حوكمة الشركات ودورها في التقييم العادل للأسهم العادية (دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السابع والستون، 2009، ص 48.

² محمود ناصر الحازمي، مرجع سابق، ص 95.

كل مسير، و بقدر ما يكون حجم التمويل كبيراً ويحسن استثماره بقدر ما يكون العائد الذي يعتبر هدف أي نشاط اقتصادي كبيراً. و لحوكمة الشركات دور بارز ومهم تؤديه لتأكيد على حسن الاداء المالي فضلاً عن دورها في جذب الاستثمارات وزيادة فرص الدخول لأسواق رأس المال، ودعم القرارات الاستثمارية والقدرة على المنافسة وتخطي العقبات المؤدية الى انهيارات وفشل الشركات وحسن توجيه الموارد فيها والاستخدام الأمثل لتلك الموارد فضلاً عن دورها في تجنب الانزلاق في المشاكل المحاسبية والمالية بما يعمل على تعزيز واستمرار نشاطها، والبحث عن مصادر الحصول على التمويل اللازم لهذه المشروعات بأقل التكاليف.

1. أنواع مصادر التمويل الخارجية حسب الزمن

التمويل يعني توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع، كما يعرف على أنه إمداد المشروع بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها، ويكون التمويل بالمبالغ النقدية وليس السلع والخدمات، ومهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع، ولا يمكن أن تستطيع المؤسسة تمويل استثماراتها بوسائلها الخاصة فقط، مما يجعلها تلجأ إلى البحث عن مصادر خارجية لتمويلها، وتتمثل هذه المصادر فيما يلي:

1.1. مصادر التمويل القصيرة الأجل: يقصد بها تلك الأموال التي تكون متاحة للمستثمر أو للمؤسسة قصد تمويل الفرص الاستثمارية المتاحة كونها تمثل التزاماً قصير الأجل على المؤسسة يتعين الوفاء به خلال فترة زمنية لا تزيد عن سنة، وتتضمن الائتمان التجاري والائتمان المصرفي.

2.1. مصادر التمويل متوسطة الأجل: يعرف التمويل متوسط الأجل بأنه ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده خلال فترة تزيد عن السنة وتقل عن عشرة سنوات، وينقسم إلى القروض المباشرة المتوسطة الأجل والتمويل بالاستئجار.

3.1. مصادر التمويل طويلة الأجل: لا يمكن الاعتماد على مصادر التمويل القصيرة والمتوسطة الأجل في تمويل عمليات التوسع والتحسينات التي تنوي الشركة القيام بها والمتمثلة بشراء الآلات والمعدات والمباني والأصول الطويلة الأجل، وبالتالي تظهر الحاجة إلى الحصول على موارد طويلة الأجل والتي تنقسم إلى مصدرين:

1.3.1. الأسهم: ويمكن تصنيفها إلى الأسهم العادية وهي المصدر الرئيسي لتمويل شركات المساهمة، وتلجأ الشركة لهذا المصدر في حالة التأسيس أو التوسع، وتمنح حاملها عدد من الحقوق كحق المشاركة في أرباح وإدارة الشركة، والأسهم الممتازة والتي يمتاز هذا المصدر الهام من مصادر التمويل طويلة

الأجل بجمعه بين صفات أموال الملكية والاقتراض، ويحصل مالكي الأسهم الممتازة على ميزتين: ميزة العائد، وميزة المركز الممتاز اتجاه حملة الأسهم.

2.3.1. الاقتراض الطويل الأجل: و ينقسم إلى القروض المباشرة طويلة الأجل وهي الأكثر شيوعاً كمصدر من مصادر التمويل طويل الأجل، و يحصل عليها مباشرة من البنوك أو المؤسسات المالية المختصة ومدتها تفوق عشرة سنوات، والسندات التي تصدرها المؤسسات بهدف الحصول على أموال لتمويل نفقاتها الاستثمارية والتنشغيلية، والسند عبارة عن صك مكتوب تصدره شركة المساهمة للشخص الدائن، وفي المقابل يحصل حامل السند على عائد دوري على شكل فوائد بالإضافة إلى استلام المبلغ الأصلي في تاريخ الاستحقاق.

2. أساليب حوكمة الشركات لجذب الاستثمارات وتحسين الأداء المالي

تمحورت العديد من الدراسات حول موضوع العلاقة بين الحوكمة وأداء الشركات، وكان السؤال المطروح في الأبحاث: هل تدفع حوكمة الشركات باتجاه تحسين الأداء المالي من خلال سياسات الحكم الرشيد، ومن خلال التطبيق والالتزام بالمبادئ التي أقرتها العديد من المنظمات والهيئات، ومع العديد من الفروقات بين الدول فإن السؤال المطروح هل أن لهذه الفروقات والتنوع في السياسات الخاصة بحوكمة الشركات تأثير على الأداء المالي للشركات أو النمو الاقتصادي لها؟ حيث أشارت العديد من الدراسات السابقة إلى أن أداء الشركات يتأثر من خلال مجموعة من القنوات مثل الرقابة والإشراف من قبل المالكين واستقلالية مجلس الإدارة وخصائص الشركة وبيئة الأعمال، وسلوك حملة الأسهم وآليات السوق، وأشارت أيضاً الدراسات إلى أن حوكمة الشركات الجيدة ضرورية لتعزيز أداء الشركات من خلال إنشاء بيئة تحفز المديرين لتحقيق أقصى قدر من العوائد على الاستثمار¹.

وتبرز أهمية الحوكمة في تنمية وتشجيع الاستثمار من خلال إرساء قواعد تؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بالوحدة الاقتصادية، ومن جانب آخر تؤدي الحوكمة إلى تطوير الأسواق المالية من خلال حماية المستثمرين، فالأسواق المالية والوسطاء الآخرين يساعدان في جلب الاستثمارات والمدخرات من خلال وجود حلول للمشاكل المالية والتحكم في الأداء المالي للشركة من خلال المساهمة في منع أو الحد من ارتكاب المخالفات والتصرفات غير القانونية، والتزامها بالمسؤولية الأخلاقية والبيئية، الأمر الذي يزيد من درجة الثقة في قوائمها المالية بما يؤثر على سلوك قرارات الاستثمار وبالتالي تداول أسهمها في الأسواق المالية.

¹ عمر عيسى فلاح المناصير، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، المحاسبة والتمويل، الجامعة الهاشمية، الأردن، 2013، ص ص 42-43.

وهناك عدة طرق لحوكمة الشركات يمكن بها أن تساعد الشركات على اجتذاب الاستثمارات وتحقيق القدرة التنافسية والمتمثلة فيما يلي¹:

- من خلال التأكيد على الشفافية في عمليات الشركات، وفي إجراءات المحاسبة والتدقيق، وعمليات الشراء، وفي كافة الأعمال، يؤدي الى مواجهة حوكمة الشركات لعمليات وعلاقات الفساد، إذ أن الفساد يؤدي إلى استنفاد موارد الشركات ومحو قدرتها التنافسية، وإلى نفور المستثمرين بعيداً عنها؛
 - إن إجراءات حوكمة الشركات تعمل على تحسين إدارة الشركة من خلال وضع استراتيجيات سليمة للشركة تضمن عدم القيام بعمليات الاندماج والاستحواذ، إلا لأسباب سليمة ومقنعة تدعو إليها حاجة الشركة، والتأكد من أن نظم المرتبات والمكافآت تعكس الأداء. وهذه الإجراءات هي التي تساعد الشركات على اجتذاب الاستثمارات بشروط مواتية لتحسين ادائها المالي؛
 - إن إتباع معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين والدائنين، يؤدي الى قيام نظام قوي للحوكمة، مما يوفر التعامل العادل لكافة أصحاب المصالح بما في ذلك العاملين وأصحاب الشركة والدائنين؛
 - لقد أظهرت الدراسات التي أجريت مؤخراً، أن الدول التي توافرت بها حماية أقوى لمصلحة الأقلية عن طريق حوكمة الشركات، تمتعت أيضاً بوجود أسواق مالية أكثر ضخامة وأكثر سيولة، وإن تلك الدول ذات النظم الضعيفة تكون فيها معظم الشركات مملوكة أو تحت سيطرة قلة من المستثمرين الحاكمين بدلاً من هيكل الملكية واسع الانتشار؛
 - إن غرس حوكمة الشركات يؤدي بدرجة كبيرة إلى تعزيز ثقة الجمهور بنزاهة عملية الخصخصة، كما يساعد على ضمان تحقيق الدولة لأفضل عائد على استثماراتها.
- وهناك مجموعة من القنوات من خلالها يمكن لحوكمة الشركات أن تؤدي إلى تحسين الأداء المالي وتتمثل هذه القنوات فيما يلي²:

- زيادة فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي والذي يقود بدوره إلى فرص استثمارية أكبر، ونمو أعلى، وارتفاع في نسب الاستخدام للعمالة؛
- ارتفاع قيمة الشركة سوف يؤدي إلى انخفاض تكلفة رأس المال؛
- تخصيص أفضل للموارد ينتج عنه أداء مالي أفضل، وتعطيماً للثروة؛

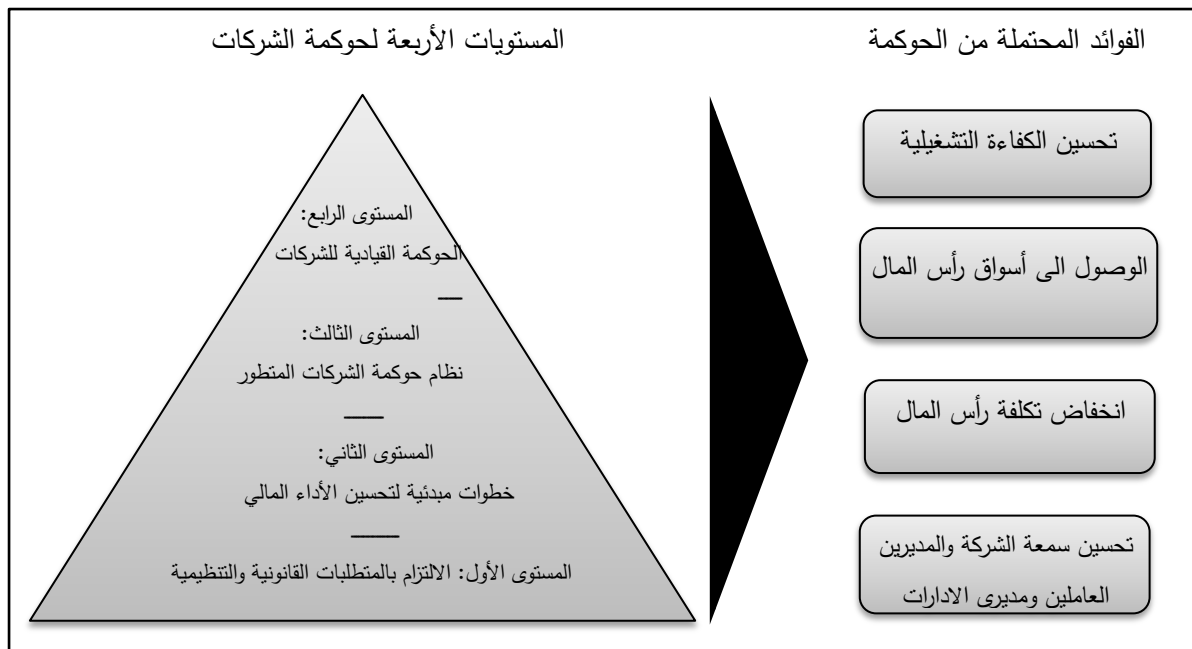
¹ خالص حسن يوسف الناصر، عبدالواحد غازي محمد النعيمي، دور حوكمة الشركات في تطوير البيئة الاستثمارية واجتذاب الاستثمار الأجنبي في إقليم كردستان العراق، مجلة جامعة نورو، دهوك، العراق، العدد (صفر)، 2012، ص ص 12 - 14.

² عدنان عبد المجيد عبد الرحمان قباجه، أثر فاعلية الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه، الفلسفة في التمويل، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2008، ص ص 56 - 57.

- تخفيض مخاطر الأزمات المالية؛
- علاقة أفضل مع كل أصحاب المصالح مما يساعد على تحسين العلاقات مع كل من المجتمع المحلي، والعمالة، وحماية البيئة.

ومن خلال عدة دراسات فقد أتضح، أن للحوكمة إسهامات في الوصول إلى أسواق رأس المال، وزيادة قيمة الأصول والقدرة على جذب العملاء، وتحسين السمعة الأفضل عن الشركة، ونتيجة لذلك ستمتع الشركات بثقة عالية من الجمهور بخدماتها أو منتجاتها مما سينعكس على زيادة المبيعات والأرباح وبالتالي تحسين الأداء المالي. والشكل التالي يوضح مستويات حوكمة الشركات وأهم الفوائد المحتملة منها:

الشكل رقم (14): مستويات حوكمة الشركات وأهم الفوائد المحتملة منها



المصدر: عمر عيسى فلاح المناصير، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، المحاسبة والتمويل، الجامعة الهاشمية، الأردن، 2013، ص25.

المطلب الرابع: أهمية الإفصاح في سوق الأوراق المالية وتأثيره على تحسين الأداء المالي للشركات

في ظل غياب الإفصاح والشفافية والثقة في التقارير المالية للشركات، يصبح المستثمرون غير قادرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية بشكل أفضل، وهذا ما يبرر الحاجة إلى ضرورة توافر إجراءات الإدارة الرشيدة التي تضمن وجود شفافية وإفصاح في التقارير المالية وتساهم في تحسين الأداء المالي للشركات الأمر الذي دفع بالمستثمرين للبحث عن الشركات التي بها مثل هذه الإجراءات والقواعد السليمة للممارسة حوكمة الشركات لتصبح أكثر جذباً للمستثمرين، مما يؤدي إلى زيادة الدخول لأسواق رأس المال

ووفرة الائتمان وانخفاض تكلفة التمويل ورفع القيمة السوقية للشركة وتخفيض المخاطر وزيادة القدرة التنافسية للشركة ومواجهة الفساد وهروب رأس المال، وبالتالي الرفع من مستوى الأداء المالي للشركات.

1. الإفصاح المحاسبي الذي يتطلبه سوق الأوراق المالية

تعتمد المؤسسات في تمويل أنشطتها بدرجة كبيرة على رؤوس الأموال النقدية التي تم تجميعها من بيع الأوراق المالية للمستثمرين، لذا فإنه من غير المعقول أن يخاطر المستثمرون بأموالهم دون تقدير المخاطر المحيطة بالاستثمار ومعرفة المكاسب والخسائر المحتملة، لذا فإن إفصاح هذه المؤسسات عن المعلومات الصحيحة والدورية والكاملة عن أنشطتها ومراكزها المالية يعد أمراً ضرورياً، و عندما ألزم قانون سوق الأوراق المالية الشركات المتداولة أسهمها في البورصة بضرورة نشر قوائمها المالية لم يكن ذلك عبئاً أو رفاهية بل يُعد ذلك ضرورة أساسية لترشيد قرارات المستثمرين حيث يمكن القول إن قراءة الميزانية هي أولى خطوات الشفافية ومفتاح القرار الاستثماري السليم وبدون ذلك تصبح العملية الاستثمارية في مجملها عملية غامضة مبهمة قائمة على التكهّنات والشائعات ومن هنا تأتي أهمية الإفصاح المحاسبي كسبيل للقراءة المستنيرة لبنود الميزانية، حيث تعتبر وظيفة الإفصاح المحاسبي من الوظائف الأساسية للمحاسبة وذلك من خلال ما تنتجه المؤسسات من معلومات من خلال قوائمها وتقاريرها المالية وحيث تتم مراجعة ما تتضمنه تلك القوائم بواسطة مراجع حسابات كفاء تدعيماً لزيادة كفاءة الإفصاح المحاسبي نظراً لأن تقرير مراجع الحسابات يعتبر أحد أهم التقارير المالية المنشورة لما يتضمنه من معلومات قد لا تفصح عنها القوائم المالية.

وتعتبر القوائم المالية الشكل الأكثر شيوعاً لتوفير المعلومات اللازمة للاستخدام على نطاق عام وتعد هذه القوائم طبقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها التي تصدرها الهيئات المشرفة على سوق رأس المال أو تتضمنها قوانين الشركات في بعض الأحيان.

وتقتضي المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أن تقوم المؤسسات بإعداد قوائم مالية تحتوى على معلومات تتلاءم مع احتياجات المستثمرين من أجل تنشيط وتشجيع التعامل في سوق المال ومن أهم هذه المعلومات نذكر ما يلي¹:

- أن تحتوي القوائم على معلومات تكون ملائمة لاحتياجات جميع مستخدمي الفئات؛
- أن تفصح تلك القوائم عن جميع المعلومات الهامة والملائمة بشكل عادل وكامل وكاف؛
- استبعاد المعلومات غير الهامة من القوائم المالية على أن تكون القوائم مفهومة وذات دلالة؛

¹ تيجاني بالرقى، مرجع سابق، ص 85.

- ضرورة إعداد قائمة الدخل بهدف تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين تساعد على التنبؤ بالقدرة الكسبية المستقبلية للمؤسسة في تحديد أسعار الأسهم وتقدير درجة المخاطرة وكذا التدفقات النقدية المتوقعة؛
- أن يتم عرض قائمة الدخل بشكل منفصل، تبين فيها الدخل الخاص بالعمليات العادية، وكذلك تبيان العمليات الاستثنائية أي غير المرتبطة بالنشاط العادي؛
- ضرورة إعداد قائمة للتدفقات النقدية الداخلية والخارجية بحيث تكون مبوبة حسب الأنشطة الرئيسية للمؤسسة.

وفي ظل التطورات الاقتصادية الحديثة لم يعد الإفصاح قاصراً على مجرد إخلاء مسؤولية الإدارة طبقاً للمفهوم التقليدي للرقابة، وإنما أصبح يشمل أيضاً المعلومات التي تحتاج إلى درجة أكبر من الدراية والخبرة في استخدامها وخاصة تلك التي يحتاجها المحللون الماليون، والإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات أصبح ضرورياً، والمتمثلة في التنبؤات المالية، والأحداث اللاحقة، والإفصاح عن عناصر الأرباح المحتجزة لتحديد حقوق الأقلية في الشركات القابضة والمكاسب والخسائر المحتملة، وإعداد التقارير القطاعية على أساس خطوط الإنتاج والمناطق الجغرافية، وأسعار التحويل في ظل الشركات متعددة الجنسيات، ودورها البيئي والثقافي ومساهمتها في حل مشكلة البطالة.

وبدون شك أن هذه المتطلبات في ظل التطورات الاقتصادية العالمية الحديثة من شأنها الحد من أهمية اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على معلومات إضافية بطرق غير رسمية والتي قد تؤدي إلى تحقيق مكاسب لبعض الفئات على حساب الفئات الأخرى.

2. الإفصاح عن ربح المؤسسة وعلاقته بأسعار الأسهم

بينت الدراسات المحاسبية أن التقارير المالية مفيدة للمستثمرين لأن هناك استجابة في أسعار الأسهم نتيجة تغيرات ربح المؤسسة عند الإعلان عنه ونشر التقارير المالية وكذلك نشر تنبؤات الإدارة والمحللين الماليين لقيمة الربح، حيث تؤدي هذه المعلومات إلى احتمال حدوث تغيير فيما يتعلق بالعائد السوقي المستقبلي للسهم والتي تؤدي بالمستثمرين إلى اتخاذ القرارات بناءً على هذه المعلومات الجديدة، فإن هذا التغير في أسعار الأسهم وحجم تبادل الأسهم مصدره هو المعلومات الجديدة والمفيدة التي يتلقاها المستثمر من خلال التقارير المالية ولذلك فإن التغير في أسعار الأسهم وقت الإعلان عن ربح المؤسسة يعتبر دليلاً على منفعة للمستثمرين، كما قام عدد من الباحثين لاختبار محتوى المعلومات بالنسبة للتقارير المالية ربع السنوية وكذلك محتوى المعلومات لتنبؤات الإدارة وقد توصلت هذه البحوث إلى النتائج التالية:

- هناك مصادر أخرى يحصل من خلالها المستثمر على المعلومات غير التقارير السنوية؛
- التقارير السنوية وربع السنوية تقدم معلومات مفيدة تساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات؛
- تعكس أسعار الأسهم المعلومات التي تحتويها التقارير المالية؛
- يزيد محتوى المعلومات التي تقدمها التقارير المالية السنوية إذا لم يسبقها نشر تقارير مرحلية أو إذا لم يكن هناك مصادر بديلة للمعلومات.

3. دور الإفصاح في تحسين كفاءة السوق المالي وانعكاسه على الشركات

يلعب الإفصاح دوراً أساسياً في تحسين كفاءة الأسواق المالية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فمن ناحية يؤدي الإفصاح ذو النوعية الجيدة إلى شفافية أكبر في التعامل، الأمر الذي يزيد من حركة رؤوس الأموال والاستقرار المالي على المستويين الوطني والدولي، لاسيما مع تواجد آليات رقابية فعالة، وعليه تتوقف كفاءة السوق المالي إلى حد كبير على نوعية الإفصاح بصفة عامة وأنظمة المعلومات للشركات بصفة خاصة، ومع العلم أن "أسعار الأسهم في سوق ذات كفاءة تمتاز بالعشوائية بحيث يصعب (أو يستحيل) على أي مستثمر التنبؤ باتجاهها وتحقيق أرباح غير عادية على حساب بقية المستثمرين، عندئذ يتنافس عدد هائل من المتعاملين على تحليل المعلومات المحاسبية والمالية التي سرعان ما تنعكس على الأسعار، الشيء الذي يؤدي إلى تقييم الأصول المالية بقيمتها الحقيقية..."¹.

ويعمل الإفصاح المالي الجيد أيضاً على تخفيض تكاليف مصادر التمويل المختلفة، لاسيما رؤوس الأموال الخاصة ويجلب مستثمرين آخرين ويقلل من عدم تماثل المعلومات ويزيد من سيولة السوق، الأمر الذي يرفع حجم التداول، وبالتالي يحسن من كفاءة السوق باستمرار، من جهة أخرى لا يمكن للمتعاملين في الأسواق المالية أن يستغنوا عن المعلومات المحاسبية والمالية المعدة والمنشورة بكل شفافية لاستخدامها في تقييم أداء المؤسسات وإداراتها والتنبؤ بالعوائد والمخاطر المستقبلية، وبالتالي تسعير الأدوات المالية بصورة أفضل وتزداد كفاءة السوق، كما تتوقف كفاءة التخصيص، أي توجه رؤوس الأموال إلى المشاريع الأكثر مردودية، على كفاءة الإفصاح ومدى وصول المعلومات بالكيفية والنوعية المطلوبة إلى المتعاملين، أي على كفاءة نظام المعلومات.

والإفصاح المناسب يعني أن تشتمل القوائم والتقارير المالية على كافة المعلومات التي تمكن مستخدم هذه القوائم الاعتقاد بأن هذه الأخيرة تمثل بعدالة مركز الشركة المالي ومصادر استخدامات الأموال فيها

1 نيجاني بالرقمي، مرجع سابق، ص. 84.

كما تجعل القارئ يثق بأن ما عرض في القوام والتقارير المالية هي معلومات تساعده في تقييم الأداء المالي للمؤسسة التي يرغب في اتخاذ قرار بشأنها¹.

ويعتبر الإفصاح المحاسبي روح أي سوق مالية وأساس نجاحه، فالإفصاح المحاسبي يحقق في حال توفره جواً من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات الشركات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين، واعترافاً بأهمية الإفصاح المحاسبي في صنع قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية فقد اهتمت المعاهد والجمعيات العالمية بمعايير الإفصاح والتأكيد على كمية ونوعية المعلومات التي لا بد من توافرها في التقارير المالية والمتمثلة في ما يلي:

- تقديم معلومات للمستثمرين الحاليين والمرتقبين وكذلك الدائنين ومستخدمي البيانات في تحديد وتوقيت درجة عدم التأكد للتدفقات النقدية المتوقعة من التوزيعات أو الفوائد، وهذه التدفقات المتوقعة تتأثر بقدرة المؤسسة على خلق نقدية كافية لمواجهة الالتزامات في التوزيعات والفوائد وأقساط القروض وسدادها عند استحقاقها كما تتأثر أيضاً بتوقعات المستثمرين والدائنين بالمقدرة الكسبية للمؤسسة مما ينعكس على أسعار الأسهم؛
- تقديم معلومات عن الأداء المالي للمؤسسة، ورغم أن قرارات الاستثمار والتمويل تعكس توقعات المستثمرين بالأداء المستقبلي للمؤسسة، إلا أن هذه التوقعات تبنى في الغالب على تقييم الأداء السابق؛

هذا بالإضافة إلى أن نظام التقارير الجيد سوف يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال بالنسبة للمؤسسة وذلك نتيجة انخفاض درجة عدم التأكد لدى المستثمرين حول أحوالها المالية، أي أنه عن طريق إتباع سياسة محاسبية سليمة و العناية بنظام التقارير المالية يمكن تخفيض درجة المخاطرة التي يتعرض لها رأس المال المستثمر لدى المؤسسة، وبالتالي تخفيض معدل العائد الذي يمكن أن يقبله المستثمرون على استثماراتهم كما أن التنافس حول مصادر التمويل في سوق رأس المال سوف يمثل ضغطاً على كافة المؤسسات لإتباع سياسات محاسبية ملائمة وتوفير نظام تقارير كافي حتى في حالة عدم كفاية الأداء، لأن عدم الإفصاح في مثل هذه الحالات سوف يفسر من قبل المتعاملين على أن المؤسسة تقوم بتغطية المشاكل التي تتعرض لها الأمر الذي يعجل بفسلها وقد يؤدي إلى خروجها من سوق الصناعة الذي تعمل

¹ جبار محفوظ، استجابة الأسواق المالية للمعلومات المحاسبية، الملتقى الوطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة عنابة، 2007،

فيه، أي أن حتى المؤسسات غير الناجحة فعلاً فإنه يهملها الإفصاح عن حقيقة الأوضاع التي تمر بها وعن المجهودات والتدبيرات التي اتخذت والتي سوف تتخذ لتجنب هذه الأوضاع وإلا فقدت المؤسسة الثقة نهائياً وبالتالي إفساد المحاولات التي تبذلها للخروج من الأزمة التي تمر بها.

وخلاصة ما سبق نقول أن القوائم المالية تأتي لتلقي الضوء على أداء المؤسسات بهدف خدمة الأطراف ذات العلاقة بالتركيز على مؤشرات الأداء المالي وتحديد المقاييس المناسبة لتقييم الأداء المالي للمؤسسات بما يتناسب مع مبدأ الإفصاح المحاسبي، حتى يستطيع المستثمر قراءة هذه المؤشرات و تحديد اختياراتهم الاستثمارية المناسبة وفق ذلك الأداء، ويعد الأداء المالي ذا أهمية كبيرة للشركات التي تطمح للنمو والتوسع، وفي الحقيقة أن أسعار أسهم الشركات تتقلب بين الزيادة والانخفاض، وذلك نتيجة إتباع المؤسسات سياسات مختلفة في الأداء المالي، والتي تسعى دائماً لتحسين أدائها المالي بشكل ينعكس على عوائد أسهم الشركات بما يضمن لهذه المؤسسات الاستمرار والبقاء.

خلاصة الفصل

من خلال عرضنا لهذا الفصل، والذي كان يتمحور حول محاولة معرفة انعكاسات حوكمة الشركات على تحسين الأداء المالي، فتبين لنا أن التطبيق السليم والرشيد لمبادئ حوكمة الشركات يساهم في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية الذي يعتبر مصدر تمويل الشركات، حتى تتوسع وتنمو وتصبح قادرة على المنافسة، وتوليد الأرباح، وتقليل المخاطر وزيادة القيمة السوقية وغيرها من مؤشرات التي تدل على مستوى الأداء المالي لهذه الشركات، لكن الحصول على التمويل يتطلب تقديم الأدلة والبراهين على أن هذه الشركات تلتزم في إدارتها بمبادئ حوكمة الشركات والتي تمكن المستثمر من تحليل ومقارنة الاستثمارات المحتملة قبل أن يتخذ قرار الاستثمار، ومما لاشك فيه أن القصور في متطلبات الإفصاح والشفافية يجعل المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية مضللة، وهذا ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات، ويمكن القول أن إفلاس الشركات وانهايار بعض الأسواق المالية يرجع بالدرجة الأولى إلى عدم الالتزام بالإفصاح والشفافية، ولذلك يعتبر التزام الشركات بمبادئ الحوكمة من أهم الموضوعات الدائرة في الوقت الحالي، بهدف الحصول على مزيد من رؤوس الأموال وتحقيق أكبر قدر من السيولة واكتساب ثقة المستثمرين، ورفع كفاءة سوق الأوراق المالية وهذا لا يأتي سوى بالممارسات الإدارية السليمة والأساليب العلمية الرشيدة التي تدار من خلالها الشركات والذي ينعكس بصفة إيجابية عن الأداء المالي للمؤسسة.

فالأداء المالي بالنسبة للمؤسسة يتمثل في تحقيق النتائج بأدنى التكاليف، والهدف من عملية تقييم الأداء المالي هو قياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد البشرية والمادية المتاحة والتحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مسبقاً، لكي تتفاد الأخطاء والانحرافات التي وقعت فيها خلال هذه الدورة وتحسن من تسيير المؤسسة في الدورات المقبلة، لكي تتمكن المؤسسة من تحسين الأداء المالي الذي ينعكس عنه تطوير و تجديد المؤسسة لأن تطوير وتجديد المؤسسة لم يعد أمراً اختيارياً، ولا كنه أصبح شرطاً جوهرياً لإمكانية البقاء والاستمرارية.

ومن خلال ما تقدم سنحاول دراسة دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي من خلال اختبار وتحليل إجابات عينة الدراسة في الفصل الموالي.

الفصل الرابع:

دراسة حالة مجمع صيدال

تمهيد

من خلال الفصول السابقة تم استعراض أهم محاور الدراسة النظرية من خلال التطرق إلى حوكمة الشركات، وجودة التقارير المالية في ظل حوكمة الشركات وانعكاساتها على تحسين الأداء المالي ومن أجل تدارك أي نقص قد يلحق بموضوعية البحث، عند عرض نتائجه وبناء توصياته، ونظرا لحدثة تجربة الجزائر بحوكمة الشركات قد تم تخصيص هذا الفصل من أجل ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي للاقترب من الواقع العملي والابتعاد عن التظهير والتوقعات.

ونظرا لطبيعة الموضوع واهتمامه بحوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي، تم اختيار إحدى المؤسسات الجزائرية الرائدة في صناعة الأدوية وهي مجمع صيدال، والتي تعتبر من أهم المؤسسات المستثمرة في السوق الجزائرية للأدوية تحقيقا لأهدافها الاستراتيجية المتمثلة في الاستمرار والنمو، حيث تم اعتماد أسلوب التحري المباشر لاختبار جملة من الفرضيات المرتبطة بالموضوع، عن طريق التقرب المباشر من المدير والمديرين الفرعيين والمحاسبين ومراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين، وأعضاء مجلس الإدارة، الموظفين في جميع فروع مجمع صيدال وكذلك المساهمين والمستثمرين، باستخدام الاستبيان الذي من الممكن أن يكون الخيار الملائم لقياس درجة تطابق وجهات نظر الجانب النظري مع مجتمع الدراسة الذي اختيرت عينته بناء على اختيار مدروس، وهذا من أجل تبين دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي.

ومحاولة منا لمعالجة هذا الموضوع تم التطرق للمباحث التالية:

- تقييم عام لمجمع صيدال؛
- تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال؛
- طريقة وإجراءات تحليل عينة الدراسة؛
- اختبار الفرضيات واستخلاص النتائج.

المبحث الأول : تقديم عام لمجمع صيدال

تميز المشهد في سوق الدواء الجزائري خلال العقد الماضي بتغييرات عميقة، فقد أدى التوسع في صناعة الأدوية في بلدنا إلى خلق خمسين وحدة إنتاج وتمركز مختبرات دولية كبرى، فدخل الوافدين الجدد، يحد الاقتصاد الوطني من اعتماده على الاستيراد وكذا تحسين وصول الدواء إلى المواطن، ويضع المشهد الصناعي الجديد في قلب اهتماماته جميع متطلبات الجودة والقدرة التنافسية، فهذه هي التحديات الرئيسية التي يواجهها مجمع صيدال يوميا حيث أن نتائجها سيكون لها شأن في تحديد المكان والدور الذي سيلعبه المجمع على مستوى السوق، ويتمكن في السنوات المقبلة من الحصول على أداة صناعية تعادل تلك الخاصة بالمجمعات العالمية الكبرى.

ويعتبر مجمع صيدال رائد الصناعة الصيدلانية في الجزائر ومما يدعم هذا عراقته وخبرته في هذا المجال، بالإضافة إلى الحجم الذي يتمتع به في الوقت الحالي مقارنة مع باقي المؤسسات الوطنية ويعتبر المجمع من أوائل المؤسسات التي دخلت بورصة الجزائر، مما يدل على أنه استطاع أن يحقق نتائج كبيرة في فترة وجيزة، ولهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى النقاط التالية:

- نظرة عامة حول مجمع صيدال؛
- الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال؛
- دخول مجمع صيدال بورصة الجزائر.

المطلب الأول : نظرة عامة حول مجمع صيدال

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على مجمع صيدال موضوع الدراسة من خلال نشأة مجمع صيدال، تعريف مجمع صيدال، أهداف المجمع، سوق المنتجات الصيدلانية في الجزائر واستراتيجية المجمع.

1. نشأة مجمع صيدال

إن أول مراحل إنشاء مجمع صيدال هو إنشاء الصيدلية المركزية الجزائرية (PCA) سنة 1969 بأمر رئاسي يوكل لها مهمة ضمان احتكار الدولة لاستيراد وتصنيع وتسويق المنتجات الصيدلانية الخاصة بالطب البشري، ثم أنشأت المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني بعد إعادة هيكلة الصيدلية المركزية الجزائرية حسب المرسوم "161/82" المؤرخ في 24 أبريل 1982، وكانت مهمتها تتمثل في ضمان احتكار الدولة لإنتاج وتوزيع الأدوية بهدف تموين السوق الجزائرية بكميات كافية، وقد تم إعادة تسمية المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني سنة 1984 حيث أطلق عليها اسم مؤسسة صيدال (SAIDAL)، وفي أبريل

1987 تم إدماج مركب المدية لإنتاج المضادات الحيوية (Antibiotique) الذي كان تابعا للشركة الوطنية للصناعات الكيميائية (SNIC)، وفي 1989 استفادت هذه المؤسسة من الإصلاحات الاقتصادية وأصبحت مؤسسة عمومية اقتصادية تتميز باستقلالية التسيير، حيث اختيرت من بين أوائل المؤسسات الوطنية لكي تصبح شركة ذات أسهم، هدفها احتكار الإنتاج و توزيع الأدوية وإشباع السوق الجزائرية بها.

وسمحت التغيرات في عام 1993 التي أجريت على القانون الأساسي للشركة، حيث سمح لها بالمشاركة في كل عملية صناعية أو تجارية يمكن أن تكون ذات صلة مع موضوعها الاجتماعي من خلال إنشاء شركات جديدة أو فروع، وقد تم أيضا في هذا العام الإصلاح المالي لصيدال، حيث تحملت الدولة جميع ديونها وخسائرها في إطار الإصلاح المالي لمؤسسات القطاع العمومي وفي سنة 1997 وضعت المؤسسة مخطط لإعادة الهيكلة الذي أدى إلى تحويل المؤسسة إلى مجمع صناعي وذلك في 02 فيفري 1998 تم تسميته مجمع صيدال، يضم ثلاثة فروع (فارمال، أنتيبايوتيكال وبيوتيك)، وفي 2009، رفعت صيدال من حصتها في رأسمال سوميدال إلى حدود 59 %، وفي سنة 2010، قامت بشراء 20 % من رأسمال شركة إبييرال كما رفعت من حصتها في رأسمال شركة "تافكو" من 38.75 % إلى 44.51 %، وفي 2011، رفعت صيدال حصتها في رأسمال إبييرال إلى حدود 60 % و أما في جانفي 2014، شرع مجمع صيدال في إدماج فروعها الآتي ذكرها عن طريق الامتصاص: أنتيبايوتيكال ، فارمال، وبيوتيك.

2. تعريف مجمع صيدال

مجمع صيدال عبارة عن شركة ذات أسهم، رأس ماله يقدر بـ 2.500.000.000 دينار جزائري¹، 80% من رأسمال صيدال ملك للدولة و 20% المتبقية قد تم التنازل عنها في سنة 1999 عن طريق البورصة إلى المستثمرين من المؤسسات والأشخاص، يقع مقره الاجتماعي في 01 شارع يحي لعياشي- حسين داي- بالجزائر العاصمة، الذي أنشأ في 1998/02/02، و هو رائد الصناعة الصيدلانية في الجزائر، تحصل في تاريخ 5 فيفري 2005 على شهادة الجودة ISO 9001 نسخة 2000، منحته إياها المنظمة الفرنسية للمراجعة و الجودة (Association française d'audit et qualité AFAQ).

كما أنه مسعر بالبورصة منذ 17 جويلية 1999، و تتمثل مهمة المجمع في تطوير، وإنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستهلاك البشري، و تتجسد رسالته في ضمان موقع الرائد على المستوى

¹ <http://www.cosob.org> consulté le 10.04.2014.

الوطني و الإقليمي مع دخول السوق الأجنبية مستقبلا ويمكن تلخيص صحيفة البيانات للمجمع في الجدول التالي:

جدول رقم (02): صحيفة البيانات لمجمع صيدال

الاسم	مجمع صيدال
الشعار (العلامة التجارية)	
المقر	الطريق الوطني رقم 11 الدار البيضاء الجزائر بالعاصمة
رأس المال	شركة مساهمة برأس مال 2.500.000.000 د ج
طبيعة الصفقة	سعر العرض العام 20 % من رأس المال 2.000.000 سهم
نوع الأوراق المالية	أسهم اسمية
عدد المساهمين	19.288 مساهم
غالبية المساهمة	عقد عمومي مع 80% chimie-pharmacie
التعاملات	طرح 2.000.000 سهم بقيمة اسمية 250 دج، وتصدر بـ 800 دج
مدة العرض	من 15 فبراير إلى 15 مارس 1999
الدخول في البورصة	17 جويلية 1999

Source : <http://www.cosob.org> consulté le 10.04.2014

3. أهداف المجمع

يتمثل الهدف الاستراتيجي لمجمع صيدال في تعزيز مكانته كرائد في إنتاج الأدوية الجنيسة والمساهمة، بشكل فعلي، في تجسيد السياسة الوطنية للدواء التي وضعت من قبل السلطات العمومية، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي في الجزائر لمواكبة التطور الاقتصادي العالمي، مع تحديد الأهداف الاستراتيجية التالية¹:

- الاهتمام بالبحث والتطوير في مجال الأدوية ذات المصدر النباتي والاستثمار فيه بشكل معلن وصريح؛
- تبني نظام الإدارة بالجودة الشاملة؛
- تنويع تشكيلة المنتجات من خلال تحديد سياسة خاصة بالبحث و التطوير لمنتجات جنيسة جديدة؛
- إنشاء نظام خاص باليقظة التكنولوجية والاستراتيجية والذكاء الصناعي؛
- تطوير الشراكة من خلال الاشتراك في مشاريع مع مخابر ذوي شهرة عالمية، سواء على شكل استثمار مباشر أو عن طريق اتفاقيات التكيف (Le façonnage)؛
- ضمان استمرارية المجمع عن طريق المحافظة والرفع من حصته السوقية الوطنية؛

¹ <http://www.saidalgroup.dz/production.htm>. consulté le 10.04.2014

- دخول الأسواق الخارجية والبحث المستمر في إمكانية تطوير الأداء الاقتصادي والاهتمام بانشغالات الصحة العمومية في الجزائر؛
- المساهمة في الحد من الواردات؛
- الزيادة من مستوى رضى المستهلك.

4. استراتيجية المجمع

يعتمد المجمع أساسا على تطوير الأدوية الجنيسة* التي يتطلبها السوق الوطني ويسعى لتحسين صورته من خلال الرعاية الدائمة للسكان وتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم وذلك من أجل ضمان اتصال المجمع مع زبائنه و تحقيق رضاهم، ولذلك تم اعتماد لوحة القيادة المستقبلية (Balanced card) و score و هو نظام للإدارة هدفه قيام المؤسسة بتحديد رؤيتها و استراتيجيتها و ترجمتها إلى عمليات، مع الاهتمام بالتغذية العكسية التي توفر المعلومات حول العمليات الداخلية و الخارجية، وذلك بهدف تطوير الكفاءات و الاستراتيجية باستمرار. و لهذا النظام أربعة أبعاد هي¹:

- **الربحية:** يتميز هذا النظام بالصرامة في التسيير المالي للمجمع و مختلف وحداته و فروعته؛
- **السوق:** حيث تم وضع الزبون في مركز اهتمامات الإدارة(الصورة، الخدمة والعلاقة جودة/ سعر)؛
- **التحكم في العمليات الداخلية:** بهدف التحكم في الوقت، الجودة و الإنتاجية؛
- **التعلم و النمو:** وهي تستهدف التجديد و التكوين المتواصل.

لا يزال مجمع صيدال يحاول الوفاء بالتزاماته واحترام الدور الاجتماعي الذي يلعبه من أجل المواطن من خلال²:

- تعزيز النشاط البيئي والوقاية من المخاطر؛
- المساهمة المالية المنتظمة للمؤسسات التعليمية (توزيع الجوائز، وتوفير وسائل النقل، وتنظيم حملات تحسيسية حول الأسنان و التوزيع المجاني لمعجون الأسنان، و تخصيص زيارات لأطفال المدارس لمواقع الإنتاج والبحث للمجمع)؛
- رعاية الفرق الرياضية؛
- تقديم الدعم للجمعيات البيئية؛
- رعاية جمعيات الطب والصيدلة والكيمياء (أكثر من 60 سهم للرعاية في عام 2002)؛

* الأدوية الجنيسة تعادل الأدوية الأصلية في الجانب العلاجي، تتحصل المخابر غير الأصلية على حق إنتاجها بعد إنقضاء فترة الحماية المقررة عادة ب 20 سنة من المخابر الأصلية.

¹ www.balancedscorecard.org/basics/bscl.html. consulté le 20.04.2014

² <http://www.saidalgroup.dz/production.htm>. 20/04/2014

- رعاية الجمعيات الخيرية والمرضى؛
- هبات من الأدوية لصالح المرضى؛
- المشاركة في جهود الإغاثة لضحايا الكوارث المختلفة، الداخلية والخارجية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال

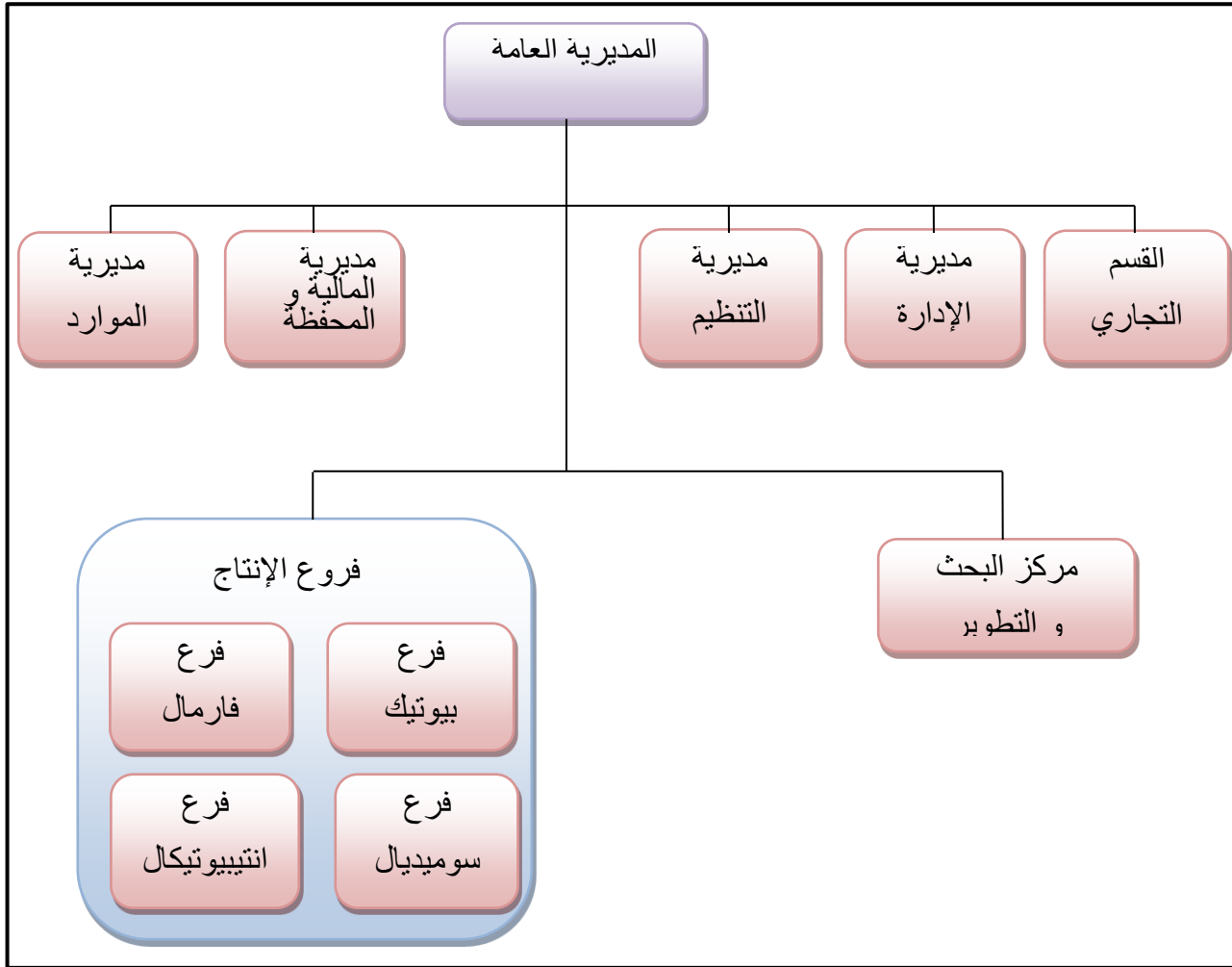
يعتمد استمرار نشاط المجمع على مدى تحديده للأهداف الاستراتيجية ووضع هيكل تنظيمي يتلاءم معه.

1. الهيكل التنظيمي للمجمع

ينقسم مجمع صيدال إلى عدة مديريات وفروع يتم إدارتها من طرف المديرية العامة التي تولي عدة مهام في الإدارة إلى المديريات المركزية والإدارة العامة، ومن خلال الشكل الموالي يمكن التمييز بين الوظائف والفروع وذلك حسب التدرج الهرمي وتسلسل الوظائف في المجمع، وكل فرع من هذه الفروع بإمكانه الاستفادة من خدمات المديريات المترابطة، ويضمن التنسيق الكافي بين ذلك من خلال المديرية العامة للمجمع، لذلك فإن نوع الهيكل المعتمد في هذه الحالة هو الهيكل المصفوفي أو ما يعرف بالهيكل الإبداعي (*structure adhocratique*) و الذي يتميز بما يلي:

- التسير اللامركزي للفروع والوحدات داخل المجمع؛
 - تداخل الوظائف والمسؤوليات؛
 - وجود فرق عمل بحثية موزعة في الوحدات.
- سنحاول شرح ذلك من خلال تبيان مختلف المديريات والفروع في المجمع والموضحة في الهيكل التنظيمي الموالي:

الشكل رقم (15): الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال



Source : <http://www.saidalgroup.dz/presente2.asp> consulté le.20/04/2014

2. المديرية العامة للمجمع

الهيكل الإداري الذي تتطوي عليه المديرية المركزية يتمثل في الآتي¹:

1.2. مركز البحث والتطوير (CRD): أنشأ هذا المركز بتاريخ 27 جويلية سنة 1998 وهو مكلف أساسا بـ:

- تصميم وإعداد سياسة لتطوير محاور البحث التي لها علاقة بالمهام الاستراتيجية لصيدال في مجال العلوم الطبية وخصوصا في الإبداع الصيدلاني؛
- المشاركة في تخطيط سياسة تطوير منتجات المجمع؛
- ترقية وتنشيط و نشر الأعمال التقنية و العلمية و نتائج البحث؛
- التصميم و التطوير الصناعي للأدوية العامة لفائدة المجمع؛

¹ <http://www.saidalgroup.dz/production.htm> .consulté le. 20.04.2014

- المساعدة التقنية لفروع الإنتاج؛
- تجميع الوسائل المادية والتقنية وكذا تحفيز وتثمين الموارد البشرية التي تسمح له بضمان اليقظة التكنولوجية وسيرورة سوق المنتجات الصيدلانية في الجزائر؛
- تقديم خدمات مراقبة الجودة الفيزيوكيميائية و الصيدلانية التقنية والميكروبيولوجية؛
- القيام بأعمال البحث و الدراسة التي تسمح للمجمع بتأسيس التحالفات و/ أو الشراكة الإستراتيجية المربحة.

2.2. مديرية التسويق والمبيعات: تتمتع هذه المديرية بفريق طبي تسويقي ذا مستوى عالي، بالإضافة إلى شبكة من الممثلين الطبيين تغطي كل القطر الوطني.

3.2. مديرية أنظمة الإعلام: تتمثل مهمتها في ضمان التنسيق بين مختلف وظائف المجمع والترويج لمنتجاته.

4.2. مديرية الشراكة والتطوير: نظرا للمكانة الهامة والأهمية الإستراتيجية التي يوليها المجمع للشراكة

الصناعية، تم إنشاء مديرية للشراكة والتطوير داخل المديرية العامة للمجمع، ومن المهام المنسوبة إليها:

- تحديد ووضع حيز التنفيذ إستراتيجية المجمع في مجال الشراكة والتطوير الصناعي والبحث عن شركاء محتملين وتحديد مشاريع للشراكة؛
- التفاوض والتحصير للاتفاقيات التي لا تتنافى مع النظام القائم؛
- الاهتمام بالعمليات الإدارية والقانونية المتعلقة بتكوين المؤسسات المشتركة؛
- المشاركة حسب كل حالة في متابعة مراحل إنجاز المشاريع الصناعية؛
- التنسيق ومتابعة تقدم المشاريع الصناعية ومساعدة الشركاء لدى الإدارات المحلية والوطنية من أجل الحصول على مختلف الوثائق المتعلقة بالاستثمار (عقد الملكية، رخصة البناء...الخ).
- وتتلخص أهدافها فيما يلي¹:
- الرفع من الحصة السوقية الحالية للمجمع؛
- إدماج المجمع في السوق الإقليمية والدولية في إطار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- تحويل التكنولوجيا والحصول على معرفة الكيف؛
- توسيع تشكيلة المنتجات وتحسين جودتها وتخفيض الأسعار؛

¹ www.balancedscorecard.org/basics/bscl.html. consulté le.22.04.2014.

5.2. مديرية ضمان الجودة: وهي مديرية تقنية مكلفة بمراجعة ملفات صنع الدواء ومراقبة وحدة البحث والتطوير وتوجيهها بخصوص تشكيل المنتجات المطابقة للأصل، تعمل وفق برنامج خاص بنظام الجودة وفق معيار الايزو 9001 .

6.2. مديرية التدقيق الداخلي: تتمثل مهامها أساساً في مراقبة التسيير، ويعمل بها عدداً من الإطارات المكونة في الرقابة والمراجعة.

7.2. مديرية التطوير الصناعي والشراكة: تهتم هذه المديرية بكل النشاطات المرتبطة بالتطوير الصناعي، خاصة الاستثمار في مجال الشراكة سواء مع الوطنيين أو الأجانب، وهذا لتعزيز مكانة المؤسسة في السوق الوطني و في الأسواق العالمية.

8.2. مديرية المستخدمين: مهمتها تتمثل في توظيف واستقطاب واختيار الكفاءات ثم متابعة المسار الوظيفي للمستخدمين في المجمع، وخاصة التكوين الذي يعتبر أهم الأولويات في المديرية.

9.2. مديرية تسيير المحفظة والاستراتيجيات المالية: تتمثل المهام الأساسية لهذه المديرية في تسيير الاستراتيجيات المالية وكذا تسيير الميزانية، المحاسبة والمالية و التمويل على المدى المتوسط والطويل، وهذا إضافة إلى متابعة محفظة الأوراق المالية للمجمع في السوق الثانوي.

3. مراكز التوزيع: يتوفر المجمع على ثلاث مراكز للتوزيع ، تضمن توزيع منتجات صيدال عبر كافة أنحاء التراب الوطني. وهي كما يلي:

بتوفرها على الوسائل اللوجستية القوية والإمكانات البشرية الشابة، الحيوية والمتخصصة، فإن هذه المراكز تضمن توزيع منتجات صيدال عبر كافة أنحاء التراب الوطني.

▪ **مركز التوزيع للوسط ucc:** تم إنشاؤها سنة 1996، كان أول مركز توزيع للمجمع. كان يهدف إلى تسويق وتوزيع كافة منتجات المجمع انطلاقاً من نقطة بيع واحدة. مكنت النتائج المشجعة المتحصل عليها، من إنشاء مركزين للتوزيع أحدهما بباتنة والآخر بوهران.

▪ **مركز التوزيع للشرق (باتنة) ucb:** أنشئت سنة 1999، حيث يضمن هذا المركز تسويق منتجات صيدال في المنطقة الشرقية.

▪ **مركز التوزيع للغرب بوهران uco:** تأسس عام 2000 من أجل ضمان توزيع أفضل للمنتجات في المنطقة الغربية.

4. مصانع الإنتاج: تمتلك صيدال 09 مصانع للإنتاج بسعة إجمالية قدرها 200 مليون وحدة بيع:

1.4. مصنع المدية: متخصص في إنتاج المضادات الحيوية البينيسيلينية وغير البينيسيلينية.

يتوفر على وحدتين خاصتين (بالتركيب الجزئي) لإنتاج الأدوية التي يتم تناولها عن طريق الفم وعن طريق الحقن، ووحدة لإنتاج الاختصاصات الصيدلانية وكذا مبنيين: أحدهما مخصص للمنتجات البينيسيلينية، والآخر للمنتجات غير البينيسيلينية.

2.4. مصنع الدار البيضاء: وهو أقدم وحدات الفرع حيث تعود نشأته إلى سنة 1958، أين كان تابعا للمخبر الفرنسي Labaz قبل تأميمه حاليا، ويقوم هذا المعمل بصناعة العديد من الأدوية وصيغ مختلفة (أقراص، شراب، محاليل الغسل، المحاليل المذابة، والمراهم) وهو يحتوي على مخبر لمراقبة الجودة والتحليل الفيزيوكيميائي والمكروبيولوجي.

3.4. مصنع جسر قسنطينة: يتمتع بقدرة إنتاج تفوق 18 مليون وحدة بيع، وهو المنتج الجزائري الوحيد للمحاليل الكثيفة، وهو يتكون من قسمين مختلفين:

الأول لصناعة الصيغ الغالينية، تحميلات، أنبولات و أقراص؛
والثاني مجهز بتكنولوجيا جدّ متطورة، ويتخصص في صناعة المحاليل الكثيفة (جيوب وقارورات)، ويحتوي هذا المعمل على مخبر لمراقبة الجودة، وهو مكلف بالتحليل الفيزيوكيميائي والمكروبيولوجي و السامي (toxicologic) والتسيير التقني والوثائقي، كما يحتوي أيضا على خمس ورشات للإنتاج.

▪ ورشة التحميلات (suppositoires): بقدرة إنتاج 5.8 مليون وحدة بيع؛

▪ ورشة الأقراص و الملبسات (dragées) بقدرة إنتاج 3.59 مليون وب؛

▪ ورشتين لإنتاج المحاليل المكثفة بحيث:

- ورشة المحاليل المكثفة جيوب بقدرة إنتاج 9.8 مليون وب؛

- ورشة المحاليل المكثفة قارورات بقدرة إنتاج 550000 مليون وب.

4.4. مصنع الحراش: قدرته الإنتاجية تقدر ب 20 مليون وب، ويتكون من مخبر لمراقبة الجودة مكلف بالتحليل الفيزيوكيميائي والتسيير التقني والوثائقي لخمس ورشات إنتاج التي تتمثل في:

▪ ورشة الشراب، بقدرة إنتاج 4.4 مليون وب؛

▪ ورشة المحاليل بقدرة إنتاج 0.9 مليون وب؛

▪ ورشة الأقراص و الملبسات (dragées) بقدرة إنتاج 3.3 مليون وب؛

▪ ورشة المراهم بقدرة إنتاج 7.5 مليون وب؛

▪ ورشة التحميلات بقدرة إنتاج 2 مليون وب.

5.4. مصنع شرشال: المنتج الجزائري الوحيد لمركز غسل الكلى، ويتكون من :

▪ ورشة إنتاج بقدرة إنتاج تفوق 200000 وحدة بيع؛

▪ مخبر للمراقبة الفيزيوكيميائية و الميكروبيولوجية و السمامة الصيدلانية .

6.4. مصنع قسنطينة: يقع في قسنطينة، في المنطقة الشرقية للبلد، يتوفر على ورشتين مختصتين في إنتاج الشراب.

7.4. مصنع قسنطينة خاص بالأنسولين: متخصص في إنتاج الأنسولين البشرية من ثلاثة أنواع (السرير ، القاعدي والمركب 25، على شكل قارورات) .

8.4. مصنع عنابة: تم تحويله إلى فارمال بعد حل ECOPHARM بتاريخ 31 ديسمبر 1997، ويقع هذا المعمل في ولاية عنابة وهو متخصص في صناعة الصيغ الجافة (أقراص و حبيبات)، كما أنه يحتوي على ورشة لصناعة الصيغ الجافة بقدرة إنتاج تقدر ب 8.000.000 وحدة بيع في السنة.

9.4. مصنع باتنة: متخصص في إنتاج التحاميل.

المطلب الثالث: دخول مجمع صيدال بورصة الجزائر

بعد أن قامت لجنة التنظيم والمراقبة لعمليات البورصة (COSOB) بدراسة المذكرة الإعلامية المقدمة من طرف صيدال، ووجدتها تستوفي كل الشروط المطلوبة قامت بمنحها تأشيرة الدخول إلى البورصة وذلك بتاريخ 24 ديسمبر 1998 تحت رقم 98/04، وتمثل قيمة العرض 20 % رأس المال الاجتماعي المقدّر بـ: 2.500.000.000 دج مقسمة إلى 2.000.000 سهم عادي بقيمة اسمية 250 دج للسهم العادي الواحد، أما بقية رأس المال المقدّر بـ: 80 % فهي من امتلاك الشركة العمومية القابضة للكيمياء والصيدلة (سابقاً)¹.

وامتدت فترة العرض العمومي للبيع من 15 فيفري إلى 15 مارس من سنة 1999 وقد حددت أوامر الشراء وحصص كل مجموعة كما يلي:

▪ **الأمر "A" :** المؤسسات العمومية كشركات التوظيف الجماعي للقيم المتداولة، شركات التأمين، مؤسسات القرض والوسطاء المعتمدين في البورصة.

▪ **الأمر "B" :** كل الأشخاص المعنويين الآخرين حيث خصصت لهم نسبة 30% من القيمة الكلية للعرض وحدد سقف طلب المؤسسة الواحدة بـ: 30000 سهم على الأكثر و 400 سهم على الأقل.

▪ **الأمر "C" :** عمال مجمع صيدال الذين خصص لهم نسبة 25 % من القيمة الكلية للعرض و حدد الطلب للعامل الواحد بـ: 40 سهم على الأقل.

¹ Rapport annuel 1998,holding Public Chimie Pharmacie ,EPE.SPA, Groupe Industriel SAIDAL, P 26.

- الأمر "D": كل الأشخاص الطبيعيين، و قد خصص لهم نسبة 45 % من القيمة الكلية للعرض و قد حدد سقف الطلب للشخص الواحد ب: 2.000 سهم على الأكثر.

ويمكن عرض أهم المساهمين في رأس المال الاجتماعي لصيدال من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): الفئات المساهمة في مجمع صيدال

النسبة %	عدد الأسهم	الفئات
09 %	190.066	الفئة (أ) : المؤسسات المالية (بنوك و شركات التأمين)
06 %	133.411	الفئة (ب): الأشخاص المعنويين (المؤسسات الصغيرة)
03 %	24.751	الفئة (ج): عمال مجمع صيدال
82 %	1.651.772	الفئة (د): الأشخاص الطبيعيين
100 %	2.000.000	المجموع

Source : Rapport Annuel, 2005, COSOB. P 14.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك أربعة فئات مساهمة في مجمع صيدال، وهي بنسب متباينة حيث نجد أن فئة المواطنين (الأشخاص الطبيعيين)، تعتبر الفئة الأكثر مساهمة حيث تحوز على 1.651.772 سهم لوحدها مقارنة مع الفئات الأخرى، بنسبة تقدر ب: 82 % وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى ثقة هذه الفئة في المجمع.

الأهداف المنتظرة من الدخول إلى البورصة: من أجل تنمية وتطوير مجمع صيدال وجعله يساير المؤسسات العالمية التي تنشط في نفس الإطار، فإن الشركة القابضة صيدلة كيمياء – سابقا – قدرت أن دخول مجمع صيدال إلى بورصة القيم المتداولة يعود عليه بفوائد اقتصادية هامة منها:

- زيادة شهرة مجمع صيدال والذي يسمح له بأن يكون معروف على الصعيدين الوطني والدولي؛
 - تحقيق تحالفات مع شركاء ذوي كفاءة مما يضمن تأهيله وتحسين نوعية المنتجات ورفع مهارة العمال، كما يضمن لهم نقل التكنولوجيا؛
 - زيادة حصته في السوق، حيث أصبحت المنافسة حادة خاصة من طرف مستوردي الأدوية الأجنبية؛
 - تقوية الجهاز الإنتاجي و التحكم في احتياجات السوق الوطنية عن طريق زيادة الإنتاج؛
 - إدخال المعايير المعاصرة لتسيير الاستثمارات وتحسين مرد ودية الأموال المستثمرة؛
 - توفير موارد مالية جديدة تساهم في تنمية المؤسسة من خلال تمويل الاستثمارات.
- وقد استطاع المجمع تحقيق بعض النتائج التي كان يهدف إليها منذ انضمامه إلى بورصة الجزائر منها:
- زيادة وعي العمال بأهداف المجمع والعمل على التحسين المستمر لأدائهم ؛
 - زيادة شهرة مجمع صيدال على المستويين الوطني والدولي؛

- الحصول على مصادر تمويل مناسبة لتمويل المشاريع الاستثمارية؛
- تنفيذ العديد من عقود الشراكة مع مؤسسات أجنبية، مما ساعد على تحسين نوعية المنتجات من خلال اكتساب تكنولوجيا متطورة.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال

انطلاقاً من تقارير التسيير لمجمع صيدال سوف نقوم بتقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية، قبل تطبيق حوكمة الشركات وذلك للسنوات 2008 و 2009 ، ثم بعد تطبيق حوكمة الشركات أي للفترة 2010 إلى غاية سنة 2013، بهدف معرفة أثر تطبيق حوكمة الشركات إيجابي أو سلبي على الأداء المالي لمجمع صيدال، وسوف يكون هذا التحليل عن طريق حساب نسب التوازن المالي والسيولة ونسب النشاط ثم نسب توزيع الأرباح.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب الربحية

تتمثل نسب الربحية في معدل العائد على حقوق الملكية و معدل العائد على الاستثمار و نسبة هامش الربح الصافي، والجدول التالي يبين نتائج نسب الربحية قبل وبعد تطبيق حوكمة الشركات.

الجدول رقم (04): نسب الربحية قبل وبعد تطبيق حوكمة الشركات (2008 إلى 2013)

النسبة	العلاقة	2008	2009	المتوسط قبل تطبيق الحوكمة	2010	2011	2012	2013	المتوسط بعد تطبيق الحوكمة
معدل العائد على حقوق الملكية	صافي الربح بعد الضرائب — اجمالي حقوق الملكية	0,16	0,23	0,19	0,09	0,14	0,13	0,15	0,12
معدل العائد على الاستثمار	صافي الربح بعد الضرائب — اجمالي الأصول	0,07	0,12	0,09	0,03	0,07	0,06	0,08	0,06
نسبة هامش الربح الصافي	صافي الربح بعد الضرائب — صافي المبيعات	0,11	0,23	0,17	0,08	0,15	0,14	0,23	0,15

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقارير التسيير للمجمع للسنوات من 2008 إلى 2013

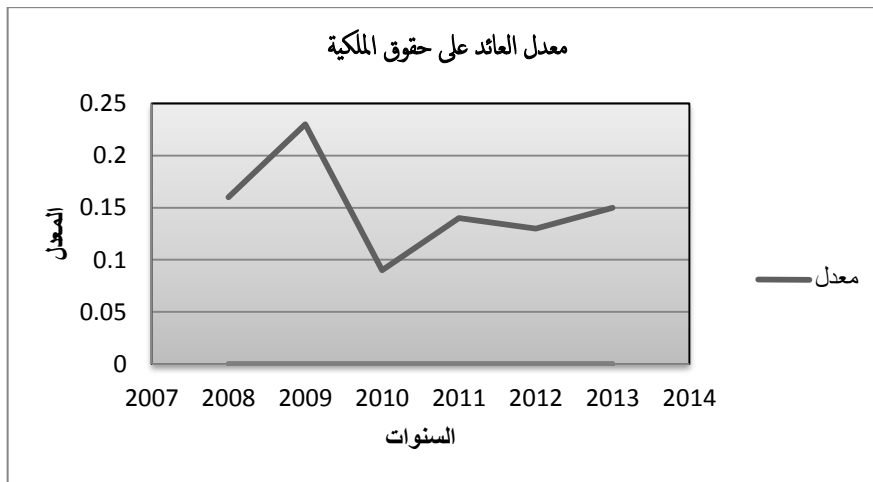
تشير بيانات الجدول رقم 04 إلى أن نسب الربحية قد حققت تراجعاً بعد تطبيق حوكمة الشركات بمجمع صيدال، ولا يعني هذا التراجع وجود أثر سلبي لحوكمة الشركات على مؤشرات الربحية للمجمع، حيث نلاحظ التراجع الأكبر لمعدلات الربحية فقد كان للسنوات 2010 و 2011 ويمكن أن يكون بسبب أن حوكمة الشركات كان بداية تطبيقها خلال سنة 2010 أي كان مجرد تطبيق بعض المبادئ فقط، أما

خلال السنوات 2012 و 2013 فقد تحسنت هذه المعدلات بنسب متفاوتة، ولكن بقيت أقل من الفترة التي لم يكن فيها تطبيق حوكمة الشركات، وذلك على النحو التالي:

1. فقد كان معدل العائد على حقوق الملكية قبل تطبيق حوكمة الشركات بمجمع صيدال 0,16 خلال سنة 2008 و نسبة 0,23 خلال سنة 2009 أي بمتوسط 0,19، لكن بعد تطبيق حوكمة الشركات نلاحظ قد تراجع هذا المعدل خلال الفترة التي تم فيها تطبيق حوكمة الشركات حيث كان هذا المعدل خلال سنة 2010 نسبة 0,09 وسنة 2011 نسبة 0,14 أما سنة 2012 فكان المعدل 0,13 وسنة 2013 فكان 0,15، حيث كان متوسط المعدل خلال هذه الفترة نسبة 0,12 فقد حقق تراجعاً بنسبة 0,07 مقارنةً بالفترة قبل تطبيق حوكمة الشركات.

والرسم البياني التالي يبين حركة معدل العائد على حقوق الملكية خلال الفترة قبل وبعد تطبيق حوكمة الشركات:

الشكل رقم (16): معدل العائد على حقوق الملكية

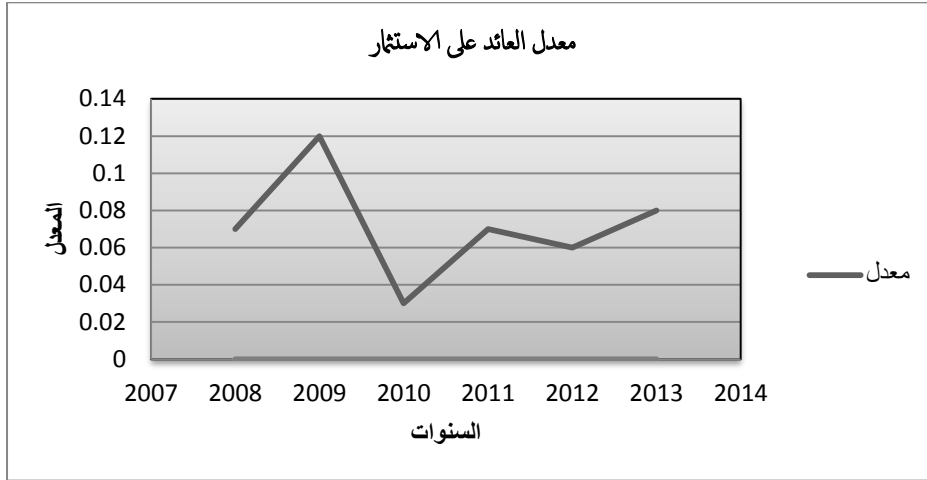


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (04) نسب الربحية

2. كذلك تراجع معدل العائد على الاستثمار بعد تطبيق حوكمة الشركات لكن لا نستطيع الحكم على أنها هي سبب هذا التراجع في معدل العائد على الاستثمار، حيث هذا التراجع كان بسبب انخفاض صافي الربح بعد الضرائب أو ارتفاع اجمالي الأصول، فقد كان هذا المعدل قبل تطبيق حوكمة الشركات بمجمع صيدال 0,07 خلال سنة 2008 و نسبة 0,12 خلال سنة 2009 أي بمتوسط 0,09، لكن حقق تراجعاً خاصةً في بداية تطبيقها أي في سنة 2010 كان هذا المعدل 0,03، لكن ارتفع خلال سنة 2011 إلى نسبة 0,07 أما سنة 2012 فكان المعدل 0,06 وسنة 2013 فكان 0,08، حيث كان متوسط المعدل

خلال هذه الفترة نسبة 0,06 فقد حقق تراجعاً بنسبة 0,03 مقارنةً بالفترة قبل تطبيق حوكمة الشركات، لكن هذا التراجع في المتوسط أقل تراجع معدل العائد على حقوق الملكية. والرسم البياني التالي يبين حركة معدل العائد على الاستثمار خلال الفترة قبل وبعد تطبيق حوكمة الشركات:

الشكل رقم (17): معدل العائد على الاستثمار

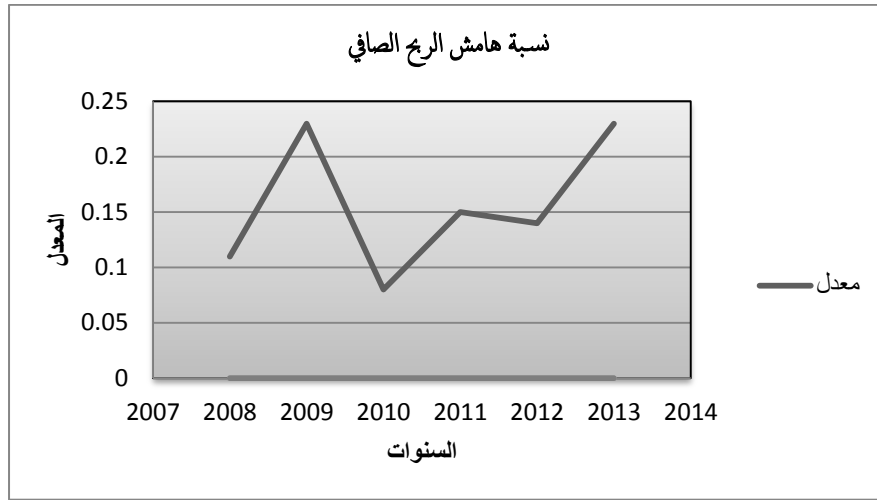


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (04) نسب الربحية

3. أما نسبة هامش الربح الصافي فقد تراجعت بعد تطبيق حوكمة الشركات لكن بنسبة أقل من المعدلات السابقة أي بمتوسط 0,02، هذا بسبب انخفاض صافي الربح بعد الضرائب أو زيادة المبيعات دون زيادة الأرباح أي ارتفاع التكاليف، لكن لا نستطيع تحميل حوكمة الشركات التدهور في نسبة هامش الربح الصافي، فقد كانت هذه النسبة قبل تطبيق حوكمة الشركات بمجموع صيدال 0,11 خلال سنة 2008 و نسبة 0,23 خلال سنة 2009 أي بمتوسط 0,17، لكن حقق تراجعاً خاصةً في بداية تطبيقها أي في سنة 2010 كان هذا المعدل 0,08، لكن ارتفع خلال سنة 2011 إلى نسبة 0,15 أما سنة 2012 فكان المعدل 0,14 وسنة 2013 فكان 0,23، حيث كان متوسط المعدل خلال هذه الفترة نسبة 0,15.

والرسم البياني التالي يبين حركة نسبة هامش الربح الصافي على حوق الملكية خلال الفترة قبل وبعد تطبيق حوكمة الشركات:

الشكل رقم (18): نسبة هامش الربح الصافي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (04) نسب الربحية

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب السيولة

تتمثل نسب السيولة في نسبة السيولة العامة ونسبة السيولة السريعة و نسبة السيولة الجاهزة، والجدول التالي يبين نتائج نسب السيولة قبل وبعد تطبيق حوكمة الشركات.

الجدول رقم (05): نسب السيولة قبل وبعد تطبيق حوكمة الشركات (2008 إلى 2013)

النسبة	العلاقة	2008	2009	المتوسط قبل تطبيق الحوكمة	2010	2011	2012	2013	المتوسط بعد تطبيق الحوكمة
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة — الديون القصيرة الأجل	1,70	1,92	1,81	1,91	2,08	2,07	2,25	2,07
نسبة السيولة السريعة	(الأصول المتداولة— المخزون) — الديون القصيرة الأجل	0,88	0,89	0,88	0,15	1,27	1,38	1,58	1,09
نسبة السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة — الديون القصيرة الأجل	0,17	0,26	0,21	0,41	0,75	0,80	0,64	0,65

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقارير التسيير للمجمع للسنوات من 2008 إلى 2013

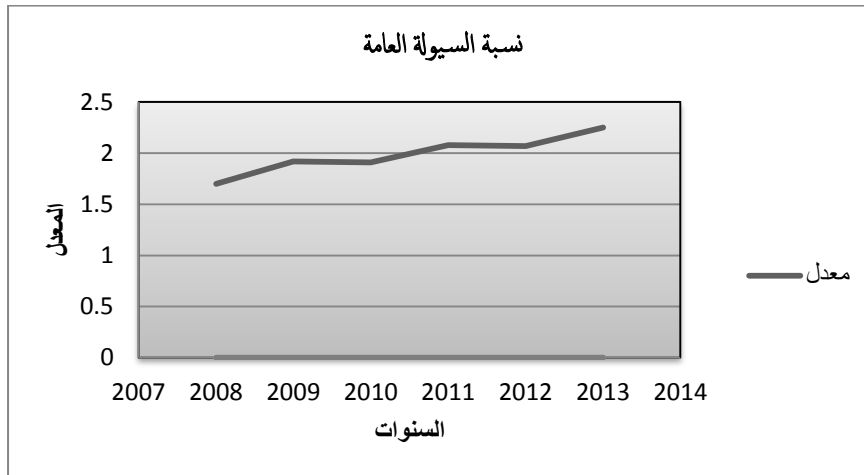
يتبين لنا من الجدول رقم (05) وجود نمو في نسب السيولة بعد تطبيق حوكمة الشركات بمجمع صيدال عكس نسب الربحية التي تراجعت بعد تطبيق حوكمة الشركات، مما يشير إلى أن حوكمة الشركات حققت ارتفاعاً في نسب السيولة لكن هذا الارتفاع لا نعتبره إيجابياً، فزيادة النسبة يمكن أن تكون مقبولة إلى درجة معينة، حيث يمكن أن تكون بعض النسب مبالغ فيها، لكن على العموم نعتبر هذا

التحسن في نسب السيولة أن المجمع أصبح قادراً على تغطية التزاماته القصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها، وذلك على النحو التالي:

1. تعتبر نسبة السيولة العامة من المؤشرات التقريبية لدراسة وتحليل السيولة بسبب عدم اهتمامها بتواريخ التحصيل والتسديد، حيث كانت هذه النسبة قبل تطبيق حوكمة الشركات بمجمع صيدال 1,70 خلال سنة 2008 و أرتفع إلى 1,92 خلال سنة 2009 أي متوسط هذه الفترة هو 1,81، لكن بعد تطبيق حوكمة الشركات نلاحظ قد تراجعت هذه النسبة خلال سنة 2010 إلى 1,91 ثم حققت ارتفاعاً خلال السنوات 2011 كانت 2,08 و نسبة 2,07 سنة 2012 أما سنة 2013 فكانت 2,25، وهي أكبر نسبة من السنوات السابقة، وقد تكون هذه الزيادة بسبب زيادة النقدية بصورة مبالغ فيها وعدم استخدامها بطريقة جيدة، أو زيادة الحقوق على العملاء نتيجة عدم استخدام سياسات جيدة في التحصيل، أو انخفاض الديون القصيرة الأجل وهذا بسبب قدرة مجمع صيدال على تسديدها في تواريخها المحددة.

والرسم البياني التالي يبين حركة نسبة السيولة العامة خلال الفترة قبل وبعد تطبيق حوكمة الشركات:

الشكل رقم (19): نسبة السيولة العامة



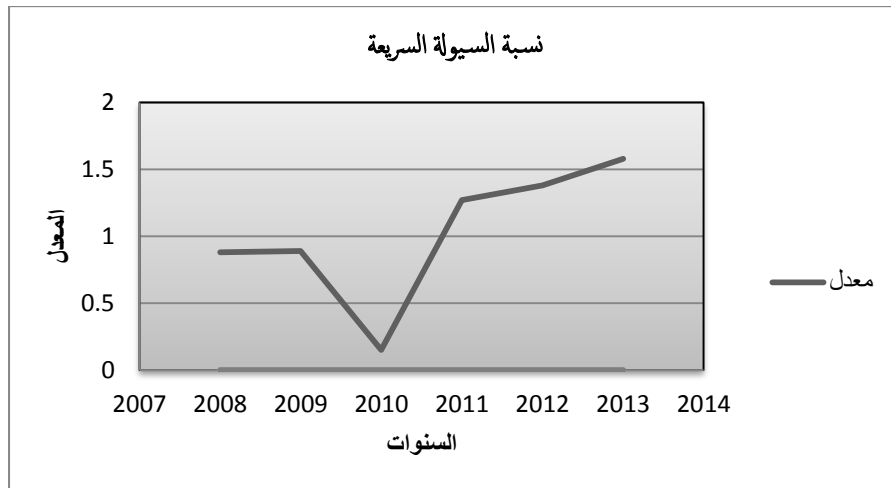
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (05) نسب السيولة

2. أما نسبة السيولة السريعة والتي توضح مدى إمكانية سداد الالتزامات القصيرة الأجل مع تجنب عناصر المخزون، وقد كانت هذه النسبة شبه ثابتة خلال سنة 2010 وسنة 2011 أي قبل تطبيق حوكمة الشركات بمجمع صيدال حيث كانت 0,88 و 0,89 على التوالي أي بمتوسط 0,88، لكن بعد تطبيق حوكمة الشركات نلاحظ قد تراجعت هذه النسبة خلال سنة 2010 إلى 0,15 ثم حققت ارتفاعاً خلال السنوات 2011 كانت 1,27 و نسبة 1,38 سنة 2012 أما سنة 2013 فكانت 1,58، وهي أحسن السنوات السابقة مما يدل على استمرارية تحسن نسبة السيولة العامة نتيجة تطبيق حوكمة الشركات في

مجمع صيدال، حيث كان متوسط المعدل خلال هذه الفترة نسبة 1,09 فقد حقق ارتفاعاً بنسبة 21% في المتوسط مقارنةً بالفترة قبل تطبيق حوكمة الشركات، لكن لا نستطيع أن نقول أن هذه النسبة بعد تطبيق حوكمة الشركات أفضل مما كانت عليه قبل تطبيق حوكمة الشركات، وهذا بسبب أن هذه النسبة ارتفعت إلى مستوى أكبر من الحد الأقصى المقبول.

والرسم البياني التالي يبين حركة نسبة السيولة العامة خلال الفترة قبل وبعد تطبيق حوكمة الشركات:

الشكل رقم (20): نسبة السيولة السريعة

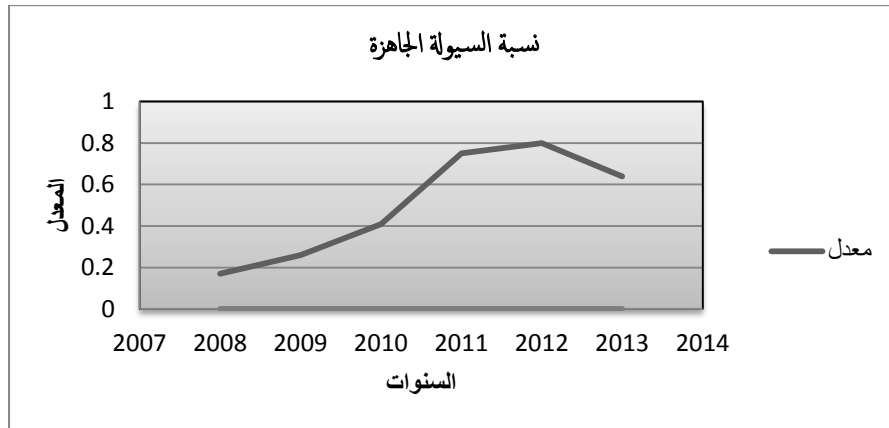


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (05) نسب السيولة

3. تعتبر نسبة السيولة الجاهزة أكثر النسب صرامة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة من ناحية السيولة، وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات القصيرة الأجل، حيث كانت هذه النسبة قبل تطبيق حوكمة الشركات بمجمع صيدال 0,17 خلال سنة 2008 وارتفع إلى 0,26 خلال سنة 2009 أي متوسط هذه الفترة هو 0,21، لكن بعد تطبيق حوكمة الشركات نلاحظ قد زادت هذه النسبة خلال سنة 2010 إلى 0,41 ثم حققت ارتفاعاً خلال السنوات 2011 كانت 0,75 و نسبة 0,80 سنة 2012 أما سنة 2013 فكانت 0,64، أما متوسط نسبة السيولة الجاهزة خلال هذه الفترة نسبة 0,65 فقد حقق ارتفاعاً بنسبة 44%، حيث كان التحسن الذي حدث في نسبة السيولة الجاهزة بمجمع صيدال أفضل مقارنةً بنسب السيولة السابقة، وهذا مؤشراً على أن المجمع قادراً خلال أسوأ الأوقات على سداد الالتزامات القصيرة الأجل.

والرسم البياني التالي يبين حركة نسبة السيولة الجاهزة خلال الفترة قبل وبعد تطبيق حوكمة الشركات:

الشكل رقم (21): نسبة السيولة الجاهزة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (05) نسب السيولة

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب النشاط

تتمثل نسب النشاط في معدل دوران مجموع الأصول و معدل دوران الأصول الثابتة و معدل دوران الأصول المتداولة و معدل دوران الزبائن ومعدل دوران الموردين، والجدول التالي يبين نتائج نسب السيولة قبل وبعد تطبيق حوكمة الشركات.

الجدول رقم (06): نسب النشاط قبل وبعد تطبيق حوكمة الشركات (2008 إلى 2013)

النسبة	العلاقة	2008	2009	المتوسط قبل تطبيق الحوكمة	2010	2011	2012	2013	المتوسط بعد تطبيق الحوكمة
معدل دوران مجموع الأصول	رقم الأعمال — متوسط مجموع الأصول	0,69	0,60	0,64	0,44	0,49	0,46	0,38	0,44
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال — متوسط مجموع الأصول الثابتة	1,64	1,18	1,41	0,94	1,20	1,21	1,01	1,09
معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الأعمال — متوسط مجموع الأصول المتداولة	1,36	1,55	1,45	0,83	0,83	0,74	0,60	0,75
معدل دوران الزبائن	رقم الأعمال السنوي — (الزبائن + أوراق القبض)	2,38	2,80	2,59	2,83	3,50	2,95	2,99	3,06
معدل دوران الموردين	المشتريات السنوية — (الموردين + أوراق الدفع)	2,53	1,69	2,11	1,14	1,35	0,70	0,33	0,88

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقارير التدبير للمجمع للسنوات من 2008 إلى 2013

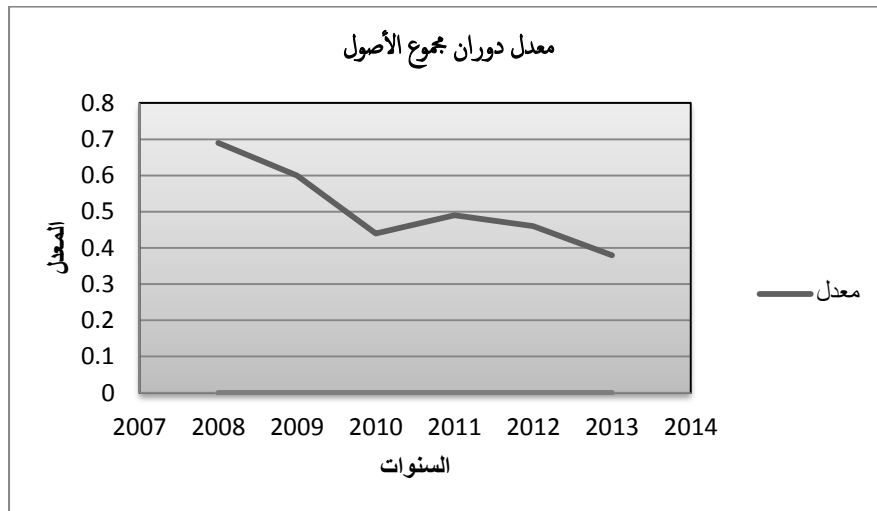
تشير بيانات الجدول رقم (06) إلى وجود تذبذب في نسب النشاط للفترة قبل وبعد تطبيق حوكمة الشركات (2008 – 2013)، فأغلب نسب النشاط تدهورت خلال فترة تطبيق حوكمة الشركات، حيث تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح المؤسسة في إدارة أصولها، وتحدد مدى كفاءة الإدارة في توليد المبيعات من الأصول، أي تقيس مدى فعالية المؤسسة في الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة لديها، لتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات.

1. يعبر معدل دوران مجموع الأصول على عدد الدورات التي دارها دينار واحد مستثمر في أصول مجمع صيدال خلال سنة واحدة، حيث نلاحظ أن دينار واحد مستثمر قد دار 0,69 دورة خلال سنة 2008، و 0,60 دورة خلال سنة 2009، أي بمتوسط 0,64 دورة، أو بعبارة أخرى أن كل دينار مستثمر في أصول مجمع صيدال قد حقق مبيعات صافية قدرها في المتوسط قبل تطبيق حوكمة الشركات 0,64 دينار.

أما بعد تطبيق حوكمة الشركات فتدهور المعدل، حيث أنخفض إلى 0,44 دورة فقط خلال سنة 2010 و 0,49 دورة خلال سنة 2011 و 0,46 دورة خلال سنة 2012 ثم 0,38 دورة خلال سنة 2013 أي بمتوسط 0,44 دورة، أو بعبارة أخرى أن كل دينار مستثمر في أصول مجمع صيدال قد حقق مبيعات صافية قدرها في المتوسط بعد تطبيق حوكمة الشركات 0,44 دينار، وهذا التدهور سببه هو انخفاض رقم الأعمال أو ارتفاع مجموع الأصول خلال فترة تطبيق حوكمة الشركات.

والرسم البياني التالي يبين حركة معدل دوران مجموع الأصول خلال الفترة قبل وبعد تطبيق حوكمة الشركات:

الشكل رقم (22): معدل دوران مجموع الأصول

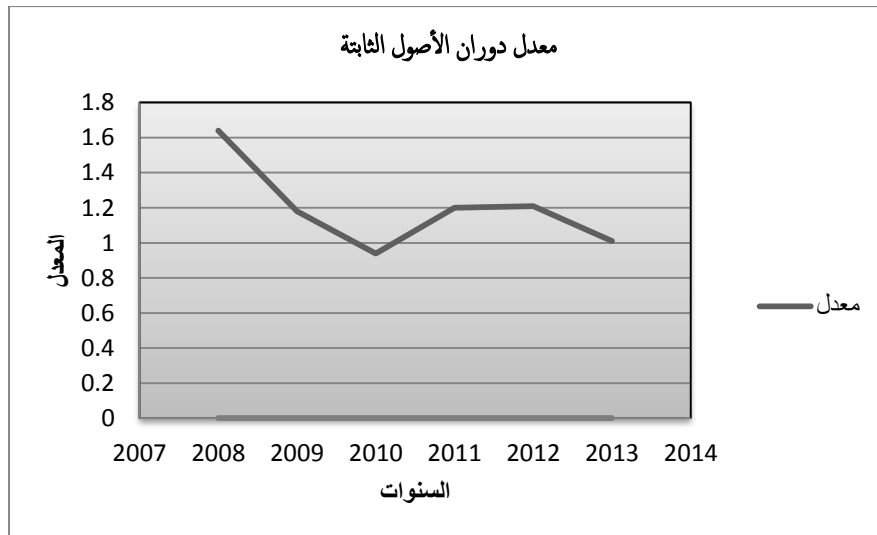


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (06) نسب النشاط

2. يعبر معدل دوران الأصول الثابتة على عدد الدورات التي دارها دينار واحد مستثمر في الأصول الثابتة لمجمع صيدال خلال سنة واحدة، حيث يعكس ارتفاع المعدل مقارنة بالسنة السابقة كفاءة أعلى في استغلال الأصول الثابتة، وبالعكس في حالة انخفاض المعدل، ومن الجدول رقم 06 نلاحظ أن معدل دوران الأصول الثابتة أفضل من معدل دوران مجموع الأصول خلال فترة الدراسة قبل وبعد تطبيق حوكمة الشركات، حيث دينار واحد مستثمر قد دار 1,64 دورة خلال سنة 2008، و1,18 دورة خلال سنة 2009، أي بمتوسط 1,41 دورة، أو بعبارة أخرى أن كل دينار مستثمر في الأصول الثابتة لمجمع صيدال قد حقق مبيعات صافية قدرها في المتوسط قبل تطبيق حوكمة الشركات 1,41 دينار، وبعد تطبيق حوكمة الشركات انخفض المعدل إلى 0,94 دورة خلال سنة 2010 و 1,20 دورة خلال سنة 2011 و 1,21 دورة خلال سنة 2012 ثم 1,01 دورة خلال سنة 2013 أي بمتوسط 1,09 دورة، أو بعبارة أخرى أن كل دينار مستثمر في الأصول الثابتة لمجمع صيدال قد حقق مبيعات صافية قدرها في المتوسط بعد تطبيق حوكمة الشركات 1,09 دينار.

والرسم البياني التالي يبين حركة معدل دوران مجموع الأصول الثابتة خلال الفترة قبل وبعد تطبيق حوكمة الشركات:

الشكل رقم (23): معدل دوران الأصول الثابتة



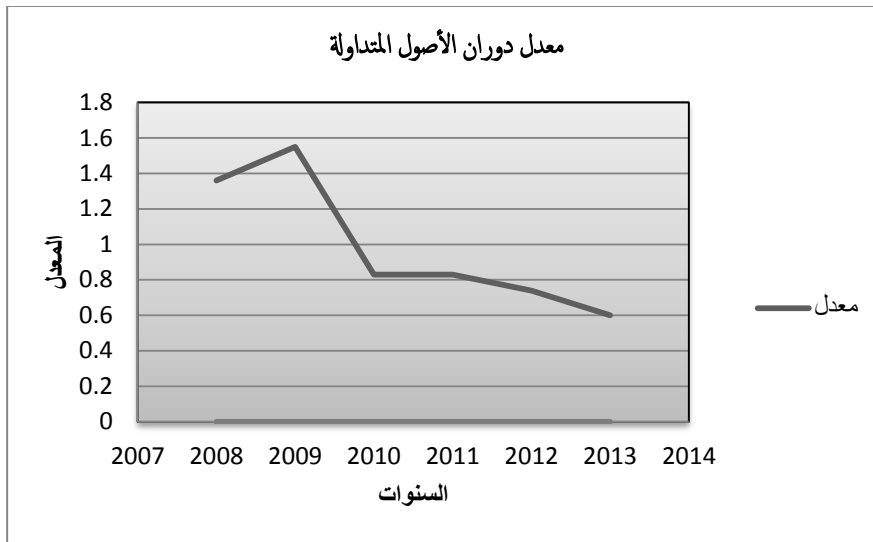
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (06) نسب النشاط

3. يعبر معدل دوران الأصول المتداولة على عدد الدورات التي دارها دينار واحد مستثمر في الأصول المتداولة لمجمع صيدال خلال سنة واحدة، حيث نلاحظ أن دينار واحد مستثمر قد دار 1,36 دورة خلال سنة 2008، و1,55 دورة خلال سنة 2009، أي بمتوسط 1,45 دورة، أو بعبارة أخرى أن كل دينار

مستثمر في أصول مجمع صيدال قد حقق مبيعات صافية قدرها في المتوسط قبل تطبيق حوكمة الشركات 1,45 دينار، وبعد تطبيق حوكمة الشركات انخفض المعدل إلى 0,83 دورة خلال سنة 2010 و سنة 2011 و 0,74 دورة خلال سنة 2012 ثم 0,60 دورة خلال سنة 2013 أي بمتوسط 0,75 دورة، أو بعبارة أخرى أن كل دينار مستثمر في الأصول الثابتة مجمع صيدال قد حقق مبيعات صافية قدرها في المتوسط بعد تطبيق حوكمة الشركات 0,75 دينار.

والرسم البياني التالي يبين حركة معدل دوران الأصول المتداولة خلال الفترة قبل وبعد تطبيق حوكمة الشركات:

الشكل رقم (24): معدل دوران الأصول المتداولة



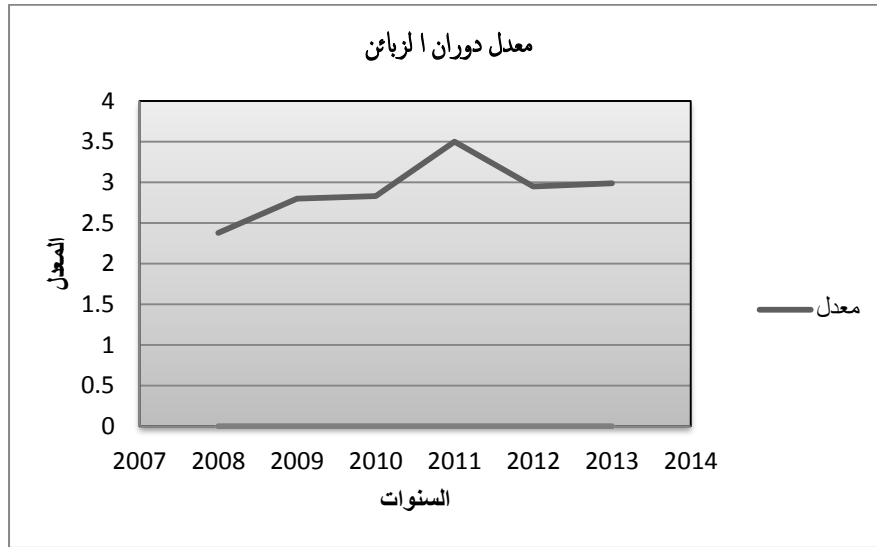
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (06) نسب النشاط

4. يعتبر معدل دوران الزبائن مؤشراً لمدى فاعلية حجم الاستثمار في أنشطة البيع بالأجل، فالسياسة المتساهلة في منح الائتمان وفي تحصيل المستحقات تؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات المجمع، فكلما ارتفع المعدل مقارنة بالسنوات السابقة أو عن المؤسسات المماثلة، فهذا يعني تحسن إدارة المجمع في تحصيل ديونها، بينما تؤدي السياسة المتشددة إلى انصراف بعض العملاء عنها، أما التأثير على معدل دوران العملاء يتوقف على مدى تأثير السياسة المتبعة على حجم المبيعات، وعلى نشاط التحصيل. ومن الجدول رقم (06) نلاحظ أن معدل دوران الزبائن قد تحسن خلال فترة تطبيق حوكمة الشركات، وهذا دليل على أن إدارة المجمع استطاعت أن تحسن من سياستها اتجاه الزبائن عند تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، فبعدما كان هذا المعدل 2,38 دورة خلال سنة 2008 و 2,80 دورة خلال سنة 2009 أي بمتوسط 2,59 دورة قبل تطبيق حوكمة الشركات فارتفع خلال فترة تطبيق حوكمة الشركات إلى 2,83

دورة خلال سنة 2010 و 3,50 دورة خلال سنة 2011 ثم تدهور فأصبح 2,95 دورة خلال سنة 2012 و 2,99 دورة خلال سنة 2013، أي بمتوسط 3,06 دورة.

والرسم البياني التالي يبين حركة معدل دوران الزبائن خلال الفترة قبل وبعد تطبيق حوكمة الشركات:

الشكل رقم (25): معدل دوران الزبائن



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (06) نسب النشاط

5. يستخدم معدل دوران الموردين كمؤشر للحكم على سرعة المؤسسة في تسديد التزاماتها القصيرة الأجل، ويجب أن يكون هذا المعدل قريباً من معدل دوران الزبائن، ويكون في صالح المؤسسة زيادة معدل دوران الزبائن عن معدل دوران الموردين.

ومن الجدول رقم (06) نلاحظ أن معدل دوران الموردين لمجمع صيدال فهو في انخفاض مستمر عكس معدل دوران الزبائن، حيث كان هذا المعدل قبل تطبيق حوكمة الشركات 2,53 دورة خلال سنة 2008 و 1,69 دورة خلال سنة 2009 أي بمتوسط 2,11 دورة قبل تطبيق حوكمة الشركات ثم انخفض خلال فترة تطبيق حوكمة الشركات إلى 1,14 دورة خلال سنة 2010 وأرتفع إلى 1,35 دورة خلال سنة 2011 ثم انخفض إلى 0,70 دورة خلال سنة 2012 و 0,33 دورة خلال سنة 2013، أي بمتوسط 0,88 دورة، انطلاقاً من هذا التدهور نستنتج أن إدارة مجمع صيدال قبل فترة تطبيق حوكمة الشركات كانت أسرع في تسديد ديونها القصيرة الأجل أفضل مقارنة بالفترة التي طبقت فيها مبادئ حوكمة الشركات.

والرسم البياني التالي يبين حركة معدل دوران الموردين خلال الفترة قبل وبعد تطبيق حوكمة الشركات:

الشكل رقم (26): معدل دوران الموردين



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (06) نسب النشاط

المطلب الرابع: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب توزيع الأرباح

تتمثل نسب توزيع الأرباح في عائد السهم العادي و نسبة السعر السوقي للسهم إلى الربح لكل سهم و نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية و عائد التوزيعات للسهم، والجدول التالي يبين نتائج نسب السيولة قبل وبعد تطبيق حوكمة الشركات.

الجدول رقم (07): نسب توزيع الأرباح قبل وبعد تطبيق حوكمة الشركات (2008 إلى 2013)

النسبة	العلاقة	2008	2009	المتوسط قبل تطبيق الحوكمة	2010	2011	2012	2013	المتوسط بعد تطبيق الحوكمة
عائد السهم العادي	الربح الصافي- توزيعات الأسهم الممتازة — عدد الأسهم	35	35	35	35	35	40	40	37,5
نسبة السعر السوقي للسهم إلى الربح لكل سهم	سعر السهم العادي في السوق — الربح لكل سهم عادي	10,8	11	10,9	14,8	14,8	14,7	14,9	14,8
نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية	القيمة السوقية للسهم — القيمة الدفترية	1,52	1,54	1,53	2,08	2,88	2,90	2,89	2,68
عائد التوزيعات للسهم	حصة السهم من الأرباح الموزعة — السعر السوقي للسهم	0,09	0,09	0,09	0,06	0,04	0,05	0,05	0,05

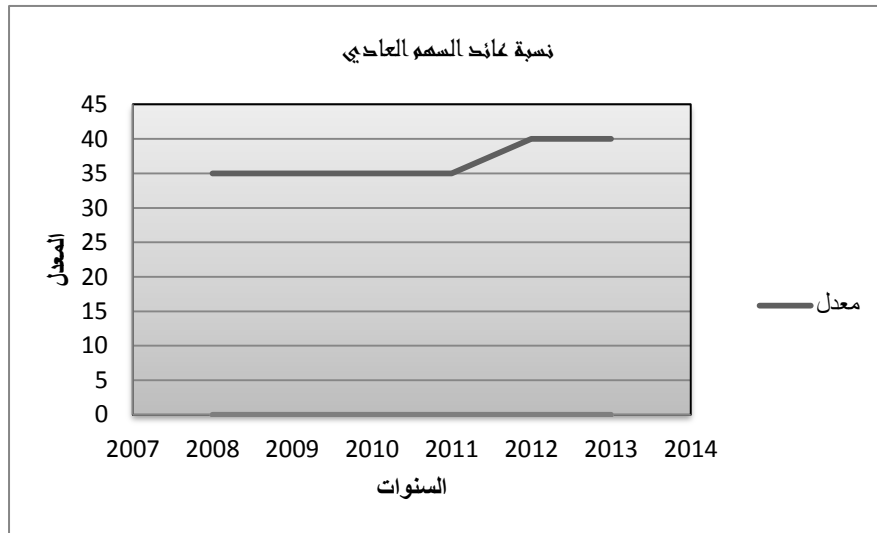
المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقارير التسيير للمجمع للسنوات من 2008 إلى 2013

تشير بيانات الجدول رقم (07) إلى أن حوكمة الشركات لها أثر إيجابي على نسب توزيع الأرباح، وتعتبر التوزيعات من أهم مصادر التمويل المناسبة والمفضلة للشركات عن غيرها من المصادر والسبب هو أن التوزيعات من أسهل مصادر التمويل المتاحة للشركة ولا يترتب عليها التزامات مثل القروض، أو نفقات مثل إصدار أسهم جديدة، والمستثمرون ينظرون لأي تغييرات في سياسة التوزيع كإشارة لتوقع الربح، وأن سعر السهم في السوق يتحدد وفقاً لعوائد الأسهم المتوقعة.

1. يقيس عائد السهم العادي سياسة الشركات في توزيع الأرباح، أي ربحية الاستثمار في الأسهم، وتعتبر هذه النسبة من أهم النسب المؤثرة في تحديد سعر السهم، ومن المتوقع أن تكون العلاقة بين عائد السهم وسعره في السوق علاقة طردية، حيث نلاحظ من الجدول رقم (07) أن عائد السهم العادي لمجمع صيدال كان ثابت بـ: 35 دج خلال الفترة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2011، وهذا بسبب سياسة المجمع في توزيع الأرباح، مما يعني أنه خلال بداية تطبيق حوكمة الشركات أي السنوات 2010 و 2011 لم تؤثر حوكمة الشركات على عائد السهم العادي إلا بعد سنتين من تطبيقها، أي سنة 2012 و سنة 2013 حيث ارتفع عائد السهم العادي إلى 40 دج، وهذا بسبب ارتفاع الربح الصافي للمجمع وتغيير سياسة المجمع في توزيع الأرباح، مع العلم أن عدد الاسهم لمجمع صيدال ثابتة.

والرسم البياني التالي يبين حركة عائد السهم العادي خلال الفترة قبل وبعد تطبيق حوكمة الشركات:

الشكل رقم (27): نسبة عائد السهم العادي

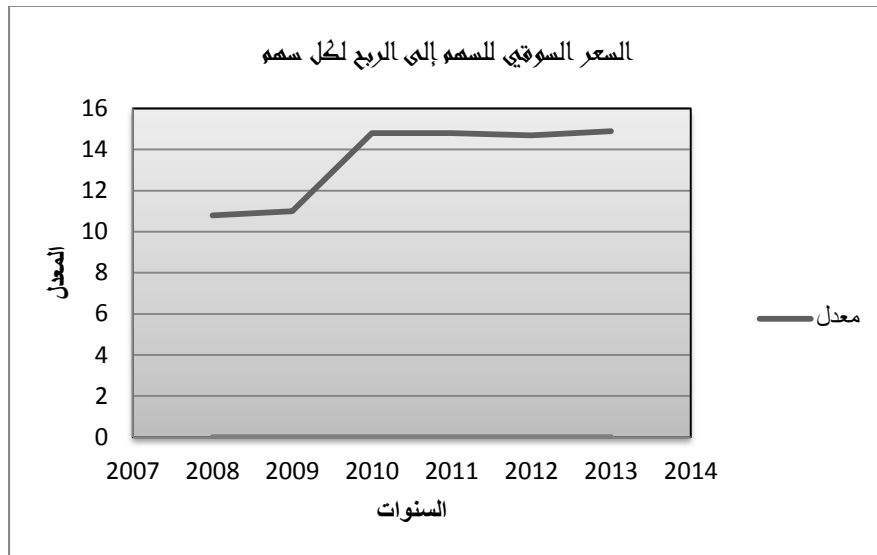


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (07) نسب توزيع الأرباح

2. تمثل نسبة السعر السوقي للسهم إلى الربح لكل سهم عدد المرات التي يستلم فيها المستثمر الربح لتبرير السعر المدفوع في السهم، حيث نلاحظ من الجدول رقم (07) أن هذه النسبة قبل تطبيق حوكمة

الشركات بمجمع صيدال 10,8 خلال سنة 2008 و ارتفعت إلى 11 خلال سنة 2009 أي متوسط هذه الفترة هو 10,9، و بعد تطبيق حوكمة الشركات نلاحظ قد زادت هذه النسبة خلال سنة 2010 و 2011 إلى 14,8 ثم حققت ارتفاعا خلال سنة 2013 حيث كانت 14,9 أما متوسط نسبة السعر السوقي للسهم إلى الربح لكل سهم خلال هذه الفترة كان 14,8 فقد حقق ارتفاعا بنسبة 35,7%، حيث كان سبب تحسن في هذه النسبة من الراجع هو تطبيق مبادئ حوكمة الشركات. والرسم البياني التالي يبين حركة نسبة السعر السوقي للسهم إلى الربح لكل سهم خلال الفترة قبل وبعد تطبيق حوكمة الشركات:

الشكل رقم (28): نسبة السعر السوقي للسهم إلى الربح لكل سهم

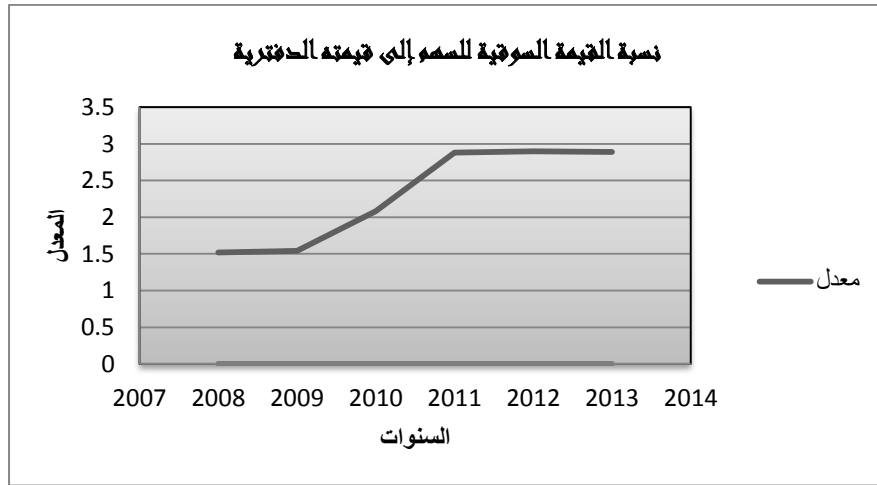


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (07) نسب توزيع الأرباح

3. تبين نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية مقدار النمو بالقيمة السوقية بالمقارنة مع القيمة الدفترية، حيث نلاحظ من الجدول رقم (07) أن هذه النسبة قد حققت تحسن بعد تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، فبعدما كانت خلال سنة 2008 و 1,52 و سنة 2009 نسبة 1,54 أي بمتوسط 1,53 فارتفعت خلال فترة تطبيق حوكمة الشركات إلى 2,08 خلال سنة 2010 و 2,88 خلال سنة 2011 ثم 2,90 خلال سنة 2012 لكن انخفضت خلال سنة 2013 إلى 2,89 ، وكان متوسط هذه الفترة هو 2,68.

والرسم البياني التالي يبين حركة نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية خلال الفترة قبل وبعد تطبيق حوكمة الشركات:

الشكل رقم (29): نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية

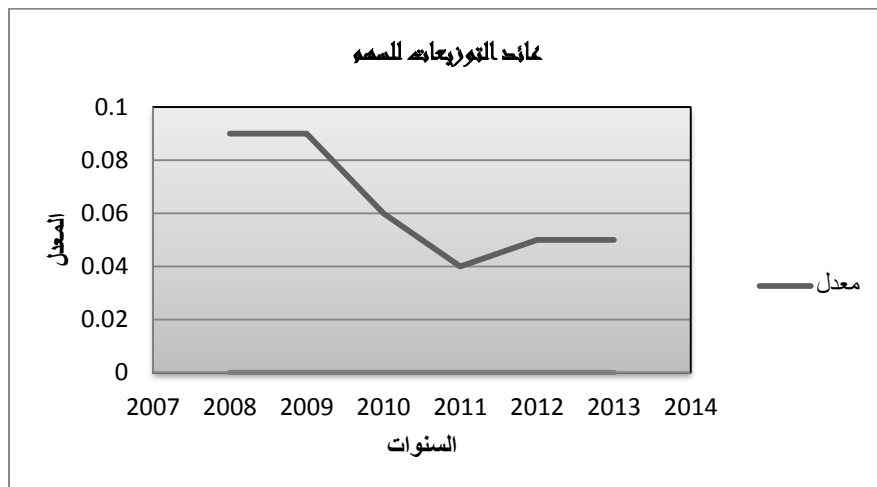


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (07) نسب توزيع الأرباح

4. تساعد نسبة عائد التوزيعات للسهم في الحكم على إمكانية الاستثمار مستقبلاً في المؤسسات التي لها عائد السهم أفضل في السوق المالي، حيث نلاحظ من الجدول رقم (07) أن هذه النسبة قبل تطبيق حوكمة الشركات بمجمع صيدال بمتوسط 0,09، لكن حقق تراجعاً خلال الفترة التي تم فيها تطبيق حوكمة الشركات حيث كان متوسط هذه النسبة هو 0,05، ولكن لا نستطيع القول أن حوكمة الشركات هي سبب تراجع هذه النسبة حيث هناك ظروف أخرى كانت سبب في هذا الانخفاض.

والرسم البياني التالي يبين حركة نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية خلال الفترة قبل وبعد تطبيق حوكمة الشركات:

الشكل رقم (30): عائد التوزيعات للسهم



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (07) نسب توزيع الأرباح

المبحث الثالث: طريقة وإجراءات تحليل عينة الدراسة

للقيام بالدراسة الميدانية والوصول إلى نتائج واقعية بأكبر قدر ممكن من الموضوعية، يجب الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي، وذلك بالاعتماد على طريقة وإجراءات التي تضمن أفضل معالجة للموضوع، وذلك من خلال الإطار المنهجي للدراسة، وأداة الدراسة وإجراءاتها ثم خصائص وتحليل عينة الدراسة.

المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

يتناول هذا المطلب أهداف الدراسة الميدانية، و منهجية الدراسة و مصادر جمع البيانات و مجتمع وعينة الدراسة و متغيرات الدراسة.

1. أهداف الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى ما يلي:

- التعرف على اتجاهات وآراء عينة الدراسة التطبيقية بشأن موضوع البحث، بهدف تدعيم الدراسة النظرية، ونسب تقييم الأداء المالي في الدراسة التطبيقية؛
- تحديد مدى اتفاق نتائج التحليل الإحصائي مع نتائج الدراسة النظرية، والتعرف على واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بمجمع صيدال، وعلاقة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بجودة التقارير المالية والأداء المالي بالمجمع؛
- الاختبار الميداني لفروض البحث.

2. منهجية الدراسة: من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك لأن المنهج الوصفي التحليلي يهدف إلى دراسة الظاهرة، وجمع الحقائق والمعلومات عنها ومن ثم تحليلها للوصول إلى النتائج والتوصيات.

3. مصادر جمع البيانات: اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية والبيانات الأولية وذلك كما يلي:

1.3.البيانات الثانوية: تم الحصول على البيانات عن طريق المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب، والمراجع العربية والأجنبية، والدوريات والمقالات، والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والمجلات العلمية والمهنية المتخصصة، وتقارير التسيير لمجمع صيدال، وبعض المواقع ذات الصلة على شبكة الإنترنت.

2.3.البيانات الأولية: تم الحصول على المصادر الأولية من خلال تصميم إستبيان كأداة رئيسية للبحث، وقام الباحث بتفريغ وتحليل الإستبيان من خلال برنامج SPSS الإحصائي.

4. مجتمع وعينة الدراسة

1.4. مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة المستهدفة من المدير والمديرين الفرعيين والمحاسبين ومراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين، وأعضاء مجلس الإدارة، الموظفين في جميع فروع مجمع صيدال وكذلك المساهمين والمستثمرين.

2.4. عينة الدراسة: تم تعيين عينة الدراسة من مجتمع الدراسة بطريقة العينة العشوائية البسيطة، ولقد تم توزيع 200 إستبانة على جميع أفراد العينة، واسترداد 128 إستبانة صالحة وخاضعة للدراسة بعد إستبعاد الإستبيانات الملغاة نظرا لعدم تحقق الشروط المطلوبة منها، ولقد تم الإهتمام بإختيار شريحة الأفراد لفئات عينة الدراسة بعناية فائقة، وذلك بهدف التمكن من الوصول إلى أكبر قدر ممكن من النتائج الواقعية والمفيدة للدراسة.

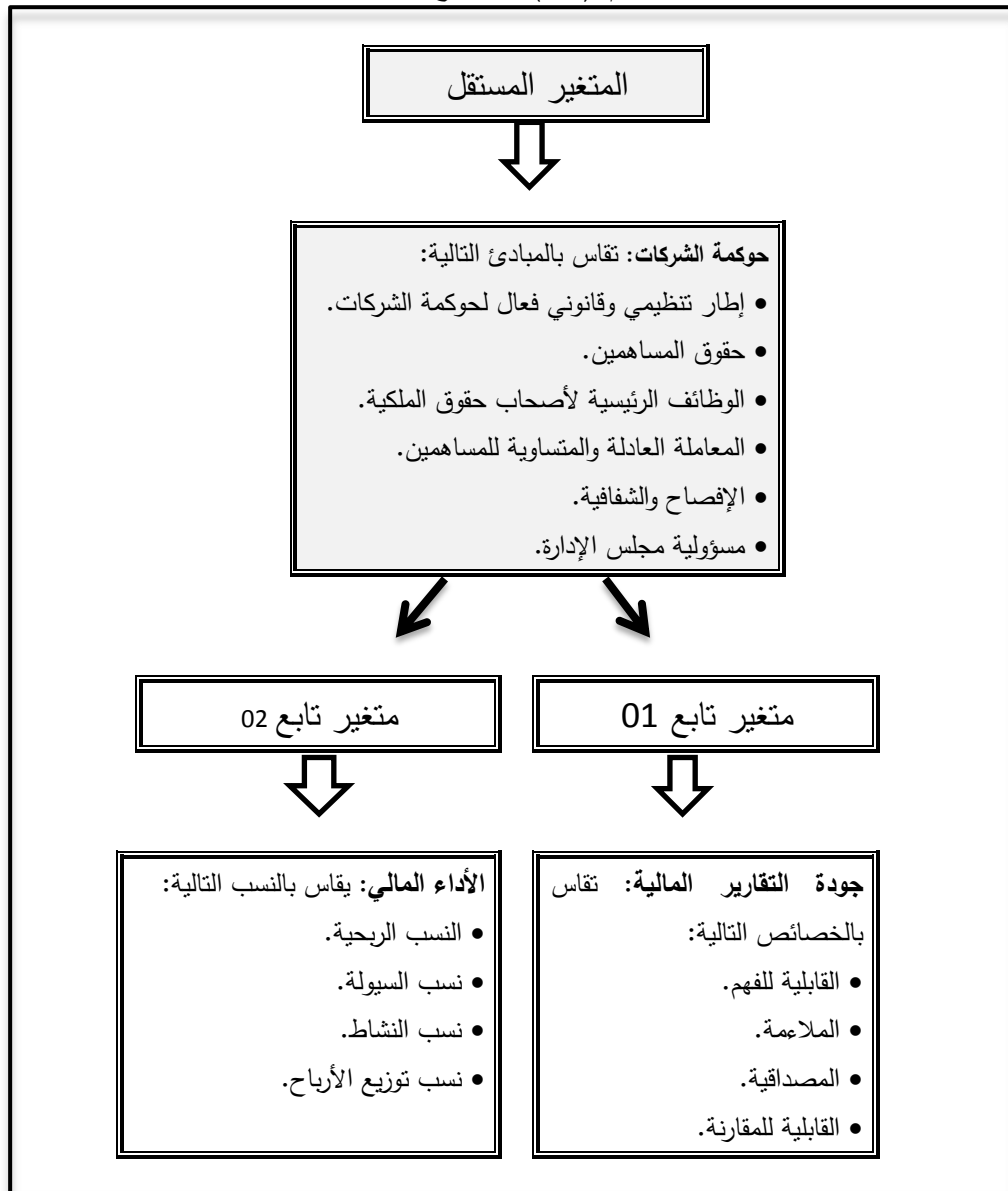
5. متغيرات الدراسة: نظرا لطبيعة الموضوع المعالج فإن الدراسة الميدانية تشمل على المتغير المستقل والمتغيرات التابعة كما يلي:

1.5. المتغير المستقل: يتمثل المتغير المستقل في حوكمة الشركات والتي يتم قياس مدى تطبيقها في الشركات من خلال البحث عن مدى تطبيق مبادئ الحوكمة والتمثلة في: إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات، وحقوق المساهمين، والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية، والمعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين، والإفصاح والشفافية، ومسؤولية مجلس الإدارة.

2.5. المتغيرات التابعة: حسب موضوع الدراسة (دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي) فإنه يوجد متغيرين تابعين للمتغير المستقل والتمثلة في:

- جودة التقارير المالية والتي تقاس بالخصائص النوعية للمعلومات المفصح عنها في التقارير المالية والتمثلة في: القابلية للفهم، والملاءمة، والمصدقية، والقابلية للمقارنة، والثبات في السياسات المحاسبية.
 - الأداء المالي والتي يتم قياس مستواه، بالنسب الربحية ونسب السيولة ونسب النشاط ونسب توزيع الأرباح.
- ويمكن تمثيل نموذج لمتغيرات الدراسة على النحو التالي:

الشكل رقم (31): نموذج متغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجزء النظري

المطلب الثاني: أداة الدراسة وإجراءاتها

نظرا للطبيعة الوصفية للدراسة فقد استخدمنا الإستبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، حيث قمنا بإعدادها وإخضاعها للأسس العلمية في البناء واستخدام أساليب احصائية في تحليل الاستبيان واختبارات الصدق والثبات المتعارف عليها.

1. أداة الدراسة: لتحقيق هدف الدراسة، قام الباحث ببناء وتصميم إستبيان الدراسة مستفيدا من الأدبيات السابقة المشابهة، وعرض الاستبانة على المشرف من أجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات، وكذلك عرضها على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.

وقد تم تقسيم الإستبانة إلى مجموعتين:

- تتكون المجموعة الأولى من جميع البيانات الشخصية لعينة الدراسة والمتمثلة في: المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي، المنصب الوظيفي، سنوات الخبرة.
- تتناول المجموعة الثانية دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي دراسة حالة مجمع صيدال، وتم تقسيمها إلى ثلاث محاور، حيث يناقش المحور الأول واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مجمع صيدال وبدوره ينقسم إلى مبادئ حوكمة الشركات الستة، وكل مبدأ يتكون من 08 فقرات، والمحور الثاني يناقش دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية بالمجمع ويتكون من 08 فقرات، أما المحور الثالث يناقش دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي بالمجمع ويتكون من 08 فقرات.

وقد تم استخدام مقياس (likert scale) ليكرت الخماسي المكون من خمس درجات لتحديد أهمية كل فقرة من فقرات الإستبيان، بحيث أعلى درجة تمثل أعلى درجة من الموافقة، والدرجة 1 تعني أقل درجة من الموافقة، حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (08): يبين درجات مقياس ليكرت الخماسي

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة (الوزن)	5	4	3	2	1

المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي: الدليل التطبيقي للباحثين، دال وائل للنشر، عمان، 2006،

ص115.

ولتحديد طول الخلايا مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) يتم حساب المدى كما يلي:

$$\text{المدى} = \text{الحد الأعلى} - \text{الحد الأدنى} = 5 - 1 = 4$$

ثم تقسيم المدى على عدد الخلايا ($5/4 = 0,8$)، ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى للخلية، والجدول التالي يفسر النتائج:

الجدول رقم (09): إجابات الأسئلة ودلالاتها

الإجابة	الرمز	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي
غير موافق بشدة	1	من 1 إلى أقل من 1.80	أقل من 36%
غير موافق	2	من 1.80 إلى أقل من 2.60	36% أقل من 52%
محايد	3	من 2.60 إلى أقل من 3.40	52% أقل من 68%
موافق	4	من 3.40 إلى أقل من 4.20	68% أقل من 84%
موافق بشدة	5	4.20 فأكثر	84% فأكثر

المصدر: عبد الفتاح عز حسن، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع،

السعودية، 2008، ص 540.

2. الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل الاستبيان

بعد أن تم الحصول على العدد النهائي للاستبيانات الصالحة للتحليل وإدخالها للحاسب الآلي، تم استخدام الإصدار العشرون من برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروفة باسم (Statistical Package For Social Sciences –SPSS)، وقد استخدمنا الأساليب الإحصائية والاختبارات المعلمية التالية:

1.2. الإحصاءات الوصفية: تم استخدام هذه الإحصاءات بهدف وصف الاتجاهات العامة للآراء العينة، لتسهيل المقارنة بين آراء عينة الدراسة، وتضمنت هذه الإحصاءات الوصفية أسلوب التكرارات وأسلوب النسب المئوية، والمتوسطات والانحرافات المعيارية النسبي لقيم الإجابات عن وسطها الحسابي.

2.2. معامل ألفا كرونباخ: يستخدم هذا المعامل لاختبار مدى ثبات ومصادقية إجابات مفردات عينة الدراسة على أسئلة قائمة الاستبيان، حيث يركز هذا المعامل على اختبار الصدق للمحتوى، والثبات الخاص بالاتساق الداخلي، ويتراوح معامل الثبات بين الصفر والواحد الصحيح، ويكون هذا المقياس ذو مصادقية إذا كانت القيمة المحسوبة تساوي (60%) فأكثر.

3.2. معامل الارتباط بيرسون: يبين هذا المعامل العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والتابعة في الدراسة وكذلك درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة ببعضها البعض.

4.2. الانحدار المتعدد: وهو أسلوب مفيد لمعرفة درجة تأثير المتغيرات المستقلة في التابعة أي معرفة المتغيرات الأكثر تأثيراً وأهمية.

3. صدق وثبات الاستبانة

تم دراسة صدق وثبات الاستبانة عن طريق التحكيم ومعامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha).

1.3. اختبار صدق الأداة: لقد اعتمد صدق الأداة على صدق المحتوى، كما قام الباحث بإتباع أسلوب صدق المحكمين حيث تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على بعض الأساتذة الأكاديميين المتخصصين و من لهم خبرة وإطلاع في مجال المحاسبة من أجل التأكد من صدق الأداة، والاسترشاد بأرائهم حول الفقرات التي تضمنتها الاستبانة، وإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم، حتى تم التوصل للصورة النهائية للاستبانة.

2.3. ثبات فقرات الاستبانة

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي الاستبانة نفس النتائج في حالة تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أي أن تكون النتائج التي تعطيها الاستبانة متقاربة إذا تم تكرار توزيعها على نفس عينة الدراسة.

ومن أجل ذلك تم استعمال طريقة معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس ثبات الإستبيان وسنوضحها كما يلي:

الجدول رقم (10): معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)

الرقم	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
1	واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مجمع صيدال	48	0,641
1.1	توفر إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات	8	0,610
2.1	يتمتع المساهمين بكل حقوقهم	8	0,659
3.1	للمساهمين معاملة عادلة ومتساوية	8	0,606
4.1	آليات حماية حقوق أصحاب المصالح	8	0,603
5.1	الإفصاح والشفافية	8	0,605
6.1	مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة	8	0,672
2	العلاقة بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية	8	0,619
3	العلاقة بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتحسين الأداء المالي	8	0,608

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول أن معاملات الثبات لمجموع فقرات الاستبانة أكبر من 0.6 أي أنها تدل على أن الاستبانة مقبولة لإجراء الدراسة الميدانية لموضوع البحث.

المطلب الثالث: خصائص وتحليل عينة الدراسة

تبين الجداول التالية خصائص عينة الدراسة على النحو التالي:

1. المؤهل العلمي: يوضح الجدول رقم (11) النتائج الخاصة بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.

الجدول رقم (11): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.

	ليسانس	ماستر	ماجستير	دكتوراه	آخر	المجموع
التكرار	67	18	12	01	30	128
النسبة	52,3%	14,1%	9,4%	08%	23,4%	100%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ بأنه معظم عينة الدراسة من حملة شهادة ليسانس ونسبتهم 52,34%، و 14,06% من حملة ماستر ونسبة 9,37% من حملة ماجستير، وتوضح النتائج أيضاً أن نسبته 0,78% فقط من أفراد العينة من حملة دكتوراه، أما 23,43% هم من مستويات آخر، وهذا ما يعني أن أفراد العينة لديهم القدرة للإجابة على أسئلة الإستبانة، ويمكن الوثوق في النتائج التي نحصل عليها من خلال التحليل لإجاباتهم.

2. التخصص العلمي: يوضح الجدول رقم (12) النتائج الخاصة بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي.

الجدول رقم (12): توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي.

	محاسبة ومالية	تدقيق	اقتصاد	إدارة أعمال	آخر	المجموع
التكرار	36	29	11	18	34	128
النسبة	28,1%	22,7%	8,6%	14,1%	26,6%	100%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (12) يتضح لنا إن نسبة 28,12% من عينة الدراسة مختصين في مجال المحاسبة والمالية، و 22,65% تدقيق، و 8,59% من المتحصلين على شهادات في الاقتصاد، و 14,06% إدارة أعمال أما الباقي فهو من تخصصات أخرى، وهذا ما يشير على أن جميع أفراد العينة لديهم القدرة على الإجابة على أسئلة الإستبانة، من أجل استخدامها في التحليل.

2. المنصب الوظيفي: يوضح الجدول رقم (13) النتائج الخاصة بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المنصب الوظيفي.

الجدول رقم (13): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المنصب الوظيفي

	المديرين	أعضاء مجلس الإدارة	المراجعين الداخليين	المراجعين الخارجيين	المحاسبين	المساهمين	أصحاب المصالح	المجموع
التكرار	24	10	13	03	38	17	23	128
النسبة	18,8%	7,8%	10,2%	2,3%	29,7%	13,3%	18%	100%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (13) يتضح لنا أن نسبة 18,75% من عينة الدراسة عبارة عن مديرين و 7,81% من يمثلون أعضاء مجلس الإدارة، و 10,15% مراجعين داخليين، و 2,34% مراجعين خارجيين، و 29,68% محاسبين الذين يمثلون أكبر نسبة في العينة، و 13,28% من المساهمين، أما 17,96% يمثلون أصحاب المصالح الذين هم عبارة عن عمال وغيرهم، وهو مؤشر جيد لأفراد العينة.

4. الخبرة المهنية: يوضح الجدول رقم (14) النتائج الخاصة بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية.

الجدول رقم (14): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية.

المجموع	20 سنة فأكثر	[15- 20]	[10- 15]	[5- 10]	أقل من 5 سنوات	
128	06	24	38	43	17	التكرار
%100	%04,7	%18,8	%29,7	%33,6	%13,3	النسبة

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (14) يتضح لنا أن نسبة 13,28% من عينة الدراسة كانت خبرتهم أقل من 5 سنوات، و 33,59% كانت خبرتهم تتراوح بين 5 سنوات و 10سنوات، ونسبة 29,68% خبرتهم تتراوح بين 10سنوات و 15 سنة، ونسبة 18,75% كانت خبرتهم تتراوح بين 15 سنة و 20سنة، أما نسبة 04,68% فكانت خبرتهم أكبر من 20 سنة، وهذا ما يدل على أن النتائج التي سنحصل عليها من إجاباتهم نابعة من تجربة وخبرات جيدة تمكنهم من إبداء آرائهم بموضوعية ومهنية في مشكلة الدراسة.

المبحث الرابع: اختبار الفرضيات واستخلاص النتائج

سوف نقوم من خلال هذا المبحث بعرض وتحليل نتائج اختبار فقرات وفرضيات الدراسة باستخدام اختبار علاقة الارتباط بمعامل بيرسون، وأسلوب الانحدار المتعدد.

المطلب الأول: تفسير وتحليل اتجاهات آراء أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة

سيتم ضمن هذا السياق عرض لنتائج إجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبيان وتحليلها، لكل محور من محاور الدراسة، حيث تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، باستخراج المتوسط الحسابي الذي يبين مدى ميل البيانات للتركز حول قيمة معينة، و الانحراف المعياري الذي يقيس مدى تشتت القيم وبعدها عن وسطها الحسابي، وقيمة T للعينة الواحدة و مستوى الدلالة، لتحليل فقرات الإستبيان، حيث تكون الفقرة ايجابية عندما تكون افراد العينة يوافقون على محتواها أي إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1,96 (أو مستوى الدلالة أقل من 0.05)، وتكون الفقرة سلبية عندما تكون افراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي - 1,96 (أو مستوى الدلالة أقل من 0.05)، وتكون آراء أفراد العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها أكبر من 0.05.

1. نتائج إجابات أفراد العينة الخاصة بمحور مستوى تطبيق حوكمة الشركات: للإجابة عن مستوى تطبيق حوكمة الشركات بمجمع صيدال، يجب معرفة مدى تطبيق مبادي حوكمة الشركات من طرف

المجمع، ولهذا تم تقسيم هذا المحور في الاستبانة إلى ستة محاور فرعية والمتمثلة في مبادئ حوكمة الشركات، حيث كان الهدف من فقرات هذه المحاور الفرعية هو معرفة مدى تطبيق المجمع لهذه المبادئ للحكم عن مستوى تطبيق حوكمة الشركات، وتتمثل هذه المبادي فيما يلي:

1.1. توفر إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات: للإجابة عن مدى التزام مجمع صيدال بهذا المبدأ سنقوم بتحليل مؤشرات هذا المتغير المتمثل في مبدأ توفر إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات، وهذه المؤشرات ملخصة في الفرع الأول من المحور الأول من الجزء الثاني من الاستبانة، حيث بلغت عبارات هذا الفرع من المحور ثمانية عبارات، والجدول التالي يلخص نتائج المعالجة الإحصائية كما يلي:

الجدول رقم (15): نتائج عينة الدراسة حول مبدأ توفر إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة	النتيجة
1	توفر هيكل تنظيمي يحدد المسؤوليات والصلاحيات ويساهم في تطوير الحوكمة	4,039	0,476	0,807	95,95	0,000	موافق
2	تسعى إدارة السوق المالي لرفع مستوى الشفافية والكفاءة في القوائم المالية التي تنشرها الشركات	1,828	0,399	0,365	51,83	0,000	غير موافق
3	تتوافق المتطلبات القانونية والرقابية في السوق المالي مع قوانين الشركات المعمول بها	1,852	0,436	0,370	48,00	0,000	غير موافق
4	تقوم الهيئات الإشرافية والرقابية بواجباتها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ القوانين	4,000	0,627	0,800	72,12	0,000	موافق
5	وجود آليات قانونية وتنظيمية للحوكمة تتسم بالكفاءة والعدالة وعدم التحيز وقابلة للتنفيذ.	4,063	0,482	0,812	95,36	0,000	موافق
6	يتم توزيع المسؤوليات وفق اختصاص تشريعي يخدم المصالح العامة.	4,039	0,459	0,807	99,46	0,000	موافق
7	تتناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في مجمع صيدال	4,109	0,401	0,821	115,8	0,000	موافق
8	تصدر قرارات الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية في الوقت المناسب وشفافية.	3,336	1,059	0,667	35,62	0,000	محايد
	مدى تطبيق مجمع صيدال مبدأ توفر إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات	3,408	0,300	0,681	128,2	0,000	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

بالاعتماد على الأدوات الإحصائية المبينة في الجدول أعلاه رقم (15)، يتبين لنا أن أغلبية أراء أفراد العينة كانت إيجابية حول مدى توفر إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات بمجمع صيدال، ويتضح ذلك من خلال الفقرة رقم 07 حيث حصلت على أعلى متوسط حسابي 4,109 أي بنسبة 82,1% من المجيبين يوافقون على أنه هناك تناسب بين متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في مجمع صيدال، بينما الفقرة رقم 06 والمتعلقة بتوزيع المسؤوليات وفق اختصاص تشريعي يخدم المصالح العامة، وكذلك الفقرة رقم 01 والمتعلقة بتوفر هيكل تنظيمي يحدد المسؤوليات والصلاحيات ويساهم في تطوير الحوكمة، فالوزن النسبي لهما كان 80,7%، لكن الفقرة رقم 06 كانت أقل انحراف معياري من الفقرة رقم 01، وهذا دليل على أن توزيع المسؤوليات وفق اختصاص تشريعي يخدم المصالح العامة، كانت أكثر أهمية بنسبة للمستجوبين من توفر هيكل تنظيمي يحدد المسؤوليات والصلاحيات ويساهم في تطوير الحوكمة.

كما تبين الفقرة رقم 05 أن المتوسط الحسابي لها كان 4,063 أي بنسبة 81,2%، من المجيبين يوافقون على وجود بمجمع صيدال آليات قانونية وتنظيمية للحوكمة تتسم بالكفاءة والعدالة وعدم التحيز وقابلة للتنفيذ، وهذا هو أساس مبدأ إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات، ويتبين كذلك من الفقرة رقم 04 ان الوزن النسبي لها 80%، مما يدل ان هناك هيئات إشرافيه ورقابية تقوم بواجباتها بإسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ القوانين.

أما في الفقرة رقم 08 فكان المتوسط الحسابي قدره 3,336 وانحراف معياري 1,059 أي أغلبية المجيبين وبنسبة 66,7%، ليس لهم رأى حول إصدار مجمع صيدال قرارات الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية في الوقت المناسب وبشفافية، أما في الفقرة رقم 03 فكانت أغلبية المجيبين من أفراد العينة، أي بنسبة 37% من افراد العينة غير موافقين على أنه يوجد توافق بين المتطلبات القانونية والرقابية في السوق المالي مع قوانين الشركات المعمول بها من بينها مجمع صيدال، كذلك الفقرة رقم 02 والتي جاءت في المرتبة الأخيرة من هذا المحور الفرعي بمتوسط حسابي قدره 1,828 وانحراف معياري 0,399 أي أن 36,5% من الإجابات غير موافقة على أن إدارة السوق المالي تسعى لرفع مستوى الشفافية والكفاءة في القوائم المالية التي تنشرها الشركات، وهذا ما يدعم ويتفق مع ما جاء في الفقرة رقم 03، مما يتبين ان السوق المالي في الجزائر لا يدعم الشركات في تطبيق مبدأ توفر إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات، لذا يتطلب من مختلف الفاعلين والاطراف المسؤولة عن تطبيق حوكمة الشركات ومن بينها

السوق المالي على توفير وتهيئة مختلف الظروف والآليات من تشريعية وقانونية ومحاسبية بهدف توفير إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات.

نستنتج مما سبق بأن معظم فقرات المحور الفرعي الأول تؤكد بوجود إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات بمجمع صيدال، حيث أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات هذا المحور هو 3,408 والوزن النسبي 68,1% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% وقيمة t المحسوبة تساوي 128,2 أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1,96 ومستوى الدلالة 0,000 وهي أقل من 0,05، مما يعني ان مجمع صيدال يتوفر على إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات.

1.1. مبدأ حقوق المساهمين: لمعرفة مدى التزام مجمع صيدال بهذا المبدأ سنقوم بتحليل مؤشراتته، والملخصة في الفرع الثاني من المحور الأول من الجزء الثاني من الإستبانة، حيث بلغت عبارات هذا الفرع من المحور ثمانية عبارات، والجدول التالي يلخص نتائج المعالجة الإحصائية كما يلي:

الجدول رقم (16): نتائج عينة الدراسة حول مبدأ حقوق المساهمين

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة	النتيجة
1	يوجد سهولة في نقل أو تحويل ملكية الأسهم.	4,008	0,608	0,801	74,54	0,000	موافق
2	للمساهمين حق الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب و بصفة منتظمة.	3,656	0,951	0,731	43,49	0,000	موافق
3	المشاركة والتصويت في إجراءات الانتخاب والعزل.	3,641	0,876	0,728	47,01	0,000	موافق
4	يسمح للمساهمين بمناقشة تقرير المراجع الخارجي.	3,656	1,104	0,731	37,45	0,000	موافق
5	الحصول على حصص من أرباح مجمع صيدال.	3,703	0,983	0,740	42,62	0,000	موافق
6	يملك حملة الأسهم حق وضع جدول أعمال الاجتماع العام وإلغاء قرارات مجلس الإدارة.	2,664	1,269	0,532	23,74	0,000	محايد
7	يزود المساهمين بمعلومات دقيقة حول أجندة اجتماع الهيئة العامة ويعطى الوقت الكافي للأسئلة والاقتراحات في الاجتماع.	3,617	0,973	0,723	42,05	0,000	موافق
8	يشارك المساهمون في اجراء أي تعديلات على النظام الأساسي للمجمع.	2,750	1,136	0,550	27,37	0,000	محايد
	مدى تطبيق مجمع صيدال مبدأ حقوق المساهمين	3,466	0,535	0,693	73,24	0,000	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

بالاعتماد على الأدوات الإحصائية المبينة في الجدول أعلاه رقم (16)، يتبين لنا أن أغلبية اراء أفراد العينة كانت إيجابية حول مدى توفر مبدأ حقوق المساهمين بمجمع صيدال، ويتضح ذلك من خلال الفقرة رقم 01 حيث حصلت على أعلى متوسط حسابي 4,008 أي بنسبة 80,1% من المجيبين يوافقون على أن مجمع صيدال يعطي حقوق للمساهمين، بينما الفقرة رقم 05 والمتعلقة بالحصول على حصص من أرباح مجمع صيدال، فالوزن النسبي لها كان 74%، من افراد العينة يوافقون على أنه يتم الحصول على حصص من أرباح مجمع صيدال، كما تبين الفقرة رقم 02 المتعلقة بأن للمساهمين لهم حق الحصول على معلومات خاصة بالمجمع في الوقت المناسب و بصفة منتظمة، وكذلك الفقرة رقم 04 والمتعلقة بأن يسمح للمساهمين مناقشة تقرير المراجع الخارجي، فالوزن النسبي لهما كان 73,1%، لكن الفقرة رقم 02 كان الانحراف المعياري لها 0,951 أما الانحراف المعياري للفقرة 04 فكان 1,104 أي الفقرة رقم 02 أقل انحراف معياري من الفقرة رقم 04، وهذا دليل على أن للمساهمين حق الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب و بصفة منتظمة، كانت أكثر اهمية بنسبة للمستجوبين من أن يسمح لهم بمناقشة تقرير المراجع الخارجي.

أما في الفقرة رقم 03 فكان المتوسط الحسابي قدره 3,641 وانحراف معياري 0,876 أي أغلبية المجيبين وبنسبة 72,8%، من المجيبين يوافقون على المشاركة والتصويت في إجراءات الانتخاب والعزل، وفي الفقرة رقم 07 فكانت أغلبية المجيبين من أفراد العينة، أي بنسبة 72,3% من افراد العينة يوافقون على أن مجمع صيدال يزود المساهمين بمعلومات دقيقة حول أجندة اجتماع الهيئة العامة ويعطى الوقت الكافي للأسئلة والاقتراحات في الاجتماع.

أما في الفقرة رقم 08 فكان المتوسط الحسابي قدره 2,750 وانحراف معياري 1,136 أي أن نسبة 55% من الإجابات ليس لهم رأى حول هذه الفقرة والتي تنص على أن المساهمون يشارك في اجراء أي تعديلات على النظام الأساسي للمجمع، كذلك الفقرة رقم 06 فكانت نسبة 53,2% من المجيبين كانت إجاباتهم محايدة حول هذه الفقرة والتي تنص على ان حملة الأسهم لهم حق وضع جدول أعمال الاجتماع العام وإلغاء قرارات مجلس الإدارة.

نستنتج مما سبق بأن معظم فقرات المحور الفرعي الثاني تؤكد بوجود مبدأ حقوق المساهمين، حيث أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات هذا المحور هو 3,466 والوزن النسبي 69,3% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% وقيمة t المحسوبة تساوي 73,24 أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1,96 ومستوى الدلالة 0,000 وهي أقل من 0,05، مما يعني ان مجمع صيدال يطبق مبدأ حقوق المساهمين،

والمتمثلة في التداول والشراء والبيع والتحويل، وتأمين أساليب تسجيل ملكية الأسهم، وسهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بها في الوقت المناسب، والمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة وانتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة.

3.1. مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين: لمعرفة مدى التزام مجمع صيدال بهذا المبدأ سنقوم بتحليل مؤشراتته، وهذه المؤشرات ملخصة في الفرع الثالث من المحور الأول من الجزء الثاني من الإستبانة، حيث بلغت عبارات هذا الفرع من المحور ثمانية عبارات، والجدول التالي يلخص نتائج المعالجة الإحصائية كما يلي:

الجدول رقم (17): نتائج عينة الدراسة حول مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة	النتيجة
1	يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.	4,063	0,612	0,812	75,15	0,000	موافق
2	يوجد حماية لصغار المساهمين من استغلال كبار المساهمين.	4,031	0,485	0,806	94,03	0,000	موافق
3	يحصل المساهمون في اجتماع الجمعية العامة على معاملة متساوية ومتكافئة.	4,094	0,509	0,818	91,03	0,000	موافق
4	تسمح الإجراءات بإعطاء المعلومات الداخلية لكل المساهمين.	4,047	0,573	0,809	79,88	0,000	موافق
5	يحق للمساهمين الحصول على معلومات قبل شراء الاسهم لكافة الفئات	4,031	0,546	0,806	83,51	0,000	موافق
6	يتم حماية حقوق الاقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية مع توفير وسائل تعويضية فعالة.	4,141	0,392	0,828	119,64	0,000	موافق
7	يتم معاملة حملة الأسهم من نفس الفئة بصورة متساوية خلال الاجتماعات العامة.	4,133	0,404	0,826	115,69	0,000	موافق
8	يمكن لصغار المساهمين أن يرشحوا أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الهيئة العامة.	4,133	0,404	0,826	115,69	0,000	موافق
	مدى تطبيق مجمع صيدال مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين	4,084	0,256	0,816	179,99	0,000	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

تشير بيانات الجدول رقم (17)، إلى أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية حول مدى توفر مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين بمجمع صيدال، ويتضح ذلك من خلال الفقرة رقم 06 حيث حصلت على أعلى متوسط حسابي 4,141 أي بنسبة 82,8% مما يدل على أن مجمع صيدال يقوم بحماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية مع توفير وسائل تعويضية فعالة، بينما الفقرة رقم 07 والمتعلقة بمعاملة حملة الأسهم من نفس الفئة بصورة متساوية خلال الاجتماعات العامة، وكذلك الفقرة رقم 08 حيث كان محتواه بأن يرشحوا صغار المساهمين أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الهيئة العامة، فالوزن النسبي لهما كان 80,7%، أي أن أراء أفراد العينة حول الفقرتين رقم 07 و 08 كان متساوي، بينما الفقرة رقم 03 فكان المتوسط الحسابي 4,094 وانحراف معياري 0,509 أي أغلبية المجيبين وبنسبة 81,8%، يوافقون على أن المساهمون في مجمع صيدال يحصل في اجتماع الجمعية العامة على معاملة متساوية ومتكافئة، كما تبين الفقرة رقم 01 حيث المتوسط الحسابي لها كان 4,063 أي بنسبة 81,2%، من المجيبين يوافقون على أن بمجمع صيدال يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة. ويتضح من الفقرة رقم 04 فالمتوسط الحسابي 4,047 وانحراف معياري 0,573 أي نسبة 80,9%، من المجيبين يوافقون على أن مجمع صيدال يقوم بإعطاء المعلومات الداخلية لكل المساهمين، بينما الفقرة رقم 02 والمتعلقة بوجود حماية لصغار المساهمين من استغلال كبار المساهمين، وكذلك الفقرة رقم 05 والمتعلقة بحصول المساهمين على معلومات قبل شراء الاسهم لكافة الفئات، فالوزن النسبي لهما كان 80,6%، لكن الفقرة رقم 02 كان الانحراف المعياري لها أقل من الفقرة رقم 05 وهذا دليل على أن وجود حماية لصغار المساهمين من استغلال كبار المساهمين، أكثر أهمية من حصول المساهمين على معلومات قبل شراء الاسهم لكافة الفئات بنسبة للمجيبين.

نستنتج مما سبق بأن كل فقرات المحور الفرعي الثالث تؤكد بوجود معاملة عادلة ومتساوية للمساهمين بمجمع صيدال، حيث أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات هذا المحور هو 4,084 والوزن النسبي 81,6% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% وقيمة t المحسوبة تساوي 179,99 أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1,96 ومستوى الدلالة 0,000 وهي أقل من 0,05، مما يعني ان مجمع صيدال يعامل المساهمين معاملة عادلة ومتساوية، وهذا عن طريق توفير المساواة بين كافة المساهمين بما فيهم صغار المساهمين والأجانب وتعويضهم في حالة انتهاك حقوقهم، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وتجنب التحيز ضد أو مع فئة من المساهمين للحصول على حقوقهم القانونية.

4.1. مبدأ احترام حقوق أصحاب المصالح: للإجابة عن مدى التزام مجمع صيدال بهذا المبدأ سنقوم بتحليل مؤشراتته، وهذه المؤشرات ملخصة في الفرع الرابع من المحور الأول من الجزء الثاني من الإستبانة، حيث بلغت عبارات هذا الفرع من المحور ثمانية عبارات، والجدول التالي يلخص نتائج المعالجة الإحصائية كما يلي:

الجدول رقم (18): نتائج عينة الدراسة حول مبدأ احترام حقوق أصحاب المصالح

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة	النتيجة
1	توجد قدرة لأصحاب المصالح إيصال اهتماماتهم حول الممارسات غير القانونية أو غير أخلاقيه إلى مجلس الإدارة.	3,758	0,876	0,751	42,52	0,000	موافق
2	تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.	3,719	0,869	0,743	48,42	0,000	موافق
3	يعطي القانون الداخلي للمجمع تبرير لأصحاب المصالح في حالة انتهاك حقوقهم، ويعطي لهم تعويض مناسب.	3,719	0,860	0,743	48,93	0,000	موافق
4	إعطاء فرصة لأصحاب المصالح للمشاركة في وضع قواعد حوكمة الشركات.	2,773	1,103	0,554	28,45	0,000	محايد
5	لدى أصحاب المصالح حرية الحصول على معلومات هامة وملائمة وذات علاقة وكافية وموثوق بها على أسس منتظمة وفي الوقت المناسب.	3,773	0,734	0,754	58,16	0,000	موافق
6	يتم تدريب المدراء بشكل كافي للتعامل مع أصحاب المصالح.	3,078	0,800	0,615	43,54	0,000	محايد
7	وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة بهدف استمرارية الشركة.	4,000	0,532	0,800	84,99	0,000	موافق
8	يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية.	3,961	0,692	0,792	64,76	0,000	موافق
	مدى تطبيق مجمع صيدال مبدأ احترام حقوق أصحاب المصالح	3,597	0,423	0,719	96,17	0,000	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج SPSS

بالاعتماد على الأدوات الإحصائية المبينة في الجدول رقم (18)، يتبين لنا أن أغلبية آراء أفراد العينة كانت إيجابية حول مدى توفر مبدأ احترام حقوق أصحاب المصالح بمجمع صيدال، ويتضح ذلك من خلال الفقرة رقم 07 حيث حصلت على أعلى متوسط حسابي 4,000 أي بنسبة 80% من المجيبين يوافقون على وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة بهدف استمرارية الشركة مجمع صيدال، بينما بلغ المتوسط الحسابي في الفقرة رقم 08 قيمة 3,961 وانحراف معياري 0,692 والمعدل النسبي 79,2%، مما يدل على أنه يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية، وبلغ المتوسط الحسابي في الفقرة رقم 05 قيمة 3,773 وانحراف معياري 0,734 أما المعدل النسبي فكان 75,4%، مما يدل على أن المجيبين يوافقون على أن أصحاب المصالح لديهم حرية الحصول على معلومات هامة وملائمة وذات علاقة وكافية وموثوق بها على أسس منتظمة وفي الوقت المناسب، بينما المتوسط الحسابي في الفقرة رقم 03 والمتعلقة بأن يعطي القانون الداخلي للمجمع تبرير لأصحاب المصالح في حالة انتهاك حقوقهم، ويعطي لهم تعويض مناسب، وكذلك الفقرة رقم 02 والمتعلقة بتأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون، فالوزن النسبي لهما كان 74,3%، لكن الفقرة رقم 03 كانت أقل انحراف معياري من الفقرة رقم 02، وهذا دليل إعطاء القانون الداخلي للمجمع تبرير لأصحاب المصالح في حالة انتهاك حقوقهم، ويعطي لهم تعويض مناسب، كانت أكثر أهمية بنسبة للمستجوبين من تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.

أما في الفقرة رقم 06 فكان المتوسط الحسابي قدره 3,078 وانحراف معياري 0,800 أي أغلبية المجيبين بنسبة 61,5%، ليس لهم رأى حول قيام مجمع صيدال بتدريب المدراء بشكل كافي للتعامل مع أصحاب المصالح، كذلك في الفقرة رقم 04 فليس لهم رأى حول إعطاء مجمع صيدال فرصة لأصحاب المصالح للمشاركة في وضع قواعد حوكمة الشركات.

نستنتج مما سبق بأن معظم فقرات المحور الفرعي الرابع تؤكد باحترام مجمع صيدال حقوق أصحاب المصالح، حيث أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات هذا المحور هو 3,597 والوزن النسبي 71,9% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% وقيمة t المحسوبة تساوي 96,17 أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1,96 ومستوى الدلالة 0,000 وهي أقل من 0,05، مما يعني ان مجمع صيدال يقوم باحترام حقوق أصحاب المصالح، وأن يعمل على تشجيع التعاون بين المجمع وبين أصحاب المصالح لخلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستمرار في المشاريع القائمة، وعندما تنتهك حقوق أصحاب المصالح فينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات، وعلى كل المعلومات.

5.1. مبدأ الإفصاح والشفافية: للإجابة عن مدى التزام مجمع صيدال بهذا المبدأ سنقوم بتحليل مؤشراتنا، وهذه المؤشرات ملخصة في الفرع الخامس من المحور الأول من الجزء الثاني من الإستبانة، حيث بلغت عبارات هذا الفرع من المحور ثمانية عبارات، والجدول التالي يلخص نتائج المعالجة الإحصائية كما يلي:

الجدول رقم (19): نتائج عينة الدراسة حول مبدأ الإفصاح والشفافية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة	النتيجة
1	تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة.	3,094	0,818	0,618	42,81	0,000	محايد
2	يقوم المجمع بنشر تقارير مرحلية.	4,102	0,559	0,820	83,01	0,000	موافق
3	يشمل الإفصاح أي تغيير هام حول الأصول والالتزامات.	3,289	0,997	0,657	37,31	0,000	محايد
4	يتم الإفصاح على مكافئات مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.	3,961	0,692	0,792	64,76	0,000	موافق
5	الإفصاح على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الرئيسيين والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم.	3,180	1,167	0,636	30,83	0,000	محايد
6	يشمل الإفصاح المعلومات الهامة المتعلقة بعوامل المخاطرة المتوقعة وسياسة إدارتها.	4,078	0,610	0,815	75,66	0,000	موافق
7	يستطيع حملة الأسهم طلب معلومات إضافية عن المجمع زيادة على المعلومات المتاحة	2,797	1,199	0,599	26,38	0,000	محايد
8	يتم الإفصاح للمساهمين عند وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي.	3,273	0,811	0,654	45,69	0,000	محايد
	مدى تطبيق مجمع صيدال مبدأ الإفصاح والشفافية	3,470	0,455	0,694	86,24	0,000	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

بالاعتماد على الأدوات الإحصائية المبينة في الجدول رقم (19)، يتبين لنا أن أغلبية آراء أفراد العينة كانت إيجابية حول مدى توفر مبدأ الإفصاح والشفافية بمجمع صيدال، ويتضح ذلك من خلال الفقرة رقم 02 حيث حصلت على أعلى متوسط حسابي 4,102 أي بنسبة 82% من المجيبين يوافقون على أن مجمع صيدال يقوم بنشر تقارير مرحلية، بينما الفقرة رقم 06 احتلت المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4,078 وانحراف معياري 0,610 وبوزن نسبي 81,5%، مما يدل على أن المجيبين يوافقون على أن

الإفصاح يشمل المعلومات الهامة والمتعلقة بعوامل المخاطرة المتوقعة وسياسة إدارتها، وبلغ المتوسط الحسابي 3,961 للفقرة رقم 04، وانحراف معياري 0,692، أي أغلبية المجيبين وبنسبة 79,2%، من المجيبين يوافقون على صيدال يقوم بالإفصاح على مكافئات مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.

بينما باقي الفقرات فكان المتوسط الحسابي يتراوح بين (2,797 - 3,289) وبوزن نسبي يتراوح بين (65,7% - 59,9%) أما الإجابات حول هذه الفقرات كانت محايدة، أي ليس لهم رأى فيما يتعلق الإفصاح على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الرئيسيين والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم، وهل تتوفر على قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة، وأن يتم الإفصاح للمساهمين عند وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي، وهل يشمل الإفصاح أي تغيير هام حول الأصول والالتزامات، وان يستطيع حملة الأسهم طلب معلومات إضافية عن المجمع زيادة على المعلومات المتاحة، رغم ذلك فالمتوسط الحسابي لجميع فقرات هذا المحور هو 3,470 والانحراف المعياري 0,455 والوزن النسبي 69,4% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% وقيمة t المحسوبة تساوي 86,24 أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1,96 ومستوى الدلالة 0,000 وهي أقل من 0,05، مما يعني ان مجمع صيدال يطبق مبدأ الإفصاح والشفافية، والذي يعد من أهم مبادئ حوكمة الشركات نظرا لما يقدمه من شفافية وحماية لجميع الأطراف والمتعاملين مع الشركات والأسواق المالية، وينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي والأداء وحقوق الملكية.

6.1. مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة: لمعرفة مدى التزام مجمع صيدال بهذا المبدأ سنقوم بتحليل مؤشراتنا، وهذه المؤشرات ملخصة في الفرع السادس من المحور الأول من الجزء الثاني من الإستبانة، حيث بلغت عبارات هذا الفرع من المحور ثمانية عبارات، والجدول التالي يلخص نتائج المعالجة الإحصائية كما يلي:

الجدول رقم (20): نتائج عينة الدراسة حول مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة	النتيجة
1	الالتزام بالقوانين والانظمة مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة.	3,711	0,805	0,742	52,15	0,000	موافق
2	المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية.	3,961	0,692	0,792	64,76	0,000	موافق
3	يطبق مجلس الإدارة مهامه بمعايير أخلاقية عالية.	3,852	0,824	0,770	52,89	0,000	موافق
4	اختيار ومتابعة وإحلال كبار المديرين عند الضرورة.	3,695	0,819	0,739	51,06	0,000	موافق
5	يعمل مجلس الإدارة بحيادية وبدون تمييز تجاه كافة المساهمين	3,852	0,870	0,770	50,07	0,000	موافق
6	يقوم مجلس الإدارة بوضع استراتيجية لإدارة المخاطر	3,313	1,228	0,662	30,52	0,000	محايد
7	يشرف مجلس الإدارة على كبار الموظفين ومعايير مكافأتهم.	3,539	1,011	0,707	39,60	0,000	موافق
8	يشرف مجلس الإدارة على عمليات الإفصاح والاتصالات	3,758	0,858	0,751	49,55	0,000	موافق
	مدى تطبيق مجمع صيدال مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة	3,709	0,496	0,741	84,53	0,000	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

يتضح من الجدول رقم (20)، إلى أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية حول مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة بمجمع صيدال، ويتضح ذلك من خلال الفقرة رقم 02 حيث حصلت على أعلى متوسط حسابي 3,961 أي بنسبة 79,2% مما يدل على أن مجلس الإدارة بمجمع صيدال يقوم بالاعتناء بمهامه ومسؤولياته، بينما الفقرة رقم 03 والمتعلقة بتطبيق مجلس الإدارة مهامه بمعايير أخلاقية عالية، وكذلك الفقرة رقم 05 حيث كان محتواه بأن يعمل مجلس الإدارة بحيادية وبدون تمييز تجاه كافة المساهمين، وكان لهما نفس الوزن النسبي أي 77%، لكن الفقرة رقم 03 أقل انحراف معياري من الفقرة رقم 05، مما يدل على أن تطبيق مجلس الإدارة مهامه بمعايير أخلاقية عالية، أكثر أهمية بنسبة للمجيبين من أن يعمل مجلس الإدارة بحيادية وبدون تمييز تجاه كافة المساهمين، وبلغ المتوسط الحسابي 3,758 في الفقرة

رقم 08 وانحراف معياري 0,858 والوزن النسبي 75,1%، وهذا ما يدل على أن مجلس الإدارة يشرف على عمليات الإفصاح والاتصالات.

ويتضح من الفقرة رقم 01 أن المتوسط الحسابي 3,711 وانحراف معياري 0,805 أي نسبة 74,2%، من المجيبين يوافقون على أن الالتزام بالقوانين والانظمة مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة، بينما الفقرة رقم 04 فالمتوسط الحسابي 3,695 والانحراف المعياري 0,819 والوزن النسبي 73,9%، وهذا ما يدل على أنه يتم بمجمع صيدال اختيار ومتابعة وإحلال كبار المديرين عند الضرورة، أما الفقرة رقم 07 فالمتوسط الحسابي 3,539 والانحراف المعياري 1,011 والوزن النسبي 70,7%، مما يدل على أن المجيبين يوافقون على أن مجلس الإدارة يشرف على كبار الموظفين ومعايير مكافأته، بينما الفقرة رقم 06 فكان المتوسط الحسابي قدره 3,313 وانحراف معياري 1,228 أي نسبة 66,2% من المجيبين ليس لهم رأى حول قيام مجلس الإدارة بوضع استراتيجية لإدارة المخاطر.

نستنتج مما سبق بأن كل فقرات المحور الفرعي السادس تؤكد بقيام مجلس الإدارة بمهامه ومسؤولياته، حيث أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات هذا المحور هو 3,709 والانحراف المعياري 0,496 والوزن النسبي 74,1% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% وقيمة t المحسوبة تساوي 84,53 أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1,96 ومستوى الدلالة 0,000 وهي أقل من 0,05، مما يعني ان مجلس الإدارة بمجمع صيدال يقوم بالاعتناء بمهامه ومسؤولياته، مع وضع الجزاءات التي يتعرض لها عند مخالفتهم لهذه المسؤوليات أمام المساهمين، وهو مسؤول بصفة رئيسية عن الأداء الإداري وتحقيق عائد مناسب للمساهمين واحترام القوانين المطبقة بما فيها قوانين الضرائب والمنافسة والعمل والبيئة.

وبعد تفسير وتحليل اتجاهات آراء أفراد العينة نحو المحاور الفرعية والمتمثلة في مبادئ حوكمة الشركات للمحور الرئيسي الأول وهو مستوى تطبيق حوكمة الشركات بمجمع صيدال، بهدف الوصول إلى مدى التزام مجمع صيدال بتطبيق حوكمة الشركات.

وبعدما تم التأكد من تطبيق مجمع صيدال لكل مبادئ حوكمة الشركات ولكن بنسب متفاوتة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (21): نتائج عينة الدراسة حول تطبيق مبادئ حوكمة الشركات

الرقم	محتوى المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة	النتيجة
1	توفر إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات	3,408	0,300	0,681	128,2	0,000	موافق
2	يتمتع المساهمين بكل حقوقهم	3,466	0,535	0,693	73,24	0,000	موافق
3	للمساهمين معاملة عادلة ومتساوية	4,084	0,256	0,816	179,99	0,000	موافق
4	آليات حماية حقوق أصحاب المصالح	3,597	0,423	0,719	96,17	0,000	موافق
5	الإفصاح والشفافية	3,470	0,455	0,694	86,24	0,000	موافق
6	مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة	3,709	0,496	0,741	84,53	0,000	موافق
	واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مجمع صيدال	3,623	0,2533	0,724	161,80	0,000	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

يتضح من الجدول رقم (21)، إلى أن اتجاهات عينة الدراسة كلها إيجابية حول واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مجمع صيدال، ويتضح ذلك من خلال المبدأ رقم 02، حيث حصل على أعلى متوسط حسابي 4,084 ، والانحراف المعياري 0,256، أي بنسبة 81,6% من المجيبين يوافقون على مجمع صيدال يطبق مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين، كذلك المبدأ رقم 06 والذي يحتل المرتبة الثانية من حيث المتوسط الحسابي حيث كان 3,709 وانحراف معياري 0,496 أي نسبة 74,1%، من المجيبين يوافقون على أن مجمع صيدال ملتزم بمبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة، أما المبدأ رقم 04 والمتمثل في آليات حماية حقوق أصحاب المصالح، فيحتل المرتبة الثالثة حسب إجابات عينة الدراسة حيث كان المتوسط الحسابي 3,597، وانحراف معياري 0,423 والوزن النسبي 71,9%، لكن مبدأ الإفصاح والشفافية والذي يعد من أهم مبادئ حوكمة الشركات، أحتل المرتبة الرابعة حيث كان المتوسط 3,470 ، وانحراف معياري 0,455 والوزن النسبي 69,4%، مما يدل على أن مبدأ الإفصاح والشفافية مطبق بمجمع صيدال، بينما مبدأ يتمتع المساهمين بكل حقوقهم فيحتل المرتبة الخامسة من حيث تطبيقه بمتوسط حسابي 3,466، وانحراف معياري 0,535، والوزن النسبي 69,3%، أما في المرتبة الأخيرة من حيث التطبيق هو مبدأ توفر إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات، بمتوسط حسابي 3,408، وانحراف معياري 0,300، أي نسبة 68,1% من المجيبين يوافقون على أن مجمع صيدال ملتزم بهذا المبدأ لكن بنسبة أقل من كل المبادئ السابقة.

نستنتج مما سبق بأن كل المحاور الفرعية أي المبادئ تؤكد، أن مجمع صيدال يطبق حوكمة الشركات، وهذا ما يؤكد المتوسط الحسابي لجميع المبادئ حيث كان 3,623 والانحراف المعياري 0,2533 والوزن النسبي 72,4% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% وقيمة t المحسوبة تساوي

161,80 أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1,96 ومستوى الدلالة 0,000 وهي أقل من 0,05، مما يعني بأن مجمع صيدال يتوفر على بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة بالإضافة إلى توفر عوامل أخرى كأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، تساعد على تطبيق حوكمة الشركات لتحقيق النتائج ومكافحة الفساد وسوء الإدارة والوقاية من الأزمات وتنظيم مصالح كل الأطراف ذوى العلاقة مع الشركة، ومن ثم الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح.

2. نتائج إجابات أفراد العينة الخاصة بمحور جودة التقارير المالية: للحكم على جودة التقارير المالية لمجمع صيدال، تم وضع مؤشرات ملخصة في المحور الثاني من الجزء الثاني من الإستبانة، حيث بلغت عبارات هذا الفرع من المحور ثمانية عبارات، وهي تمثل الخصائص النوعية للمعلومات المالية، والجدول التالي يلخص نتائج المعالجة الإحصائية كما يلي:

الجدول رقم (22): نتائج إجابات أفراد العينة الخاصة بمحور جودة التقارير المالية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة	النتيجة
1	للمساهمين معاملة متساوية فيما يتعلق بتوقيت الحصول على المعلومات ونشر التقارير على شبكة الانترنت.	3,953	0,573	0,790	78,03	0,000	موافق
2	تساعد المعلومات الواردة بالتقارير المالية على عمل تنبؤات للمستقبل.	3,180	0,967	0,636	37,18	0,000	محايد
3	يقوم المجمع بإنتاج معلومات قادرة على تقييم الأداء ودراسة مدى الرشد الذي استخدم في اتخاذ القرارات الماضية.	2,539	0,859	0,507	33,42	0,000	غير موافق
4	للمجمع لجان مختلفة وأهمها لجنة المراجعة التي تعزز من مصداقية التقارير المالية.	3,953	0,573	0,790	78,03	0,000	موافق
5	يعتمد أصحاب المصالح على المعلومات الواردة في التقارير المالية في اتخاذ القرارات التي يعدها المجمع، باعتبارها قابلة للتحقق.	3,938	0,707	0,770	63,00	0,000	موافق
6	يتميز مجمع صيدال بإنتاج تقارير مالية دقيقة وشاملة و غير متحيزة لخدمة جهة معينة من مستخدمي المعلومات المالية.	3,930	0,701	0,786	63,44	0,000	موافق
7	تعتبر التقارير المالية التي ينشرها مجمع صيدال قابلة للمقارنة بين أداء المؤسسة وأداء المؤسسات الأخرى في نفس الفترة، وكذلك المقارنة بين أداء نفس المؤسسة خلال فترات زمنية مختلفة.	3,891	0,712	0,778	61,78	0,000	موافق
8	إن إعداد التقارير المالية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية يؤدي إلى إتباع نفس الطرق المحاسبية في التسجيل والإفصاح عنها بطريقة موحدة من دورة إلى أخرى	1,945	1,132	0,389	19,45	0,000	غير موافق
	مدى تميز التقارير المالية لمجمع صيدال بالجودة	3,416	0,417	0,683	92,58	0,000	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج SPSS

بالاعتماد على الأدوات الإحصائية المبينة في الجدول أعلاه رقم (22)، يتبين لنا أن أغلبية آراء أفراد العينة كانت إيجابية حول محور جودة التقارير المالية، ويتضح ذلك من خلال الفقرة رقم 01 حيث حصلت على متوسط حسابي قدره 3,953 أي بنسبة 79% من المجيبين يوافقون على أن للمساهمين معاملة متساوية فيما يتعلق بتوقيت الحصول على المعلومات ونشر التقارير على شبكة الانترنت، ونفس الوزن النسبي لفقرة رقم 04 أي نسبة 79% كذلك يوافقون على أن للمجمع لجان مختلفة واهمها لجنة المراجعة التي تعزز من مصداقية التقارير المالية، بينما الفقرة رقم 06 المتوسط الحسابي كان 3,930 والانحراف المعياري 0,701 أي نسبة 78,6%، من المجيبين يوافقون على ان مجمع صيدال يتميز بإنتاج تقارير مالية دقيقة وشاملة وغير متحيزة لخدمة جهة معينة من مستخدمي المعلومات المالية، أما في الفقرة رقم 07 فكان المتوسط الحسابي قدره 3,891 وانحراف معياري 0,712 أي أغلبية المجيبين وبنسبة 77,8%، يعتبر أن التقارير المالية التي ينشرها مجمع صيدال قابلة للمقارنة بين أداء المؤسسة وأداء المؤسسات الأخرى في نفس الفترة، وكذلك المقارنة بين أداء نفس المؤسسة خلال فترات زمنية مختلفة، بينما الفقرة رقم 05 فكان المتوسط الحسابي قدره 3,938 وانحراف معياري 0,707 أي نسبة 77%، من المجيبين يوافقون على أن أصحاب المصالح يعتمد على المعلومات الواردة في التقارير المالية في اتخاذ القرارات التي يعدها المجمع، باعتبارها قابلة للتحقق.

ويتضح من الفقرة رقم 03 والفقرة رقم 08 فكانت معظم إجابات عينة الدراسة بغير موافق أي نسبة 50,7% و 38,9% على الترتيب على أن المجمع يقوم بإنتاج معلومات قادرة على تقييم الأداء ودراسة مدى الرشد الذي استخدم في اتخاذ القرارات الماضية، وكذلك إعداد التقارير المالية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية يؤدي إلى إتباع نفس الطرق المحاسبية في التسجيل والإفصاح عنها بطريقة موحدة من دورة إلى أخرى.

نستنتج مما سبق بأن معظم فقرات المحور الثاني تؤكد أن التقارير المالية لمجمع صيدال تتميز بالجودة، حيث أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات هذا المحور هو 3,416 والانحراف المعياري 0,417 والوزن النسبي 68,3% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% وقيمة t المحسوبة تساوي 92,58 أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1,96 ومستوى الدلالة 0,000 وهي أقل من 0,05، مما يعني ان التقارير المالية لمجمع صيدال تتميز بالجودة لضمان الاستقرار المالي، حيث تعد جودة المعلومات المحاسبية والمالية المحتوات في التقارير المالية كمعيار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية والمالية لأهدافها، كما يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية

لأغراض القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية، وتوفير المعلومات المجدية يعتبر شرطاً جوهرياً وأساساً لاستقرار النظام المالي فقد أعطت المنظمات المهنية أولوية قصوى لتحسين جودة المعلومات لمساعدة المستخدمين الرئيسيين في ترشيد قراراتهم، أي أن المعلومات الجيدة هي المعلومات الأكثر إفادة في مجال ترشيد القرارات.

3. نتائج إجابات أفراد العينة الخاصة بمحور تحسين مؤشرات الأداء المالي: للحكم عن مدى تحسن مؤشرات الأداء المالي من دورة إلى أخرى لمجمع صيدال، تم وضع مؤشرات ملخصة في المحور الثاني، للعبارة حيث بلغت عبارات هذا الفرع من المحور تسعة عبارات، وهي تمثل نسب تقييم الاداء المالي، والجدول التالي يلخص نتائج المعالجة الإحصائية كما يلي:

الجدول رقم (23): نتائج إجابات أفراد العينة الخاصة بمحور تحسين مؤشرات الأداء المالي

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة	النتيجة
1	يتم استغلال في مجمع صيدال أموال حقوق المساهمين لضمان عائد يرضيهم.	3,945	0,724	0,789	61,63	0,000	موافق
2	للمجمع قدرات وإمكانات يستطيع من خلالها محاولة تحقيق عائد سهم أفضل.	3,953	0,686	0,790	65,22	0,000	موافق
3	للمجمع قدرة على استغلال جميع مصادر الأموال المستثمرة لتحقيق الأرباح.	3,828	0,677	0,765	63,96	0,000	موافق
4	يوجد احترام في مجمع صيدال لحقوق الزبائن لكي يزيد من قيمة المبيعات.	1,945	1,132	0,389	19,45	0,000	غير موافق
5	المجمع يستطيع فرض قيوده على مدة تحصيل ديونه من الزبائن .	3,867	0,644	0,773	67,89	0,000	موافق
6	المجمع يستطيع توفير سيولة كافية لمواجهة الالتزامات القصيرة الأجل عند استحقاقها.	3,234	0,856	0,646	42,76	0,000	محايد
7	المجمع يمتاز بسرعة تسديد التزاماته القصيرة الأجل، لكي يكسب ثقة الموردين.	2,523	0,841	0,504	33,92	0,000	غير موافق
8	للمجمع آليات وإجراءات فعالة لمواجهة مشاكل البطء في حركة المخزونات.	3,984	0,575	0,796	78,41	0,000	موافق
	مدى تحسن الاداء المالي من دورة إلى أخرى	3,410	0,405	0,682	95,16	0,000	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج SPSS

بالاعتماد على الأدوات الإحصائية المبينة في الجدول رقم (23)، يتبين لنا أن أغلبية أراء أفراد العينة كانت إيجابية فيما يتعلق بتحسين مؤشرات الأداء المالي من دورة إلى أخرى لمجمع صيدال، ويتضح ذلك من خلال الفقرة رقم 08 حيث حصلت على أعلى متوسط حسابي 3,984 أي بنسبة 79,6%، من المجيبين يوافقون على أن للمجمع آليات وإجراءات فعالة لمواجهة مشاكل البطء في حركة المخزونات، بينما بلغ المتوسط الحسابي 3,953 في الفقرة رقم 02 والتي تحتل المرتبة الثانية، وانحراف معياري 0,686 والمعدل النسبي 79%، مما يدل على أنه للمجمع قدرات وإمكانات يستطيع من خلالها محاولة تحقيق عائد سهم أفضل، وبلغ المتوسط الحسابي في الفقرة رقم 01 قيمة 3,945 وانحراف معياري 0,724، أما المعدل النسبي فكان 78,9%، مما يدل على أن المجيبين يوافقون على أنه يتم استغلال في مجمع صيدال أموال حقوق المساهمين لضمان عائد يرضيهم، بينما المتوسط الحسابي في الفقرة رقم 05 فكان المتوسط الحسابي قدره 3,867 وانحراف معياري 0,644 أي أغلبية المجيبين وبنسبة 77,3%، يوافقون على أن مجمع صيدال يستطيع فرض قيوده على مدة تحصيل الديون من عند الزبائن، وبلغ المتوسط الحسابي في الفقرة رقم 03 قيمة 3,828 وانحراف معياري 0,677، أما المعدل النسبي فكان 76,5%، وهذا دليل على أن أفراد العينة يوافقون على للمجمع قدرة على استغلال جميع مصادر الأموال المستثمرة (داخلية أو خارجية) لتحقيق الأرباح.

أما في الفقرة رقم 06 فكان المتوسط الحسابي قدره 3,234 وانحراف معياري 0,856 أي أغلبية المجيبين وبنسبة 64,6%، ليس لهم رأى بأن مجمع صيدال يستطيع توفير سيولة كافية لمواجهة الالتزامات القصيرة الأجل عند استحقاقها، أما الفقرة رقم 07 بلغ المتوسط الحسابي 2,523 وانحراف معياري 0,841 أي أن 50,4%، من الإجابات غير موافقة على أن المجمع يمتاز بسرعة تسديد التزاماته القصيرة الأجل، لكي يكسب ثقة الموردين، كذلك الفقرة رقم 04، بلغ المتوسط الحسابي 1,945 وانحراف معياري 1,132 أي أن 38,9%، من الإجابات غير موافقة على أنه يوجد احترام في مجمع صيدال لحقوق الزبائن لكي يزيد من قيمة المبيعات.

نستنتج مما سبق بأن معظم فقرات المحور الثالث تؤكد أن مؤشرات الأداء المالي بمجمع صيدال تتحسن من دورة إلى أخرى، حيث أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات هذا المحور هو 3,410 والانحراف المعياري 0,405 والوزن النسبي 68,2% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% وقيمة t المحسوبة تساوي 95,16 أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1,96 ومستوى الدلالة 0,000 وهي أقل من 0,05، مما يعني ان مؤشرات الأداء المالي بمجمع صيدال تتحسن من دورة إلى أخرى وهو السبيل الوحيد

للبقاء والاستمرارية، والحفاظ على مركزها المالي، والمساهمة في تطوير قدرة المجمع على وضع خطط بعيدة المدى واستراتيجيات فعالة.

المطلب الثاني: دراسة العلاقات الارتباطية

سيتم من خلال هذا المطلب استخدام معامل الارتباط بيرسون لدراسة العلاقات الارتباطية بهدف إختبار فرضيات الدراسة.

1. العلاقة الارتباطية بين مبادئ حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية

من أجل معرفة علاقة حوكمة الشركات بجودة التقارير المالية سنقوم بتوضيح علاقة كل مبدأ من مبادئ المتغير المستقل (حوكمة الشركات) مع المتغير التابع (جودة التقارير المالية)، وذلك بإستعمال تحليل الارتباط، حيث يبين الجدول الموالي رقم (24) معاملات الارتباط بين مبادئ المتغير المستقل حوكمة الشركات والمتغير التابع الأول جودة التقارير المالية.

الجدول رقم (24): العلاقة الارتباطية بين مبادئ حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية

رقم المحور الفرعي	المحور	ودورها في تحقيق جودة التقارير المالية		
		معامل الارتباط	مستوى الدلالة	حجم العينة
1	توفر إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات	- 0,253	0,004	128
2	بتمتع المساهمين بكل حقوقهم	0,345	0,000	128
3	للمساهمين معاملة عادلة ومتساوية	0,364	0,000	128
4	توفر آليات حماية حقوق أصحاب المصالح	0,385	0,000	128
5	متطلبات الإفصاح والشفافية	0,420	0,000	128
6	مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة	0,356	0,000	128

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج SPSS

1.1. العلاقة الارتباطية بين مبدأ توفر إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات وجودة التقارير المالية:

تم استخدام إختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين مبدأ توفر إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات وجودة التقارير المالية عند مستوى دلالة يساوي 0.05، ونلاحظ من الجدول رقم 24 أن قيمة الارتباط r المحسوبة تساوي -0,253 مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط عكسية وضعيفة بين مبدأ توفر إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، عند مستوى دلالة 0,004 وهي أقل من 0.05.

2.1. العلاقة الارتباطية بين مبدأ حقوق المساهمين وجودة التقارير المالية: يتبين لنا من الجدول رقم (24) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 كما أن قيمة معامل الارتباط r المحسوبة تساوي 0,345 مما يدل على وجود علاقة ارتباط طردية لكن ضعيفة بين مبدأ حقوق المساهمين وجودة التقارير المالية، أي كلما زاد الإهتمام بحقوق المساهمين من الأرباح والمعلومات المختلفة وحضور الجمعية العامة والتصويت وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وتحويل ملكية الأسهم وغيرها من الحقوق يؤدي ذلك إلى تحقيق جودة التقارير المالية.

3.1. العلاقة الارتباطية بين مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين وجودة التقارير المالية: نلاحظ من الجدول رقم (24) أن قيمة مستوى الدلالة 0,000 وهي أقل من 0.05 وقيمة معامل الارتباط r المحسوبة تساوي 0,364، مما يدل على أن هناك علاقة ارتباط طردية ولكن ضعيفة بين مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين وجودة التقارير المالية، أي عند توفير المساواة بين كافة المساهمين بما فيهم صغار المساهمين والأجانب وغيرهم وتعويضهم في حالة انتهاك حقوقهم يؤدي ذلك إلى تحقيق جودة التقارير المالية.

4.1. العلاقة الارتباطية بين مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية: نلاحظ من الجدول رقم (24) أن قيمة معامل الارتباط r المحسوبة تساوي 0,385، وأن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود علاقة ارتباط طردية ولكن ضعيفة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، أي كلما كان هناك تشجيع للتعاون بين مجمع صيدال وبين أصحاب المصالح لخلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستمرار في المشاريع القائمة كلما تتحقق جودة التقارير المالية.

5.1. العلاقة الارتباطية بين مبدأ الإفصاح والشفافية وجودة التقارير المالية: نلاحظ من الجدول رقم (24) أن قيمة معامل الارتباط r المحسوبة تساوي 0,420، وأن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود علاقة ارتباط طردية ولكنها دون المتوسط وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، بين مبدأ الإفصاح والشفافية وجودة التقارير المالية، أي كلما قام مجمع صيدال بالإفصاح السليم وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية، كلما تحققت جودة التقارير المالية.

6.1. العلاقة الارتباطية بين مبدأ مسؤولية مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية: يتبين لنا من الجدول رقم (24) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 كما أن قيمة معامل الارتباط r

المحسوبة تساوي 0,356 مما يشير على وجود علاقة ارتباط طردية ولكن ضعيفة وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين مبدأ مسؤولية مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية، أي كلما زاد مجلس الإدارة بالإشراف على إدارة المجمع، وتحقيق عائد مناسب للمساهمين مع منع تعارض المصالح وتحقيق التوازن بين الطلبات المتنافسة على الشركة، واحترام القوانين المطبقة كلما تحققت جودة التقارير المالية.

2. العلاقة الارتباطية بين مبادئ حوكمة الشركات وتحسين الأداء المالي

من أجل معرفة علاقة حوكمة الشركات بتحسين الأداء المالي سنقوم بتوضيح علاقة كل مبدأ من مبادئ المتغير المستقل (حوكمة الشركات) مع المتغير التابع (تحسين الأداء المالي)، وذلك بإستعمال تحليل الارتباط، حيث يبين الجدول الموالي رقم (25) معاملات الارتباط بين مبادئ المتغير المستقل حوكمة الشركات والمتغير التابع تحسين الأداء المالي.

الجدول رقم (25): العلاقة الارتباطية بين مبادئ حوكمة الشركات وتحسين الأداء المالي

رقم المحور الفرعي	المحور	ودورها في تحسين الأداء المالي		
		معامل الارتباط	مستوى الدلالة	حجم العينة
1	توفر إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات	- 0,247	0,005	128
2	يتمتع المساهمين بكل حقوقهم	0,331	0,001	128
3	للمساهمين معاملة عادلة ومتساوية	0,341	0,000	128
4	توفر آليات حماية حقوق أصحاب المصالح	0,331	0,000	128
5	متطلبات الإفصاح والشفافية	0,410	0,000	128
6	مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة	0,319	0,000	128

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

1.2. العلاقة الارتباطية بين مبدأ توفر إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات وتحسين الأداء المالي: تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين مبدأ توفر إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات وتحسين الأداء المالي، ونلاحظ من الجدول رقم (25) وجود علاقة عكسية وضعيفة بين مبدأ توفر إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات وتحسين الأداء المالي، لأن إشارة الارتباط r سالبة والتي تساوي - 0,247 عند مستوى دلالة تساوي 0,005 وهي أقل من 0.05.

2.2. العلاقة الارتباطية بين مبدأ حقوق المساهمين وتحسين الأداء المالي: يتبين لنا من الجدول رقم (25) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 كما أن قيمة معامل الارتباط r المحسوبة تساوي 0,331 مما يدل على وجود علاقة ارتباط طردية ولكنها ضعيفة ذات دلالة إحصائية عند مستوى

دلالة 0.05 بين مبدأ حقوق المساهمين وتحسين الأداء المالي، أي كلما زاد الاهتمام بحقوق المساهمين يؤدي ذلك إلى تحسين الأداء المالي.

3.2. العلاقة الارتباطية بين مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين وتحسين الأداء المالي: تم استخدام إختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين وتحسين الأداء المالي عند مستوى دلالة تساوي 0.05، حيث نلاحظ من الجدول رقم (25) أن قيمة مستوى الدلالة 0,000 وهي اقل من 0.05 وقيمة الارتباط r المحسوبة تساوي 0,341، مما يدل على ان هناك علاقة ارتباط طردية ولكنها ضعيفة بين مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين وتحسين الأداء المالي، أي كلما تحققت المساواة بمجمع صيدال بين كافة المساهمين يؤدي ذلك إلى تحسين الأداء المالي.

4.2. العلاقة الارتباطية بين مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات وتحسين الأداء المالي: نلاحظ من الجدول رقم (25) أن قيمة معامل الارتباط r المحسوبة تساوي 0,331 وأن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على وجود علاقة ارتباط طردية ولكنها ضعيفة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات وتحسين الأداء المالي، أي كلما كان هناك تشجيع للتعاون بين مجمع صيدال وبين أصحاب المصالح لخلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستمرار في المشاريع القائمة كلما أدا إلى تحسين الأداء المالي.

5.2. العلاقة الارتباطية بين مبدأ الإفصاح والشفافية وتحسين الأداء المالي: نلاحظ من الجدول رقم (25) أن قيمة معامل الارتباط r المحسوبة تساوي 0,410، وأن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على وجود علاقة ارتباط طردية ولكنها دون المتوسط وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين مبدأ الإفصاح والشفافية وتحسين الأداء المالي، أي كلما قام مجمع صيدال بالإفصاح السليم وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالمجمع، كلما انعكس على تحسين الأداء المالي.

6.2. العلاقة الارتباطية بين مبدأ مسؤولية مجلس الإدارة وتحسين الأداء المالي: يتبين لنا من الجدول رقم (25) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 كما أن قيمة معامل الارتباط r المحسوبة تساوي 0,319، مما يدل على وجود علاقة ارتباط طردية ولكنها ضعيفة وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين مبدأ مسؤولية مجلس الإدارة وتحسين الأداء المالي، أي كلما زاد مجلس الإدارة بالإشراف على إدارة المجمع، وتحقيق عائد مناسب للمساهمين وتحقيق التوازن بين الطلبات المتنافسة على الشركة، واحترام القوانين المطبقة كلما أدى ذلك إلى تحسين الأداء المالي.

المطلب الثالث: تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة بالانحدار المتعدد

لتدعيم علاقات الارتباط بين مبادئ حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية وتحسين الاداء المالي التي تم التطرق إليها في المطلب السابق المتعلق بدراسة العلاقات الارتباطية، نستعمل نموذج معادلة الانحدار المتعدد، لاختبار الفرضيتين والخاصة بالدراسة الميدانية.

1. تحليل علاقة حوكمة الشركات بجودة التقارير المالية بالانحدار المتعدد: لتحليل العلاقة بين حوكمة الشركات بجودة التقارير المالية بالانحدار المتعدد، نضع الفرضية الصفرية والبدلية على النحو التالي:
الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتحقيق جودة التقارير المالية.
الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتحقيق جودة التقارير المالية.

وقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لإختبار هذه الفرضية ، وذلك وفقا للنموذج التالي:

$$Y_1 = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + B_6X_6 + e$$

حيث أن:

Y_1 : مستوى جودة التقارير المالية.

X_1 : مبدأ توفر إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات.

X_2 : مبدأ يتمتع المساهمين بكل حقوقهم.

X_3 : مبدأ للمساهمين معاملة عادلة ومتساوية.

X_4 : مبدأ توفر آليات حماية حقوق أصحاب المصالح.

X_5 : مبدأ متطلبات الإفصاح والشفافية.

X_6 : مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة.

B_0 : الحد الثابت (مستوى جودة التقارير المالية عند غياب ممارسة حوكمة الشركات بمجمع صيدال).

e : البواقي.

$B_1, B_2, B_3, B_4, B_5, B_6$: معاملات الانحدار (الميل الحدي لكل مبدأ من مبادئ حوكمة الشركات).

ويمكن وضع الفرضية الصفرية على النحو التالي: $H_0: B_1 = B_2 = B_3 = B_4 = B_5 = B_6 = 0$

(معناها لا توجد علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع Y_1).

والفرضية البديلة: على الأقل توجد (B) واحدة لا تساوي صفراً: H_1

(معناها توجد علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع Y_1)

جدول رقم(26): تحليل التباين للمتغير التابع Y1

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية df	متوسط المربعات	F	Sig
الانحدار	9,593	06	1,599	15,432	0,000
البواقي	12,536	121	1,04		
المجموع	22,128	127			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج SPSS

ومن خلال الجدول أعلاه رقم (26) يبين أن قيمة مستوى المعنوية تساوي صفر ($Sig = 0,000$)، وهي عبارة عن إختبار المعنوية الإحصائية، وبما ان مستوى المعنوية أقل من 0,05 فإننا نرفض الفرضية الصفرية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 التي تنص على أنه توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتحقيق جودة التقارير المالية.

والجدول التالي يوضح نتائج العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع والمتمثل في جودة التقارير المالية Y₁.

جدول رقم(27): إختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع Y₁

متغيرات النموذج	B	المعطيات		t	Sig
		الخطأ المعياري			
الثابت	1,431	0,592		2,419	0,017
X1	0,449-	0,100		4,480-	0,000
X2	0,128	0,060		2,152	0,033
X3	0,287	0,126		2,283	0,024
X4	0,119	0,102		1,164	0,247
X5	0,261	0,084		3,106	0,002
X6	0,153	0,070		2,174	0,032

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول رقم (27) أن جميع قيم مستوى المعنوية X₆ ، X₅ ، X₃ ، X₂ ، X₁ ، كانت أقل من 0,05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية لهذه المتغيرات ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتحقيق جودة التقارير المالية.

أما المتغير X₄ فكانت مستوى المعنوية له أكبر من 0,05 وبالتالي لا توجد علاقة بين المتغير المستقل X₄ والمتغير التابع Y₁، أي أن مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات لا يؤثر على جودة التقارير المالية.

ومنه وجب علينا حذف المتغير X_4 والمتعلق بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات وإعادة تقدير النموذج من جديد، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (28): تحليل التباين للمتغير التابع Y_1

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية df	متوسط المربعات	F	Sig
الانحدار	9,452	05	1,890	18,195	0,000
البواقي	12,676	122	1,04		
المجموع	22,128	127			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

جدول رقم (29): إختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع Y_1

متغيرات النموذج	المعاملات		t	Sig
	B	الخطأ المعياري		
الثابت	1,390	0,591	2,350	0,020
X1	-0,424	0,098	-4,324	0,000
X2	0,130	0,060	2,183	0,031
X3	0,299	0,125	2,388	0,018
X5	0,323	0,065	4,961	0,000
X6	0,183	0,066	2,784	0,006

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول رقم (29) يمكننا صياغة النموذج التالي الذي يبين العلاقة بين المتغيرات المستقلة

والمتغير التابع والمتمثل في جودة التقارير المالية.

$$Y_1 = 1,390 - 0,424 X_1 + 0,130 X_2 + 0,299 X_3 + 0,323 X_5 + 0,183 X_6$$

ومن خلال معادلة الانحدار المتعدد نستنتج أن كل من مبدأ حقوق المساهمين، و مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين، ومبدأ الإفصاح والشفافية ومبدأ مهام مسؤولية مجلس الإدارة، من مبادئ حوكمة الشركات، لهم علاقة طردية مع جودة التقارير المالية، وهذا يعني أن الإهتمام بمصلحة أصحاب المال من المساهمين والمستثمرين وتوفير لهم سبل الحماية، وتوفير لهم المعلومات الكافية والعادلة بين جميع المساهمين من خلال الإفصاح بصورة دورية ومنتظمة وإطلاع المساهمين على أي تعديلات أو اتخاذ قرارات عادية أو غير عادية، وكذلك ضمان مجلس الإدارة بالاعتناء بمهامه ومسؤولياته ويتعرض للجزاءات عند مخالفتهم لهذه المسؤوليات أمام الشركة والمساهمين، سوف ينعكس كل هذا على تحقيق جودة التقارير المالية، أما المبدأ الأول والمتمثل في توفر إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات، فله علاقة عكسية مع جودة التقارير المالية.

2. تحليل علاقة حوكمة الشركات بتحسين الأداء المالي بنموذج الانحدار المتعدد: لتحليل العلاقة بين حوكمة الشركات وتحسين الأداء المالي بنموذج الانحدار المتعدد، نضع الفرضية الصفرية والبديلة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتحسين الأداء المالي.

الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتحسين الأداء المالي.

وقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لإختبار هذه الفرضية، وذلك وفقاً للنموذج التالي:

$$Y_2 = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + B_6X_6 + e$$

حيث أن:

Y_1 : مستوى الأداء المالي.

X_1 : مبدأ توفر إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات.

X_2 : مبدأ يتمتع المساهمين بكل حقوقهم.

X_3 : مبدأ للمساهمين معاملة عادلة ومتساوية.

X_4 : مبدأ توفر آليات حماية حقوق أصحاب المصالح.

X_5 : مبدأ متطلبات الإفصاح والشفافية.

X_6 : مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة.

B_0 : الحد الثابت (مستوى الأداء المالي عند غياب ممارسة حوكمة الشركات بمجمع صيدال).

e : البواقي.

$B_1, B_2, B_3, B_4, B_5, B_6$: معاملات الانحدار (الميل الحدي لكل مبدأ من مبادئ حوكمة الشركات).

ويمكن وضع الفرضية الصفرية على النحو التالي: $H_0: B_1 = B_2 = B_3 = B_4 = B_5 = B_6 = 0$

(معناها لا توجد علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع Y_2).

والفرضية البديلة: على الأقل توجد (B) واحدة لا تساوي صفراً: H_1

(معناها توجد علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع Y_2)

جدول رقم (30): تحليل التباين للمتغير التابع Y_2

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية df	متوسط المربعات	F	Sig
الانحدار	8,114	06	1,352	12,824	0,000
البواقي	12,759	121	0,105		
المجموع	20,873	127			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

ومن خلال الجدول أعلاه رقم (30) يبين أن قيمة مستوى المعنوية تساوي صفر ($Sig = 0,000$)، وهي عبارة عن إختبار المعنوية الإحصائية، وبما أن مستوى المعنوية أقل من 0,05 فإننا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أنه توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتحسين الأداء المالي.

والجدول التالي يوضح نتائج العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

والمتمثل في تحسين الأداء المالي Y_2 .

جدول رقم (31): إختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع Y_2

Sig	t	المعلومات		متغيرات النموذج
		الخطأ المعياري	B	
0,009	2,643	0,597	1,577	الثابت
0,000	3,968-	0,101	0,401-	X_1
0,035	2,126	0,060	0,128	X_2
0,036	2,115	0,127	0,268	X_3
0,718	0,362	0,103	0,037	X_4
0,001	3,462	0,085	0,293	X_5
0,055	1,941	0,071	0,138	X_6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول رقم (31) أن جميع قيم مستوى المعنوية X_1 ، X_2 ، X_3 ، X_6 ، كانت أقل من 0,05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية لهذه المتغيرات ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتحسين الأداء المالي.

أما المتغيرات X_4 و X_6 فكانت مستوى المعنوية لهما أكبر من 0,05 وبالتالي لا توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة X_4 و X_6 والمتغير التابع Y_2 ، أي أن مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات ومبدأ مسؤولية مجلس الإدارة ليس لهم تأثير على تحسين الأداء المالي.

ومنه وجب علينا حذف المتغيرات X_4 و X_6 والمتعلق بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

ومسؤولية مجلس الإدارة، وإعادة تقدير النموذج من جديد. كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (32): تحليل التباين للمتغير التابع Y_2

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية df	متوسط المربعات	F	Sig
الانحدار	7,578	04	1,894	17,526	0,000
البواقي	13,295	123	0,108		
المجموع	20,873	127			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج SPSS

جدول رقم (33): إختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع Y_2

متغيرات النموذج	B	المعلومات		t	Sig
		الخطأ المعياري			
الثابت	1,457	0,601		2,424	0,017
X_1	0,343-	0,097		3,525-	0,001
X_2	0,156	0,059		2,625	0,010
X_3	0,338	0,124		2,722	0,007
X_5	0,346	0,065		5,358	0,000

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول رقم (33) يمكننا صياغة النموذج التالي الذي يبين العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع والمتمثل في تحسين الأداء المالي.

$$Y_2 = 1,457 - 0,343 X_1 + 0,156 X_2 + 0,338 X_3 + 0,346 X_5$$

ومن خلال معادلة الانحدار المتعدد نستنتج أن كل من مبدأ حقوق المساهمين، و مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين، ومبدأ الإفصاح والشفافية، لهم علاقة طردية مع تحسين الأداء المالي، وهذا يعني أن الإهتمام بمصلحة أصحاب المال من المساهمين والمستثمرين وتوفير لهم سبل الحماية، وتوفير لهم المعلومات الكافية والعادلة بين جميع المساهمين من خلال الإفصاح بصورة دورية ومنتظمة وإطلاع المساهمين على أي تعديلات أو اتخاذ قرارات عادية أو غير عادية، سوف ينعكس هذا على تحسين الأداء المالي، أما مبدأ توفر إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات فله علاقة عكسية مع تحسين الأداء المالي.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل دراسة تطبيقية تمثلت في مجمع صيدال للوقوف على واقع تطبيق حوكمة الشركات وانعكاساتها على تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي، حيث تعد حوكمة الشركات أداة كفيلة بتوفير أكبر قدر من المعلومات ذات الجودة العالية، والتي تتميز بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

فحاولنا في هذا الفصل أولاً تقديم نبذة عن حالة سوق المنتجات الصيدلانية الوطني الذي يعاني عجزاً كبيراً من ناحية توفر الإنتاج المحلي وارتفاع تكاليف الاستيراد من الخارج ثم قدمنا لمحة تاريخية عن نشأة المجمع وتعريفه وتوضيح هيكله التنظيمي، ووحداته وفروعه، التي تقوم بإنتاج الدواء بالتعاون فيما بينها، كما حاولنا تحديد أهم أهداف المجمع المتمثلة أساساً في تلبية طلبات السوق الوطني للمنتجات الصيدلانية ثم تطوير المنتجات وفق معايير الجودة، كما عرفنا إستراتيجية المجمع نحو السوق وأبعادها التي تهتم بالربحية والتعلم الدائم، يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الفصول النظرية على أرض الواقع من خلال تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال عن طريق النسب المالية خلال الفترة 2008 إلى 2009 أي قبل تطبيق حوكم الشركات ثم 2010 إلى غاية 2013 خلال وبعد تطبيق حوكمة الشركات، والهدف من هذا التقييم هو معرفة هل هناك تحسن في الأداء المالي بعد تطبيق حوكمة الشركات أم لا، حيث بينت النتائج تحسن في بعض النسب، والبعض الآخر لم يتحسن وهذا بسبب البيئة الاقتصادية والسياسية غير الملائمة المتواجد فيها مجمع صيدال.

ولقد استهدفت الدراسة الميدانية بشكل أساسي دراسة وتحليل دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي، من وجهة نظر الإطارات العاملة بالمجمع وكذا أعضاء مجلس الإدارة، ومن خلال تحليل المعلومات الواردة في الاستبيانات تأكدنا أن المجمع يحترم إلى حد كبير مبادئ حوكمة الشركات من خلال وجود ثقافة الإفصاح والشفافية وقيام مجلس الإدارة الموكلة له، بالإضافة إلى حرص المجمع على نشر المعلومات المتعلقة بأدائه في التقارير الدورية والسنوية، حيث ينتظر من تطبيق مبادئ حوكمة الشركات التعزيز من إجراءات الرقابة والشفافية والإفصاح والارتقاء بمستوى الممارسات الأخلاقية للمسيرين والحفاظ على استمرارية المجمع، كما تهدف مبادئ حوكمة الشركات إلى تسهيل عملية الحصول على التمويل وتأطير القوى العاملة، وتساهم في الحد من الممارسات الاحتيالية ومواجهة المخاطر بهدف تحسين الأداء المالي.

خاتمة عامة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي، حيث أن الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات تزايد في العقود الأخيرة، بسبب إفرازات العولمة وتفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري وانهيار العديد من المؤسسات الاقتصادية، لكن ما حصل من انهيارات لم يكن بسبب القصور في معايير المحاسبة الدولية أو معايير المراجعة المعمول بها ولكن المشكلة الرئيسية كانت في أخلاقيات المهنة ذاتها، حيث أثر سلباً على كل من المستثمرين والموظفين، والحل لا يكمن في تطبيق القوانين فقط بل يركز على تحسين أخلاقيات مطبقي هذه القوانين سواء كانوا مراجعين أو باقي أطراف حوكمة الشركات، كما تعتبر المعلومات في الوقت الحالي ثروة هامة إذ أن استغلالها بطريقة جيدة يحقق أرباحاً ونجاحاً للخطط المستقبلية وضماناً للاستمرار وبقاء المؤسسة، وتلعب التقارير المالية دوراً هاماً وفعالاً يتمثل في تزويد مختلف الجهات المستخدمة لها باتخاذ القرارات بمعلومات جاهزة صحيحة ودقيقة وفي الوقت المناسب، والتي تساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة بهدف متابعة نشاطها ومساعدتها على العمل والاجتهاد للتقدم والاستمرار، ومحاولة تميزها بالكفاءة والفعالية في الأسواق.

حيث تم البدء في هذه الدراسة بثلاث فصول نظرية، تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار العام لحوكمة الشركات فتم التركيز على ماهية حوكمة الشركات، ومزايا وخصائص والمحددات والآليات، وهيئات وتطور تطبيق حوكمة الشركات، أما الفصل الثاني فتم التطرق إلى جودة التقارير المالية في ظل حوكمة الشركات من خلال إطار إعداد وعرض التقارير المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، والشفافية والإفصاح في التقارير المالية كمبدأ من مبادئ حوكمة الشركات، وإسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية، والفصل الثالث والأخير في الجانب النظري فتم التطرق إلى انعكاسات حوكمة الشركات على تحسين الأداء المالي، من خلال التطرق إلى ماهية الأداء المالي ومؤشرات تقييمه، وإلى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات كوقاية من الفشل المالي، ثم إلى حوكمة الشركات كأداة لكفاءة سوق الأوراق المالية وانعكاساته على تحسين الأداء المالي للشركات.

أما الفصل الرابع والمتمثل في الدراسة الميدانية، فتم اختيار إحدى المؤسسات الجزائرية الرائدة في صناعة الأدوية وهي مجمع صيدال، والتي تعتبر من أهم المؤسسات المستثمرة في السوق الجزائرية للأدوية تحقيقاً لأهدافها الاستراتيجية المتمثلة في الاستمرار والنمو، فاستخدم الاستبيان الذي من الممكن أن يكون الخيار الملائم لقياس درجة تطابق وجهات نظر الجانب النظري مع مجتمع الدراسة الذي اختيرت عينته بناء على اختيار مدروس، وهذا من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية "ما هو دور حوكمة الشركات في

تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي؟" وعلى أساسها قمنا باختبار جملة من الفرضيات تمكنا بعدها من تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات.

نتائج اختبار الفرضيات

من خلال ما تم عرضه في سياق البحث قصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية فقد تم التوصل إلى النتائج من خلال الدراسة النظرية والميدانية، كما يلي:

الفرضية الأولى: والتي تنص على أنه " يتطلب التطبيق المحكم والفعال لمبادي حوكمة الشركات تهيئة بيئة أعمال ملائمة لتحقيق الغرض منها، كالرفع من الكفاءة وتجنب الوقوع في الأزمات"، ولقد تم تأكيدها من خلال محددات وخصائص حوكمة الشركات التي تم التطرق إليها في الفصل الأول، حيث أن المحددات تؤثر في إنجاح عملية الحوكمة، فهناك شبه اتفاق بين الباحثين بأنه لكي تتمكن الشركات بل والدول من الاستفادة من مزايا تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يتوقف على مدى توافر مستوى جودة مجموعتين من المحددات داخلية وخارجية، حيث تتمثل المحددات الخارجية في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والمناخ العام للاستثمار أو المناخ الذي تعمل من خلاله الشركات والتي قد تختلف من دولة إلى أخرى، والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية والتدقيق والجودة، ومصادر التمويل وطبيعة السوق ودور المؤسسات غير الحكومية، أما المحددات الداخلية فهي تشير إلى القواعد واللوائح والأسس التي تنظم وتحدد كيفية وضع هياكل إدارية سليمة واتخاذ القرارات وتوزيع السلطات والمسؤوليات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، كذلك تدعم خصائص حوكمة الشركات صحة الفرضية، والتمثلة هذه الخصائص في الانضباط أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح في أداء كل عمل من كل فرد مرتبط بالشركة، والانضباط نحو العمل لكسب رضا وجعله بوق دعاية للشركة، ومن الخصائص أيضا الشفافية والاستقلالية والمساءلة، والعدالة، كل هذه الخصائص توفر بيئة أعمال خصبة لنجاح تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتحقيق الغرض منها كالكفاءة ومواجهة الأزمات.

الفرضية الثانية: والتي تنص على أن " لا يلتزم مجمع صيدال بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات بسبب تجذر أخلاقيات الأعمال الراضية لذلك"، تم رفض هذه الفرضية، بعد تحليلنا للدراسة الميدانية، حيث استنتجنا أن مجمع صيدال يلتزم بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات المقترحة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لكن بنسب متفاوتة، حيث كان مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين أحسن المبادئ تطبيقا حسب إجابات عينة الدراسة ثم يليه مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة أما مبدأ توفر إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات اقل المبادئ تطبيقاً، لكننا نرى ضرورة توفر إطار تنظيمي

وقانوني قبل الزام الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة لأنه بدون هذا الإطار لا يكون لهذه المبادئ أي دور مهما كانت جودة تصميمها، وكذلك من نتائج الدراسة تبين أن المجمع يلتزم بمبدأ الإفصاح والشفافية، لكن غياب سوق مالي كفؤ وظروف المنافسة التامة والمنافسين في قطاع الأدوية في السوق الجزائرية، يقلل من الفوائد التي تنتج عن مبدأ الإفصاح والشفافية، لكن رغم تخلف المؤسسات الجزائرية عن ركب المؤسسات العالمية في هذا المجال وفي غيره من الطرق الحديثة والمستجدة للتسيير والإدارة، نتيجة ضعف الحركية الاقتصادية وقلة المنافسة وعدم الاعتماد على البورصة في التمويل، لكن مجمع صيدال يحاول دائما تخطي العراقيل التي تواجهه في مسيرته.

الفرضية الثالثة: والتي تنص على أن " لحوكمة الشركات تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية التي تصدر من طرف مجمع صيدال"، وهو بالفعل ما تم إثباته من الدراسة الميدانية، حيث توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتحقيق جودة التقارير المالية، وهذا ما نلاحظه بمجمع صيدال يسعى دائما إلى تحسين جودة معلوماته من خلال تقارير التسيير السنوية والسادسية التي ينشرها المجمع وهذا لنشر روح الإفصاح والشفافية مما يزيد في ثقة المتعاملين، كما أنه يوفر مقومات لحماية حقوق المساهمين عن طريق منحهم إمكانية الحصول على المعلومات الكافية بصورة دورية ومنتظمة وإطلاع المساهمين على أي تعديلات أو اتخاذ قرارات إستراتيجية يمكن أن تؤدي إلى التأثير على المجمع.

الفرضية الرابعة: والتي تنص على أن " من خلال تطبيق قرارات مبنية على أسس سليمة لحوكمة الشركات تهدف للاستخدام الأمثل لموارد وأصول مجمع صيدال تؤدي إلى تحسين الأداء المالي"، ولقد تم تأكيدها صحة الفرضية من خلال الدراسة الميدانية، حيث توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتحقيق جودة التقارير المالية، لكن ليس لكل مبادئ حوكمة الشركات نفس نسبة ونوع الاثر على تحسين الاداء المالي، كما تبين لنا ذلك من خلال تقييم الأداء المالي للفترة 2008 و2009 أي قبل تطبيق حوكم الشركات ثم 2010 إلى غاية 2013 خلال وبعد تطبيق حوكمة الشركات، والهدف من هذا التقييم هو معرفة هل هناك تحسن في الأداء المالي بعد تطبيق حوكمة الشركات أم لا، حيث بينت النتائج تحسن في بعض النسب، والبعض الآخر لم يتحسن وهذا بسبب البيئة الاقتصادية والسياسية غير الملائمة المتواجد فيها مجمع صيدال.

النتائج والتوصيات:

من خلال ما تم عرضه في الدراسة في إطار الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية،
خلصنا إلى النتائج والتوصيات التالية:

1. النتائج

كان الهدف من هذا البحث التعريف بحوكمة الشركات ومبادئها وأهميتها وأهدافها ومعرفة دورها في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي، وقد انتهى البحث إلى النتائج التالية:

- ليس هناك اتفاق على مفهوم حوكمة الشركات، وإنما هناك اتفاق على أن تطبيقها يعزز من كفاءة أداء الشركات ويدعم قدرتها لمواجهة أي أزمة مالية قد تعترضها؛
- الاعتماد على آليات لحوكمة الشركات التي من شأنها أن تعمل على زيادة جودة وشفافية الإفصاح؛
- إن تطبيق قواعد وآليات حوكمة الشركات يؤثر إيجابيا في مستوى الشفافية وفي تحديد المسؤولية والمساءلة وفي تحقيق العدالة والاستقلالية وفي تقليل التلاعب عن طريق الالتزام بالمبادئ المحاسبية؛
- هناك تأثير مهم لحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وعلى القرارات التي يتخذها مستخدمي التقارير المالية؛
- يلتزم مجلس الإدارة بالمحافظة على حقوق اصحاب المصالح وقواعد حوكمة الشركات، بما يؤثر إيجابيا على جودة التقارير المالية؛
- إن منفعة التقارير المالية تتوقف على مصداقية المحتوى المعلوماتي؛
- ضرورة توجيه المؤسسات الاقتصادية بإعداد تقارير مالية وفق للأسس والقواعد التي تنص عليها معايير المحاسبة الدولية؛
- الاستمرار على تأكيد أهمية التزام المؤسسات بتطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات وبنعكس إيجابا على جودة التقارير المالية وعلى مستخدميها؛
- وضع دليل موحد لحوكمة الشركات واضح، مع إعطاء للموظفين دورات في آليات العمل ضمن مبادئ وآليات الحوكمة؛

- تعد حوكمة الشركات نظاماً يركز على مجموعة من القواعد المتمثلة في الهيكل التنظيمي ونظام الإدارة وبجميع وظائفها، فهو نظاماً رقابياً تتبناه الشركات لتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات بين الإدارات؛
- إن وضع وتطوير قواعد حوكمة الشركات تتأثر بظروف البيئة المحيطة بها، حيث أن هناك مجموعة من المبررات والمتمثلة في الكوارث المؤسسية والتغيرات في حصص الملكية إلى الإهتمام بحوكمة الشركات؛
- الدعوة إلى عقد ندوات ولقاءات بين الهيئات المهنية ومجالس إدارة الشركات قصد زيادة المعرفة وتنمية الفكر الإداري والتعرف على جميع المستجدات التي تحدث في ما يتعلق بحوكمة الشركات،
- يعتبر وجود دليل لحوكمة الشركات أمراً ضرورياً لضبط الأداء لكافة الشركات المدرجة في السوق المالي؛
- غياب ثقافة البورصة بين المتدخلين خاصة المستثمرين الماليين الأفراد؛
- غياب مؤسسات وهيئات صناعة السوق، كمكاتب الإستشارة المالية؛
- تجدر الإشارة إلى تحسن الأداء المالي يتوقف على الظروف الداخلية والخارجية على حد سواء، المرتبطة بالاقتصاد الوطني؛
- يوفر تقييم الأداء المالي مقياساً لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها الماضي والحاضر؛
- يعتبر أسلوب النسب المالية أداة مهمة ونافعة للتحليل قصد اتخاذ القرارات، وتشكل المعايير التي تقاس بها مصادر مقارنة في تقييم الأداء المالي؛
- يظهر تقييم الأداء المالي التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وذلك عن طريق نتائج الاداء المالي الفعلي زمنياً من فترة إلى أخرى، أو مكانياً بالنسبة للمؤسسات المماثلة؛
- يعتبر الفشل المالي نتيجة للأداء السلبي للمؤسسة؛

2. التوصيات

- بناءً على الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، وخصوصاً التي تثير بالذهن عدد من التساؤلات وللتمكن من تنفيذ حوكمة الشركات بمفهومها الحديث والاستفادة منها نوصي بما يلي:
- ربط السوق المالي الجزائري بالأسواق المالية الأخرى عبر شبكة الإتصال لكي يتمكن المستثمر من الإطلاع على أوضاع السوق وإعطائه فرصاً في اتخاذ قرار الإستثمار؛

- توفير صحافة متخصصة ووسائل الإعلام للوقوف على السوق المالي؛
- يجب وصف حوكمة الشركات على أنها عملية تغيير، ولا يجب أن ننظر إليها كهدف في حد ذاتها بل أداة للسياسة الاقتصادية مثل أدوات السياسات الأخرى؛
- إنشاء مكاتب الإستشارة المالية، ومكاتب محللين ماليين يقومون باستعراض وتحليل واقع وآفاق المؤسسات وأحوال السوق؛
- إن تطبيق حوكمة الشركات إحدى أهم خيارات التحول نحو اقتصاد السوق، مما يحتم على المؤسسات التفكير في الطرق والاستراتيجيات التي تؤدي إلى تحسين أدائها المالي؛
- من شأن حوكمة الشركات جعل المؤسسات تسعى جاهدة من خلال مسيرتها لتحقيق الأرباح بالاعتماد على تقنيات التسيير الحديثة بالإضافة إلى حرص ملاكها على بقائها،
- إن نجاح حوكمة الشركات مرهون بقدرة الدولة على تهيئة البيئة الاقتصادية لعمل أليات السوق من خلال تحرير الاسعار والسياسات النقدية والمالية؛
- العمل على إنشاء لجنة تختص بشؤون الحوكمة في كل شركة، تسمى لجنة حوكمة الشركات وتتبع عن مجلس الإدارة وتشرف على سير الحوكمة في الشركات؛
- العمل على إيجاد مؤشر موحد لقياس تطبيق حوكمة الشركات في القطاعات المتشابهة؛
- الأخذ بعين الاعتبار عند تطبيق مبادئ حوكمة الشركات أثر المتغيرات البيئية التي تشهد تغيرات سريعة ومستمرة في جميع الجوانب البيئية والمتمثلة في الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛
- الدعوة إلى عقد ندوات ولقاءات بين الهيئات المهنية ومجالس إدارة الشركات قصد زيادة المعرفة وتنمية الفكر الإداري والتعرف على جميع المستجدات التي تحدث في ما يتعلق بحوكمة الشركات،
- يعتبر وجود دليل لحوكمة الشركات أمراً ضروريا لضبط الأداء لكافة الشركات المدرجة في السوق المالي؛
- إن المحافظة على استقلالية السوق المالي وضمان عدم التأثير على قراراته يساهم في تعزيز الثقة فيه وبالتالي توفير المعلومات بشكل عادل ومتساوي للجميع؛
- العمل على بذل المزيد من الجهود والمتابعة والمستجدات المتعلقة بتطبيق حوكمة الشركات بهدف تنمية الوعي والدور الاستثماري في المجتمع؛
- العمل على زيادة مستوى الفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الامن والأمان لأموالهم؛

- يوصي الباحث قيام هيئة حكومية للإشراف على تطبيق حوكمة الشركات؛
- يجب على مجمع صيدال العمل على الرفع من مستوى فعالية حوكمة الشركات للحد من درجة المخاطرة في السوق وتخفيف الأثر السلبي لحالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والتي تحد من رغبة المستثمر في الاستثمار؛
- نوصي المجمع للرفع من مستوى الإفصاح والشفافية في قراراتهم الاستثمارية لأنها أحد أكثر مبادئ حوكمة الشركات التي لها أثرا على الاداء المالي والذي يهدف المستثمرون لتعظيمه؛
- العمل على أجراء الدراسات والأبحاث الخاصة بحوكمة الشركات بشكل عام والعلاقة بين الممارسات السليمة لها والفشل المالي للمشروعات بشكل خاص؛
- ضرورة تضافر جهود المنظمات المهنية والجهات المعنية لتنمية الوعي لدى المساهمين والمستثمرين لتحسين جودة التقارير المالية وزيادة مصداقيتها وشفافيتها لجمع المستفيدين؛
- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في حوكمة الشركات مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات البيئة التي سوف تطبق بها؛
- ضرورة تعميق مفهوم المساءلة وحسن اختيار القيادات الإدارية في ظل معايير الكفاءة ولا بمعايير المحسوبية؛
- عدم اكتفاء الحكومات على فرض القوانين الخاصة بتطبيق حوكمة الشركات بل ينبغي الاهتمام بإيجاد البيئة السياسية والاقتصادية المناسبة لتطبيقها وتضمن الشفافية؛
- استعمال الانترنت كأسلوب للتواصل مع المالكين لعرض أهم الأحداث الجوهرية الخاصة بالوحدات المساهمة في وقت حدوثها ونشر المعلومات المحاسبية المرحلية كخطوة اقتصادية لتقليل حدة التفاوت في حيازة المعلومات المحاسبية بين المالكين والإدارة العليا والقضاء على مشكلة تضارب المصالح.

آفاق البحث

وفي الأخير يمكن القول أن هذا العمل كغيره من الأعمال البحثية يحتاج إلى دراسات أخرى لإثرائه لذلك هناك جوانب أخرى لم نتطرق إليها يمكن أن تكون كمواضيع للدراسة و البحث مستقبلا والتي نحددها فيما يلي:

-
- مدى ملائمة البيئة الاقتصادية الجزائرية مبادئ حوكمة الشركات؛
 - دور حوكمة الشركات في تنشيط السوق المالي؛
 - دور جودة التقارير المالية في تقييم الأداء المالي؛

قائمة المراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية

أ. الكتب:

1. إبراهيم السيد المليحي، دراسة و اختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في مصر، الكويت، 2008، ص 14.
2. ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي فتح الباري في شرح صحيح البخاري ، ج13.
3. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة - بيروت، 1379هـ، بدون رقم الطبعة.
4. أحمد على خضر، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012.
5. أحمد ماهر، إعداد وكتابة التقارير، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011.
6. أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، القاهرة، 2008.
7. أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة " منظور التوافق الدولي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
8. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط 2، 2011.
9. خالد جمال الجعارات، التقارير المالية الدولية 2007، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
10. زغيب ملكية، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
11. سالم بن سالم بن حميد الفليتي، حوكمة الشركات المساهمة العامة في سلطنة عمان، دار أسامة، الأردن، .
12. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريح للنشر، الرياض، 2000.
13. الشديقات خلدون إبراهيم، "إدارة وتحليل مالي"، دار وائل للنشر، عمان - الأردن، ط1، 2001.
14. شوقي بورقبة، الحوكمة في المصارف الإسلامية، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي ، 04 / 11 / 2009.
15. طارق عبد العال حماد، الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
16. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، جامعة عين شمس، مصر، 2000.
17. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
18. طارق عبد العال، حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف المفاهيم . المبادئ . التجارب . المتطلبات، الدار الجامعية، القاهرة، 2007.

-
19. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، بطاقة الأداء المتوازن "المدخل المعاصر لقياس الأداء الاستراتيجي"، المكتبة العصرية، مصر، 2009.
20. عبد الصبور عبد القوى علي المصري، التنظيم القانوني لحوكمة الشركات، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ط1، 2012.
21. عبد الغفار حنفي، البورصات، أسهم سندات، صناديق الاستثمار، المكتب العربي الحديث، بدون سنة نشر.
22. عبد الفتاح عز حسن، مقدمة في الاحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، السعودية، 2008.
23. عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
24. عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، 2007.
25. عطية عبد الحيمرعي، أساسيات المحاسبة المالية، منظور المعايير الدولية، الجزء الأول، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009.
26. علاء رزق، المحاسبة في ظل حوكمة الشركات، المكتبة العصرية، القاهرة، 2013.
27. علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
28. علي بن محمد الخزاعي، تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية، تحقيق : إحسان عباس، ط 1 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، 1985.
29. علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكساسبة، الأزمة المالية العالمية حقيقتها.. أسبابها.. تداعيتها.. وسير العلاج، جامعة الزرقاء الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، 2009.
30. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رأم الله، فلسطين، 2008.
31. كمال الدين مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
32. كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.
33. مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
34. محسن أحمد الخصري، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، مصر، 2005.
35. محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، مطابع الدستور التجارية، الأردن، 2008.
36. محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ط2.
37. محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع الصحيح المختصر (صحيح البخاري)، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت، الطبعة الثالثة ، 1407 - 1987.
38. محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي: الدليل التطبيقي للباحثين، دال وائل للنشر، عمان، 2006.
39. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
-

40. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، 2006.
41. محمود ناصر الحازمي، مدى تطبيق الحوكمة على الشركة السعودية للكهرباء" المشاكل - العقبات - الحلول الممكنة"، 2011.
42. مسلم بن الحجاج النيسابوري، المسند الصحيح المختصر (صحيح مسلم)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، بدون تاريخ الطبعة.
43. المعتصم بالله الغرياني، حوكمة الشركات المساهمة دراسة في الأسس الاقتصادية والقانونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008.
44. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2010.
45. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء "مدخل حوكمة الشركات"، مطبعة الدلتا، الإسكندرية، 2009.
46. نصر علي عبد الوهاب، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية.
47. هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية القياس والاعتراف والإفصاح في التقارير المحاسبية، دار الثقافة، الأردن، 2009.
48. وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.
49. وجدي حامد حجازي، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011.
50. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ط2، 2004.
51. يوسف قريشي وإلياس بن ساسي، "التسيير المالي (الإدارة المالية)"، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2006.

II. رسائل وأطروحات:

1. إبراهيم بن يحيى عبد القوي اليافعي، بعض ملامح القياس والإفصاح المحاسبي وإعداد التقارير المالية للشركات المساهمة، بحث مقدم على درجة البكالوريوس، الجمهورية اليمنية، 2009.
2. أشرف درويش أبو موسرى، حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، غزة، 2008.
3. بادن عبد القادر، دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة ماجستير، علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2008.
4. بلال قندوز، دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2014.
5. بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011.
6. بن خلف آمال، المراجعة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002.

7. بوبريمة إحسان، دور الاستثمار المحفظي للأجانب في تنشيط الأسواق المالية العربية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالم، 2007.
8. بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، عبد الغفار حنفي، البورصات، أسهم سندات، صناديق الاستثمار، المكتب العربي الحديث، بدون سنة الطبع.
9. تيجاني بالرقى، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2006.
10. جبا الله الشريف، دور التكاليف المعيارية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة باتنة، 2009.
11. حسياني عبد الحميد، أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS) كإطار لتفعيل حوكمة الشركات، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2010.
12. حكيمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة باتنة، 2009.
13. الحميدي محمد المطيري، أثر دوران العاملين على الأداء المالي، دراسة تطبيقية في قطاع المصارف الإسلامية الكويتية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، عمان، 2012.
14. حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية وأثره على مهنة المدقق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.
15. خليفاتي جمال، مدى موافقة البيئة الاقتصادية الجزائرية للنظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، 2011.
16. دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، حالة بورصتي الجزائر وباريس، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.
17. زهاء ديوب، الحوكمة (الإدارة الرشيدة) وفرص تطبيقها في المنظمات السورية، رسالة ماجستير، إدارة أعمال، جامعة دمشق، 2010.
18. سالمى محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة باتنة، 2009، ص 27.
19. سري كريم ريشان الحديثي، دور الرقابة على تكاليف جودة التصنيع في تحسين الأداء المالي لشركات الأدوية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الأعمال، الأردن، 2010.
20. شعباني لطفي، المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سوناطراك، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004.

21. صالح بلاسكة، قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012.
22. صالح بن إبراهيم الشعلان، مدى إمكانية تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي، رسالة ماجستير، كلية إدارة الأعمال قسم الإدارة، المملكة العربية السعودية، 2008.
23. عادل عاشور، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على محتوى المعلوماتي للقوائم المالية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 2006.
24. عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012.
25. عدنان عبد المجيد عبد الرحمان قباجه، أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه، الفلسفة في التمويل، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2008.
26. عريوة محاد، دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء المستدام بالمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011.
27. عزة الأزهر، عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2009.
28. عماد احمد الشرع، دور الحوكمة في تعزيز الثقة والمصادقية في التقارير المالية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد قسم المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا، 2008.
29. عمر على عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، رسالة ماجستير، علوم التسيير، جامعة المدية، 2009.
30. عمر عيسى فلاح المناصير، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، المحاسبة والتمويل، الجامعة الهاشمية، الأردن، 2013.
31. فريد زعرات، معالجة القوائم المالية من أثار التضخم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2009.
32. قوادري محمد، قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2010.
33. لطرش سميرة، كفاءة سوق رأس المال وأثرها على القيمة السوقية للسهم، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010.
34. ماجد إسماعيل أبو حمام، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2009.
35. محمد الهادي ضيف الله، جودة المعلومات المالية ودورها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2010.

36. محمد جميل حبوش، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات، رسالة ماجستير، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، غزة، 2007.
37. محمد سفير، أهمية اعتماد معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في إرساء مبادئ حوكمة الشركات، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2015.
38. مريم شكري محمود نديم، تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط ، قسم المحاسبة والتمويل كلية الأعمال، عمان، 2013.
39. ممدوح محمد العزايزة، مدى تطبيق المصارف الوطنية الفلسطينية للقواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية غزة، 2009.
40. مناع فهد علي العجمي، أثر الأزمة المالية العالمية على ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت: الأسباب، والتداعيات، والحلول، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2011.
41. ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و التجارية، جامعة بאתة، 2009.
42. هاني محمد خليل، مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، غزة، 2009.
43. ياسمين ممدوح عبد الحميد، قياس وتفسير أثر مستوى الإفصاح المحاسبي على المحتوى المعلوماتي في سوق الأوراق المالية المصري، رسالة ماجستير، كلية التجارة قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، 2011.
44. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و التجارية، جامعة بאתة، 2009.

III. المجلات - التقارير - المنشريات - الدراسات:

1. أحمد رجب عبد المالك، دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادل للأسهم في سوق الأوراق المالية- دراسة تحليلية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم 01، المجلة رقم 45، يناير 2008.
2. أحمد رجب عبد الملك عبد الرحمان، قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي، بدون سنة نشر.
3. احمد مخلوف الازمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي، الملتقى العلمي الدولي حول: الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 20 - 21 أكتوبر 2009.
4. أديب برهوم وآخرون، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 2، 2007.

5. بالرقى تيجاني، الإفصاح المحاسبي وأثره على كفاءة الأسواق المالية الناشئة، ملتقى دولي السوق المالي بين النظري والتطبيق في إطار تجارب الدول العربية، جامعة عنابة، 2008.
6. بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، قسم المحاسبة، الجامعة المستنصرية العراق، بدون سنة نشر.
7. بروش زين الدين، دهيمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012.
8. بريش عبد القادر، حمو محمد، دور حوكمة الشركات في الرفع من أداء وكفاءة السوق المالية، الملتقى الدولي حول: السوق المالي بين النظري والتطبيق في إطار تجارب الدول العربية، جامعة عنابة، يومي 21 و 22 أكتوبر 2008.
9. بشرى نجم عبدالله المشهداني، أهمية حوكمة الشركات في مواجهة الفساد المالي والمحاسبي، دراسة تحليلية للإطار القانوني والرقابي الذي ينظم أعمال الشركات المساهمة في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بدون تاريخ.
10. بلعوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، جامعة الشلف، العدد 07، 2009-2010.
11. بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012.
12. بوعشة مبارك، هبة بوشوشة، دور جودة أمن المعلومات المحاسبية في إدارة الأزمة المالية العالمية، مداخلة في المؤتمر العالمي الدولي السابع، الأردن، 2009.
13. جبار محفوظ،، استجابة الأسواق المالية للمعلومات المحاسبية، الملتقى الوطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة عنابة، 2007.
14. جواد رشمي، الفساد المؤسسي هل يصبح وسيلة لتحقيق الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا CIPE، مجلة مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، القاهرة، 2004.
15. جوادي محمد رمزي، اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012.
16. حسين أحمد دحدوح، مسؤولية مراجع الحسابات في عن اكتشاف التظليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في اكتشافه، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الأول، 2006.
17. حوحو حسينة، دبابش رفيعة، الإجراءات المتخذة لمكافحة الفساد المالي والإداري في برنامج الدعم الفلاحي، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012.
18. خالد الخطيب، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، الأردن، 2002.
19. خالص حسن يوسف الناصر، عبدالواحد غازي محمد النعيمي، دور حوكمة الشركات في تطوير البيئة الاستثمارية واجتذاب الاستثمار الأجنبي في إقليم كردستان العراق، مجلة جامعة نوروز، دهوك، العراق، العدد (صفر)، 2012.

20. خلود عاصم، وناس العبيدي، دور حوكمة الشركات في معالجة الاختلالات الهيكلية في سوق العراق للأوراق المالية، البحوث العلمية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، بدون سنة نشر.
21. دائرة المالية، الأزمة المالية العالمية - دروس مستفادة، حكومة دبي، 2014.
22. دادن عبد الغني، سعيدة تلي، فعالية الحوكمة و دورها في الحد من الفساد المالي و الإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 06-07، ماي 2012.
23. دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 04، 2006.
24. زرزار العياشي وشرقرق سمير، حوكمة الشركات - المفهوم ، الخصائص، الركائز، والأهمية الاقتصادية- الملتقى الوطني الثالث حول: سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 10/9 ديسمبر 2007.
25. زغدار احمد، سفير محمد، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية، مجلة الباحث، عدد 07/2009، جامعة الجزائر، 2010.
26. ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008: الجذور والتداعيات، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس - سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.
27. سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، دور الحوكمة في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية، المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 19 و 20 نوفمبر 2013.
28. سناء عبد الكريم الخناق، حوكمة المؤسسات المالية ودورها في التصدي للأزمات المالية " التجربة الماليزية"، جامعة ملايا، ماليزيا، بدون سنة النشر.
29. شارف خوجة الطيب، مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة عنابة، 21/22 نوفمبر 2007، ص08.
30. شريف غياط، فيروز رجال، حوكمة الشركات: أداة لرفع مستوى الإفصاح ومكافحة الفساد وأثرها على كفاءة السوق المالي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، بدون سنة نشر.
31. صلاح زين الدين، دور مبادئ حوكمة الشركات في رفع كفاءة البورصة المصرية، المؤتمر العلمي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، جامعة دمشق، أيام 15 - 16 تشرين الأول أكتوبر 2008.
32. عبد الرزاق بن الزاوي، إيمان نعمون، إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني، الملتقى الوطني حول: إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني، جامعة بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012.
33. عبد القادر عبد الحافظ الشخيلي، التدابير القانونية لمكافحة الفساد، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، مركز الدراسات والبحوث الرياض، للفترة 06-07/10/2003.
34. عبد الله بن سعد الغامدي، دور النزاهة والشفافية في محاربة الفساد، الملتقى العلمي حول: الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية، كلية العلوم الاستراتيجية عمان، للفترة 02-03/09/2014.

35. عبد الله غانم، بن الضيف محمد عدنان، تفعيل دور الحوكمة كألية للحد من الفساد المالي والإداري في الوطن العربي مع الإشارة إلى تجارب دولية، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012.
36. عزيزة بن سميحة، طيني مريم، الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير - تجارب الدول-، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي 03-04 ديسمبر، 2012.
37. عصماني عبد القادر، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 20-21 أكتوبر، 2009.
38. العلاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بين الاقتصاد الإسلامي، العدد 320، المجلد 31، ربيع الأول 1432، 2011م.
39. علي بن الطيب وسليمان بلعور، "قراءة مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS7)"، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS، جامعة البليدة، 16/17/18 نوفمبر 2009.
40. علي عبد الغني اللايد، يونس عليان الشويكي، يوسف نيسان الحمدان، اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، مجلة التقني، المجلد 26، العدد 04، 2013.
41. محمد جمال عبد القادر النزلي، ركائز من التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن شركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الأعمال، 2009.
42. محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013.
43. مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، إرشادات عملية لمكافحة الفساد، مترجمة عن: REFORM Toolkit, March 2008, Combating Corruption A Private Sector approach prepared by Boris Melnikov under the Supervision of Kim Eric Bettcher.
44. مفتاح صالح، الأزمة المالية العالمية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 08، ديسمبر 2010.
45. مفتاح صالح، معارفي فريدة، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية، مجلة الباحث، عدد 07/، 2009، جامعة بسكرة، 2010.
46. مقل علي أحمد علي، دراسة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لأدوات تقييم أداء الشركات الصناعية والتعديلات المقترحة لاحتسابها، جامعة الموصل، بدون سنة نشر.
47. مها محمود رمزي ربحاوي، الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات (حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24 العدد الأول، 2008.
48. ناصر دادي عدون، معراج هوار، دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية و أثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مقال منشور، بدون تاريخ.

49. نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، أثر نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، يناير 2012.
50. نقماري سفيان، الإطار الفلسفي والتنظيمي للفساد الإداري والمالي، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012.
51. هشام طلعت عبد الحكيم، عماد عبد الحسين دلول، حوكمة الشركات ودورها في التقييم العادل للأسهم العادية (دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السابع والسبعون، 2009.
52. هوارى سويسى، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، 2010.

ثانياً: قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1. Alamgir, M, «Corporate Governance: A Risk Perspective», paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a Conference organized by the Egyptian Banking Institute, May 7 – 8, 2007, Cairo.
2. Alexandre shkolnikov, chamber of commerce : combating corruption and improving corporate governance, economic reform issue paper (CIPE), n° 0503 , June 16.2005.
3. Ali DARDOUR, L'INFLUENCE DE LA GOUVERNANCE ET DE LA PERFORMANCE SUR LA RÉMUNÉRATION DES DIRIGEANTS : le rôle des réseaux sociaux dans les entreprises françaises cotées, En vue de l'obtention du Doctorat en Sciences de Gestion, UNIVERSITE TOULOUSE, France, 2009.
4. Baruch ,Lev and Stephen, Penman H. Voluntary Disclosure Nondisclosure and Stock Prices , Journal Of Accounting Research , Vol. 28, No.1 . 1990 .
5. George R.Terry, Stéphan. G Franclin, les principes du management. Ed economica, 8 ed Paris ,1985.
6. J.Caby et G.Hirigoyen," La création de valeur de l'entreprise", 2^e édition, Economica, Paris, 2001.
7. Patrick Piget, gestion financière de l'entreprise , pâris. édition economica. 1998.
8. Pierre Voyer, la performance :situation présente et perspective d'avenir.(conférence à L'IGFIE 5/12/2001), (www.IGF.quebec.com/activités/P_voyer.Pdh).
9. R. Brosquet, fondement de la performance humaine dans l'entreprise. les éditions d'organisation, Paris,1989.
10. Robert le DUFF et al , Encyclopédie de la gestion et du management. Editions Dalloz, Paris, 1999.
11. Stéphan Brun, IAS/IFRS : Les normes internationales d'information financière, Guallino éditeur, Paris, 2006.
12. The Institute Of Internal Auditors, «The Lessons that Lie Beneath», Tone at the Top, USA: February 2002.
13. Rapport annuel 1998,holding Public Chimie Pharmacie ,EPE.SPA, Groupe Industriel SAIDAL.
14. Rapport de gestion. groupe saidal. 2008.

15. Rapport de gestion. groupe saidal. 2009.
16. Rapport de gestion. groupe saidal. 2010.
17. Rapport de gestion. groupe saidal. 2011.
18. Rapport de gestion. groupe saidal. 2012.
19. Rapport de gestion. groupe saidal. 2013.

ثالثاً: مواقع إلكترونية

1. هيئة السوق المالية، حوكمة الشركات، المملكة العربية السعودية، ص ص 05-06، على الموقع:
http://bakheetgroup.com/pdf/Ebooks/Book_13.pdf
2. صبري بوبكر، مجدي حسن، حوكمة الشركات في تونس: إطار تشريعي قوي وواقع متواضع، مركز المشروعات الدولية الخاصة.
www.cipe-arabia.org
3. مركز حوكمة الشركات يقود التقدم في تونس، نشرة دورية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 17، 2009، info@cipe-arabia.org
4. صابرينا بوهراوه، الجزائر تنضم إلى ركب حوكمة الشركات، الإصلاح الاقتصادي نشرة غير دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 23، يونيو . أغسطس 2009. www.cipe-arabia.org
5. علي العيادي، القطاع الخاص يدفع حوكمة الشركات في الجزائر، حوكمة الشركات قضايا واتجاهات نشرة دورية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 21، 2011. www.cipe-arabia.org
6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، النظام المحاسبي المالي، العدد 19، الصادرة بتاريخ: 2009/03/25،
7. محمد العماوي، مساعد مراقب عام الشركات الأسبق، تقرير مجلس الإدارة السنوي، متاح على الموقع،
C:\Documents, Settings\Administrator تم الاطلاع يوم: 2014/03/25.
8. منتديات ستارتايمز، أرشيف: الاقتصاد والأعمال، متاح على الموقع، C:\Documents and
Settings\Administrator تم الإطلاع يوم 2014/03/26.
9. جميل حسن النجار، التوسع في الإفصاح داخل القوائم والتقارير المالية لدى الشركات المساهمة العامة وأثره على
النشاط الاستثماري، جامعة القدس المفتوحة، متاح على الموقع، C:\Documents Settings\Administrator
and
10. احمد شوقي، جودة التقارير المالية، الأهرام الاقتصادي، متاح على الموقع، articles.aspx.htm ، تم الاطلاع
يوم: 2014/07/12.

-
11. <http://www.cosob.org>
 12. <http://www.saidalgroup.dz/production.htm>.
 13. www.balancedscorecard.org/basics/bscl.html
 14. <http://www.saidalgroup.dz/presente2>

رابعاً: البرامج

* Logiciel SPSS 20 (version française)

الملاحق

ميزانية

السنة المالية المقفلة في

N - 1 صافي	N صافي	N اهتلاك رصيد	N إجمالي	ملاحظة	الأصل
					أصول غير جارية
					فارق بين الاقتناء - المنتج الإيجابي أو السلبي
					تثبيات معنوية
					تثبيات عينية
					أراض
					مبان
					تثبيات عينية أخرى
					تثبيات ممنوح امتيازها
					تثبيات يجري إنجازها
					تثبيات مالية
					سندات موضوعة موضع معادلة
					مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
					سندات أخرى مثبتة
					قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
					ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصل غير الجاري
					أصول جارية
					مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
					حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
					الزبائن
					المدينون الآخرون
					الضرائب و ما شابهها
					حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة
					الموجودات و ما شابهها
					الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى
					الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

ميزانية

السنة المالية المقفلة في

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
			رأس مال تم إصداره
			رأس مال غير مستعان به
			علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)
			فوارق إعادة التقييم
			فارق المعادلة (1)
			نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))
			رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة (1)
			حصة ذوي الأقلية (1)
			المجموع 1
			الخصوم غير الجارية
			قروض و ديون مالية
			ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)
			ديون أخرى غير جارية
			مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية
			موردون و حسابات ملحقة
			ضرائب
			ديون أخرى
			خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			مجموع عام للخصوم

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

حساب النتائج
حسب الطبيعة
الفترة من إلى

N - 1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
			1 - إنتاج السنة المالية المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
			2 - استهلاك السنة المالية
			3 - القيمة المضافة للاستغلال (2-1) أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
			4 - الفائض الإجمالي من الاستغلال المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهلاكات و المؤونات استثناء عن خسائر القيمة و المؤونات
			5 - النتيجة العملية المنتجات المالية الأعباء المالية
			6 - النتيجة المالية
			7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5) الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			9 - النتيجة غير العادية
			10 - النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) و منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

حساب النتائج (حسب الوظيفة)
الفترة من إلى.....

مثلا

N - 1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال كلفة المبيعات هامش الربح الإجمالي منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية النتيجة العملياتية تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية النتيجة العادية قبل الضريبة الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات) النتيجة الصافية للأنشطة العادية الأعباء غير العادية المنتجات غير عادية النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة المباشرة)
الفترة من إلى

السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية
			التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن
			المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
			الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
			الضرائب عن النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
			المسحوبات عن اقتناء تثبيطات عينية أو معنوية
			التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيطات عينية أو معنوية
			المسحوبات عن اقتناء تثبيطات مالية
			التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيطات مالية
			الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
			الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
			التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم
			الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
			التحصيلات المتأتية من القروض
			تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
			تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة غير المباشرة)
الفترة من إلى

السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية
			صافي نتيجة السنة المالية
			تصحيحات من أجل :
			- الاهتلاكات و الأرصدة
			-تغير الضرائب المؤجلة
			-تغير المخزونات
			- تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى
			-تغير الموردين و الديون الأخرى
			-نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار
			مسحوبات عن اقتناء تشييدات
			تحصيلات التنازل عن تشييدات
			تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل
			الحصص المدفوعة للمساهمين
			زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)
			إصدار قروض
			تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة عند الافتتاح
			أموال الخزينة عند الاقفال
			تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)
			تغير أموال الخزينة

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

جدول تغير الأموال الخاصة

ملاحظات	رأس المال الشركة	ملاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N - 2					
تغيير الطريقة المحاسبية					
تصحيح الأخطاء الهامة					
إعادة تقييم التثبيات					
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج					
الحصص المدفوعة					
زيادة رأس المال					
صافي نتيجة السنة المالية					
الرصيد في 31 ديسمبر N - 1					
تغيير الطريقة المحاسبية					
تصحيح الأخطاء الهامة					
إعادة تقييم التثبيات					
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج					
الحصص المدفوعة					
زيادة رأس المال					
صافي نتيجة السنة المالية					
الرصيد في 31 ديسمبر N					

ز ن) مبلغ الالتزامات المتلزم بها في مجال المعاشات، ومكملات التقاعد والتعويضات الماثلة غير المدرجة في الحسابات عند إقفال السنة المالية.

ذ ن) معلومات حول مجموع المعاملات التي تمت خلال السنة المالية في أسواق منتوجات مشتقة متى كانت تمثل قيما ذات أهمية.

س س) مخاطر وخسائر غير قابلة للقياس في تاريخ إعداد الكشوف المالية، ولم تكن موضوع مؤونة.

ش ش) حوادث حصلت بعد إقفال السنة المالية، ولا تؤثر في وضعية أصول أو خصوم الفترة السابقة للإقفال، ولكنها كفيلة بحكم أهميتها وتأثيرها المحتمل في الممتلكات وفي الوضعية المالية أو في نشاط الكيان بأن تؤثر في حكم المستعملين للكشوف المالية.

ص ص) مساعدات عمومية غير مدرجة في الحسابات بفعل طبيعتها ولكنها تكتسي طابعا هاما :

مثلا : تدابير اتخذتها الدولة موجهة لتوفير منفعة اقتصادية خصوصية ومحددة جيدا لكيان أو لفئة من الكيانات : منح ضمانات، وضع دراسات تحت تصرفها، منح قروض بفوائد مخففة، وضع سياسة شراء ترمي إلى دعم المبيعات.

ج ج) بيان الأقساط الرابعة والسندات القابلة للتحويل أو القابلة للمبادلة وقسائم الاكتتاب، والسندات الماثلة التي أصدرتها الشركة مع بيان فئة عددها، قيمتها الاسمية وامتداد الحقوق التي تخولها.

ح ح) متوسط عدد المستخدمين الموظفين أثناء السنة المالية (مقسمين حسب كل فئة) والمقصود من متوسط عدد المستخدمين هو الذين يتقاضون أجرا من جهة، والذين يوضعون تحت تصرف الكيان أثناء السنة المالية من جهة أخرى.

خ خ) تحليل العناصر ذات الأهمية القطاعية حسب كل قطاع نشاط، وحسب كل قطاع جغرافي.

ر ر) مبلغ الالتزامات المالية غير المسجلة في الميزانية

* المقرونة بضمانات حقيقية،

* التي تعني سندات التجارة وأشباهها المسومة غير المستحقة،

* الناتجة عن عمليات أو عقود "النقل"،

* الممنوحة بصورة اشتراكية.

نماذج لإعدادها في الملحق

تطور التثبيات وأصول مالية غير الجارية

الفصول والأقسام	ملاحظات	القيمة الاجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة الاجمالية عند إقفال السنة المالية
التثبيات المعنوية التثبيات العينية المساهمات الأصول المالية الأخرى غير الجارية					

ملاحظة 1 - يجب أن يفصل كل فصل حسب مدونة الأقسام الواردة في الميزانية على الأقل.

ملاحظة 2 - يسمح عمود "ملاحظة" ببيان المعلومات التكميلية المذكورة في الملحق عن طريق الإحالة إليها والتي تخص : عنوان (تغيرات ناتجة عن تجميع مؤسسات، طريقة التقييم ...)

ملاحظة 3 - يجرى عمود الارتفاع (الزيادة) عند الضرورة إلى "اقتناءات، إسهامات"، "إنشاءات".

ملاحظة 4 - يجرى عمود الانخفاض عند اللزوم إلى "عمليات بيع"، "عمليات انفصال"، "عمليات الوضع خارج الخدمة"

جدول الاهتلاكات

اهتلاكات مجمعة في آخر السنة المالية	انخفاضات في عناصر الخارجية	زيادات في مخصصات السنة المالية	اهتلاكات مجمعة في بداية السنة المالية	ملاحظات	الفصول والأقسام
					Good will تثبيتات معنوية تثبيتات عينية مساهمات أصول مالية أخرى غير جارية

ملاحظة 1 - يجب كل فصل على الأقل حسب مدونة الأقسام الواردة في الميزانية.

ملاحظة 2 - يسمح عمود "ملاحظات" بأن تبين عن طريق الإحالة، المعلومات المكملّة المذكورة في الملحق والتي تخص : عنوان مدة دوام المنفعة أو نسبة الاهتلاك المستعملة، تعديل نسب الاهتلاك (...).

جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية

خسائر القيمة المجمعة في نهاية السنة المالية	استرجاعات في خسائر القيمة	ارتفاعات خسائر القيمة خلال السنة المالية	خسائر القيمة المجمعة في بداية السنة المالية	ملاحظات	الفصول والأقسام
					Good will تثبيتات معنوية تثبيتات عينية مساهمات أصول مالية أخرى غير جارية

جدول المساهمات (فروع وكيانات مشاركة)

الفروع والكيانات المشاركة	ملاحظات	رؤوس الأموال الخاصة	ومنها رأس المال	قسط رأس المال المحتاز (%)	نتيجة السنة المالية الآخيرة	القروض والتسبيقات الممنوحة	المخصص المقبوض	القيمة للمساهبة للسندات المحتازة
الفروع الكيان أ الكيان ب الكيانات المشاركة الكيان 1 الكيان 2								

جدول الموقوفات

الفصول والأقسام	ملاحظات	أرصدة مجمعة في بداية السنة المالية	مخصصات السنة المالية	استرجاعات السنة المالية	أرصدة مجمعة في نهاية السنة المالية
مؤونات خصوم مالية غير جارية. مؤونات للمعاشات والواجبات الماثلة مؤونات للضرائب مؤونات للنزاعات المجموع					
مؤونات خصوم مالية جارية. مؤونات للمعاشات والواجبات الماثلة مؤونات أخرى ترتبط بالمستخدمين مؤونات الضرائب المجموع					

كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون منذ إقفال السنة المالية

الفصول والأقسام	ملاحظات	لمدة عام على الأكثر	مدة أكثر من عام و5 أموام على الأكثر	لاكثر من 5 أموام	المجموع
الحسابات الدائنة القروض الزبائن الضرائب المدينون الآخرون المجموع					
الديون الاقتراضات ديون أخرى الموردون الضرائب الدائنون الآخرون المجموع					

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تحية طيبة وبعد ...

يرجي التكرم بتعبئة الاستبانة المرفقة، وإعطاء رأيكم حول كل فقرة من فقرات الاستبانة المعدة وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص علوم تجارية من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة، عن موضوع: دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي (دراسة حالة بمجمع صيدال)، راجيا من حضرتكم وضع الإجابة الدقيقة من وجهة نظركم، حيث تعد قائمة الاستقصاء هذه جزء من البحث، والمعلومات التي تحتويها هذه القائمة تعتبر ضرورية، ويأمل الطالب الاستفادة من نتائج هذا البحث مما يعود بالنفع العام على المستوى الأكاديمي وعلى المستوى المؤسسي.

ونحيطكم علماً أن بيانات هذا الاستقصاء سرية للغاية، ولن يطلع عليها سوى الطالب فقط، ولن تستخدم نتائجها إلا في أغراض البحث العلمي ولن تعرض نتائجها إلا في صورة إجمالية رقمية ونسب مئوية.

وفي الأخير أشكر لكم حسن تعاونكم ومساهماتكم في هذا البحث.

القسم الأول: المعلومات الشخصية

1. المؤهل العلمي	☐ - ليسانس ☐ - ماستر ☐ - ماجستير	☐ - دكتوراه ☐ - أخرى
2. التخصص الأكاديمي	☐ - محاسبة ومالية ☐ - تدقيق ☐ - اقتصاد	☐ - إدارة أعمال ☐ - أخرى
3. المنصب الوظيفي	☐ - المدير ☐ - المديرين الفرعيين ☐ - المدقق المالي ☐ - المحاسبين	☐ - عضو مجلس الإدارة ☐ - رئيس مصلحة ☐ - أخرى
4. الخبرة المهنية	☐ - أقل من 5 سنوات ☐ - من 5 إلى أقل 10 سنوات ☐ - من 10 إلى أقل 15 سنة	☐ - من 15 إلى أقل 20 سنة ☐ - 20 سنة فأكثر

القسم الثاني: علاقة حوكمة الشركات بجودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي في مجمع صيدال

ملاحظة: ضع علامة (√) في الخانة المناسبة

المحور الأول: واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مجمع صيدال

رقم	في رأيك هل العناصر التالية المتعلقة بمبادئ الحوكمة معمول بها ومطبقة في مجمع صيدال؟	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
توفر إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات						
01	توفر هيكل تنظيمي يحدد المسؤوليات والصلاحيات ويساهم في تطوير الحوكمة.					
02	تسعى إدارة السوق المالي لرفع مستوى الشفافية والكفاءة في القوائم المالية التي تنشرها الشركات					
03	تتوافق المتطلبات القانونية والرقابية في السوق المالي مع قوانين الشركات المعمول بها.					
04	تقوم الهيئات الإشرافية والرقابية بواجباتها بإسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ القوانين.					
05	وجود آليات قانونية وتنظيمية للحوكمة تتسم بالكفاءة والعدالة وعدم التحيز وقابلة للتنفيذ.					
06	يتم توزيع المسؤوليات وفق اختصاص تشريعي يخدم المصالح العامة.					
07	تتناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في مجمع صيدال.					
08	تصدر قرارات الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية في الوقت المناسب وشفافية.					
يتمتع المساهمين بكل حقوقهم						
01	يوجد سهولة في نقل أو تحويل ملكية الأسهم.					
02	للمساهمين حق الحصول على المعلومات الخاصة بالمجمع في الوقت المناسب و بصفة منتظمة.					
03	المشاركة والتصويت في إجراءات الانتخاب والعزل.					
04	يسمح للمساهمين بمناقشة تقرير المراجع الخارجي.					
05	الحصول على حصص من أرباح مجمع صيدال.					
06	يملك حملة الأسهم حق وضع جدول أعمال الاجتماع العام وإلغاء قرارات مجلس الإدارة.					
07	يزود المساهمين بمعلومات دقيقة حول أجندة اجتماع الهيئة العامة ويعطى الوقت الكافي للأسئلة والاقتراحات في الاجتماع.					
08	يشارك المساهمون في اجراء أي تعديلات على النظام الأساسي للمجمع.					

للمساهمين معاملة عادلة ومتساوية

01	يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.				
02	يوجد حماية لصغار المساهمين من استغلال كبار المساهمين.				
03	يحصل المساهمون في اجتماع الجمعية العامة على معاملة متساوية ومتكافئة.				
04	تسمح الإجراءات بإعطاء المعلومات الداخلية لكل المساهمين.				
05	يحق للمساهمين الحصول على معلومات قبل شراء الاسهم لكافة الفئات.				
06	يتم حماية حقوق الاقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية مع توفير وسائل تعويضية فعالة.				
07	يتم معاملة حملة الأسهم من نفس الفئة بصورة متساوية خلال الاجتماعات العامة.				
08	يمكن لصغار المساهمين أن يرشحوا أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الهيئة العامة.				

آليات حماية حقوق أصحاب المصالح (العاملون، الموردون، الجهات الرسمية، الزبائن)

01	توجد قدرة لأصحاب المصالح إيصال اهتماماتهم حول الممارسات غير القانونية أو غير أخلاقيه إلى مجلس الإدارة.				
02	تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.				
03	يعطي القانون الداخلي للمجمع تبرير لأصحاب المصالح في حالة انتهاك حقوقهم، ويعطي لهم تعويض مناسب.				
04	إعطاء فرصة لأصحاب المصالح للمشاركة في وضع قواعد حوكمة الشركات.				
05	لدى أصحاب المصالح حرية الحصول على معلومات هامة وملائمة وذات علاقة وكافية وموثوق بها على أسس منتظمة وفي الوقت المناسب.				
06	يتم تدريب المدراء بشكل كافي للتعامل مع أصحاب المصالح.				
07	وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة بهدف استمرارية الشركة.				
08	يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية.				

الإفصاح والشفافية

01	تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة.				
02	يقوم المجمع بنشر تقارير مرحلية.				
03	يشمل الإفصاح أي تغيير هام حول الأصول والالتزامات.				
04	يتم الإفصاح على مكافئات مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.				
05	الإفصاح على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الرئيسيين والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم.				

06	يشمل الإفصاح المعلومات الهامة المتعلقة بعوامل المخاطرة المتوقعة وسياسة إدارتها.				
07	يستطيع حملة الأسهم طلب معلومات إضافية عن المجمع زيادة على المعلومات المتاحة.				
08	يتم الإفصاح للمساهمين عند وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي.				

مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة					
01	الالتزام بالقوانين والأنظمة مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة.				
02	المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية.				
03	يطبق مجلس الإدارة مهامه بمعايير أخلاقية عالية.				
04	اختيار ومتابعة وإحلال كبار المديرين عند الضرورة.				
05	يعمل مجلس الإدارة بحيادية وبدون تمييز تجاه كافة المساهمين .				
06	يقوم مجلس الإدارة بوضع استراتيجية لإدارة المخاطر .				
07	يشرف مجلس الإدارة على كبار الموظفين ومعايير مكافأاتهم.				
08	يشرف مجلس الإدارة على عمليات الإفصاح والاتصالات.				

المحور الثاني: العلاقة بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية

رقم	بريك هل لمجمع صيدال الإمكانيات التالية لتحقيق جودة التقارير المالية؟	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	للمساهمين معاملة متساوية فيما يتعلق بتوقيت الحصول على المعلومات ونشر التقارير على شبكة الانترنت.					
02	تساعد المعلومات الواردة بالتقارير المالية على عمل تنبؤات للمستقبل.					
03	يقوم المجمع بإنتاج معلومات قادرة على تقييم الأداء ودراسة مدى الرشد الذي استخدم في اتخاذ القرارات الماضية.					
04	للمجمع لجان مختلفة وأهمها لجنة المراجعة التي تعزز من مصداقية التقارير المالية.					
05	يعتمد أصحاب المصالح على المعلومات الواردة في التقارير المالية في اتخاذ القرارات التي يعدها المجمع، باعتبارها قابلة للتحقق.					
06	يتميز مجمع صيدال بإنتاج تقارير مالية دقيقة وشاملة و غير متحيزة لخدمة جهة معينة من مستخدمي المعلومات المالية.					
07	تعتبر التقارير المالية التي ينشرها مجمع صيدال قابلة للمقارنة بين أداء المؤسسة وأداء المؤسسات الأخرى في نفس الفترة، وكذلك المقارنة بين أداء نفس المؤسسة خلال فترات زمنية مختلفة.					
08	إن إعداد التقارير المالية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية يؤدي إلى إتباع نفس الطرق المحاسبية في التسجيل والإفصاح عنها بطريقة موحدة من دورة إلى أخرى.					

المحور الثالث: العلاقة بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتحسين الأداء المالي

رقم	بريك هل لمجمع صيدال الإمكانيات التالية لتحسن مؤشرات الأداء المالي؟	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غ موافق بشدة
01	يتم استغلال في مجمع صيدال أموال حقوق المساهمين لضمان عائد يرضيهم.					
02	للمجمع قدرات وإمكانيات يستطع من خلالها محاولة تحقيق عائد سهم أفضل.					
03	للمجمع قدرة على استغلال جميع مصادر الأموال المستثمرة (داخلية أو خارجية) لتحقيق الأرباح.					
04	يوجد احترام في مجمع صيدال لحقوق الزبائن لكي يزيد من قيمة المبيعات.					
05	المجمع يستطيع فرض قيوده على مدة تحصيل ديونه من الزبائن .					
06	المجمع يستطيع توفير سيولة كافية لمواجهة الالتزامات القصيرة الأجل عند استحقاقها.					
07	المجمع يمتاز بسرعة تسديد التزاماته القصيرة الأجل، لكي يكسب ثقة الموردين.					
08	للمجمع آليات وإجراءات فعالة لمواجهة مشاكل البطء في حركة المخزونات.					

Université Msila
Faculté des Sciences Economiques Sciences commerciales et de Gestion

Je viens par le présent vous remercier de bien vouloir remplir ce questionnaire et vous prie de donner votre avis sur chaque paragraphe. Il s'agit d'une étude en vue d'obtenir un doctorat en sciences commerciales option des sciences commerciales délivré par la faculté des sciences économiques, sciences commerciales et des sciences de gestion de M'SILA. La thématique est la suivante : **le rôle de la gouvernance d'entreprise dans la réalisation de la qualité des rapports financiers et l'amélioration de la performance financière (le cas du groupe Saidal)** . En espérant que vous allez répondre pertinemment à ces questions et selon votre avis, je vous informe que les informations contenues sont très importantes pour l'accomplissement de cette étude, et que je porte énormément d'importance aux résultats de cette recherche qui va se répercuter sur l'intérêt général, tant sur le plan académique qu'institutionnel.

J'attire votre attention sur le fait que ce questionnaire sera traité de manière confidentielle : il ne sera consulté que par l'étudiant et les résultats obtenus ne seront utilisés qu'à des fins académiques présentés sous la forme de ratios.

Veuillez agréer Madame, Monsieur mes sincères salutations pour l'intérêt que vous porterez à ce questionnaire.

Section I: Les informations personnels

1 Dernier diplôme obtenu:

Licence ☐ Master ☐ Magister ☐ Doctorat ☐ autre ☐

2 Spécialité universitaire :

Finance et comptabilité ☐ Audit ☐ Economie ☐ Gestion d'affaires ☐
☐ autre

3 Poste fonctionnel : Directeur ☐ Sous-directeur ☐ Auditeur financier ☐

Comptable ☐ Membre du conseil d'administration ☐
Chef de service ☐ autre ☐

4 Nombre d'années d'expérience : Moins de 5 ans ☐ De 5 à 10 ans ☐

De 10 à 15 ans ☐ De 15 à 20 ans ☐ Plus de 20 ans ☐

Section II: La relation de gouvernance d'entreprise et la qualité des rapports financiers ainsi que l'amélioration de la performance financière de groupe Saidal.

Remarque: cocher (X) dans la case appropriée

№	Pensez-vous que les éléments suivants liés aux principes de gouvernance d'entreprise en place sont appliqués dans le composé SAIDAL?	Oui	Non	Ne se prononc	Le	question
Existence d'un cadre réglementaire et juridique pour une gouvernance d'entreprise efficace						
01	Fournir une structure organisationnelle définissant les pouvoirs et les responsabilités afin de contribuer au développement de la gouvernance d'entreprise.					
02	La gestion des marchés financiers cherche à élever le niveau de transparence et d'efficacité dans les états financiers publiés par les sociétés					
03	Les exigences légales et réglementaires sur le marché financier sont compatibles avec les lois des sociétés.					
40	Les organes de contrôle et de régulation appliquent leurs fonctions d'une manière professionnelle et objective pour appliquer les lois.					
05	L'existence de mécanismes juridiques et réglementaires pour une gouvernance efficace, juste, impartiale et exécutoire.					
06	La répartition des responsabilités est conforme à la compétence législative pour servir l'intérêt public.					
07	Les exigences des règles de divulgation de la gouvernance d'entreprise ont un rapport avec la quantité de complexes SAIDAL.					
08	Les décisions de surveillance officielles, réglementation et d'application sont délivrées d'une manière opportune et transparente.					
Les actionnaires jouissent de tous leurs droits						
01	Le transfert de propriété des actions ou convertible est facilité.					
02	Les actionnaires ont régulièrement un droit d'accès à l'information complexe dans un temps opportun.					
03	Participer et voter lors des procédures d'élection et d'isolement.					
04	Les actionnaires peuvent discuter du rapport du vérificateur externe					
05	Obtenir une part des bénéfices composés SAIDAL.					
06	Les actionnaires peuvent faire part de l'ordre du jour de l'assemblée générale et abolir des décisions du Conseil.					
07	Fournir aux actionnaires des informations précises sur l'ordre du jour de la réunion de l'Assemblée générale et suffisamment de temps donné pour les questions et suggestions durant de la réunion.					
08	Les Musulmans sont impliqués dans l'élaboration des amendements au statut complexe.					
Actionnaires : un traitement juste et équitable						

01	Les actionnaires appartenant à la même catégorie sont traités sur un même pied d'égalité.					
02	On protège les petits actionnaires de l'exploitation des principaux actionnaires.					
03	On obtient des informations des actionnaires lors de l'Assemblée générale sur le traitement égal et inégal.					
04	Les procédures permettent de donner des informations à l'intérieur de toutes les parties prenantes.					
05	Les actionnaires ont le droit de recevoir des informations avant l'achat d'actions de toutes les catégories.					
06	La protection des droits des actionnaires minoritaires compense efficacement les pratiques d'exploitation.					
07	Sont traités comme actionnaires de la même classe au cours de réunions publiques.					
08	Les petits actionnaires peuvent désigner des membres du conseil d'administration lors d'une réunion de l'Assemblée générale.					
Protéger les droits des parties prenantes (les travailleurs, les fournisseurs, les autorités officielles, les clients)						
01	Il a la possibilité d'exprimer les préoccupations des intervenants au sujet des pratiques illégales ou illégitime (corruption) au conseil d'administration.					
02	Confirmation le respect des droits des propriétaires des intérêts protégés établis par la loi					
03	Droit interne de justifier aux intervenants en cas de violation des droits et donne une compensation adéquate.					
04	Donner une chance aux parties prenantes de participer à l'élaboration de règles de gouvernance de l'entreprise.					
05	Les intervenants ont un accès libre aux informations importantes, appropriées, pertinentes, suffisantes et fiables sur une base régulière et en temps opportun.					
06	Les gestionnaires sont adéquatement formés pour traiter avec les parties prenantes					
07	Un mécanisme d'action efficace entre les intervenants et le conseil d'administration en vue d'assurer la continuité de l'entreprise.					
08	Être autorisé à communiquer librement avec le conseil d'administration et se dire préoccupé par les actes illégaux.					
Divulgaration et transparence						
01	Canaux disponibles pour diffuser l'information adéquate en temps opportun et d'une manière qui est équitable pour toutes les parties concernées.					
02	La société publie des rapports d'étape.					
03	Ils comprennent la divulgation de tout changement significatif sur les actifs et passifs					
04	La divulgation de la rémunération du conseil d'administration et les cadres.					
05	Divulgaration aux membres du conseil d'administration et les principaux dirigeants, des salaires et des avantages qui leur sont accordés.					

06	Il comprend la divulgation d'informations importantes concernant les facteurs risques et la gestion des politiques.					
07	Les actionnaires peuvent demander des informations supplémentaires dans le but d'augmenter l'information disponible.					
08	Il est divulgué aux actionnaires quand il y a une pratique ou un comportement contraire à l'éthique.					
Fonctions et responsabilités du conseil d'administration						
01	Respect des lois et des règlements afin de veiller aux intérêts des parties prenantes.					
02	Un suivi efficace à la direction générale.					
03	Le conseil d'administration applique des droits et des normes éthiques élevés.					
04	Sélection, suivi et remplacement des cadres supérieurs en cas de besoin.					
05	Le conseil d'administration travaille de manière impartiale et sans discrimination à l'égard de tous les actionnaires.					
06	Le conseil d'administration élabore une stratégie pour gérer les risques.					
07	Le conseil d'administration supervise les cadres supérieurs et les critères de se prime.					
08	Le conseil d'administration supervise les opérations de communication de l'information.					

Le deuxième axe: la relation entre l'application des principes de gouvernance d'entreprise et la qualité des rapports financiers

N°	Pensez-vous que le composé SAIDAL ait la possibilité d'améliorer les indicateurs de performance financière?	Oui	Non	Ne se prononce pas	Le questionnaire
01	Egalité de traitement des actionnaires au moment de l'accès à l'information et de la publication des rapports sur l'Internet.				
02	Les rapports financiers vous aident à travailler les prédictions pour l'avenir.				
03	La communauté est en mesure de produire de l'information, de l'évaluation, des performances et d'étudier la maturité qui a été utilisée dans le passé pour prendre des décisions.				
04	Les divers comités d'audit sont les plus importants composites qui renforcent la crédibilité de l'information financière.				
05	Les parties prenantes dépend de l'information contenue dans les rapports financiers pour prendre des décisions préparées par le complexe, comme vérifiable.				
06	Avec complexe SAIDAL pour la production de rapports financiers exacts et complets et est sollicité pour servir la destination spécifique des utilisateurs de l'information financière.				
07	Peut-être considérés comme des rapports financiers publiés par le complexe SAIDAL comparable entre la performance de l'organisation et de la performance des autres institutions de la même période, ainsi que la comparaison de la performance de la même institution au cours des différentes périodes de temps.				

08	Les rapports financiers préparés conformément aux normes et prospects comptables internationales suivent les mêmes méthodes comptables dans l'enregistrement et la divulgation d'une session à l'autre.					

Le troisième axe: la relation entre l'application des principes de gouvernance d'entreprise pour améliorer la performance financière

N°	à votre point de vue composé SAIDAL possibilités suivantes pour améliorer les indicateurs de performance financière?	Oui	Non	Ne se prononce pas	Le compositeur
01	Il est utilisé des fonds d'actions du composé SAIDAL pour assurer le retour leur plaît.				
02	On tente d'obtenir un meilleur rendement par action à travers les capacités et les possibilités complexes.				
03	Le complexe est en mesure d'exploiter toutes les sources de fonds investis (internes ou externes) de réaliser des profits.				
04	Existence de respect dans SAIDAL des droits clients complexes afin d'augmenter la valeur des ventes.				
05	Le complexe peut imposer des restrictions sur la durée de recouvrement des créances des clients.				
06	Le complexe peut fournir des liquidités suffisantes pour répondre aux obligations à court terme à leur échéance.				
07	Le complexe permet de rembourser rapidement les obligations à court terme afin de gagner la confiance des fournisseurs.				
08	Les mécanismes et procédures efficaces sont complexes pour résoudre les problèmes dans le mouvement lent des stocks.				

RELIABILITY

/VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=ALPHA.

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	128	54.0
	Excluded ^a	109	46.0
	Total	237	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.610	8

RELIABILITY

/VARIABLES=B1 B2 B3 B4 B5 B6 B7 B8

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=ALPHA.

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	128	54.0
	Excluded ^a	109	46.0
	Total	237	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.659	8

RELIABILITY

/VARIABLES=C1 C2 C3 C4 C5 C6 C7 C8

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=ALPHA.

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	128	54.0
	Excluded ^a	109	46.0
	Total	237	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.606	8

RELIABILITY

```

/VARIABLES=D1 D2 D3 D4 D5 D6 D7 D8
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.

```

Case Processing Summary

	N	%
Valid	128	54.0
Cases Excluded ^a	109	46.0
Total	237	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.603	8

RELIABILITY

```

/VARIABLES=E1 E2 E3 E4 E5 E6 E7 E8
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.

```

Case Processing Summary

	N	%
Valid	128	54.0
Cases Excluded ^a	109	46.0
Total	237	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.605	8

RELIABILITY

```

/VARIABLES=F1 F2 F3 F4 F5 F6 F7 F8
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.

```

Case Processing Summary

	N	%
Valid	128	54.0
Cases Excluded ^a	109	46.0
Total	237	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.672	8

RELIABILITY

```
/VARIABLES=g1 g2 g3 g4 g5 g6 g7 g8
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.
```

Case Processing Summary

	N	%
Valid	128	54.0
Cases Excluded ^a	109	46.0
Total	237	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.619	8

RELIABILITY

```
/VARIABLES=h1 h2 h3 h4 h5 h6 h7 h8
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.
```

Case Processing Summary

	N	%
Valid	128	54.0
Cases Excluded ^a	109	46.0
Total	237	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.608	8

RELIABILITY

```
/VARIABLES=A B C D E F
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.
```

Case Processing Summary

	N	%
Valid	128	54.0
Cases Excluded ^a	109	46.0
Total	237	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.641	6

المؤهل العلمي

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
ليسانس	67	28.3	52.3	52.3
ماسنر	18	7.6	14.1	66.4
ماجستير	12	5.1	9.4	75.8
دكتوراه	1	.4	.8	76.6
أخرى	30	12.7	23.4	100.0
Total	128	54.0	100.0	
Manquante Système manquant	109	46.0		
Total	237	100.0		

التخصص الأكاديمي

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
محاسبة ومالية	36	15.2	28.1	28.1
تدقيق	29	12.2	22.7	50.8
اقتصاد	11	4.6	8.6	59.4
إدارة أعمال	18	7.6	14.1	73.4
أخرى	34	14.3	26.6	100.0
Total	128	54.0	100.0	
Manquante Système manquant	109	46.0		
Total	237	100.0		

المنصب الوظيفي

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
المديرين	24	10.1	18.8	18.8
أعضاء مجلس الإدارة	10	4.2	7.8	26.6
المراجعين الداخليين	13	5.5	10.2	36.7
المراجعين الخارجيين	3	1.3	2.3	39.1
المحاسبين	38	16.0	29.7	68.8
المساهمين	17	7.2	13.3	82.0
أصحاب المصالح	23	9.7	18.0	100.0
Total	128	54.0	100.0	
Manquante Système manquant	109	46.0		
Total	237	100.0		

الخبرة المهنية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
سنوات 5 من أقل	17	7.2	13.3	13.3
سنوات 10 أقل إلى 5 من	43	18.1	33.6	46.9
Validé سنة 15 أقل إلى 10 من	38	16.0	29.7	76.6
سنة 20 أقل إلى 15 من	24	10.1	18.8	95.3
فأكثر سنة 20	6	2.5	4.7	100.0
Total	128	54.0	100.0	
Manquante Système manquant	109	46.0		
Total	237	100.0		

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
توفر هيكل تنظيمي يحدد المسؤوليات والصلاحيات ويساهم في تطوير الحوكمة	95.952	127	.000	4.039	3.96	4.12
تسعى إدارة السوق المالي لرفع مستوى الشفافية والكفاءة في القوائم المالية التي تنشرها الشركات	51.836	127	.000	1.828	1.76	1.90
تتوافق المتطلبات القانونية والرقابية في السوق المالي مع قوانين الشركات المعمول بها	48.009	127	.000	1.852	1.78	1.93
تقوم الهيئات الإشرافية والرقابية بواجباتها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ القوانين	72.124	127	.000	4.000	3.89	4.11
وجود آليات قانونية وتنظيمية للحوكمة تتسم بالكفاءة والعدالة وعدم التحيز وقابلة للتنفيذ.	95.365	127	.000	4.063	3.98	4.15
يتم توزيع المسؤوليات وفق اختصاص تشريعي يخدم المصالح العامة.	99.468	127	.000	4.039	3.96	4.12
تناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في مجمع صيدال.	115.808	127	.000	4.109	4.04	4.18
تصدر قرارات الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية في الوقت المناسب وشفافية.	35.623	127	.000	3.336	3.15	3.52

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
يوجد سهولة في نقل أو تحويل ملكية الأسهم.	74.542	127	.000	4.008	3.90	4.11
للمساهمين حق الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب و بصفة منتظمة.	43.494	127	.000	3.656	3.49	3.82
المشاركة والتصويت في إجراءات الانتخاب والعزل.	47.016	127	.000	3.641	3.49	3.79
يسمح للمساهمين بمناقشة تقرير المراجع الخارجي.	37.459	127	.000	3.656	3.46	3.85
الحصول على حصص من أرباح الشركة.	42.621	127	.000	3.703	3.53	3.88
يملك حملة الأسهم حق وضع جدول أعمال الاجتماع العام وإلغاء قرارات مجلس الإدارة.	23.749	127	.000	2.664	2.44	2.89
يزود المساهمين بمعلومات دقيقة حول أجنحة اجتماع الهيئة العامة ويعطى الوقت الكافي للأسئلة والاقتراحات في الاجتماع.	42.058	127	.000	3.617	3.45	3.79
يشارك المساهمون في اجراء أي تعديلات على النظام الأساسي للمجمع.	27.379	127	.000	2.750	2.55	2.95

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.	75.154	127	.000	4.063	3.96	4.17
يوجد حماية لصغار المساهمين من استغلال كبار المساهمين.	94.036	127	.000	4.031	3.95	4.12
يحصل المساهمون في اجتماع الجمعية العامة على معاملة متساوية ومتكافئة.	91.032	127	.000	4.094	4.00	4.18
تسمح الإجراءات بإعطاء المعلومات الداخلية لكل المساهمين.	79.884	127	.000	4.047	3.95	4.15
يحق للمساهمين الحصول على معلومات قبل شراء الاسهم لكافة الفئات	83.516	127	.000	4.031	3.94	4.13
يحصل المساهمون في اجتماع الجمعية العامة على معاملة متساوية ومتكافئة.	119.648	127	.000	4.141	4.07	4.21
يتم معاملة حملة الأسهم من نفس الفئة بصورة متساوية خلال الاجتماعات العامة.	115.698	127	.000	4.133	4.06	4.20
يمكن لصغار المساهمين أن يرشحوا أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الهيئة العامة.	115.698	127	.000	4.133	4.06	4.20

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
توجد قدرة لأصحاب المصالح إيصال						
اهتماماتهم حول الممارسات غير القانونية أو	48.524	127	.000	3.758	3.60	3.91
غير إخلافيه إلى مجلس الإدارة.						
تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي	48.423	127	.000	3.719	3.57	3.87
يحميها القانون.						
يعطي القانون الداخلي للمجمع تبرير لأصحاب						
المصالح في حالة انتهاك حقوقهم ,ويعطي لهم	48.936	127	.000	3.719	3.57	3.87
تعويض مناسب.						
إعطاء فرصة لأصحاب المصالح للمشاركة في	28.455	127	.000	2.773	2.58	2.97
وضع قواعد حوكمة الشركات.						
لدى أصحاب المصالح حرية الحصول على						
معلومات هامة وملائمة وذات علاقة وكافية	58.160	127	.000	3.773	3.65	3.90
وموثوق بها على أسس منتظمة وفي الوقت						
المناسب.						
يتم تدريب المدراء بشكل كافي للتعامل مع	43.548	127	.000	3.078	2.94	3.22
أصحاب المصالح.						
وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح	84.999	127	.000	4.000	3.91	4.09
ومجلس الإدارة بهدف استمرارية الشركة.						
يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية						
بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه	64.764	127	.000	3.961	3.84	4.08
التصرفات غير القانونية.						

Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Dif- ference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تنسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة.	42.816	127	.000	3.094	2.95	3.24
يقوم المجمع بنشر تقارير مرحلية.	83.018	127	.000	4.102	4.00	4.20
يشمل الإفصاح أي تغيير هام حول الأصول والالتزامات.	37.314	127	.000	3.289	3.11	3.46
يتم الإفصاح على مكافآت مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.	64.764	127	.000	3.961	3.84	4.08
الإفصاح على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الرئيسيين والمرتببات والمزايا الممنوحة لهم.	30.834	127	.000	3.180	2.98	3.38
يشمل الإفصاح المعلومات الهامة المتعلقة بعوامل المخاطرة المتوقعة وسياسة إدارتها.	75.668	127	.000	4.078	3.97	4.18
يستطيع حملة الأسهم طلب معلومات إضافية عن المجمع زيادة على المعلومات المتاحة.	26.381	127	.000	2.797	2.59	3.01
يتم الإفصاح للمساهمين عند وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي.	45.693	127	.000	3.273	3.13	3.42

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Dif- ference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الالتزام بالقوانين والانظمة مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة.	52.153	127	.000	3.711	3.57	3.85
المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية.	64.764	127	.000	3.961	3.84	4.08
يطبق مجلس الإدارة مهامه بمعايير أخلاقية عالية.	52.898	127	.000	3.852	3.71	4.00
اختيار ومتابعة وإحلال كبار المدربين عند الضرورة.	51.068	127	.000	3.695	3.55	3.84
يعمل مجلس الإدارة بحيادية وبدون تمييز تجاه كافة المساهمين.	50.073	127	.000	3.852	3.70	4.00
يقوم مجلس الإدارة بوضع استراتيجية لإدارة المخاطر.	30.520	127	.000	3.313	3.10	3.53
يشرف مجلس الإدارة على كبار الموظفين ومعايير مكافأاتهم.	39.605	127	.000	3.539	3.36	3.72
يشرف مجلس الإدارة على عمليات الإفصاح والاتصالات.	49.551	127	.000	3.758	3.61	3.91

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Dif- ference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
للمساهمين معاملة متساوية فيما يتعلق بتوقيت الحصول على المعلومات ونشر التقارير على شبكة الانترنت.	78.034	127	.000	3.953	3.85	4.05
تساعد المعلومات الواردة بالتقارير المالية على عمل تنبؤات للمستقبل.	37.184	127	.000	3.180	3.01	3.35
يقوم المجمع بإنتاج معلومات قادرة على تقييم الأداء ودراسة مدى الرشد الذي استخدم في اتخاذ القرارات الماضية.	33.425	127	.000	2.539	2.39	2.69
للمجمع لجان مختلفة واهمها لجنة المراجعة التي تعزز من مصداقية التقارير المالية.	78.034	127	.000	3.953	3.85	4.05
يعتمد أصحاب المصالح على المعلومات الواردة في التقارير المالية في اتخاذ القرارات التي يعدها المجمع , باعتبارها قابلة للتحقق.	63.000	127	.000	3.938	3.81	4.06
يتميز مجمع صيدال بإنتاج تقارير مالية دقيقة وشاملة و غير متحيزة لخدمة جهة معينة من مستخدمي المعلومات المالية.	63.443	127	.000	3.930	3.81	4.05
تعتبر التقارير المالية التي ينشرها مجمع صيدال قابلة للمقارنة بين أداء المؤسسة وأداء المؤسسات الأخرى في نفس الفترة , وكذلك المقارنة بين أداء نفس المؤسسة خلال فترات زمنية مختلفة.	61.781	127	.000	3.891	3.77	4.02
إن إعداد التقارير المالية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية يؤدي إلى إتباع نفس الطرق المحاسبية في التسجيل والإفصاح عنها بطريقة موحدة من دورة إلى أخرى.	19.450	127	.000	1.945	1.75	2.14

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
يتم استغلال في مجمع صيدال أموال حقوق المساهمين لضمان عائد يرضيهم.	61.630	127	.000	3.945	3.82	4.07
للمجمع قدرات وإمكانيات يستطع من خلالها محاولة تحقيق عائد سهم أفضل.	65.222	127	.000	3.953	3.83	4.07
للمجمع قدرة على استغلال جميع مصادر الأموال المستثمرة (داخلية أو خارجية) لتحقيق الأرباح.	63.968	127	.000	3.828	3.71	3.95
يوجد احترام في مجمع صيدال لحقوق الزبائن لكي يزيد من قيمة المبيعات.	19.450	127	.000	1.945	1.75	2.14
المجمع يستطيع فرض قيوده على مدة تحصيل ديونه من الزبائن.	67.893	127	.000	3.867	3.75	3.98
المجمع يستطيع توفير سيولة كافية لمواجهة الالتزامات القصيرة الأجل عند استحقاقها.	42.769	127	.000	3.234	3.08	3.38
المجمع يمتاز بسرعة تسديد التزاماته القصيرة الأجل ,لكي يكسب ثقة الموردين.	33.927	127	.000	2.523	2.38	2.67
للمجمع آليات وإجراءات فعالة لمواجهة مشاكل البطء في حركة المخزونات.	78.416	127	.000	3.984	3.88	4.08

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8
/STATISTICS=MEAN STDDEV.
[$DataSet] F:\Sans titrel.sav
```

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
توفر هيكل تنظيمي يحدد المسؤوليات والصلاحيات ويساهم في تطوير الحوكمة	128	4.04	.476
تسعى إدارة السوق المالي لرفع مستوى الشفافية والكفاءة في القوائم المالية التي تنشرها الشركات	128	1.83	.399
تتوافق المتطلبات القانونية والرقابية في السوق المالي مع قوانين الشركات المعمول بها	128	1.85	.436
تقوم الهيئات الإشرافية والرقابية بواجباتها بإسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ القوانين	128	4.00	.627
وجود آليات قانونية وتنظيمية للحوكمة تتسم بالكفاءة والعدالة وعدم التحيز وقابلة للتنفيذ.	128	4.06	.482
يتم توزيع المسؤوليات وفق اختصاص تشريعي يخدم المصالح العامة.	128	4.04	.459
تتناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في مجمع صيدال.	128	4.11	.401
تصدر قرارات الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية في الوقت المناسب وشفافية.	128	3.34	1.059
Valid N (listwise)	128		

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=B1 B2 B3 B4 B5 B6 B7 B8
/STATISTICS=MEAN STDDEV.
[$DataSet] F:\Sans titrel.sav
```

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
يوجد سهولة في نقل أو تحويل ملكية الأسهم.	128	4.01	.608
للمساهمين حق الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب و بصفة منتظمة.	128	3.66	.951
المشاركة والتصويت في إجراءات الانتخاب والعزل.	128	3.64	.876
يسمح للمساهمين بمناقشة تقرير المراجع الخارجي.	128	3.66	1.104
الحصول على حصص من أرباح الشركة.	128	3.70	.983
يملك حملة الأسهم حق وضع جدول أعمال الاجتماع العام وإلغاء قرارات مجلس الإدارة.	128	2.66	1.269
يزود المساهمين بمعلومات دقيقة حول أجندة اجتماع الهيئة العامة ويعطى الوقت الكافي للأسئلة والاقتراحات في الاجتماع.	128	3.62	.973
يشارك المساهمون في اجراء أي تعديلات على النظام الأساسي للمجمع.	128	2.75	1.136
Valid N (listwise)	128		

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=C1 C2 C3 C4 C5 C6 C7 C8
/STATISTICS=MEAN STDDEV.
[$DataSet] F:\Sans titrel.sav
```

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.	128	4.06	.612
يوجد حماية لصغار المساهمين من استغلال كبار المساهمين.	128	4.03	.485
يحصل المساهمون في اجتماع الجمعية العامة على معاملة متساوية ومتكافئة.	128	4.09	.509
تسمح الإجراءات بإعطاء المعلومات الداخلية لكل المساهمين.	128	4.05	.573
يحق للمساهمين الحصول على معلومات قبل شراء الاسهم لكافة الفئات	128	4.03	.546
يحصل المساهمون في اجتماع الجمعية العامة على معاملة متساوية ومتكافئة.	128	4.14	.392
يتم معاملة حملة الأسهم من نفس الفئة بصورة متساوية خلال الاجتماعات العامة.	128	4.13	.404
يمكن لصغار المساهمين أن يرشحوا أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الهيئة العامة.	128	4.13	.404
Valid N (listwise)	128		

DESCRIPTIVES VARIABLES=D1 D2 D3 D4 D5 D6 D7 D8
/STATISTICS=MEAN STDDEV.

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
توجد قدرة لأصحاب المصالح إيصال اهتماماتهم حول الممارسات غير القانونية أو غير إخلافيه إلى مجلس الإدارة.	128	3.76	.876
تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.	128	3.72	.869
يعطي القانون الداخلي للمجمع تبرير لأصحاب المصالح في حالة انتهاك حقوقهم ,ويعطي لهم تعويض مناسب.	128	3.72	.860
إعطاء فرصة لأصحاب المصالح للمشاركة في وضع قواعد حوكمة الشركات.	128	2.77	1.103
لدى أصحاب المصالح حرية الحصول على معلومات هامة وملئمة وذات علاقة وكافية وموثوق بها على أسس منتظمة وفي الوقت المناسب.	128	3.77	.734
يتم تدريب المدراء بشكل كافي للتعامل مع أصحاب المصالح.	128	3.08	.800
وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة بهدف استمرارية الشركة.	128	4.00	.532
يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية.	128	3.96	.692
Valid N (listwise)	128		

DESCRIPTIVES VARIABLES=E1 E2 E3 E4 E5 E6 E7 E8
/STATISTICS=MEAN STDDEV.

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة.	128	3.09	.818
يقوم المجمع بنشر تقارير مرحلية.	128	4.10	.559
يشمل الإفصاح أي تغيير هام حول الأصول والالتزامات.	128	3.29	.997
يتم الإفصاح على مكافآت مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.	128	3.96	.692
الإفصاح على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الرئيسيين والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم.	128	3.18	1.167
يشمل الإفصاح المعلومات الهامة المتعلقة بعوامل المخاطرة المتوقعة وسياسة إدارتها.	128	4.08	.610
يستطيع حملة الأسهم طلب معلومات إضافية عن المجمع زيادة على المعلومات المتاحة.	128	2.80	1.199
يتم الإفصاح للمساهمين عند وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي.	128	3.27	.811
Valid N (listwise)	128		

DESCRIPTIVES VARIABLES=F1 F2 F3 F4 F5 F6 F7 F8
/STATISTICS=MEAN STDDEV.
[\$DataSet] F:\Sans titrel.sav

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
الالتزام بالقوانين والانظمة مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة.	128	3.71	.805
المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية.	128	3.96	.692
يطبق مجلس الإدارة مهامه بمعايير أخلاقية عالية.	128	3.85	.824
اختيار ومتابعة وإحلال كبار المدربين عند الضرورة.	128	3.70	.819
يعمل مجلس الإدارة بحيادية وبدون تمييز تجاه كافة المساهمين.	128	3.85	.870
يقوم مجلس الإدارة بوضع استراتيجية لإدارة المخاطر.	128	3.31	1.228
يشرف مجلس الإدارة على كبار الموظفين ومعايير مكافأته.	128	3.54	1.011
يشرف مجلس الإدارة على عمليات الإفصاح والاتصالات.	128	3.76	.858
Valid N (listwise)	128		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
للمساهمين معاملة متساوية فيما يتعلق بتوقيت الحصول على المعلومات ونشر التقارير على شبكة الانترنت.	128	3.95	.573
تساعد المعلومات الواردة بالتقارير المالية على عمل تنبؤات للمستقبل.	128	3.18	.967
يقوم المجمع بإنتاج معلومات قادرة على تقييم الأداء ودراسة مدى الرشد الذي استخدم في اتخاذ القرارات الماضية.	128	2.54	.859
للمجمع لجان مختلفة واهمها لجنة المراجعة التي تعزز من مصداقية التقارير المالية.	128	3.95	.573
يعتمد أصحاب المصالح على المعلومات الواردة في التقارير المالية في اتخاذ القرارات التي يعدها المجمع , باعتبارها قابلة للتحقق.	128	3.94	.707
يتميز مجمع صيدال بإنتاج تقارير مالية دقيقة وشاملة و غير متحيزة لخدمة جهة معينة من مستخدمي المعلومات المالية.	128	3.93	.701
تعتبر التقارير المالية التي ينشرها مجمع صيدال قابلة للمقارنة بين أداء المؤسسة وأداء المؤسسات الأخرى في نفس الفترة , وكذلك المقارنة بين أداء نفس المؤسسة خلال فترات زمنية مختلفة.	128	3.89	.712
إن إعداد التقارير المالية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية يؤدي إلى إتباع نفس الطرق المحاسبية في التسجيل والإفصاح عنها بطريقة موحدة من دورة إلى أخرى.	128	1.95	1.132
Valid N (listwise)	128		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
يتم استغلال في مجمع صيدال أموال حقوق المساهمين لضمان عائد يرضيهم.	128	3.95	.724
للمجمع قدرات وإمكانيات يستطع من خلالها محاولة تحقيق عائد سهم أفضل.	128	3.95	.686
للمجمع قدرة على استغلال جميع مصادر الأموال المستثمرة (داخلية أو خارجية) لتحقيق الأرباح.	128	3.83	.677
يوجد احترام في مجمع صيدال لحقوق الزبائن لكي يزيد من قيمة المبيعات.	128	1.95	1.132
المجمع يستطيع فرض قيوده على مدة تحصيل ديونه من الزبائن.	128	3.87	.644
المجمع يستطيع توفير سيولة كافية لمواجهة الالتزامات القصيرة الأجل عند استحقاقها.	128	3.23	.856
المجمع يتميز بسرعة تسديد التزاماته القصيرة الأجل , لكي يكسب ثقة الموردين.	128	2.52	.841
للمجمع آليات وإجراءات فعالة لمواجهة مشاكل البطء في حركة المخزونات.	128	3.98	.575
Valid N (listwise)	128		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
A	128	3.4082	.30071
B	128	3.4668	.53552
C	128	4.0850	.25677
D	128	3.5977	.42322
E	128	3.4707	.45531
F	128	3.7100	.49653
G	128	3.4160	.41742
H	128	3.4102	.40541
Valid N (listwise)	128		

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
A	128.229	127	.000	3.40820	3.3556	3.4608
B	73.241	127	.000	3.46680	3.3731	3.5605
C	179.993	127	.000	4.08496	4.0401	4.1299
D	96.173	127	.000	3.59766	3.5236	3.6717
E	86.242	127	.000	3.47070	3.3911	3.5503
F	84.534	127	.000	3.70996	3.6231	3.7968
G	92.587	127	.000	3.41602	3.3430	3.4890
H	95.167	127	.000	3.41016	3.3392	3.4811

Correlations

		G	A
G	Pearson Correlation	1	-.253 ^{**}
	Sig. (2-tailed)		.004
	N	128	128
A	Pearson Correlation	-.253 ^{**}	1
	Sig. (2-tailed)	.004	
	N	128	128

^{**}. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		G	B
G	Pearson Correlation	1	.345 ^{**}
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	128	128
B	Pearson Correlation	.345 ^{**}	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	128	128

^{**}. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		G	C
G	Pearson Correlation	1	.364 ^{**}
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	128	128
C	Pearson Correlation	.364 ^{**}	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	128	128

^{**}. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		G	D
G	Pearson Correlation	1	.385 ^{**}
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	128	128
D	Pearson Correlation	.385 ^{**}	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	128	128

^{**}. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		G	E
G	Pearson Correlation	1	.420**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	128	128
E	Pearson Correlation	.420**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	128	128

**.

Correlations

		G	F
G	Pearson Correlation	1	.356**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	128	128
F	Pearson Correlation	.356**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	128	128

**.

Correlations

		H	A
H	Pearson Correlation	1	-.247**
	Sig. (2-tailed)		.005
	N	128	128
A	Pearson Correlation	-.247**	1
	Sig. (2-tailed)	.005	
	N	128	128

**.

Correlations

		H	B
H	Pearson Correlation	1	.331**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	128	128
B	Pearson Correlation	.331**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	128	128

**.

Correlations

		H	C
H	Pearson Correlation	1	.341**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	128	128
C	Pearson Correlation	.341**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	128	128

**.

Correlations

		H	D
H	Pearson Correlation	1	.331**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	128	128
D	Pearson Correlation	.331**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	128	128

**.

Correlations

		H	E
H	Pearson Correlation	1	.410**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	128	128
E	Pearson Correlation	.410**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	128	128

**.

Correlations

		H	F
H	Pearson Correlation	1	.319**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	128	128
F	Pearson Correlation	.319**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	128	128

**.

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	8.114	6	1.352	12.824	.000 ^b
	Residual	12.759	121	.105		
	Total	20.873	127			

a. Dependent Variable: H

b. Predictors: (Constant), F, A, E, B, C, D

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.577	.597		2.643	.009
	A	-.401	.101	-.298	-3.968	.000
	B	.128	.060	.169	2.126	.035
	C	.268	.127	.170	2.115	.036
	D	.037	.103	.039	.362	.718
	E	.293	.085	.329	3.462	.001
	F	.138	.071	.169	1.941	.055

a. Dependent Variable: H

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7.578	4	1.894	17.526	.000 ^b
	Residual	13.295	123	.108		
	Total	20.873	127			

a. Dependent Variable: H

b. Predictors: (Constant), E, A, B, C

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.457	.601		2.424	.017
	A	-.343	.097	-.254	-3.525	.001
	B	.156	.059	.206	2.625	.010
	C	.338	.124	.214	2.722	.007
	E	.346	.065	.388	5.358	.000

a. Dependent Variable: H

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9.593	6	1.599	15.432	.000 ^b
	Residual	12.536	121	.104		
	Total	22.128	127			

a. Dependent Variable: G

b. Predictors: (Constant), F, A, E, B, C, D

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.431	.592		2.419	.017
	A	-.449	.100	-.324	-4.480	.000
	B	.128	.060	.164	2.152	.033
	C	.287	.126	.176	2.283	.024
	D	.119	.102	.121	1.164	.247
	E	.261	.084	.284	3.106	.002
	F	.153	.070	.182	2.174	.032

a. Dependent Variable: G

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9.452	5	1.890	18.195	.000 ^b
	Residual	12.676	122	.104		
	Total	22.128	127			

a. Dependent Variable: G

b. Predictors: (Constant), F, A, E, B, C

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.390	.591		2.350	.020
	A	-.424	.098	-.305	-4.324	.000
	B	.130	.060	.167	2.183	.031
	C	.299	.125	.184	2.388	.018
	E	.323	.065	.352	4.961	.000
	F	.183	.066	.218	2.784	.006

a. Dependent Variable: G